

البغايا فى مصر

دراسة تاريخية إجتماعية

(من 1834-1949)

عماد هلال



البغايا فى مصر

دراسة تاريخية اجتماعية

1834 - 1949

عماد هلال

2001

العربى للنشر والتوزيع

٦٠ شارع قصر العينى (١١٤٥١) القاهرة
تليفون : ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس : ٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة شارع دجلة من شهاب - المهندسين
تليفون : ٧٤٩٢١٤٥ فاكس : ٧٦١٨٣٨١
E-Mail:alarabi5@intouch.com

العربى للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العينى (11451) – القاهرة
ت : 7954529 – 7921943 فاكس : 7947566

42 ميدان البصرة – شارع دجله من شهاب – المهندسين
ت : 7492145 فاكس : 7618381

E-Mail:alarabi5@intouch.com

الطبعة الأولى

2001

البغايا فى مصر
دراسة تاريخية اجتماعية (1834 – 1949)

المؤلـــــف : عماد أحمد هلال

الغلاف للـــفنان : ياسر عبدالقوى

عدد الصفحات : 254

(لم تظهر الفاحشة في قوم حتى يُعلنوا بها؛ إلا

فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت

في أسلافهم الذين مضوا)

حديث شريف

ابن ماجة: السنن 1332/2

المؤلـــــف

عدد الصفحات

إهـــداء

إلى الرجل الذى أعلن الحرب على البغاء الرسمى فى مصر ...
وتحمل فى سبيل مناهضته وإبطاله كثيراً من التجريح والتهكم ...

إلى الشيخ الجليل ...... محمود إبراهيم أبو العيون

أهدى هذا الكتاب

عماد هلال

مقدمة

في السنوات الأخيرة، شهد الاتجاه نحو دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي طفرةً كبيرةً، بظهور العديد من الدراسات – التى قام بها جيلٌ من الرواد – عن الأنشطة الاقتصادية والطبقات الاجتماعية المختلفة، وقد شملت هذه الدراسات : تطور الزراعة ووسائل الرى وأحوال الفلاحين ، وتطور حقوق الملكية الزراعية ومراحل تكون طبقة الملاك ، وتطور الحرف والصناعات وتنظيمات طوائف التجار والصناع وجذور تكوين طبقة العمال، وغير ذلك من الموضوعات التى سارت في هذا التيار؛ غير أن دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي – في زمنٍ ما، أو بلدٍ ما – لم تعد تقتصر على دراسة تلك الطبقات الاجتماعية الطبيعية وتطورها ، أو دراسة الحرف والصناعات النافعة وأثرها على الواقع الاجتماعى وتأثرها به؛ وإنما أصبح من المحتم علينا دراسة تلك الطبقات التي تعيش على هامش المجتمع كالخفافيش التي تركن إلي الظلام، خوفا من الأضواء. فليس معنى أننا نخشى الخفافيش أو نتشاءم منها أن، يبتعد علماء الأحياء مثلا عن دراسة أطوار حياتها بل وتشريح أعضائها، ومعرفة الظروف التى دفعتها الى حب الظلمة .

فكما نهتم بدراسة التجار والصناع والزراع، يجب أيضاً – وبنفس القدر – أن نهتم بدراسة خفافيش المجتمع، من بغايا، وقوادين، وشواذ، ومتسولين، ومتشردين، وعاطلين، وبلطجية، ولصوص ، وقتلة .. ومن على شاكلتهم. فهؤلاء جميعا لم يسقطوا من السماء ، وإنما هم أبناء المجتمع دفعتهم ظروف اقتصادية واجتماعية إلى الانحدار فى هاوية الرذيلة أو الجريمة أو التسول، ودراسة التاريخ الاجتماعى لا تقوم على الانتقاء لعناصر أو طبقات ، بل يجب دراسة كل تلك العناصر والطبقات والفئات بمختلف ظروفها وانتماءاتها واتجاهاتها.

فالباحث في التاريخ ينبغى عليه العمل على كشف كل الأوراق ، وتعرية كل الحقائق من كل زيف أو تعتيم أو تحريف، على ألا تكون الإثارة أو المصلحة هى الدافع أو المحرك لهذا العمل. ولتكن تلك الدراسة التي أقدمها اليوم عن البغايا هى بداية رفع نقاب الحرج عن دراسة تلك الموضوعات - بالنسبة لباحثى التاريخ على الأقل - حيث أنها تدرس بحرية شبه كاملة في مجال علوم الاجتماع والقانون. وقد رسمت لنفسى طريقا لدراسة الطبقات المهمشة فى المجتمع ، وأعتقد أننى أمضى فيه بخطى ثابتة ، فهذه هى الدراسة الثانية بعد دراستى عن الرقيق، وهناك دراسات أخرى عن الجريمة وطبقات مهمشة أخرى فى سبيلى لإخراجها بعون الله وتوفيقه.

وترجع أهمية هذه الدراسة عن البغايا، إلى أنها تزيح حُجبا كثيفة عن عالم قرأ البعض عنه أو سمع، بينما لا يعرف الكثيرون عنه شيئا على الإطلاق، ربما بسبب الحرج، أو بسبب عدم توفر المعلومة أساسا. وتزداد أهمية هذه الدراسة، بالنسبة للمؤرخ على وجه الخصوص، حيث أنها تكمل الصورة وتزيدها وضوحا أمامه، للحكم على فترة هامة في تاريخ مصر. فالربط بين التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافى، الذي شهدته مصر الحديثة والمعاصرة، وبين ازدياد أو نقصان معدل الجريمة أو التسول أو التشرد أو البغاء، أمر مهم وضرورى، لاستخلاص نتائج وإصدار أحكام أكثر صدقا مما لو صدرت بدون ذلك الربط.

والحق أن اهتمامى بهذا الموضوع قد بدأ منذ عام 1992 ، أثناء إعدادى لرسالتى للماجستير عن "الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر" ، حيث وجدت صلة ما بين إلغاء نظام الرق فى مصر وبين كثرة وجود البغايا فى بيوت العاهرات فى أواخر القرن التاسع عشر ، كما أشرت إلى وجود علاقة بين إلغاء الرق وبين تصريح الحكومة بالبغاء ، ولكننى لم أجد متسعا من الوقت لبحث هذا الموضوع فاكتفيت بالقول أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة ولفتُ نظر الباحثين إلى أهمية دراسة موضوع البغاء، ولكن لما انتهيت من الرسالة فى

عام 1996، وسجلت موضوع الدكتوراه عن "تاريخ الجريمة فى مصر 1849 – 1889" وجدت هذا الموضوع يطاردنى ، فقد وجدت سجلات مجلس الأحكام تقدم لى مادة جديدة حول هذا الموضوع ، فبدأت أجمع مادته ، إلى جانب عملى فى رسالتى عن الجريمة . وسرعان ما تجرأت واقترحت – وأنا أتوقع الرفض – على الدكتورة نللى حنا أن أشارك به فى سمينار الجامعة الأمريكية الذى كان عنوانه "اكتساب الرزق بين الممكن والمستحيل" وفوجئت بها توافق ، بل وتبدى إعجابها بالموضوع وتشجعنى على استكماله ، مما كان له أكبر الأثر فى خروجه إلى النور.

وقد اكتفيت فى هذا البحث بدراسة البغايا من النساء فقط ، مع العلم بأن الرجال من المخنثين وغيرهم كان لهم دور فى احتراف البغاء لا يقل عن البغايا ، ولكنى – رغم توفر مادة هذا الجانب لدى – فضلت الاقتصار على البغايا ، على أن أفرد دراسة أخرى إن شاء الله للمخنثين والشواذ . واقتضت دراسة هذا الموضوع بشكل متكامل أن يقسم إلى خمسة فصول :

وقد عرضت في الفصل الأول : فى "لمحة تاريخية" سريعة للتطور التاريخى لحرفة البغاء في مصر، كمدخل لدراسة الفترة المحددة للموضوع، فأوضحت أنه حرفة قديمة ترجع بجذورها إلى العصر الفرعونى ، ولكنى ركزت على الجذور القريبة لفترة الدراسة ، فبدأت بالفترة المملوكية ، حيث أوضحت أن حرفة البغاء كانت مزدهرة في العصر المملوكى بشكل علنى ومعترف به من السلطات الحاكمة، وإن كان بعض السلاطين المماليك قد حرموها . وقد استمرت هذه الحرفة في العصر العثمانى بشكل متقطع، ثم عاودت ازدهارها في فترة الحملة الفرنسية، واستمرت بعدها إلى أن حرمها محمد على عام 1834م ، ولكنها عاودت الظهور من جديد ، واستمرت فى التنامى إلى أن تم الاعتراف بها وتنظيم بيوت الدعارة فى عام 1882 بعد الاحتلال البريطانى ، واستمر هذا الوضع إلى عام 1949 حيث تم إلغاء البغاء رسميا من مصر .

وفى الفصل الثانى : تحدثت عن "الأصول الاجتماعية للبغايا" ، حيث صنفتهن من حيث الأصل الاجتماعى إلى أربع فئات هن : الغجر من الغوازى أو البرامكة الذين كانت حرفتهم الرئيسية – نساءً ورجال – هى البغاء أو المساعدة عليه ، وقد عرضت لجوانب متعددة من حياة البرامكة . ثم تحدثت عن الفئة الثانية من البغايا، وهن المصريات ، فأوضحت أصولهن الاجتماعية والظروف التى دفعتهن إلى ممارسة هذه الحرفة . أما الفئة الثالثة فهن من الجوارى اللاتى عملن فى هذه الحرفة إما بإكراه سادتهن لهن على ذلك ، وإما لأنهن بعد حصولهن على الحرية لم يجدن مصدرا للدخل غير البغاء . ثم عرضت للفئة الرابعة وهن البغايا الأجنبيات وقد عرضت لظروف حضورهن إلى مصر وطريقة عملهن.

أما الفصل الثالث : فقد ناقشت فيه "جغرافية البغاء" من خلال استعراض أهم بؤر البغاء فى مصر ، والعوامل التى غيرت أهمية هذه البؤر من عصر إلى آخر ، ثم قمت بدراسة تعداد البغايا فى سنوات مختلفة ، ومناقشة العوامل التى أثرت على أعداهن صعودا وهبوطا .

ثم خصصت الفصل الرابع : للغور فى اعماق "مجتمع البغايا" ، حيث حاولت رسم صورة لمجتمع الكرخانات – - بيوت البغاء- من الداخل ، واستعراض لنظام العمل وسلطة القوادين على البغايا ، والتنظيم الإدارى للكرخانة من خلال القوادة ومساعدوها ثم البغى والخدم والجوارى . كما حاولت رسم صورة لحياة البغى ومدى شقائها وتعاستها فى وسط هذه العالم السفلى ، وعرضت لمصادر دخلها ومدى ثراؤها . ثم عرضت لعنصر مهم فى هذه الحرفة وهو الزبون ، فاستعرضت نوعياتهم والعوامل التى دفعتهم إلى ممارسة الجنس مع البغايا .

وفى الفصل الخامس : تحدثت عن العلاقة بين "البغايا والسلطة" ، حيث أوضحت أن هذه العلاقة كانت متغيرة من عصر إلى آخر، وإن كانت عدائية في معظم الأحيان فبينما كانت البغايا في مطلع القرن يقعن تحت إشراف المحتسب وسطوته، كما كانت تُحصَّل منهن الضرائب والإتاوات؛ فإن الوضع قد اختلف بعد تحريم محمد على للبغاء حيث أصبحن مطاردات من الشرطة. أما في عصر سعيد وإسماعيل فكانت علاقتهن بالشرطة غريبة وشاذة، فلا هن معترف بهن، ولا هناك من يقبض عليهن بتهمة البغاء ! واستمر هذا الوضع إلى أن تم تقنين البغاء فأصبحت علاقتهن بالسلطة – ممثلة في رجال الشرطة والصحة – محددة طبقا للقانون.

أما الفصل السادس : فقد عرضت فيه لملامح "الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمى فى مصر" من خلال استعراض موقف الشعب عامة ، والمثقفين ورجال الفكر والدين خاصة . وأوضحت كيف أن الشعب رفض اعتراف الحكومة بالبغاء، وظهر ذلك على صفحات الجرائد، فى صورة معارك كلامية حامية بين الأغلبية المعارضة، والأقلية المؤيدة لموقف الحكومة، كما ظهر فى صورة جمعيات لمحاربة البغاء، وكتب تؤلف للتنديد به.

وفى الخاتمة : عرضت أهم النتائج التى قدمتها هذه الدراسة.

وقد اعتمدت فى جمع مادة هذا البحث على المصادر الأصلية بدار الوثائق ، خاصة سجلات ديوان مجلس الأحكام ، وسجلات الضبطيات ، بالإضافة إلى مجموعات وثائقية أخرى كالمعية السنية وديوان الخديو والحقانية والمحاكم الشرعية وغيرها من المصادر الأصلية التى تغطى فترة القرن التاسع عشر . أما فترة القرن العشرين فقد اعتمدت فى جمع مادتها على عدد كبير من الدوريات ، كما رجعت إلى تقارير الأمن العام ، وتقارير بوليس مدينة القاهرة ، وكذلك تقارير مصلحة الصحة العمومية ، ثم تقارير وزارة الصحة ، وكذلك إلى حشد من الكتب والمراجع التى تناولت الموضوع أو أحد جوانبه .

وبهذه المناسبة أود أن ألفت نظر زملائى الباحثين إلى مجموعة سجلات مجلس الأحكام التى أعتبرها أهم مصدر على الإطلاق لتاريخ مصر خلال الفترة من 1849 – 1889 م ، فهى تعتبر مرآة صادقة للمجتمع خلال تلك الفترة ، ولا شك أن كثيرا من الدراسات التى صدرت عن المجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر – رغم احترامى لتلك الأعمال الرائدة – كان يمكن أن تكون مختلفة بشكل أو بآخر لو رجع أصحابها إلى سجلات جمعية الحقانية ، أو بعدها إلى سجلات مجلس الأحكام والضبطيات . ولا أعنى بذلك الدراسات القانونية وما يتعلق بها فقط ؛ بل أيضا الدراسات التى تناولت الزراعة والصناعة والتجارة ، وكذلك الملكية ، وحتى التعليم والمرأة .

وأخيراً ، فإن الواجب يفرض على أن أقدم شكرى لكل من قدم لى يد المساعدة في إعداد هذا البحث ، وإخراجه على هذا الشكل الذى بين أيدي القارئين والباحثين بمختلف انتماءاتهم واتجاهاتهم، ويأتى على رأس هؤلاء الدكتورة نللى حنا أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية، التي شجعتنى على استكمال هذا الموضوع، وسمحت لى بعرضه في إطار سمينار "اكتساب الرزق بين الممكن والمستحيل" الذي نظمته الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالاشتراك مع المؤسسة الأوربية للعلوم فى الفترة من 26 – 28 فبراير 1999، ولاشك أنه كان تكريما منها أن وضعتنى فى البرنامج كأول المتحدثين فى اليوم الأول من السمينار، وقد كان سميناراً حافلا، وأثار الموضوع العديد من التساؤلات التى شارك فيها نخبة من مؤرخى مصر والعالم كان لهم ملاحظات قيمة وضعتها نُصب عينىَّ وأنا أعد هذه الدراسة للنشر، وكان على رأسهم: الدكتور رءوف عباس، الدكتور عبد الكريم رافق ،الدكتور بيتر جران، الدكتور كينيث كونو، الدكتورة ليلى فواز(وكانت مقررة الجلسة)، الدكتور محمد عفيفى، والدكتور سيد عشماوى وغيرهم. وهم جميعا يستحقون الشكر على ما قدموه لى من ملاحظات وما أبدوه من استحسان.

لكن الشكر الخاص هنا يجب أن يقدم لأستاذى الدكتور رءوف عباس الذى شجعنى كثيرا على المضى قدما فى هذا الموضوع، وقدم لى مساعدات كثيرة، فقد سمح لى بعرض هذا الموضوع فى إطار سمينار التاريخ العثمانى ، الذى كان يعقد تحت رعايته بكلية الآداب جامعة القاهرة، وانتقل الآن إلى الجمعية التاريخية . كما قرأ هذا البحث فى مراحله الأولى وقدم لى ملاحظات كتوبة كانت سببا فى تقويم هذا البحث واستكماله .

كما ينبغى أن أقدم شكرى وعرفانى إلى أساتذتى الذين شجعونى وساعدونى فى إعداد هذا البحث واستكماله ليخرج كتابا بهذا الشكل ، وأخص بالشكر أستاذتى الدكتورة لطيفة محمد سالم غنيم، التى شجعتنى على استكماله ونشره . وكذلك الشكر لأستاذى الدكتور يونان لبيب رزق ، الذى تفضل مشكوراً بقراءة هذا البحث بالاشتراك مع الدكتور رءوف عباس، وأشاد به فى اكثر من مناسبة . وكذلك أقدم شكرى واعتزازى لأستاذى وصديقى الذى أعتز بأستاذيته وصداقته، الدكتور حمادة محمود إسماعيل الذي شاركنى قراءة هذا البحث ، وناقشنى فى بعض جوانبه وشجعنى على نشره .

ولا يفوتنى أن أشكر صديقى العزيز الدكتور خالد فهمى الأستاذ بجامعة نيويورك ، الذى كانت له اهتمامات بموضوع البغاء ، وقد ألقى محاضرة عن هذا الموضوع فى ندوة عقدت بجامعة أكسفورد خلال الفترة من 4 – 6 يونيو 1999م تحت عنوان "بعض الملاحظات عن البغاء فى مصر فى القرن التاسع عشر" ، وقد أسعدنى كثيرا أنه أمدنى بنسخة من الورقة التى قدمها إلى المؤتمر ، كما قدمت له نسخة من الورقة التى قدمتها إلى سيمنار التاريخ العثمانى بآداب القاهرة. والحق أنها ورقة طيبة ، ولكن تعوزها المادة العلمية الأصلية ، فلو وجد خالد متسعا من الوقت لأخرج بحثا قيما عن البغاء فى القرن التاسع عشر ، ولكن ضيق الوقت الذى يقضيه فى مصر يجعل بحثه تعوزه المادة العلمية الوثائقية إلى تؤكد الأفكار البراقة التى يطرحها . وعلى

أية حال فالموضوع لا يزال مفتوحا لمزيد من الدراسات التى أدعو الدكتور خالد للمساهمة فيها ، فما أقدمه اليوم ليس إلا لبنة واحدة تحتاج لمن يبنى فوقها.

كما أقدم خالص شكرى وتقديرى لزملائى ورفاق دربى الذين قدموا لى يد العون بأى شكل من الأشكال ، سواء بإرشادى إلى الوثائق أو الدوريات أو المراجع التى تناولت الموضوع حيث لولاهم لخرج هذا البحث ناقصا أو لعله ما كان ليخرج إلى النور، وأخص بالشكر منهم الأساتذه : آمنة حجازى ، صبرى العدل ، محمد عبد الرازق ، عبد الرازق عيسى ، د. علاء عرفات ، مصطفى الغريب ، ناصر إبراهيم ، د. سيد عشماوى، د. محمد رفعت ، حسام عبد المعطى، وائل بيومى ، والشيخ رمضان عبد المطلب ، أ. فتحى حافظ الحديدى، وكذلك صديقى العزيز أ. محمد خيرى مدير قاعة الإرشاد بدار الكتب المصرية على ما قدمه لى من مساعدات ، والشكر لكل موظفى دار الكتب والوثائق ، وغيرهم ممن قدموا لى مساعدات يضيق هذا المقام عن حصرها .

يبقى أن اعترف بأنه ما كان لهذا البحث أن يخرج إلى النور لولا مساندة زوجتى وتشجيعها لى ؛ فأقدم لها خالص الشكر وصادق العرفان ، ولعلنى أجد فى مستقبل الأيام من الوقت ما أعوضها هى وأولادى : رباب وإيناس وعمار عن الوقت الذى أنفقته فى سبيل هذا الكتاب وكانوا هم الأجدر به .

وأخير أقدم خالص شكرى للصديق العزيز الأستاذ إسماعيل عبد الحكم، الذى اقتنع بفكرة هذا الكتاب وهدفه وتحمس لنشره ، فله كل التقدير والإعزاز ولكل العاملين في دار العربى للنشر والتوزيع الشكر الجزيل .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت والخير أردت والله المستعان ،،،

عماد أحمد هلال

القاهرة فى 23 يوليو 2000

الفصل الأول ... لمحة تاريخية

أولاً : تحديد المفاهيم

ثانياً : الجذور التاريخية للبغاء

ثالثاً : البغاء في العصر المملوكي

رابعاً : البغاء في العصر العثماني

خامساً : البغاء في ظل الحملة الفرنسية

سادساً : البغاء في عهد محمد علي حتى تحريمه عام 1834

أولاً: تحديد المفاهيم

البغاء من المصدر بغى ، ومادة "بَغى" من المواد الغنية كثيرة الاشتقاق فى اللغة العربية، وتحمل معانٍ متعددةٍ أبرزُها: بَغى بمعنى طلبَ وبحث عن ضالته، وبَغى بمعنى عَهَرَ وزَنى، وبَغى بمعنى اعتدى وتَجَاوزَ الحد، فيقال: بَغى يَبْغِى بَغْياً فهو بَاغ والجمع بُغاة، وهى بَغِىّ والجمع بغايا"، أى معتدين،[1] وبَغت المرأة أى فَجَرَتْ وتَكَسبت بفجورها، وبَغت الأمَةَ تَبْغِى بغياً، فهى بَغِىّ وبَغو أى عَهَرت.[2]

وقيل البَغِىّ : الأمَة – أى الجارية – فاجرةً كانت أو غير فاجرة، وقال آخرون البَغِى : الفاجرة، حُرَّة كانت أو أمَة، وفى القرآن الكريم "وما كانت أمُكِ بَغِيًا" أى ما كانت فاجرة، وأم مريم حرة لا محالة، وقال آخرون أصل اللفظ يراد به الإماء لأنهن كن يَفْجُرْن، يقال قامت على رءوسهم البَغايا أى قامت على رءوسهم الإمَاء، فيقال للأمَة البَغِى وإن لم يُرَدْ به الذم، وإن كان فى الأصل ذماً، ثم كثُر فى كلامهم حتى عَمُوا به الفواجر إماءً كنَّ أو حرائر[3] . وخلال فترة هذه الدراسة كانت كلمة حرة تستخدم كمقابل لكلمة بغى ، فتقول المرأة مثلا أنا حرة ، أو أسكن فى بيت حر ، أي لست من البغايا ولا أسكن فى دار للبغاء.

ويقال للمرأة بَغِىّ ولا يقال بَغِيَّة، والجمع بَغايا، وأصل البَغْىُ مُجاوزة الحد . وفى حديث ابن عمر قال لرجلٍ أنا أبغضك، قال: لمَ؟ قال: لأنك تبغى فى أذانك، أراد التطريب فيه والتمديد من تجاوز الحد، وبغى الوالى ظلم، وكل مُجَاوَزَةً للحد وإفراط على المقدار بَغْىّ، وبغت السماء اشتد مطرها، وبغى الجرح فسد.[4]

وفى اعتقادنا أن البغاء كمصطلح يحمل المعانى الثلاثة التى وردت فى المعاجم ، فالبَغِى أى المُبتَغاة التى يسعى إليها زبائنها، والبغى هى العاهرة الفاجرة التى تتكسب بفجورها، والبغى هى التى تجاوزت حد العرف والتقاليد فى مجتمعها فنظر إليها المجتمع

---

[1] القاموس المحيط للفيروزبادى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977 ، مادة رقم : "بغى".
[2] المعجم الوجيز إصدار مجمع اللغة العربية، طبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، 1995 ، مادة رقم : "بغى".
[3] لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت ، د.ت ، مادة رقم : "بغى".
[4] نفس المصدر .

على أنها بغت على الحد، فالبغى هى التى أفرطت فى علاقتها بالرجال وتجاوزت المقدار الطبيعى الذى ينتفع به ، كبَغْى السماء إذا اشتد مطرها حتى أصبح سيلاً مدمراً.

والبغاء كمصطلح قانونى شهد تعريفه تطورا كبيرا من عصر إلى آخر فهو عند الإغريق Prostasai بمعنى الوقوف علانية أما المنزل للإتجار بالجسد، ومنها اشتقت الكلمة اللاتينية Prostare بمعنى البغاء ، و Prostibulum بمعنى البَغِى ، واشتق من الأخيرة Prostitute بالإنجليزية ، و Prostituee بالفرنسية ، وعلى هذا الأساس اشترطت كل التعريفات القانونية القديمة والحديثة شرط الأجر لتعريف البغاء [1]. بيد أن تجريم البغاء كان أمرا نادرا عند معظم شعوب الأرض ، فقليل جدا من الشعوب التى اعتبرت البغاء جريمة ووضعت له العقوبات ، والدول التى فعلت ذلك هى دول قامت فى الأصل على أساس دينى .ولكن معظم التشريعات القديمة وكل التشريعات الحديثة جرمت إجبار المرأة على البغاء ، والتكسب من وراء ذلك .

وهو بمفهوم اقتصادى مادى : علاقة نفعية بين رجل وامرأة خارج إطار المُحَرمات، حيث تتحول البغى إلى مجرد جسد محض أو آلة لامتصاص فائض الطاقة الجنسية فى المجتمع[2].

ومن الناحية الدينية ، هناك أيضا البغاء المقدس ، حيث تصبح البغى أداة للتواصل مع قوى ما وراء الطبيعة. والبغاء المقدس هو فى حقيقته تطور لعبادات بدائية قديمة خاصة بطقوس إزالة البكارة ، حيث تهب الفتاة البكر نفسها إلى الإله الذى يمثله كائن مقدس ينوب عن القوة الإلهية التى تدخل العذراء فتكسبها التقديس والخصوبة فى ذات الوقت ، ومع قيام نظام الكهنة أصبح الكاهن يمثل الإله ، وحلت البغى المقدسة محل المرأة التى تزال بكارتها ، ولعل أقدم الحضارات التى مارست البغاء المقدس حضارة سومر فى العراق ، فلم تكن الفتاة السومرية ترى عارا فى أن تخدم هيكل الاله ، وكان أبوها يفخر بأن يهب جمالها لتخفيف ما يعترى حياة

---

[1] أنظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات عقيد دكتور محمد نيازى حتاتة : جريمة البغاء ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، 1961 ، ص 94 – 96 .

[2] أنظر حول هذه المفاهيم : د. عبد الوهاب المسيرى : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999 ، جـ1 ، ص 367 وما بعدها حيث عرض لظاهرة البغاء أثناء شرحه لمصطلح الجماعات الوظيفية الذى سنشرحه فى الفصل الثانى.

الكهنة من ملل وسآمة . وقد شاع البغاء المقدس أيضا عند الإغريق والرومان ، بل واستمر وجوده فى الهند واليابان إلى أواخر القرن التاسع عشر [1].

وإذا كانت البغى هى المرأة التى تحترف ارتكاب الفحشاء ، فإن هذا المسمى – البغى – لم يكن كثير الاستخدام إلا فى كتب الفقه أو اللغة ، أما على ألسنة الناس ، وفى المصادر التاريخية وسجلات المحاكم والوثائق المتنوعة ، سنجد أن الاسم الذى يطلق على البغى قد اختلف من عصر إلى آخر ، فقد كن – أي البغايا – يسمين فى العصر المملوكى "بالمغانى" أو "القينات" ، ولعل ذلك راجع إلى احترافهن الغناء فى الظاهر ، كما كن يسمين أيضا "بنات الخطأ" أو "الخواطى"[2]. وفى العصر العثمانى نجد أن هذا الاسم الأخير أصبح شائعا واشتق منه اسم آخر هو "الخطايا" [3]، كما شاعت لفظة أخرى خلال ذلك العصر وهى "الفواحش"[4]. وفى القرن الثامن عشر يتكرر استخدام هذه الكلمة – الفواحش – للدلالة على البغايا ، نلاحظ فى "عجائب آثار" الجبرتى، حيث يسميهن "النساء الفواحش" ، ويشير إليهن بهذا المسمى فى أكثر من موضع [5]، ثم يشيع هذا المسمى فى القرن التاسع عشر ، وتستخدمه وثائق القرن التاسع عشر بكثرة غالبة ، وتظهر إلى جانبه مسميات أخر مثل "النساء المشهورات" ، و"الحريمات البغاة" ، و "النسا البغاة" ، و"النساء الغير مستقيمات"[6]. وفى عهد إسماعيل يظهر مصطلح جديد يطلق على البغى المقيمة فى كرخانة تمتلكها قوادة ، حيث تسمى القوادة "عايقة" ، وتسمى البغى "مقطورة" [7]. وفى ثمانينيات القرن التاسع عشر تظهر لنا المسميات التى لا تزال شائعة إلى اليوم، مثل

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر د. محمد نيازى حتاتة : المرجع السابق ، ص 12 – 18 .

[2] د. البيومى إسماعيل : النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين، 118، القاهرة ، 1998م، ص 199–201

[3] أحمد شلبى عبد الغنى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق د.عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، 1978 ، ص. ص : 287 ، 575 .

[4] محكمة بولاق الشرعية ، سجل رقم : 36 ، ص 284 ، مادة رقم 754 ؛ وكذلك سجل رقم : 64 ، ص 8 ، مادة 22 .

[5] عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، المطبعة الأميرية ببولاق ، 1297 هـ ، جـ3 ، ص.ص78 ، 161 .

[6] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/50 ، مضبطة رقم : 411 ، فى 29 ربيع الآخر 1287هـ / 29 يوليو 1870م ؛ وكذلك بنفس السجل مضبطة رقم 444 ، فى 28 جمادى الأولى 1287 هـ ، وكذلك سجل رقم : س7/10/60 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ .

[7] حول هذه المسميات أنظر : الفصل الرابع "مجتمع البغايا".

"العاهرات" و "المومسات" ، وكان سبب ظهور واستمرار هذه المسميات الأخيرة هو أنها استخدمت فى اللوائح والقوانين التى صدرت لتقنين البغاء فى تلك الفترة ، فأصبحت هذه المصطلحات ذات صبغة قانونية.

وكل هذه المسميات عربية فصيحة تجدها فى بطون المعاجم تحمل معنى مزاولة الفحش واحتراف الزنا .فالعِهَارة : الفسق والفجور ،وعَهَرَ المرأة أتاها ليلا للفجور، فالمرأة عاهر وعاهرة ، والرجل عاهر كذلك ، والعَيْهَرةُ المرأةُ النزقة الخفيفة من غير عفة. والوَمْسُ احتكاك الشئ بالشئ حتى ينجرد ، وأومست المرأة إيماسا فهى مومس أي فاجرة تجاهر بفجورها،والجمع مومسات ومواميس[1].

ومع ذلك فإن الأمثال الشعبية لم تستخدم أيا من هذه المسميات التى من الواضح أنها كانت تسمية شائعة بين الخاصة وفى الكتب ، أو فى اللوائح والقوانين التى نظمت البغاء فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، إنما استخدمت لفظة "قحبة" وتجمع على "قحَّاب" ، وعكسها كلمة "حرة" وتجمع على "حرائر" . فمن أمثالهم التى تحمل هذه المعانى قولهم "تابت القحبة ليلة قالت ولا والى يمسك القحاب" ، وقولهم "القحبة الجوادة ما تريد لها قوادة" ، وقولهم للشريفة "حرة صبرت بيتها عمرت" وغير ذلك من الأمثال التى تبين لنا ما كان شائعا على لسان الناس فى العصر العثمانى وعصر محمد على بوجه خاص[2]. والقحب فى اللغة العجوز الذى يأخذه السُعَال ، والقحبةُ الفاسدة الجوف من داء ، وفى القاموس المحيط القحبة :الفاجرة لأنها تَسعَل وتُنحنح أى ترمز به [3]. كما شاعت لفظة أخرى على ألسنة العامة للإشارة إلى البغى ، وهى لفظة "شرموطة" ، ويرجع أحمد عيسى بك سبب هذه التسمية إلى أن هذه الكلمة هى تحريف لكلمة "سرموزة" الفارسية بمعنى حذاء، فشبهت البغى بالحذاء لكثرة وطئه [4].

---

(1) أنظر المعاجم السابقة – لسان العرب ، المحيط ، الوجيز – حول مدلول هذه الألفاظ فى المواد التالية : دعر ، عهر ، مومس ، فحش .

(2) جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على ، ترجمة د.إبراهيم شعلان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الألف كتاب الثانى (73) ، القاهرة ، 1989 ، ص.ص 48 ، 63، 76.

(3) القاموس المحيط ، مادة رقم : : قحب .

(4) أحمد عيسى بك : المحكم فى أصول الكلمات العامية ، القاهرة ، 1939 ، ص 123 .

جدير بالذكر أنه ليست كل زانية بغى ، ولكن يمكن القول أن كل بغى زانيـــة ، فالبغاء زنا ، ولكن هدفه كما سبق القول هو كسب الرزق ، أما الزنا فهو أشـــمل ، لأن هناك من تزنى لمتعة أو مع عشيق أو تزنى لمرض جسمانى أو نفسى ، أو غير ذلك من الأسباب التى يمكن أن تزنى المرأة من أجلــها . والزنـــى لغـــة الفجـــور ، وشرعا هو وطء الرجلُ المرأة فى القبل فى غير الملك وشبهته[1].

ثانياً: الجذور التاريخية للبغاء

حقيقة يجب علينا أن نعترفَ بها أولا ، وهى أن البغاءَ حرفةٌ لم يخـــلُ منـــها مجتمعٌ، فى كل العصور، حتى فى عصور الأنبياء، وما كان تحريمـــــه فـــى الكتـــب السماوية إلا دليلا على وجوده. ولكن هناك اختلاف شاسع بين مدى انتشـــار هـــذه الحرفةَ في كل مجتمع وفى كل عصر، وترجع. أسباب هذا الاختلاف إلى تباين ظروف كل مجتمع. وفى المجتمع الواحد يتحرك الخط البيانى للبغاء صعوداً وهبوطـــاً، مـــن عصر لآخر، متأثراً فى ذلك بعوامل شتى: اجتماعيـــة واقتصاديـــة ودينيـــة وأيضـــا سياسية، ولكن أهمها على الإطلاق كسبُ الرزق، فالقاعدة أن المرأة لا تلجأ إلى البغاء إلا إذا عجزت عن تدبير مصدر رزق آخر، وإن كان لهذه القاعدة شواذ على أية حال.

وللبغاء بهذا المعنى- كسب الرزق- تاريخ عريق ، فى مصر القديمـــة وفـــى سوريا وقرطاجنة واليونان وقبرص وفينيقيا وروما [2]، وفى شبه جزيرة العرب قبل الإسلام كانت البغايا من "أصحاب الرايات الحمر" ينتشرن فى الأسواق ، وفى مكة فى موسم الحج. وفى الدولةَ الإسلامية – رغم تحريم الشريعة الإسلامية للبغاء- اســتمر وجود بيوت البغاء فى بغداد وغيرها من الحواضر ، فى أيـــام العباســـيين ، تحـــت مسمى "الكشاخانة" ، حيث يديرها رجال ونساء ، وتقدم فيها الخمور أيضا [3].

---

[1] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت : الموسوعة الفقهيـــة ، ط2 ، دار الصفـــوة ، القـــاهرة ، 1992م ، جـــ24 ، ص18 وما بعدها .

[2] لمزيد من التفاصيل حول تاريخ البغاء وأماكن انتشاره فى التاريخ القديـــم والوســـيط ، والثـــورة الصناعيـــة ، وموقف الأديان منه أنظر :

itannica Encyclopedia, Art, prostitution , Volume 18 , Encyclopedia Britannica Inc. , 1966 .

[3] محمد نيازى حتاتة : المرجع السابق ، ص 22 – 23 .

أما فى مصر فيرجع تاريخ البغاء بها - كما سبق القول - إلى العصر الفرعونى ، فإلى جانب البغاء المقدس الذى اشتهر على نطاق ضيق فيما عرف باسم "حريم آمون" اللاتى كن يقسمن إلى طوائف ترأس كل منها "رئيسة الحريم"[1] ؛ كان هناك أيضا البغاء بمفهومة الحرفى الاقتصادى ، حيث احترفت بعض النساء هذه الحرفة ، فى مدن نقراطيس وغيرها ، وبالغت الروايات فى وصف ثراء هؤلاء البغايا [2].

وقد استمر وجود البغاء فى مصر فى العصر اليونانى ثم الرومانى ، ورغم تحريم الإسلام للبغاء ، فإن فتح العرب لمصر لم يكن ليقضى عليه ، وإن كان قد خفض من حدته بشكل كبير ، ولكن تشير إلى عودة البغاء للظهور جهرا بداية من أواخر العصر الفاطمى ، حيث كانت حارة زويلة الكائنة بشارع بين السيارج (بحى باب الشعرية) مباءة للدعارة والخمور[3]. كما كانت الدعارة تزدهر فى المواسم والأعياد ، خاصة فى عيد النوروز الذى يذكر عنه المقريزى نقلا عن القاضى الفاضل أنه "كان من مواسم بطالاتهم - أي الفاطميين - ومواقيت ضلالاتهم ، فكانت المنكرات ظاهرة فيه ، والفواحش صريحة فيه ... ويجتمع المغنون والفاسقات تحت قصر اللؤلؤة بحيث يشاهدهم الخليفة..."[4].

كما يشير المقريزى إلى أنواع عديدة من المكوس التى فرضت فى أواخر العصر الفاطمى وربما شملت البغايا ، وقد أسقط صلاح الدين أنواعا عديدة من تلك المكوس بلغت نيف وألف ألف دينار ، فلما ولى الملك العزيز عثمان بن صلاح الدين أعاد تلك المكوس وزاد فى شناعتها ، ففرضت المكوس على الخمر والحشيش ، "وتتابع إظهار المنكرات وترك الإنكار لها وإباحة أهل الأمر والنهى لها " ، ونقل المقريزى عن القاضى الفاضل فى يومياته عن سنة 592هـ / 1196م قوله "فأفضى

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول حريم آمون وطبيعته راجع : سليم حسن : موسوعة مصر القديمة ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2000 ، جـ 6 ، ص 502 - 508 .

[2] محمد نيازى حتاتة : المرجع السابق ، ص20 - 22.

[3] مجلة الفنون ، فى 25 مارس 1935 ، ص 14 ، مقال بعنوان "ملخص تاريخ الدعارة فى مدينة القاهر" .

[4] تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط 2 ، 1987 ، جـ 1 ، ص 269 .

ذلك إلى النظر فى المكاسب الخبيثة وضمن المزر - البوظة - والخمر بإثنى عشر ألف دينار ، وفسح فى إظهار منكره والإعلان به فى القاعات والحوانيت ، ... وكثر اجتماع النساء والرجال فى شهر رمضان لا سيما على الخليج لما فتح ، وعلى مصر لما زاد الماء ، وتلقى فيه - أي فى رمضان - النيلُ بمعاص نسأل الله ألا يؤاخذنا بها ..."[1].

واستمر وجود البغاء فى مصر، فى جميع عصورها، سواء اعترف به الحكام ونظموه، أو حاربوه وعاقبوا من يمارسنه. ورغم أهمية هذا العرض التاريخى- حيث الموضوع غامض لدى الكثيرين - إلا أننا سوف نضطر بسبب طبيعة هذا البحث وظروفه إلى القفز فوق هذه العصور، لنقترب أكثر من الفترة التى سوف نقوم بدراستها ، والتى يشير عنوان هذا الكتاب إليها ، ونبدأ من العصر المملوكى فى محاولة لمعرفة الجذور القريبة لفترة البحث .

ثالثاً : البغاء فى العصر المملوكى

يعتبر عصر سلاطين المماليك عصر متناقضات اجتماعية وأخلاقية ، ويرجع ذلك إلى سياسة السلاطين والى نشأتهم ، فنجد منهم المتدين كالناصر محمد بن قلاوون الذى أبطل الضرائب المفروضة على النواحى المحرمة ، ونجد منهم من هو على جانب كبير من الفسق والمجون كالسلطان برقوق الذى جعل الخمر شعارا لدولته [2]. وقد اعترفت الحكومة بالبغاء منذ الأيام الأولى لدولة المماليك ، وفرضت الضرائب على البغايا ، ويرجع ذلك إلى كثرة الحروب بين المماليك والصليبيين ، وكثرة عدد الأسرى الذين جلبوهم ، وقد أسكنوا أعداد كبيرة منهم بحارة الروم ، فعصروا الخمور وأنشأوا محلات الدعارة علانية ، كما يشير المقريزى إلى أنه فى عام 648 هـ/1250م، قام الوزير الأسعد شرف الدين أبو القاسم ، فى عهد السلطان

---

[1] نفس المصدر السابق ،جـ 1 ، ص 105 .

[2] د. البيومى إسماعيل الشربينى : النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين، 118، القاهرة 1998 ، ص199.

المعز أيبك التركمانى بفرض ضرائب ومظالم كثيرة على التجار وذوى اليسار ، على الخيل والجمال والحمير والرقيق ، وكذلك "ضمن المنكرات من الخمر والمزر والحشيش وبيوت الزوانى بأموال ، وسمى هذه الجهات بالحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية"[1].

وخلال العصر المملوكى أو معظمه ، كان البغاء حرفة معترف بها، وكان سلاطين المماليك يحصّلون عليها الضرائب المختلفة ، تحت مسميات عديدة منها: "ضمان المغانى" الذي تقوم بجمعه امرأة تسمى "ضامنة المغانى"، وكانت هذه الضامنة تتعهد بدفع مبلغ معين إلى الدولة فى مقابل أن تتولى جمع ضريبة المغانى، التى كانت تجمعها من البغايا – "بنات الخطا" أو "الخواطى" – فى مقابل أن تحميهن الدولة[2].

ومن هذه الضرائب أيضا "حقوق السودان" وهى ضريبة تفرض على كل عبد وجارية عند نزولهم بالحانات لعمل الفاحشة ، ومنها كذلك "حقوق القينات"، وقد استمرت هذه الضرائب تجبى معظم فترات العصر المملوكى[3]، ويعلق ابن إياس على هذا الوضع بقوله "لو خرجت امرأة من نساء القاهرة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند الضامنة ودفعت القدر المتعين عليها ، لما قدر أحد من الحكام على منعها من ارتكاب الفاحشة".[4]

وفى ذلك العصر كانت هناك حارات معينة تسكنها البغايا مثل أرض الطبَّالة، وربع الزينى، وجزيرة حليمة فى ما بين بولاق والجزيرة الوسطى[5]، ويزيد ابن حجر العسقلانى قائلا " وأما ببلاد الريف فكان للمغانى حارة مفردة يعمل فيها من الفساد جهرا ما يقبح ذكره، ومن اجتاز بها غلطا ألزم بأن يزنى بخاطئة ، فإن لم يفعل فدى نفسه بشئ"، ولم يكن يسمح للبغى بالخروج من بيتها – ولو لزيارة أهلها– إلا إن أخذ منها الضامن لها رشوة[6].

---

[1] المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ 2 ، ص90 .
[2] د. أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، تاريخ المصريين ، رقم : 146 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999 ، ص 39 – 41 .
[3] لمزيد من التفاصيل حول هذه الضرائب راجع د. البيومى إسماعيل : المرجع السابق ، ص199–201.
[4] ابن إياس أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى : نزهة الأمم فى العجائب والحكم، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم : 22963، ورقة 121.
[5] د. أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص 40 – 41.
[6] الحافظ أحمد بن على ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر بأنباء العمر ، تحقيق د. حسن حبشى ، ج1 ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1998 ، ص 127 .

ولما كان البغاء من الأمور المحرمة، فإن العلماء والقضاة كانوا يعلنون سخطهم على هذه السياسة التى يتبعها الأمراء المماليك، ولا يلبث الأمر أن يصل إلى أسماع السلطان فيأمر بالكف عن ذلك والقبض على الأمير المتسبب فيه[1]، وبعد مدة يعود الأمر إلى سابق عهده. وليس أدل على ذلك من أن البغاء قد أبطل فى العصر المملوكى عدة مرات.

وكان السلطان بيبرس هو أول من أبطل البغاء ، حيث أمر فى عام 665هـ/1266م ، بإبطال "ضمان الحشيش وإبطال المفسدات والخواطى من البلاد المصرية والشامية ، وحُبسن حتى يتزوجن ، وأسقط الضرائب التى كانت مرتبة عليهن، وكانت ألف دينار كل يوم فى القاهرة وحدها" [2].

ولكن البغاء سرعان ما عاد من جديد، وفرضت عليه الضرائب ، ويرجع ذلك إلى نجاح الملك الناصر محمد بن قلاوون فى فتح بقية مدن الساحل الشامى ، وتطهيره من بقايا الصليبيين ، وجاء بالسرى إلى القاهرة ، فأسكنهم بدار خزائن السلاح بالقرب من المشهد الحسينى ، فتحول ذلك الحى إلى بؤرة للدعارة والخمور ، فشكا أهله إلى الملك الناصر وقالوا لا يصح إقامة هذه المفاسد ، بجوار المشهد الحسينى ، فأمر بنقلهم إلى حى طولون المجاور لمدفن السيدة نفيسة [3].

ولكن السلطان الناصر قرر أخيرا إبطال البغاء من هذا الحى فى عام 715هـ/1315م ، ثم عاد البغاء من جديد ، فأبطله نفس السلطان مرة ثانية فى عام 724 هـ/1323م ، وهى المرة الرابعة منذ أبطله بيبرس فى أول مرة [4]. ثم أبطل السلطان الأشرف شعبان "ضمان المغانى" للمرة الخامسة فى صفر عام 775 هـ/1374م ، وكان ذلك بتحريك الشيخ سراج الدين البلقينى الذى اجتمع بالسلطان وعرفه ما فى ضمان المغانى من المفاسد والقبائح [5]. وبعد قليل سعى الأمير ابن أقبغا آص فى إعادة ضمان

---

(1) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(2) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ 1 ، ص 105 ؛ على باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 ، جـ 1 ، ص 84 .

(3) مجلة الفنون فى 25 مارس 1935 ، ص 14 ، مقال بعنوان "ملخص تاريخ القاهرة الدعارة فى مدينة القاهرة" .

(4) د. البيومى إسماعيل : المرجع السابق ، ص 200 .

(5) ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 58 – 59 .

المغانى ، فغضب الشيخ سراج الدين ، وامتنع القاضى برهان الدين بن جماعة من الحكم ، وبلغ ذلك السلطان فأبطله للمرة السادسة فى جمادى الأولى من عام 778هـ/1377م ، وقبض على ابن أقبغا ونفاه إلى الشام[1].

ولكن البغاء عاد من جديد فأبطله السلطان المنصور للمرة السابعة فى عام 782 هـ/1380م . وفى عام 914هـ/1508م ، يشير ابن إياس إلى أنه كان يوجد أحد الأحياء بجوار قنطرة الموسكى تسكن به البغايا ، وهذا دليل على بقاء هذا المكس موردا دائما للدولة المملوكية حتى نهايتها؛ رغم ما به من إساءة إلى دولة المماليك راعية الخلافة الإسلامية آنئذ [2].

رابعاً : البغاء فى العصر العثمانى

لم يختلف الحال كثيراً فى العصر العثمانى ، فقد استمر هذا الوضع أغلب فترات ذلك العصر الممتد إلى ما يقرب من ثلاثة قرون [3]، وانتشرت البغايا فى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى .

ففى القاهرة ، كانت الأزبكية بؤرة للبغاء رغم كونها منتجعا للطبقة الأرستقراطية ، فكانت مقاهى وجه البركة مراقص ومغانى وأندية للقوادين وتجار الأعراض ، وكانت طوائف "الغجر" و "الجعيدية" منتشرة فى وجه البركة انتشارا عظيما ، ولأن أجورهم كانت فى متناول الطبقات الفقيرة فلذلك كان الإقبال عليهم شديدا ، وكانت مقاهيهم ومواخيرهم مزدحمة بالناس ، وبخاصة أصحاب الحرف والعمال والفلاحين ، الذين يفدون من ضواحى العاصمة للتفريج عن أنفسهم وإراحتها من عناء الأعمال . وامتاز وجه البركة بأنه كان موطنا للصوص والمحتالين ، وكانت أزقته الضيقة وحاراته الملتوية وكراً للنساء اللاتى احترفن

---

[1] نفس المصدر السابق ، ص 127 .

[2] د. البيومى إسماعيل : المرجع السابق ، ص 200 .

[3] د. زينب عصمت راشد : المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتى، ضمن كتاب الجبرتى دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976 ،ص 366.

السرقة إلى جانب الدعارة . وظهرت عصابات عديدة من هذا النوع من النساء ، منها عصابة عرفت باسم "بقر الوحش" ، حيث كانت المرأة منهن تخرج متجولة فى شوارع وجه البركة فإذا ما وجدت صيدا احتكت به ثم تعرفت عليه ثم اصطحبته إلى منزلها الذى يقع بين أزقة طويلة ملتوية ومتشابهة ، حتى يصعب على رجال الحكومة الاهتداء إليه ، فإذا دخلت المنزل أحضرت الخمر وقدمته له حتى إذا سكر وفقد وعيه ؛ دعت خادمها فيخنقه ، ثم تنهض المرأة فتجرده من ملابسه ونقوده ، وتدفنه فى أحد أركان المنزل ، وحينما اكتشف أمر هذه العصابة صدر الأمر بإعدام أفرادها [1] .

وعلى العكس من هذه الطريقة ظهرت عصابة أخرى عرفت باسم "البقر السارح" ، وتتألف من نساء ساقطات يتصيدن زبائنهن ويذهبن معهم إلى بيوتهم ، وقبل كل شئ يطلبن الخمر ، وتتظاهر بالشرب مع صاحب البيت حتى يسكر ، ثم تنهض وتأخذ ما خف حمله وتهرب [2].

ولم تكن الأزبكية وحدها التى وجد فيها "محلات الخواطى" ، فتشير المصادر إلى وجود بيوت للدعارة "فوق الكوم الذى تجاه جامع الطيبى" بمصر القديمة [3]. وكذلك كانت هناك بؤرة للبغايا عند بركة المجاورين بجهة المدبح ، حيث وجد عندها عدة "أخصاص " للخطايا [4]. كما كانت منطقة باب اللوق تذخر بأعداد كبيرة من البغايا ، حيث يذكر أوليا شلبى أنهن بلغن 800 بغى ينتشرن فى أكواخ بين الرمال وعند حصن باب اللوق [5].

وفى دمياط ، تكشف لنا سجلات محكمتها الشرعية عن معلومات هامة بالنسبة لتلك المدينة ، وهى معلومات تنطبق بنسب متفاوتة على بقية المدن الساحلية مثل رشيد والإسكندرية ، فنجد أن دمياط كان بها كثير من بيوت الدعارة التى تجتمع فيها

---

[1] محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأزبكية ، دار العرب للبستانى ، القاهرة ، 1958 ، ص 49 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص 49 – 50 .
[3] محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة فى أخبار المحروسة ، تحقيق عبد الرازق عيسى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1996 ، ص 148 .
[4] أحمد شلبى عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 287 .
[5] أوليا شلبى : رحلة أوليا شلبى ، نسخة مترجمة بواسطة د. محمد حرب ، تحت الطبع ، ورقة 381.

"النساء الخاطيات" ، تلك البيوت التى كانوا يطلقون عليها اسم "المواقف" ، وكان صاحب الموقف هذا يدفع للدولة مالا ، ثم يحصله من البغايا اللاتى يعملن عنده ، فنجد إحدى أولئك النسوة المدعوة "عينى بنت عبد الله البرمية " تعترف للقاضى – عندما ضبطت فى حالة تلبس مع رجل يدعى أحمد الرومى ، فى حاصله بوكالة محمد بن نظير زادة المقاطعجى بدمياط – بأنها "واقفة عند سلامة بن عبيد رأس نوبة بالثغر بالقسط ، وأنه أرسلها مع أحمد المذكور، وسئل أحمد المذكور أعلاه فذكر أنها قحبة نامت معه بالحاصل المذكور وأن سلامة المذكور أرسلها له" [1] .

وهناك حالات أخرى توضح أن البغاء كان شائعا فى دمياط فى أواخر القرن العاشر الهجرى ، وأن بيوت الخطايا كانت منتشرة بالمدينة ، ومن أمثلة هذه البيوت نجد مثلا بيت عبد المنصف بن الحاج محمد عقدة ، الذى اقتحمته الشرطة ، بإذن مسبق من قاضى دمياط مصطفى بن محمد الذاكر الرومى ، وتم ضبط من النساء به من الخاطئات والرجال المجتمعين بهن، وجرة الخمر وآلاتها ، ونتيجة لذلك فقد الحكم القاضى بتعذيرهم التعذير الشديد [2] ، والغريب أن القاضى يحكم فى حد صريح بالتعذير ، فحتى لو لم يثبت الزنا شرعا لصعوبة ذلك كما هو معلوم ، فإن حد الشرب هنا ثابت ، ومع ذلك حكم القاضى بالتعذير ، وعلى أية حال فإن حكم التعذير لم يكن محددا فربما تكون العقوبة قد فاقت الحد الشرعى نفسه.

وهناك أيضا وكالة محيى الدين بن القاضى أبو العباس الباطى ، بخط السدارين ، والتى اشتهرت حتى تضرر سكان الخط منها وتقدم جمع غفير منهم بشكوى إلى القاضى ابن الذاكر ، بسبب ما يحدث بها من المعاسى وقالوا بأن هذه الوكالة "يجتمع فيها النسا الخاطيات على الرجال الأجانب فى كل ليلة ... بسبب الفساد وشرب الخمر وبابها مفتوح من العشا إلى الصباح"[3] .

---

[1] محكمة دمياط الشرعية ، إشهادات محكمة دمياط الحمراء ، سجل رقم : 30 ، ص 131 ، مادة رقم : 282 ، حجة واقعة بيت سلامة بن عبيد ، تاريخها 13 جمادى الأولى 999هـ / 9 مارس 1591م .

[2] نفس المصدر ، سجل رقم : 29 ، ص 242 ، مادة رقم : 658 ، فى 13 شوال 999هـ / 4 أغسطس 1591م .

[3] نفس المصدر ، سجل رقم : 29 ، ص 250 ، مادة رقم : 675 ، فى 14 رمضان 999هـ / 6 يوليو 1591م .

وتقدم لنا هذه السجلات معلومات قيمة عما يدور فى كرخانات البغايا وعالم القوادين ، فنجد مثلا أن الذى بلغ القاضى بأمر بيت البغاء التى يمتلكها عبد المنصف عقدة السابق ذكره هو سلامة بن عبيد رأس النوبة بدمياط ، وهذا الأخير هو نفسه القواد الذى اعترفت عليه البغى "عينى بن عبد الله البرمية" السابق ذكرها. ولعل مزيدا من البحث فى هذه السجلات وأشباهها ، يقدم لنا مادة تكفى لبحث وافٍ عن تاريخ البغاء فى العصر العثمانى ، خاصة ما يتعلق بدور رجال السلطة فى البغاء ، فالواضح هنا أن لهم دور كبير فى إغواء النساء ، وتحصيل الأموال منهن ، وتحديد المواقف لهن . وهذا ما ندعو الباحثين الجادين إليه ، فهو موضوع يستحق الدراسة .

وهناك شواهد تشير إلى أن الحال فى الإسكندرية لا يختلف كثيرا عما فى دمياط ، فهناك مثلا حالة مسعودة المغربية التى ضبطها "الصوباشى" فى منزل أحمد أبو الخير الشبلى [1]. ويبدو أن ما فعله الصوباشى هنا كان راجعا إلى أن المرأة لم تكن مسجلة لديه ، ولم تكن تدفع ما عليها من ضرائب ، ففى وثيقة أخرى نكتشف أن "الوالى " كان مباشرا للخاطيات ، وأن هناك حارة مخصصة للخاطيات تعرف باسمهن "حارة الخاطيات" ، وتكشف لنا هذه الوثيقة أن "الوالى" – اسمه زعيتر – قد أغرى إحدى النساء على العمل فى البغاء ، وأوقفها بحارة الخاطيات ، فلم يجد زوجها من يشكو إليه سوى الباشا ، فسافر إلى القاهرة وأحضر أمرا شريفا من الباشا لقاضى الثغر ببحث القضية ، وعند التحقيق أحضر "الوالى" من شهد بأن المدعى – الحاج عامر بن محمد البنا الرشيدى – هو الذى أقر زوجته على الفساد "وأوقفها مع الخاطيات ، وجبرها وقهرها على ذلك " وشهد أحد الحمَّارة بأن الحاج عامر اتفق معه على اكتراء حمار لها من رشيد ، وأنه توجه صحبتهما إلى أن أدخلهما حارة الخاطيات بإسكندرية وأسكنها بها [2].

---

[1] أنظر على سبيل المثال سجلات محكمة إسكندرية الشرعية ، سجل رقم : 2 ، ص 269 ، مادة رقم : 79 ، بتاريخ الثلاثاء 4 رجب 961هـ / 29 أبريل 1554م .

[2] محكمة إسكندرية الشرعية ، سجل رقم : 35 ، ص 154 ، مادة : 404 ، فى ربيع الأول 1055 هـ / 1645م.

ومع انتشار بيوت البغاء فى العصر العثمانى انتشرت أيضا "الميخانات" وهى المحلات المعدة لبيع الخمور ، من "مى خانة" التركية بمعنى حانة ، وقد انتشرت بصفة خاصة فى ثغور مصر: دمياط ورشيد واسكندرية ، وتشير الوثائق إلى تكرار صدور الأوامر من الباشاوات العثمانيين بمنع بيع الخمور وإغلاق الميخانات ، فقد أمر على باشا (1007 – 1009هـ / 1598 – 1600م) بإغلاقها ، ثم عادت من جديد فأبطلها الوالى محمد باشا (1013 – 1015هـ / 1605 – 1606م) ، ثم عادت من جديد فصدر أمر من محمد باشا الصوفى (1020 – 1024 هـ / 1611 – 1615م) فى عام 1022 هـ / 1013م ، بإغلاقها لما ترتب عليها من المفاسد[1]. ويشير أحمد المرداش كتخدا عزبان إلى انتشار الميخانات والبوظ "محلات بيع البوظة" فى القاهرة ، وإلى قيام على أغا أغات مستحفظان بإغلاق الكثير منها خلال فترة ولاية قرة محمد باشا (1111 – 1116 هـ / 1699 – 1704) [2].

ويشير كثير من الرحالة الذين زاروا مصر فى العصر العثمانى ، إلى أن البغايا كن موجودات فى مدن أخرى ، فيذكر سونينى Sonnini ، أن دمنهور كان بها عددا من النسوة الساقطات يكشفن وجوههن ، ويتواجدن قرب المقاهى ويفرشن الخيام لاجتذاب الناس . كما يشير لوكا Lucas إلى أن هناك عاهرات فى طهطا ، وقد انتقد كاريه Carre لوكا ، مؤكدا استحالة وجود بغايا فى طهطا فى قلب الصعيد[3]. وعلى الرغم من عدم وجود دليل على وجود بغايا فى الصعيد فى العصر العثمانى ، إلا أن هناك إشارات كثيرة عن وجود بغايا فى جرجا والمنيا وأسيوط فى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث يشير بوركهارت مثلا إلى وجود نحو 300 امرأة من البرامكة فى المنيا [4].

---

[1] محكمة دمياط الشرعية ، سجل رقم : 51 ، ص 55 ، مادة رقم : 143 ، فى سنة 1022 هـ / 1613م .

[2] أحمد الدمرداش كتخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، تحقيق د. عبد الوهاب بكر ، ودانيال كريسليوس ، الزهراء للنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص132 .

[3] د. إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين (52) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992 ، ص.ص 227 ، 253.

[4] أنظر الفصل الثانى عند حديثنا عن البرامكة .

جدير بالذكر أن البغايا فى العصر العثمانى كانت تفرض عليهن ضريبة تسمى "الخردة" ، وهى الضريبة التى كانت تفرض على الملاهى والنساء العوالم والغوازى والخطايا والحواة ومن على شاكلتهم ، ويذكر حسين أفندى الروزنامجى أن تحصيل هذه الضريبة كان يتم لحساب أوجاق العزب ، وكان المسئول منهم عن تحصيلها يسمى "أمين الخردة"[1].

وكان المسئول عن مراقبة البغايا هو "الصوباشى" - وهو رئيس الشرطة ويعرف أيضا "بالوالى" و "الزعيم" ، ويشير أوليا شلبى إلى أن نحو 2100 بغى منتشرات فى القاهرة كن مقيدات فى دفتر الصوباشى ، ويدفعن له الضرائب المطلوبة ، وكان المسئول عن مراقبة البغايا نحو أربعين جاويشا يعرفون بيوت البغاء فى المدينة ، ويعرفون كل بغى ، ويعرفون هل باتت البغى فى منزلها أم لم تبت به [2].

ولكن قرب منتصف القرن السابع عشر الميلادى ، نجد أن المسئول عن تحصيل هذه الضريبة موظف يدعى "أمين شكار" ، الذى استمر يقوم على تحصيلها حتى عام 1053هـ / 1643م ، حيث ألغيت تلك الوظيفة فى ذلك العام[3]. ولما عادت هذه الضريبة مرة ثانية فى القرن الثامن عشر نجد أن إيرادها كان يصرف كعوائد إلى الوالى – أغا الشرطة – والمقدمين الأتراك ، ولم يكن للوالى دخل سوى من هذا المصدر ، وعندما أراد عبد الله باشا الكبرلى إلغاء هذه الضريبة اضطر إلى تخصيص اثنى عشر كيساً للوالى تعويضا عما سيفقده من دخل بإلغاء هذه الضريبة[4].

والظاهر أن هذه الضريبة لم تكن ثابتة ، كما أن بيوت الخطايا كانت فى مهب الريح، يغلقها والٍ ، ويفتحها آخر ويرخص لها بالعمل ، ليأت والٍ جديد فيغلقها وهكذا . وأول من ذكرت المصادر العثمانية أنه فعل ذلك كان الوزير حسين باشا

---

[1] محمد شفيق غربال : مصر عند مفرق الطرق 1798 – 1801 ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية ، المجلد الرابع ، جـ1 ، مايو 1936 ، ص 21 ، 56 .

[2] أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .

[3] محمد بن أبى السرور البكرى: المصدر السابق ، ص 158.

[4] أحمد شلبى عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 574 – 575 .

الشهير بالمجنون (1045 – 1047هـ /1635 – 1637م) ، حيث يذكر محمد بن أبى السرور البكرى أن "من محاسنه التى فعلها أنه ركب يوما إلى جهة المدبح، وطلع على بركة المجاورين، وكان هناك أخصاص على البركة فيها بعض الخطايا وعندهم شخص يأخذ بعضهم، فحين رأى ذلك الرجل شنقه بيده على نبقة هناك، وأما الخاطيات فإنهن هربن عند شغله بشنق الرجل، فجزاه الله خيرا. وفى زمنه كانت الناس آمنة على مالها وأنفسها ... وأبطل البيوت المعدة للخاطيات من مصر"[1].

ولكن الأمر لا يلبث أن يعود إلى سابق عهده، وتنتشر البغايا فى مدن مصر وقراها مصر، ونجد قبائل كاملة تحترف هذه المهنة تعرف بأسماء شتى منها "الغوازى" ومنها "البرامكة" وغير ذلك ، ونجد الدولة تفرض عليهم الضرائب . ولكن هذا الوضع لا يرضى بعض الولاة الذين يسعون لإبطاله منهم الوزير مقصود باشا (1052 – 1053هـ /1642 – 1643م) حيث قال عنه البكرى "ومن محاسنه أيضا إبطاله ما كان يؤخذ من الغوازى ومغانى القرب من المال لجانب الديوان ، وكان على ذلك شخص يدعى أمين شكار ، فأبطل هذا المنصب ورفع المال الذى كان يؤخذ فى ذلك من دفاتر الخزينة"[2].

وكالعادة ، تظهر البغايا من جديد ، وتنتشر بيوتهن خاصة فى باب اللوق، التى كانت بؤرة رئيسية للبغاء كما سبق القول ، ولكن حسين جانبلاط باشا (1673 – 1675م) أمر برفع الأموال المقررة على البغايا ، وأمر رئيس حجابه "قبوجى باشى" بأن يذهب إلى باب اللوق فيجعل عاليه سافله [3].

ولكنها كانت جولة ، ثم عاد البغاء وله صولة ، ففى مطلع القرن الثامن عشر نجد الحال كما هو عليه ، ولما حدث نزاع بين الفرق العسكرية ، فى ولاية الوزير حسن باشا السلحدار (1119 – 1121 هـ / 1707 – 1709م) ، تقدمت الاسباهية وبقية الأوجاقات بقائمة إلى الباشا بإبطال المظالم المستجدة التى للانكشارية ، "ولما بلغ الانكشارية ما فعلوه الستة وجاقات اجتمعوا ببابهم وكتبوا قايمة نظير القايمة التى

---

[1] محمد بن أبى السرور البكرى: المصدر السابق ، ص 148.

[2] نفس المصدر السابق ، ص 158.

[3] أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .

معهم بمظالم الخردة ومظالم الأقاليم التى للاسباهية " وبقية الأوجاقات . ثـم اتفـق الفريقان وتصالحوا على بقاء الحال على ما هو عليه [1] . ويدل على ذلك أن محلات الخواطى كانت لا تزال منتشرة فى أطراف القاهرة، نلمح ذلك من ثنايا حديث أحمـد شلبى عبد الغنى عن ولاية عابدين باشا (1126 – 1129هـ / 1712 – 1717م) ، حيـث يشير إلى أن هذا الوزير قد عزل إسماعيل أغا من أغوية الانكشارية ، ثم يسـتطرد فى الحديث عن إسماعيل أغا هذا قائلا أن الناس "كانوا فى زمن إسماعيل أغـا فـى خوف شديد من تجبره وفسقه وظلمه ولأنه أحدث الخوازيق والسلخ. ولقد أشيع فـى القاهرة أنه كان متوجها إلى مصر القديمة فى موكبه إلى أن جاء إلى الكـوم الـذى تجاه الطيبى وإذا برجل نازل من الكوم – بحرى من بحريات السويس – وهو يربـط سرواله ، فلاحت من الأغا التفاتة ، فرآه وهو على بعد منه ، فأمر الجنينية أن يأتوه به فقدموه له ، فسأله من أين جاء ؟ فتلجلج فى الجواب ، فأمر واحد من أتباعـه أن يصعد الكوم وينظر ما هناك ، فأخبره أنه محل خواطى فـأمرهم أن يصعـدوا إليـه ويأتوا بمن هناك ، فوجدوا امرأة جالسة هناك فأتوا بها إليه ، فضربها نحو المائـة نبوت ، وسَمَّر الرجل من ذكره فى الجميزة التى عند الطيبى ، وأشيعت هذه النكتـة فى مصر "[2].

ولكن ما يذكره أحمد شلبى لا يبين لنا إن كان هذا موقف فردى من إسـماعيل أغا ، أم كانت هذه هى سياسة الحكومة ، ولكن الظاهر أن سياسة الحكومة كانت هى الإبقاء على البغاء ، والاستمرار فى فرض الضريبة على البغايا ، يؤكد ذلك ما يذكره أحمد شلبى بعد ذلك عند حديثه عن ولاية الوزير عبد الله باشـا الكـبرلى (1142 – 1144هـ / 1729 – 1731م) حيث نكتشف أن "محلات الخواطى" و "المواقف" لا تـزال موجودة وتحصل منها "المظالم" ، ثم يصل "خط شريف" من الديار الرومية "برفـع المظالم وتبطيل الخمامير والمواقف" ، فعقد الباشا ديوانا وأبلغ العلماء والصنـاجق والعسكر بمضمون الخط، فأجابوا بالسمع والطاعة[3].

---

[1] أحمد شلبى بن عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 218.

[2] أحمد شلبى عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 287 – 288 . .

[3] نفس المصدر السابق ، ص 574 – 575 .

ولكن حدث اعتراض من العسكر فيشير أحمد شلبى إلى أن "العسكر أخبروا الوزير بأن الوالى – أغا الشرطة – له عوايد وعليه خدم إلى مقدمين الأتراك ، والجميع مرتبة على المواقف ، يجمع منهم مال له صورة ، وليس لوالى الشرطة إلا هذا الأمر ، فلما سمع عبد الله باشا هذا الكلام ضحك ، فقال :سبحان الله فعلى هذا الكلام يصير مصروف الوالى وجميع أكله من الذى يتحصل من الخواطى ؟! فالسلطنة ليست بعاجزة عن أن تجعل له شيئا يقوم به ويرفع هذا الذى لم يكن فى بلد من بلاد الإسلام ، ثم إنه أقر له اثنى عشر كيسا على كشاف السبعة أقاليم ، يأخذها والى القاهرة وذلك مما يخص الباشا من كشوفيته وأبطل الخمامير والمواقف ، وهدم جميع الخمامير والمواقف ، وكتب بذلك حجة على طبق وسجلها فى الديوان وبيت القاضى ، وكان ذلك فى غرة محرم الحرام سنة 1144"[1]/6 يوليو 1731م.

ولعل هذه كانت نهاية البغاء فى مصر فى العصر العثمانى ، على الأقل من الناحية الرسمية ، فلم يذكر أى مصدر أن الدولة قد عادت لتحصيل "المظالم" أو "الخردة" أو غير ذلك من المسميات ، واستمر هذا الوضع حتى مجىء الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م ، حيث انفتحت لتاريخ البغاء فى مصر صفحة جديدة .

خامساً : البغاء فى ظل الحملة الفرنسية

عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر، انفتح المجال أمام ممارسة تلك الحرفة، حيث جلب الفرنسيون معهم حوالى 300 امرأة، أكثرهن تسلل إلى السفن ولكن الحسان القليلات منهن كن حكرًا للبعض دون الآخرين. أما الضباط فقد حلوا مشكلتهم بدون مجهود يذكر، فوضعوا أيديهم على نساء المماليك، حيث يشير الجنرال "بيريه" إلى أن الأمراء المماليك قد تركوا لهم "بعض النسوة الأرمنيات والكرجيات اللطيفات اللاتى استولينا عليهن لصالح الأمة !".[2]

---

[1] أحمد شلبى عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 574 – 575 .

[2] كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998، ص171.

وقد ظهر دور هؤلاء النسوة واضحا عند حملة بونابرت على الشام ، فقد جـــهزت الحملة بكل ما يحتاجه الجندى، بما في ذلك "محفات النساء والجوارى البيض والســـود والحبوش ، الذين أخذوهن من بيوت الأمراء الذين قتلوا أو هربوا، وتزيا أكثرهن بـــزى النساء الإفرنجيات".[1]

بيد أن البغايا الفرنسيات، والجوارى المنهوبات، لم تكنَّ كافيات لإشباع الرغبـــات الجنسية لمثل هذا الجيش الجرار، فكانت فرصة طيبة للبغايا من الأهالي، فمن الطبيعـــى أن يكون أول العناصر التى تخرج من جحورها ، بعد دخول الفرنسيين إلى القاهرة، هـــى تلك العناصر ذات المصلحة فى التعامل مع المحتل كالباعة المتجولين والبغايا .

فقد نظم الفرنسيون دور الدعارة وفتحوا الباب علـــى مصراعيـــه أمـــام البغايـــا المصريات للعمل في حرية تامة، دون أن يتعرضن لمشاكسة الشرطة كما كان يحدث فـــي العصور السابقة[2]. ويشير الجبرتى إلى أنه فى يوميات شهر جمادى الآخر 1213 هـــ / نوفمبر 1798م – أي بعد أشهر قليلة من احتلال القاهرة – أحدث الفرنســـيون "بغيـــط النوبى المجاور للأزبكية أبنية على هيئة مخصوصة منتزهة يجتمع بها النساء والرجـــال للهو والخلاعة فى أوقات مخصوصة ، وجعلوا على كل من يدخل إليه قدرا مخصوصـــا يدفعه ، أو يكون مأذوناً بيده ورقة"[3]. والواضح أن هذه الأماكن كانت مخصصة للبغايـــا الفرنسيات اللاتى حضرن مع جيش الاحتلال .

أما البغايا المصريات ، فقد فرض الفرنسيون الرقابة الصحية عليـــهن ، وقيـــدوا أسماءهن فى سجل خاص ، وألزموا جنودهم بالذهاب إلى الأمـــاكن المســـجلة ، وذلـــك حرصا على سلامتهم من المؤامرات والاغتيالات ، ومن هذا التاريخ اتخذت الدعارة فـــى مصر شكلا رسميا ، وسجل الفرنسيون أسماء القوادين ، وجعلوهم مسئولين عن كل مـــا

---

[1] عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، دراسة وتحقيق المؤلف بالاشتراك مـــع عبد الرازق عيسى ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، جـ 1 ، ص 250 – 251 .

[2] د. زينب عصمت راشد : المرجع السابق ، ص 366 .

[3] عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، جـ3 ، ص 32 – 33 .

يقع على الجنود من سرقة وقتل ، ولما كان الجندى الفرنسى لا يأمن علــى نفســه إذا دخل منزلا متسعًا ؛ فقد استحسنوا أن تقيم البغى فى دكان ، ليكون الجنــدى قريبــا مــن الشارع ، وليمكن أن يستغيث إذا دعت الحاجة إلى ذلك[1].

وقد أمر الفرنسيون كل مومس أن تضع على واجهة محلها مصباحا ، وأن تكتــب السعر الذى تحدده لزبائنها ، ولما كانت الكتابة باللغة الفرنسية متعذرة ؛ فقــد اهتــدت الغوازى إلى حل لهذه المشكلة فاستخدمن الرموز الدالة على السعر ، فتغمس إحداهــن يدها فى سائل أحمر وتطبعا على واجهة محلها ، فإذا أبصرهــا الجنــدى عــرف أنــها تتقاضى خمسة أنصاف ، وإذا وجد شكل يدين عرف أن أجرها عشرة أنصــاف ، وهــذا غير الأتعاب التى يتقاضاها "الخلبوص" الذى يقوم على خدمة الزوار ويرحب بهم [2].

وكانت البغايا المصريات كثيرات رخيصات، ولكن معظمهن – علــى حــد قــول هيرولد – كنّ غير مُغريات، قبيحات، مصابات بأمراض شتى ، ومع ذلك فقد ظهرن فــي ثكنات الجنود الفرنسيين بأعداد كبيرة [3].

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه التسهيلات أن انتشرت أمــراض الزهــري والســيلان وغيرها من الأمراض السرية بين الجنود، وعبثًا حاول الأطباء الفرنسيون السيطرة على تلك الأمراض، ولكنهم فشلوا بسبب تعطش الجنود إلى ممارسة الجنس مع المومســات، خاصة وأن نسبة عالية من هؤلاء الجنود كانوا يفتقدون الحياة الأسرية.[4]

ولذا لجأ القادة إلى مكافحة هذه الأمراض بوسائل صارمة ، ولكن ليــس مــع الجنود بل مع البغايا المصريات. فكتب الجنرال ديجا Digia – وقد فزع لِما أصــاب الجيش على يد المومسات المصريات – إلى بونابرت يقول "إن البغايا وباء يتفشى فــي مساكن الفرنسيين، ولا بد لإبعادهن من إغراق من يقبض عليهن في الثكنــات" . وكــان تعقيب بونابرت فى الهامش : كلف الأغا بهذه المهمة" [5] . وتنفيذا لهذه الأوامر، قطعت

---

[1] محمد سيد كيلانى : المرجع السابق ، ص 51 – 54 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص 55 .
[3] كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص 171–172 .
[4] أكاديمية البحث العلمى : تاريخ الحركة العلمية في مصر الحديثة ، العلوم الطبية " الطب والصحة خلال القرنيــن التاسع عشر والعشرين، القاهرة ، 1995، ص 123 – 124.
[5] كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص 174–175 .

رءوس أربعمائة مومس والقين في النيل. ويحاول ديجنت Desgennete في كتابه "التاريخ الطبي لجيش الشرق" أن يبرئ بونابرت من هذه الفعلة فيقول أن بونابرت لم يكن يقصد بإصدار هذا الأمر للأغا بأكثر من جمع النساء وعلاجهن في المستشفى العسكري.(1)

وعلى أية حال ، فإن هذا أو ذاك لا يعنى أن بونابرت كان ضد البغاء، ولكنه كان ضد الوطنيات المريضات، بدليل أنه فور احتلاله للقاهرة كان أهم بند في أول قائمة بالطلبات التي أرسلها إلى فرنسا "مائة مومس فرنسية لحفظ معنويات الجنود"(2).

ولكن بضع مئات من البغايا والحظايا والجوارى ، لا تكفى لحفظ معنويات هذا الجيش الجرار، لذلك سعى الفرنسيون إلى الحصول على النساء بكل السبل، وبعد ثورة القاهرة الثانية، أخذ الفرنسيون كثيراً من نساء بولاق، وأجبروهن على العيش كغانيات وعاشروهن معاشرة الأزواج.(3) ثم تلا ذلك هروب كثير من الجوارى السود إلى معسكرات الفرنسيين بعد أن علمن رغبة الفرنسيين فى "مُطلق الأنثى " على حد قول الجبرتى (4).

ولعله من المقبول أن تميل كثيرات من الجوارى إلى ممارسة تلك الحرفة، والسعى خلف الجنود الفرنسيين ، ففى مجتمع يأخذ بنظام الرق، لا بد أن يكون إدراك المرأة المسترقة لقيمة العفة ضعيفا (5). وقد كان اشتغال الجوارى بالبغاء أمرا واقعا فى العصر العثمانى كما سبق القول .

ويرصد الجبرتى هذا الميل من جانب البغايا والجوارى إلى الفرنسيين ، فى أكثر من مناسبة ، ويصفهن بأنهن من "أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش"(6).ويعتبر

---

(1) أكاديمية البحث العلمى: المرجع السابق، ص 124.

(2) محمد جلال كشك : ودخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، د.ت ، ص 412.

(3) كريستوفر هيرولد: المرجع السابق، ص 169 ، 217.

(4) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، ج3 ، ص 161 .

(5) د.صلاح العقاد:الجبرتى والفرنسيس، بحث ضمن كتاب عبد الرحمن الجبرتى دراسات وبحوث، مرجع سابق، ص323.

(6) عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس .. المرجع السابق ، جـ2 ، ص490 – 491 ؛ وعجائب الآثار ، مصدر سابق جـ 3 ، ص 161 .

الدكتور لويس عوض أن كلمة "فواحش" هنا نعت أخلاقى وتعليق شخصى من الجبرتى، وليست تسمية لطبقة أو فئة أو مهنة[1] ، وهو يهدف من ذلك إلى القول بأن النساء المصريات قد وجدن فى الحملة فرصة للتحرر من قيود نظام الحريم، والفكاك من أسر الرجل الشرقى المستبد، والجبرتى هنا يعلن غضبه على النسوة الهاربات وينعتهن بأقبح السباب "فواحش".

ولكن كلام الجبرتى هنا واضح ، فهو يتحدث عن جماعة البغايا اللاتى يسميهن باسم "الفواحش"، وهذه التسمية استخدمها الجبرتى بمعنى البغايا فى أكثر من مناسبة ، فى عهد الحملة وكذلك فى عهد محمد على [2]. كما أنها أيضا مستخدمة فى الوثائق لتشير إلى طائفة النسوة العاملات فى حرفة البغاء ، كما يتحدث الجبرتى عن بذل الأموال لهن ، "فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن". والفواحش لا يعملن إلا من أجل المال ، والحرة التى تبحث عن الحرية أو مجرد المتعة لا يهمها هذا الأمر كثيرًا.

وعلى أية حال فإنه يمكن تتبع مراحل اتصال البغايا المصريات بالفرنسيين في الخطوات التالية :

1) ميل النساء الفواحش إلى الفرنسيين بسبب بذل المال لهن، وقد كان هذا الميل في البداية مع بعض احتشام وخشية عار ، بالإضافة إلى تشدد بونابرت في منعهن من الاتصال بالجنود لمرضهن وخطورتهن على صحة الجنود.

2) ثم بعد ثورة القاهرة الثانية أخذ الفرنسيون كثيرا من نساء بولاق ، وأجبروهن على العيش كغانيات وظلوا يعاشرونهن معاشرة الأزواج طوال سنة الاحتلال الباقية.[3]

3) ولما رأت "الفواحش" و "الفواجر" أن الحرائر قد حل بهن ما حل ؛ خلعن نقاب الحياء بالكلية وتداخلن مع المأسورات كما يصف الجبرتى : "وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر"

---

[1] د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصر الحديث ، الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، 1994 ، ص177 .

[2] عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، جـ 4 ، ص 108 .

[3] راجع هيرولد : المرجع السابق ، ص 169 ، 217 .

4) ثم هربت الكثيرات من الجوارى السود ونطظن الحيطان والطيقان كما يصف الجبرتى لما علمن برغبة القوم فى "مطلق الأنثى". جدير بالذكر أن تفسير د. لويس عوض "لمطلق الأنثى" بأنه إطلاق المرأة ، أى رغبتهم فى تحرير النساء وإطلاق سراحهن من أسر الحريم ، ولا شك أن هذه مغالطة كبرى فالمعنى الذى يقصده الجبرتى هنا : أن الجوارى علمن أن للفرنسيين رغبة فى التمتع بسائر النساء بيضا وسودا ، أي الأنثى مطلقا .

5) أما الفرنسيون الذين لم يقنعوا لا بالفواحش ولا بالجوارى ، فقد اتجهوا إلى الزواج من المصريات وهذا موضوع آخر.

وثمة اتهام يوجهه دى شابرول في "وصف مصر"، بخصوص موقف الشريعة الإسلامية من البغاء، حيث يقول "وبالرغم من أن البغاء جريمة؛ فإن الشريعة لم تفرض عقابا زمنيا على هؤلاء اللاتى يمارسنه... ولم يفرض (محمد) على الرجال الذين يتصلون بالبغايا عقوبات زمنية، لكنه أنذرهم بعذاب النار بعد الموت "[1]. وهذا القول غير حقيقي، فالبغي هى فى أصلها زانية ، وحكمها في الإسلام هو حكم الزانية، أى الرجم للمحصنة والجلد لغير المحصنة، وكذلك الحال بالنسبة للرجال الذين يتصلون بها[2]. وكون الحكام لم ينفذوا أحكام الشريعة، فالعيب فيهم وليس في الشريعة. ولا نعتقد أن دى شابرول كان يجهل موقف الشريعة من الزنا فقد ذكره فى كتابه، ولكن الغريب هو ذلك الفصل بين الزنا والبغاء .

وعلى أية حال ، فإن لدينا فرنسى آخر يدافع عن موقف الشريعة من البغاء وهو كلوت بك الذي يقول " تحرم الديانة الإسلامية العهارة تحريمًا قاطعًا مانعًا، ولذا كان وجودها في الديار العثمانية نادراً جداً، ولكن مصر التى خالفت ممالك الشرق في أكثر من حال من أحوالها العامة، ولا سيما في ارتخاء حبل الأخلاق تجاوزت الحد، فلم تقتصر على قبول العهارة وإجازتها، بل كانت تجبى من العاهرات مبلغا جسيما يدفع سنويا لخزانة حكومتها "[3]. فهو هنا يفرق بين موقف الشريعة من البغاء وموقف الحكام .

---

[1] علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ج1 ، دى شابرول : المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب، دار الشايب للنشر، ط3 ، 1992م ، ص 241 .

[2] راجع الموسوعة الفقهية ، مرجع سابق جـ 24 ، ص 18 .

[3] كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمود مسعود، مطبعة أبى الهول، د.ت، جـ1، ص627.

وفى مطلع القرن العشرين نجد طبيبا أوربيا آخر يعلن أن البغاء " تحرمه الديانة الإسلامية التى أرادت من هذا التحريم إقامة حائل قوى لا يمكن اجتيازه إلى الزنا والفسق، فمن اتبع أحكام هذا الدين، كان في مأمن من الأمراض الزهرية"[1] . فالأمر لم يكن خافيا على أحد كما هو واضح .

سادساً : البغاء فى عصر محمد على حتى تحريمه عام 1834م

ولم يكن من المتوقع أن يختفى البغاء من مصر بخروج الفرنسيين ، فقد جاء الإنجليز الذين شجعوا البغاء للترويح عن جنودهم ، ولما كان مقر الجنود الإنجليز فى الإسكندرية ، فقد شهدت هذه المدينة رواج هذه الحرفة ، واندفعت البغايا إلى معسكرات الإنجليز، وكان لذلك أثر سيئ لجى الجنود الأتراك ، فحاولوا منع النساء من مصاحبة الإنجليز ، وقد نتج عن ذلك حدوث مشاجرات بين الفريقين ، وانتهت بمقتل جنديين من الإنجليز ، ويذكر الجبرتى أن ذلك أدى إلى غضب الإنجليز ودعوتهم خورشيد باشا محافظ الإسكندرية للخروج خارج المدينة هو وجنوده للقتال ، فامتنع من ذلك فاشترطوا عليه منع عسكره من حمل السلاح داخل المدينة مثل الإنجليز [2].

وفي مطلع القرن التاسع عشر، نجد أن تلك الحرفة لا تزال موجودة ، ولا تزال تحظى باعتراف الحكومة، ولها رؤساء يهيمنون عليها، ولطائفتهم أنظمة خاصة يسيرون عليها[3] ، وقد كثر عددهن فى القاهرة وانتشروا فى أحيائها ، حتى حى الأزهر لم يسلم منهن ، مما أدى إلى شكوى الأهالى ومطالبتهم بإخراجهن . يذكر ذلك الجبرتى فى يوميات شهر المحرم 1225 هـ / أكتوبر 1810م ، حيث يقول "أخرجوا طائفة من القوادين والنساء الفواحش سكنوا بحارة الأزهر واجتمعوا بأهله ، حتى إن أكابر الدولة وعساكرهم بل وأهل البلد والسوقة جعلوا سمرهم وديدنهم ذكر الأزهر وأهله ونسبوا له

---

(1) بورتقاليس بك : البغاء أو خطر العهارة في القطر المصرى، ترجمة داود بركات، مطبعة هندية، القاهرة، 1907 ، ص 15 – 16 .

(2) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، جـ 3 ، ص 224 .

(3) كلوت بك : المرجع السابق ، جـ 1 ، ص 627 .

كل رذيلة وقبيحة ، ويقولون نرى كل موبقة تظهر منه ومن أهله ، وبعد أن كان منبـع الشريعة والعلم صار بعكس ذلك " [1].

وفى مناسبة زواج إسماعيل بن محمد على ومحمد بك الدفتردار ، أقام محمد على احتفالات عظيمة ، شارك فيها أرباب الحرف وأقيمت الزينات ، وسارت المواكب تجـوب القاهرة ، وانتشرت المغانى وأقبلت الراقصات من كل حدب وصـوب ، وراجـت سـوق الدعارة وربح القوادون أموالا طائلة فى هذه الاحتفالات التى دامت أسبوعين ، وسـاعد على ذلك وجود قوات ضخمة كان محمد على قد أعدها لإرسـال حملـة جديـدة علـى الوهابيين ، فانطلق الجنود يلهون ويعربدون [2].

وقد شجع على انتشار البغايا أن الحكومة كانت تصرح بالبغـاء ، حيـث كـانت الحكومة تفرض على البغايا ضريبة "الخردة"، التي بلغ إجماليها في بعض السـنوات 800 كيس (4000جنيه) ، أى حوالى عُشر ما كان يدفعه كل سكان القاهرة تقريبا حسب تقديـر إدوارد وليم لين Edward W. Lane [3]. وقد كانت هذه الضريبة تحصل تحت بند "عوائـد الراقصات والموسيقيين والحواة "، ويذكر الرافعى أن إجمالي إيراد هذا البند في ميزانيـة عام 1833 قد بلغ 2500 جنيه.[4] وهذا المبلغ لا يتفق مع المبلغ الذى ذكره لين كمتوسـط لإيراد الخردة ، وعلى أية حال فقد فؤاد شكرى أن إيراد هذا البنـد فـى ذلـك العـام – 1249هـ / 1833م – كان قد بلغ 900 كيس أى حوالى 4500جنيه ، كمـا يذكـر القنصـل النمساوى فى الإسكندرية "أسربى" Acerbi فى تقرير قدمه إلى حكومته عـام 1827 – أن إجمالى ما تدفعه الراقصات والمغنيات والساقطات للحكومة هو مبلغ 360.000 قرش ، أى 3600جنيه [5]. وكل هذه الأرقام متقاربة وتضعف رواية الرافعى التى تبدو أقل بكثير.

ومن سجلات ديوان الخديوى نكتشف أن الموظف المسـئول عـن جمـع هـذه

---

(1) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، جـ 4 ، ص 108 .

(2) محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأزبكية ، مرجع سابق ، ص 91 .

(3) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون ، عاداتهم وشمائلهم ، ترجمة عدلى طاهر نـور ، القـاهرة ، 1974 ، ص 329 .

(4) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، دار المعارف ، ط4 ، القاهرة ، 1982 ، ص 539

(5) د.محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على السياسة الداخلية ، دار الفكر العربى ، القـاهرة ، 1984 ، ص 77 .

الضريبة من البغايا يسمى "ملتزم الخردة" ، ونظير ذلك الالتزام يدفع مبلغا محددًا للحكومة ، ورغم أن هذه السجلات لا تقدم لنا بيانا بالمبلغ الذى كان الملتزم يدفعه إلى الحكومة ، أو المبلغ الذى كانت تدفعه البغى للملتزم سنويا ، إلا أنه كان مبلغا كبيرا على أية حال ، فعندما أرادت إحداهن التوبة، وتقدمت بطلب إلى الديوان تلتمس رفع اسمها من قوائم الخردة ، اتضح أن عليها ديونا للملتزم قدرها 200 قرش من ضريبة العام الماضى [1] . وهذا يعنى أن البغى كانت تدفع أكثر من 200 قرش للملتزم سنويا.

وقد استمرت هذه الحرفة معترف بها حتى عام 1834م ، حيث يذكر إدوارد وليم لين ، أن محمد على قد أصدر أوامره في الأسبوع الأول من يونيو 1834 بمنع هذه الحرفة، وجلد المخالفة 50 جلدة وسجن العائدة سنة مع الأشغال الشاقة، وجلد الرجال الذين يتصلون بهن[2].

ويعلق كلوت بك على هذا الإجراء بقوله " وقد عدلت الحكومة في آخر الأمر عن جباية ذلك المال منها – أى من طائفة العاهرات – برسم خزينتها، بل قررت منعها إزالة لوصمة وجودها وعار الاعتراف بها " [3].

وعلى أية حال فإن هذه لم تكن نهاية البغاء فى مصر ، بل كانت فقط مجرد بداية لصفحة جديدة فى تاريخ البغاء اصطلحنا على تسميتها "فترة التحريم" حيث أصبح البغاء محرما بمقتضى القانون ، ومع ذلك فالبغاء لم يختفى ، وما كانت هذه القرارات لتقضى على البغاء القضاء التام، فهو موجود فى كل زمان ، وفى كل مجتمع ، ولكن هذه القرارات كانت سببا في اختفاء الشكل الرسمى لتلك الحرفة ، وتحول البغايا إلى العمل السرى ، حتى أنهن لا يظهر لهن وجود فى وثائق أواخر عصر محمد على وعصر عباس . ثم يعود البغاء ليظهر على السطح من جديد في عصر سعيد .

وفى عصر إسماعيل، ازداد البغاء نشاطا ، وكثر ظهور البغايا فى وثائق مجلس الأحكام والضبطيات ، حتى أصبح الأمر يبدو وكأنه قد ترخص للبغايا بالعمل رسميا ،

---

(1) ديوان الخديوى تركى ، سجل رقم : س23/40/2 ، ص127 ، وثيقة رقم : 112 ، فى 2 صفر 1249 هـ / 21 يونيو 1833م .

(2) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص. ص 111 ، 325 .

(3) كلوت بك : المرجع السابق ، ص 627 .

والشواهد كلها تؤكد ذلك، ولولا عدم وجود قانون بالترخيص بالبغاء لأكدنا ذلك نحن أيضا، وعلى أية حال فقد ظهرت هذه القوانين فى عهد توفيق، وكان الدافع للتصريح بالبغاء فى هذه المرة هو الاعتبارات الصحية، وانتشار الأمراض الصحية، ومع ذلك فإن الأمر لم يستقر بشكل نهائى إلا فى ظل الاحتلال البريطانى، حيث فتحت صفحة جديدة فى تاريخ البغاء ، هى "فترة التصريح" أو "التقنين" ، أو كما اصطلح الكتاب الذين رصدوا هذه الفترة باسم "فترة البغاء الرسمى". حيث تم تقنين هذه الحرفة ووضع الضوابط التي تنظمها ، كالكشف الطبى الدورى على البغايا ومتابعتهن ، وإصدار ترخيصات للبغايا بالعمل ، ومنح القوادين حق ترخيص بيوت للبغاء وغير ذلك .

تبدأ هذه الصفحة الجديدة فى 31 أكتوبر 1882م ، عندما أصدرت الداخلية "منشوراً عاماً" يشتمل على تسعة بنود تعترف فيه بوجود البغايا ، وتفرض عليهن تقديم أنفسهن للكشف الطبى مرة كل أسبوع.

ولم يكن منشور 31 أكتوبر 1882م هو المحاولة الوحيدة لتنظيم البغاء ، فقد تبعتها خطوات أخرى تمثلت فى صدور العديد من اللوائح والقوانين التى تنظم طريقة العمل فى بيوت البغاء (الكرخانات) ، وتحدد سلطات رجال الشرطة والصحة على تلك البيوت ؛ فصدرت فى يوليو 1885م "لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات" . ثم صدرت بعد ذلك "لائحة بيوت العاهرات" في 15 يوليو 1896م، والتى تحدد الشروط اللازمة للترخيص بفتح بيوت العاهرات ، والإجراءات التى تتبع فى معاملة البغايا والقوادين وغير ذلك [1].

وقد ظلت هذه اللائحة سارية، حتى صدرت لائحة جديدة أكثر شمولا في 15 يوليو1905. وهى اللائحة التى العمل بها فى مصر حتى تم إلغاؤها فى عام 1949 ، بمقتضى الأمر العسكرى رقم 76 لسنة 1949 القاضى بإغلاق بيوت العاهرات . وبذلك طويت آخر صفحة من صفحات البغاء فى مصر بشكله الرسمى ، وتحول البغاء إلى جريمة يعاقب عليها القانون [2].

---

[1] حول مضمون هذه اللوائح أنظر الفصل الخامس : البغايا والسلطة.

[2] حول تفاصيل نهاية البغاء فى مصر انظر الفصل السادس : الحركة المناهضة للبغاء.

الفصل الثانى

الأصول الاجتماعية للبغايا

أولاً : الغجر (البرامكة)

ثانياً : المصريات

ثالثاً : الجوارى

رابعاً : الأجنبيات

لم يكن مجتمع البغايا يمثل شريحة اجتماعية متجانسة، أو طائفة منظمة ، بل كان يمثل حشدا من شرائح وجنسيات وألوان مختلفة، وتتوقف تركيبة هذا الحشد على عوامل مختلفة مثل المكان والزمان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والحروب والأزمات وغيرها ، وهذا ما سوف نناقشه خلال استعراضنا للتصنيف النوعى للبغايا، حيث سنناقش العوامل التى أثرت على سيادة نوع أو انقراض آخر وهذه الأنواع هى :

أولاً : الغجر (البرامكة)

يبدو مجتمع الغجر لغزاً غير مفهوم ، أمام كثير من الباحثين ، وعديد من الرحالة والمستشرقين ؛ رغم جذبه لأنظارهم ورغبتهم الدائمة فى سبر أغواره وكشف أسراره. وقد وُجِدَت فى مصر عدة قبائل من الغجر ، تعيش فى مختلف أقاليم مصر، وهؤلاء لهم حرف مختلفة، وعادات وتقاليد متنوعة ، وبعض هذه القبائل كانت تحتكر حرفاً معينة، أو تتخصص فى نشاط معين مثل : التنجيم أو التسول أو السرقة. ومن الذين احترفوا السرقة مثلا ، جماعات النوَر الذين كانوا يتجولون فى أماكن مختلفة، ويتخصصون فى سرقة الحمير والدواجن ، فمن سجلات ديوان مجلس الأحكام، نجد أحد النور يقر بذلك لما ضبط هو وزوجته سارقين حمارا، حيث سئل عن صناعته فأجاب "أنه نورى ولا كار له سوى دورانه بالبلاد على سبيل سرقة الأشياء الخفيفة كالحمير والدجاج والأغنام، وأن ما يسرقه من الجهة البحرية يجرى مبيعه فى الجهة القبلية وهكذا بالعكس"[1]. ولكن بعض هذه القبائل كانوا يحترفون البغاء، حتى لو لم يكن هو الحرفة الظاهرة لهم ، فكثيرا ما تكون لهم حرف ظاهرية – كالرقص- يخفون بها نشاطهم الحقيقى ، ومن هذه القبائل التى احترفت البغاء الغوازى .

وهم يمثلون قبيلة غجرية ضخمة يكتنف أصلها الغموض، وكانت التقارير عنها مثار الاهتمام ، ففى كل مدينة بل فى كل قرية كبيرة فى مصر على وجه التقريب توجد

---

[1] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س2/10/7 ، ص 79 ، مضبطة رقم : 130 ، في 2 ربيع الأول 1275هـ / 10 أكتوبر 1858م .

طائفة البغايا يعرفن بالغوازى ، ومفردها غازية وهم جنس مختلف عن كل البغايا الآخرين ، وهن تعلن بفخر أن أصولهن عربية ، وأن دماءهن بدوية حرة ، وهم بين أنفسهم ينتحلون اسم برامك أو برامكة ، وهذا الاسم أقل شهرة من كلمة غوازى [1]، ويذكر إدوارد وليم لين أن الغوازى يفتخرون بأن أصلهم ينحدر من أسرة البرامكة المشهورة وزراء هارون الرشيد ، ولكنه مع ذلك يعتقد أن هذه النسبة لا تتعدى مشابهتهم لأسرة البرامكة فى السخاء والكرم ، وإن كان سخاء من نوع آخر [2].

ويعلل أحمد أمين سبب تسميتهم بالبرامكة، فيوضح أن كلمة برمكى وبرامكة تطلق عند المصريين على الذين فقدوا الغيرة، وأتوا بأعمال جنسية مشينة، ومع أن البرامكة في عهد الرشيد كانوا من خيار الناس، لكن يظهر أن الرشيد لما نكل بهم، كان اتباعهم يختفون، ويتبرءون منهم، ومازالوا كذلك يتناسلون حتى سقطوا في الرذائل. ثم يقدم تعليلاً آخر ، وهو أن البرامكة كان لهم مغنون ومغنيات أيام عزهم، فلما نكبوا تسكع رجالهم ونساؤهم على البيوت للإيجار ، فسقطوا في أعين الناس، ورموا بهذه الشنائع. وفى التاريخ أمثلة على هذا، فمن القبائل التي نزلت بالفسطاط في عهد الفتح، قبيلة تسمى "بالعتقاء"، ولكن يظهر أن القبيلة سقطت بعد ذلك في البؤس والفقر، فأطلق على مصلح النعال القديمة "عتقى". وكذلك حرام، كانت قبيلة مشهورة بالشدة والبأس، تنازعها الشدة قبيلة أخرى تسمى سعد، فما زالت حرام تنحط حتى قيل لكل لص "حرامى"[3].

وعلى أية حال فإنه من غير المعروف تاريخ دخول البرامكة إلى مصر ، ومع ذلك فالوثائق تشير إلى وجودهم فى مصر منذ العصر العثمانى الباكر، وتسميهم بهذا الاسم "البرامكة" [4] ، كما استخدم هذا الوصف – برامكة وبرمكية – في الوثائق بمعنى المرأة البغي، فقد وصفت إحدى الوثائق امرأتين من البغايا اللاتى كن يمارسن البغاء في زحام المولد الأحمدى بطنطا بأنهما "من البرامكة الشيالين الحطاطين " وكذلك تشير أسماؤهن البدوية – سالمة وهوارية – إلى أنهن لسن مصريات.[5]

---

[1] جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 .

[2] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، 327 .

[3] أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ط 1 ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1953 ، ص 86 .

[4] محكمة الباب العالى الشرعية ، سجل رقم : 15 ، ص 9 ، مادة رقم : 59 ، فى 16 ذى الحجة 961 هـ / 1554م

[5] ديوان مجلس الأحكام، سجل رقم : س3/10/7 ، ص169 ، مضبطة رقم : 483 ، في 22 جمادى الآخر 1275 هـ / 27 يناير 1859م .

والغوازى فى العادة يتزوجون من بعضهم ، على الأقل لا يتزوج الشبان أي فتاة ما عدا البرمكية [1] ، وإن كان زواج البرمكية من شخص خارج قبيلتها أمر جائز الحدوث ، ولكنه على أية حال أمر نادر ، كما أن مثل هذه الزيجة غالبا ما تفشل ، لأن الغازية لا تنسى حرفتها الأولى التى تعلمتها بالوراثة بسهولة ، وقد نجح غفير من أم دومة بجرجا فى تتويب إحدى البغايا من الغوازى ، ولكن الأمر انتهى إلى قيامه بضربها، فهربت وتركته[2].

ويذكر جون لويس بوركهارت [3] أن كل نساء قبيلة الغوازى دون استثناء يتعلمن حرفة البغاء ، وقانونهم هو أن هذه البنت ما إن تتزوج شابا من قبيلتها ، فإن عليها أن تستسلم فورا لسلطان الغريب ، وهكذا فإنه لا يسمح للزوج أن يتسلم عروسه عذراء طاهرة ، ولكن يبيع أبوها متعتها الأولى للغريب ، عاقدا بذلك صفقة رابحة مع أعلى مزايد عليها ، وعادة تكون حضور شيخ القرية أو رئيس المدينة التى يقام فيها الحفل.هؤلاء النسوة – وكل نساء القبيلة – ما إن ينتهى حفل العرس حتى يسرعن باستقبال أي رجل يكون موجودا ، بينما يقوم الزوج بواجبه كخادم حقير فى الأسرة، وهو أيضا يلعب الموسيقى بينما ترقص زوجته وسط الناس. كما يسعى بهمة فى البحث عن أشخاص يحرضهم على زيارة زوجته ، فى الوقت الذى يقوم هو بمعاشرتها خفية ، ذلك لأن الغازية نفسها ستحس بالحزن والعار أو على الأقل ستتعرض لاستهزاء أخواتها إذا عرفوا أنها سمحت لزوجها بمعاشرتها أو استمتع بجمالها فى حجرتها فى الليالى الأولى [4].

ورغم عدم وجود دليل فى الوثائق يؤكد ما ذكره بوركهارت ، إلا أن كثيرا من الرحالة أجمعوا على أن حرفتهن الرئيسية هى البغاء ، فيذكر لين أن الغوازى هن أكثر عاهرات مصر فسادا ، ولا يتزوجن بغير أفراد القبيلة ، ويؤكد أن الغازية تلقن منذ

---

[1] بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 – 150 .

[2] ديوان مجلس الأحكام :سجل رقم : س20/10/7 ، ص 21 ، مضبطة رقم : 607 ، 13 شوال 1280 هـ / 22 مارس 1864م .

[3] رحالة السويسرى زار مصر سنة 1811 ، وظل فيها حتى توفى سنة 1817م ، وتجول فى سيناء والوجه البحرى والقبلى ، وقام برحلتين إلى النوبة فى عامى1813 ، 1814 ، وقام بهذه الجولات فى زى تاجر مسلم ، وقد امتحنه محمد على فى إسلامه ونجح فى الامتحان وترك كتبا زاخرة بالمعلومات عن البلاد التى زارها ، وكان صديقا للجبرتى .

[4] بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 – 150 .

صغرها ألا تتقيد فى سبيل المال بقيود الخلق ، ولذلك فهى ترحب بأحقر فلاح لتحصل على أقل مال [1].

ورغم أن الغوازي قد لفتن أنظار الرحالة الأوربيين، إلا أن هؤلاء الرحالة قد خلطوا بين الغوازي والعوالم اللاتى يحترفن الغناء[2]. ويستثنى من هؤلاء الرحالة عدد قليل ، ومنهم إدوارد وليم لين الذي حدد بوضوح طبيعة عمل كل منهن، وأكد على أن العمل الأول للغوازى هو البغاء، إلى جانب العمل الظاهرى لهن وهو الرقص، ولكن قيام بعض العوالم بالرقص جعل البعض يقع في هذا الخلط، كما أن الغوازي يلجأن إلى التخفى تحت لفظ عوالم عندما تحرم الحكومة احتراف الرقص. كما ميز لين بوضوح بين الغوازي والنوَر ، فذكر أن النور فى مصر قبائل عديدة صغيرة يسمون إجمالاً غجرا، ويزعمون أيضا انهم من نسل البرامكة ، ونساءهم يعملن عرافات ، والرجال يعملون حدادون ومبيضو نحاس ، أو يتجولون يبيعون سلع رخيصة ، خاصة المصوغات النحاسية . وأشار إلى أن بعض النور يحترفون مهنة "البهلوان" ، حيث يقومون بأعمال الرياضة والمبارزة وأعمال البطولة ، وأشار إلى أن معظم هذه الأنشطة قد انحصرت فى مهنة واحدة ، هى الرقص على الحبال التى يقوم بها الرجال والنساء والأطفال على السواء[3].

وفى سجلات تعداد النفوس نجد في إحصاء عام 1264هـ /1848م عددا منهم يستوطنون في مديرية الشرقية وتحصيهم السجلات تحت مسمى "غجر وبهلوانية " وإن كان غير موضح بالسجلات طبيعة نشاطهم وما إذا كانوا من الغوازى أم النور ، أم خليط من تلك القبائل[4].

وقد كان لهذا الخلط عند معظم الرحالة أثره على فهمهم لطبيعة أوامر محمد على فى عام 1843 بخصوص تحريم البغاء ، فقد ظن معظمهم أن الأوامر كانت بخصوص

---

(1) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 326 – 327 .

(2) د. إلهام محمد على ذهنى : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 ، ص 270 .

(3) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 334 .

(4) سجلات تعداد النفوس ، دفتر تعداد نواحى مديرية الشرقية لعام 1264 هـ / 1848م ، رقم : 9750 .

تحريم الرقص، مع أن نصوص الأوامر التى صدرت فى هذا الخصوص واضحة لا لبس فيها [1] فذكروا أن محمد على قد نفى "العوالم" خارج القاهرة ، ومنع رقص الفتيات العام فى الشوارع وفرض عقوبة خمسين جلدة على المخالفة[2]

ويشير بوركهارت ، وهو من القلائل الذين ميزوا بين الغوازى والعوالم أيضا، إلى أن الغازى – هكذا يسمى الرجل من قبيلة الغوازى – لا يتزوج إلا زوجة واحدة غالبا ، وأن هؤلاء الرجال لا يقومون بأى عمل ، فليسوا فلاحين ، ولا تجار، ولا فنانين، ولكنهم يربون سلالات فاخرة من الحمير ، وهى الصنعة الوحيدة التى يركزون عليها بجانب تسويق وبيع مفاتن زوجاتهم . وهم أكثر احتقارا بقدر ما يكون الإناث محل امتياز واعتبار . إن ميلاد الذكر عند الغازية يعد من سوء الطالع لأنه عنصر عديم الفائدة – مجرد عالة – وينظر الإناث إلى جنس الذكور على أنهم للأكل واللبس والحماية [3].

ويذكر لين أن الزوج فى هذه القبيلة يخضع لزوجته خضوعا تاما ، فيكون لها خادما وقوادا وعازفا إذا كانت تحترف الرقص . كما يشير إلى أن لبعضهم حرف أخرى مثل الحدادة وتبييض النحاس [4].ومع ذلك فقد كان على الرجل من البرامكة أن يدفع مهرا كبيرا للبرمكية التى سيتزوجها[5] ، وليس هناك معنى لهذا المهر – والحال كذلك – إلا لأنه يعلم ما ستدره عليه من دخل من حرفتها .

كما تشير الوثائق أن الغازى – الرجل – كان يشعر بغيرة شديدة على زوجته من أقرانه من القبيلة أو الأسرة ، وقد حدث أن قتل رجل منهم أخاه لأنه علم بوجود علاقة بينه وبين زوجته [6].

وللغوازى فى كل مدينة أو قرية مشهورة حى صغير مخصص لهم حيث يسكنون فى أكواخ كبيرة أو خيام ، ونادرا ما يسكنون فى بيوت ، ولا يجتمعون مع الموسسات

---

(1) أنظر تفاصيل ذلك فى الفصل الخامس "البغايا والسلطة" .
(2) إلهام ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، مرجع السابق ، ص 270 .
(3) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 – 150 .
(4) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 328 .
(5) محكمة الباب العالى الشرعية ، سجل رقم : 15 ، ص 9 ، مادة رقم : 59 ، فى 16 ذى الحجة 961 هـ / 19 أغسطس 1870م .
(6) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/50 ، مضبطة رقم : 435 ، فى 21 جمادى الأولى 1287 هـ / 19 أغسطس 1870م .

الأخريات اللاتى ينظرن إلى أنفسهن على أنهن فى أحط الطبقات [1]. ومن عاداتهم فى مصر العليا ، زيارة كبار البلد أو القرية ، فى أول أيام العيد بعد رمضان ، حيث يرقصون عدة دقائق فى حوش المنزل ، ويتسلمون هدية عند الانصراف [2] .

وكذلك كانت الغوازى تحضرن الأفراح فى القرى بدعوة من أصحابها أو بدونها ، وتقدم لنا إحدى الوثائق صورة لطريقة حياة أسرة من الغوازى ، حيث نجد أن جماعة من الغوازى قد حطت رحالها بناحية سدس الأمرا التابعة لمديرية بنى سويف ، ونجد بينهم أسرة مكونة من: عجوز تسمى أم السعد بنت سلامة ، وابنها فرغلى سيد أحمد ، وزوجته بدوية ، وأولاده الصغار: عبد اللطيف ومحمد وعزة . وتضم أسرة أم السعد أيضا ابن زوجها ويدعى حسانين سيد أحمد وشقيقته شريفة وزوجته عايشة . وقد أقاموا فى "حوش" واحد ، ولكن كل عائلة فى "خيش" مستقل . وقد صادف وصولهم القرية عُرساً فى منزل محمد أحمد شيخ الناحية ، فقام حسانين بإرسال أخته وزوجته لترقصا فى الفرح ، ولما أراد فرغلى إرسال زوجته لترقص فى الفرح ؛ غضب حسانين وقامت بينهما مشاجرة انتهت بقتل فرغلى بواسطة "عيار" من طبنجة حسانين . وقد أظهر التحقيق فى هذه القضية أن فرغلى كانت له علاقة بزوجة حسانين "فى أمور الفلت" ، ولذلك كانت المشاجرات تنشب بينهما كثيرا ، إلى أن انتهت بقتل أحدهما [3].

وأعداد الغوازى فى مصر كثيرة ، وقد قدرهم بوركهارت بعدد يتراوح بين ستة إلى ثمانية آلاف نسمة من الذكور والإناث. والغوازى يقيمون أصلا فى مدن الدلتا ، وفى قنا فى مصر العليا ، حيث أنهم يعيشون فى مستعمرة تبلغ على الأقل ثلاثمائة فرد [4]. وتشير الوثائق إلى وجود أعداد من "البرامكة" في قرية بهجور التابعة لقنا حوالي منتصف القرن التاسع عشر، كما نتبين أن البرمكيات كن يتعرضن لمخاطر قد تصل لحد القتل على يد زبائنهن.[5]

وفى الاحتفال الكبير للسيد البدوى فى طنطا ، يتجمع حوالى مائة ألف شخص من

---

(1) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 – 150 .

(2) محكمة الباب العالى الشرعية ، سجل رقم : 15 ، ص 9 ، مادة رقم : 59 ، فى 16 ذى الحجة 961 هـ .

(3) أنظر مضبطة التحقيق فى ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س50/10/7 ، مضبطة رقم : 435 ، فى 21 جمادى الأولى 1287 هـ / 19 أغسطس 1870م .

(4) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 – 150 .

(5) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س2/10/7 ، ص 71 ، مضبطة رقم : 112 ، في 27 صفر 1275 هـ / 6 أكتوبر 1858م .

كل أنحاء مصر ليقوموا بحج يشبه فى كثير من الوجوه الحج إلى مكـة ، حيـث يلتـهم المدخرات التى جمعتها الطبقات الفقيرة فى القاهرة . وفى واحد من هذه الاحتفـالات رأي بوركهارت حوالى ستمائة غازية مجتمعات فى خيام مقامة بقرب المدينـة[1]. كمـا رأى لين جماعات كثيرة من الغوازى فى مولد الحسين الذى يقام يوم عاشوراء - وهو يـوم قتل الحسين على أية حال - ويذكر لين أن بعضهن يرقصن فـى المولـد بـالقرب مـن المسجد، وبعضهن يجلسن فى حلقة يتناولن الطعام فى الشارع ويدعون كل من يمر بهن إلى الطعام بقولهن "باسم الله" ، وهن فى جلستهن تلك يتوخين الإغراء بارتداء ملابـس تظهر محاسن أجسامهن . ويشير إلى أن واحدة منهن قد اعترضت طريقه ولم تتركـه إلا بعد أن أعطاها بعض المال [2].

وكل الغوازى يدينون بالإسلام ، وكثيرا ما يرافقون قافلة الحج [3]. حيث إن جزءاً كبيراً من ثروة الغازية يخصص للقيام فى جماعات بواجب الحج إلى مكة ، وهـم دائمـا يتباهون بشرف لقب "حاج" رغم أنهم لا يغيرون طريقة حياتهم [4].

ومع ذلك فإن بعضهم كون ثروات كبيرة ويحتفظون بأثاث قيم ونصف دستة مـن النساء العبيد السود ، وجملان أو ثلاثة ، وأيضا عدة خيول ، وقد تمتلك الأسرة الواحـدة نصف دستة من الحمير ، أما مجوهرات هذه الأسرة وفساتينها فتشمل فساتين حريريـة مزخرفة بخيوط الذهب ، وكثيرا من السلاسل التى تعلق حول الرقبـة والصـدر ، كمـا تتكون من الجنيهات الذهبية الإيطالية وأساور ذهبية ثقيلة تساوى فى بعض الأحيان مـن مائتين إلى ثلاثمائة جنيه استرلينى. وهم يتميزون فى قسماتهم عن المصريين العـاديين، ويبدو أنهم يحملون آثارا من الأصول العربية وخاصـة أنوفـهم المعقوفـة الجميلـة ، وجمالهم مشهور فى أنحاء مصر . وعلى أية حال فإن العدد الأكبر لا يعد جميلا ، ومـع ذلك فإن بوركهارت يذكر انه رأى بعضهن يخدمن كموديلات للرسامين ، وبشرتهم ليست أكثر سمرة من بشرة مواطنى جنوب أوربا [5].

وليس من النادر أن تتزوج الغازية من شيخ القرية ، وخاصـة بالنسـبة لعـرب

---

[1] بوركهارت : المرجع السابق ، ص 148 - 150 .

[2] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 362 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 328 .

[4] بوركهارت : المرجع السابق ، ص 150 .

[5] نفس المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

الهوارة الذين يقطنون مصر العليا ، لأنه يعتبر ذلك حقا شرعيا له ، وعادة لا يحدث مثل ذلك الأمر إلا عندما تفقد الغازية زوجها أو تطلقه ، وتبدأ المعاناة من أسلوب حياتها حيث لا تستطيع أن تتخلى بسهولة عن مهنتها الموروثة ، وإذا اضطرتها الأحداث فإنها تقوم – قبل أن تتزوج الشيخ – بالقسم على أن تخلص لزوجها الجديد فى احتفال طقسى أمام قبر بعض الأولياء ، وتقدم خروفا قربانا على شرف حاميها الجديد ، ويشير بوركهارت إلى أنه على يقين أنه لا توجد الغازية التى تزوجت تحت هذه الظروف وتنكرت لعهدها [1].

ويشير بوركهارت أيضا إلى أن الحكومة المصرية كانت فى زمن المماليك تحمى الغوازى نظير ضرائب سنوية ، وكانت حمايتهم تحت سلطان العديد من الأشخاص ذوى النفوذ، واستمر ذلك إلى القرن التاسع عشر حيث سلب الجند الأرناؤوط العديد منهن ، وقتلوا آخرين ، لذلك فقد هرب كثير منهن من المدن التى تسكنها حاميات عسكرية إلى المناطق المكشوفة [2].

فى كل مكان تكثر فيه الغوازى ، يرأس أحدهم الجماعة ويلقب "أمير النزل" أو "رئيس الجماعة" وليس له على أية حال تأثير كبير أو سلطة معينة ، وأعداد الغوازى قليلة فى القاهرة، وهم يعيشون متحدين فى خان كبير يسمى "حوش بردق" تجاه القلعة . وقد أرسى الغوازى بين أنفسهم مفردات من الأسماء والجمل الشائعة يتحادثون بها بين بعضهم دون أن يفهم زائروهم شيئا منها [3].

كما توجد في مصر قبيلة غجرية أخرى تسمى "حلبية"، وهم أقل عددا من الغوازي، ولكن ظروف حياتهم أشبه بالغوازى، فلا يتزوجون إلا من قبيلتهم، ورجالهم مبيضو نحاس وبياطرة للخيل والحمير، وكل نساؤهم عواهر، وهم قليلون في مصر، ومعظم أفراد هذه القبيلة يعيشون في سورية، حيث يسمون هناك كوديات[4].وقد ذكر الرحالة الفرنسى جوستاف فلوبير Gustanve Flaubert أنه رأى واحدة منهن تدعى كوتشك

---

(1) نفس المرجع ونفس الصفحات .
(2) المرجع نفسه ، ص 149 – 150 .
(3) المرجع نفسه ، ص 147 – 150 .
(4) نفسه ، ص 150 – 151.

هانم ، وذكر أنها قد لاقت شهرة كبيرة فى عهد عباس باشا ، وأن عبـاس قـد غضـب عليها ونفاها إلى إسنا ، وبلغ من إعجابه بجمالها أنه كتب بعض الأشعار عنها[1] . وقـد زارها أيضا الرحالة الفرنسى دى كان Maxime Du Camps فى إسنا ، وذكر أنها سـورية الأصل من حلب ، أنه شاهدها وهى ترقص رقصة النحلة الشـهيرة [2]. وهـى رقصـة تتخيل فيها الغازية أن نحلة قد دخلت بين ثيابها ، فتعمد إلى خلع ثيابـها قطعـة قطعـة وهى تصيح وتتمايل حتى تكتشف أن النحلة قد طارت قبل أن تخلع آخر قطعة. وعلى أية حال فإن رقص الغوازى لا يقل فحشا عن ممارسة البغاء ، حيث يصف ذلك ليـن قـائلا أنها ترقص أمام جمع من الرجال ولا تلبس "غير الشنتيان وثوب شـفاف ملـون شـق صدره إلى منتصفه تقريبا ، .. وما يتبع ذلك أمسك عن وصفه " [3].

وقد ظلت الغوازى عنصرا مهما فى حرفة البغاء حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وإن كانت مكانتهن قد تراجعت لتحل المصريات والأجنبيات محلهن ، واقتصر وجودهـن على الأقاليم، حيث نبهت لائحة 1885 - التى صدرت لتجبر البغايا على الكشف الطبـى - إلـى ضرورة الكشف على الغوازى الموجودات فى الأقاليم "اللواتى يتعاطين صناعة الفواحش" [4].

ثانياً المصريات :

يشير إدوارد وليم لين إلى أنه إلى جانب الغوازى هناك كثير من البغايـا، يكـثرن بصفة خاصة في القاهرة وضواحيها،ويتسمين غوازى مع أنهن فى الواقع لا ينتسبن إلى تلك القبيلة ، وهن من الأرامل والمطلقات، وبعض المتزوجات برجال تضطرهم ظـروف عملهم للتغيب كثيرا [5].

ومن هذا النوع الأخير ، نجد حالة فاطمة التى كان زوجها جنديا بالجيش وسـافر

---

(1) إلهام ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص 104- 105 .
(2) نفس المرجع السابق ، ص 272 - 273 .
(3) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 326 .
(4) أنظر نص اللائحة فى ملحق رقم (17) .
(5) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 328 - 329

مع إحدى الفرق العسكرية خارج مصر ، فاعتادت هى زيارة الجنود من حرس القلعة وضبطت مع أحدهم [1]. وهناك أيضا حالة عائشة بنت حسن الصيفى ، التى تركها زوجها وهرب وهى حامل، فلم تجد أمامها سوى احتراف البغاء لتربية الطفلة ، وبعد عامين من ميلادها تخلصت منها بإلقائها عند المقابر ، بزعم أن يلتقطها أحد الأغنياء فتجد حياة شريفة كريمة [2].

ومن الأرامل ، نجد حالة آمنة بنت عبد الرحيم ، التى كانت تعيش هى وابنتها الصغيرة مستقلة عن أسرتها وأسرة زوجها المتوفى، وربما أن أسرتها قد تبرأت منها، ولكن عندما تعرضت البغى لجريمة قتل على يد أحد زبائنها ، ظهر أبوها عبد الرحيم الخياط وأخوها، اللذان فرضا وصايتهما على ابنتها[3]. وكذلك حالة عائشة الرشيدية التى كانت متزوجة من حسن الإسكندرى وبوفاته لم تجد بالإسكندرية من يعولها ، فالتحقت بكرخانة بنبة الرشيدية ، واستمرت فى العمل رغم مرضها حتى كانت تصاب بحالات صرع نتج عن إحدى تلك الحالات سقوطها من فوق سطح المنزل وماتت [4].

وهناك من البغايا من نشأت لأم بغى فاحترفت حرفتها ، وشجعتها أمها التى لا تعرف معنى للعفة أو الشرف ، وتقدم لنا الوثائق نماذج كثيرة من هذا النوع ، منها مثلا حالة إمباركة التى دفعت بناتها عايشة وحميدة وعديلة وخديجة إلى احتراف البغاء ، وذلك بعد أن كبرت فى السن وضعف بصرها وذهب جمالها . وقد نجحت ابنتها الكبرى عايشة فى امتلاك وإدارة كرخانة كبيرة فى منطقة الوسعة بالأزبكية ، ولم يكن من النادر أن نجد عايشة وحميدة وعديلة يجالسن الزبائن بينما تقوم أختهن الصغيرة خديجة بتقديم الطلبات وشراء الخمور [5].

---

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم :س2/10/7 ، ص127 ، مضبطة رقم : 183 ، فى 9 ربيع أول 1275هـ/ 17 أكتوبر 1858م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س3/10/7 ، ص 152 ، مضبطة رقم : 455 ، فى 15 جمادى الأولى 1275 هـ / 21 ديسمبر 1858م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290هـ / 24 أكتوبر 1873م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل10/18/4 ، ص54 ، مضبطة رقم : 260 ، فى 17 شوال 1296هـ / 4 أكتوبر 1879م.

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل1/6/2 ، ص36 ، مضبطة رقم : 24 ، فى 25 رجب 1294 هـ / 5 أغسطس 1877م .

والى جانب هذه النوعيات ، نجد بعض البنات صغيرات السن ممن وقعن في حبائل القوادات، بسبب الكلام المعسول الأمنيات التى تمنى القوادة الفتاة بها ، حتى أن إحداهن نجحت فى إغواء تلميذة من تلميذات المدرسة السنية على وعد بأن تعطيها جنيها إذا سلمت نفسها لأحد زبائنها [1].وهناك من البنات من لم تكن فى حاجة إلى استغواء حيث كانت ظروفهن الاجتماعية تدفعهن إلى الهرب من أهاليهن ، فتقع صيدا سهلا جدا فى يد القوادات ، كهروب زينب بنت الحاج عمر بسبب "تعبها من زوجة أبيها"[2].

ومن الفتيات من أحبت شابا فسلمت نفسها إليه ، على أمل الزواج ولما لم تجده جادا فى وعده لم تجد بدا من اللجوء إلى الكرخانات [3].

أضف إلى تلك النوعيات نوعا أخيرا ، وهن الخادمات اللاتى تجاسرن على سرقة أسيادهن وهربن، فكثيرا ما كانت الضبطية تقبض عليهن في دور البغاء أو كما تسميها الوثائق "محلات النسا الفواحش"[4].

ويلاحظ أن البغايا من المصريات يندر أن يوجدن فى الريف ، حيث المجتمع صغير وأفراده معروفون للجميع ، ولذلك فإن البغى فى الريف لابد أن تكون غريبة عن مجتمع القرية، أما فى المدن فإن البغى تستطيع أن تذوب فى زحام المدينة ، خاصة القاهرة ، وعلى أية حال فكثير من البغايا فى القاهرة والإسكندرية كان موطنهن الأصلى فى الأقاليم ثم نزحن إلى القاهرة أو الإسكندرية حيث يستطعن العمل فى حرية أكثر.

ويقدم الدكتور عبد الوهاب المسيرى تفسيرا مقبولا لهذه الظاهرة ، حيث يرى أن

---

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص119 ، مضبطة رقم : 163 ، فى 8 صفر 1295 هـ/11 فبراير 1878م . وانظر مثالا آخر لفتاة تم إغواؤها بواسطة قوادة فى نفس السجل ص 196 ، مضبطة رقم : 251 ، فى غرة ربيع الأول 1295 هـ / 5 مارس 1878م.

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/1 ، ص 7 ، مضبطة رقم : 19 ، 13 القعدة 1274هـ / 25 يونيو 1857م .

(3) أنظر مثالا لهذا النموذج فى حالة خضرة بنت عبد الحى فى دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل4/18/4، ص53 ، مضبطة رقم 249 ، فى 3 رمضان 1295 هـ / 1 سبتمبر 1878م .

(4) حول هذا النموذج انظر الأمثلة فى ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س2/10/7 ، ص 89 ، مضبطة رقم : 142 ، في 3 ربيع الأول 1275 هـ / 10 أكتوبر 1858م. وفى نفس السجل ، ص 102 ، مضبطة رقم : 166 ، فى 9 ربيع أول 1275 هـ / 16 أكتوبر 1858 م . وانظر أيضا سجل رقم : س3/10/7 ، ص 67 ، ص 351 ، في 23 ربيع الأخر 1275 هـ / 29 نوفمبر 1858م .

حرفة البغاء من الحرف الوضيعة التى لا يحترمها المجتمع ، شأنها فى ذلك شأن حرف أخرى مشينة، تركها المجتمع لأفراد غرباء مثل : المرابين اليهود ، الخصيان ، الجلادين ، وغيرها ، وسبب ذلك أن المجتمعات القديمة كانت تتسم بقدر كبير من التماسك ، ويسيطر على أعضائها إحساس عميق بقداسة المجتمع الذى ينتمون إليه ، مما يجعل من الصعب إسناد هذه الوظائف إلى أفراد من داخل المجتمع ، فتسند إلى غرباء لا ينتمون إلى المجتمع ولا يكترثون بمصيره أو قيمه ، وكذلك المجتمع لا يهمه مصيرهم ، ولذلك فالعلاقة بين الطرفين علاقة نفعية ، فالمهن المشينة بصفة عامة ، والبغاء بصفة خاصة يتطلب قدرا كبيرا من الموضوعية والحياد والانفصال عن المجتمع، حتى يتمكن الإنسان من تحويل جسد الآخر إلى مجرد آلة أو أداة ، وهذا أمر عسير فى إطار الترابط الاجتماعى والإيمان بقداسة المجتمع ، ولو حدث أن البغى مارست عواطف الحب والكره أثناء ممارستها وظيفتها؛ فإنها سوف تستهلك تماما [1].

ومن ثم كانت البغايا فى معظم المجتمعات التقليدية يتم استيرادهن من الخارج: الأثيوبيات فى معظم بلاد أفريقيا ، اليونانيات والإيطاليات فى مصر[2] ، اليهوديات فى منطقة الاستيطان فى روسيا القيصرية ، وحتى عندما كانت البغايا يجندن من العنصر السكانى المحلى، فإنهن عادة ما كن يرتدين أزياء خاصة ، ويقطن فى أحياء خاصة ؛ حتى يتم الحفاظ على المسافة التى بينهن وبين المجتمع ككل ، بل من الطريف أن البغايا فى السودان مثلا حتى إن كن من أصل سودانى عادة ما يدَّعين أنهن من أصل أثيوبى ، حتى تظل المسافة اللازمة لأداء الوظيفة قائمة[3]. وينطبق هذا الوصف على البغايا المصريات اللاتى ذكر عنهن إدوارد وليم لين بأنهن يدَّعين أنهن من الغوازى ومع ذلك فهن لا ينتسبن إلى تلك القبيلة [4].

وعلى هذا الأساس يندر أن نجد بغى مصرية فى قرية ما ، نعم إن مجتمع القرية ليس مجتمعا طاهرا خاليا من الفاحشة ، حيث تشير الوثائق إلى كثير من حالات الزنا

---

(1) د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص 361 – 364 .

(2) هذا فى رأى الدكتور عبد الوهاب ، ونحن نرى أنه لا بأس بتصنيف الغوازى أولا كعنصر غريب عن المجتمع ، ثم الأوربيات ثانيا من اليونانيات والإيطاليات وغيرهن .

(3) د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص 361 – 364 .

(4) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 328 .

فى القرى ، ولكنه على أية حال ليس بغاء [1]، فمرتكبة الفاحشة فى الريف ليست بغى محترفة تعمل بأجر ، بل تفعل ذلك لدوافع أخرى ، مع الوضع فى الاعتبار الظروف الاقتصادية السيئة فى الريف طوال القرن التاسع عشر .

وكلما اقتربنا من نهاية القرن التاسع عشر كلما زاد عدد البغايا المصريات وقل عدد البرمكيات، وفى مطلع القرن العشرين نجد أن البرمكيات قد أصبح وجودهن نادرا ومقصورا على المناطق النائية، بينما أصبحت المصريات يمثلن أغلبية البغايا إلى جانب الجواري والأجنبيات كما سوف يتضح فيما يلى.

ويلاحظ أن البغايا المصريات قد تغيرت تركيبتهن الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، فأصبحن يمثلن طبقات متعددة، ولم يعد الفقر هو الدافع الوحيد أو الأساسى لهذه الحرفة، فأصبحنا نجد بين البغايا فتيات ترجع أصولهن إلى طبقات عليا، هذا بالطبع إلى جانب البغايا من الطبقات الفقيرة .

بغايا الطبقات العليا :

يرجع ظهور هذا النوع من البغايا إلى حالة الانحلال التى سادت بين الطبقات العليا ، خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والتى يرصدها بصدق عبد الله النديم فى مجلة الأستاذ [2]، فيشير إلى انتشار الخمامير والبوظ – محلات بيع البوظة – ودور القمار ، وتعود الكثير من أبناء الطبقات العليا على ارتياد هذه الأماكن ويهملون زوجاتهم ، حيث يكتب النديم على لسان زوجة أحدهم قائلة : "البيه بتاعنا جرى ويّا

---

[1] نتبين ذلك من مراجعتنا لعدد كبير من سجلات جمعية الحقانية ، وديوان مجلس الأحكام أنظر على سبيل المثال: ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/1/1 ، ص18 ، مكاتبة رقم : 3 ، إلى ديوان الخديو ، فى 13 جمادى الآخرة 1265 هـ / 14 يونيو 1878م ؛ وسجل رقم : س7/10/2 ، ص19 ، مضبطة رقم : 34، فى 8 صفر 1275هـ /11 فبراير 1878م ؛ وفى نفس السجل ص 51 ، مضبطة رقم: 85 ، فى 22 صفر 1275 هـ / 25 فبراير 1878م ؛ وص 56 ، مضبطة رقم : 93 ؛ وص 102 ، مضبطة رقم : 165 ؛ وص 168 ، مضبطة رقم : 230 ؛ وانظر كذلك سجل المكاتبات الصادرة من مجلس الأحكام رقم : س7/1/2 ، ص74 ، وثيقة 114 ، مكاتبة إلى سعادة الكتخدا فى 29 رمضان 1265 هـ/ 18 أغسطس 1849م ؛ وكذلك سجل رقم : س7/4/30 ، ص 117 ، مضبطة رقم : 88، فى 12 صفر 1280 هـ / 29 يوليو 1863م؛ وص139 ، مضبطة 128 ، فى 22 ربيع أول 1280 هـ /8 سبتمبر 1863م؛ وسجل رقم : س7/4/31 ، ص19 ، مكاتبة رقم : 14 ، إلى مجلس بنى سويف . والأمثلة غير ذلك كثيرة .

[2] مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1994 ، جـ1 ، العدد الصادر فى 13 ديسمبر 1892 م مقال بعنوان "مدرسة البنات : شريفة وبهية" ، ص 395 –399 .

الأولاد البطالين وعلموه النسوان والأمور البطالة ، وفضل داير طول الليل فى الخمارات يسكر ويلعب القمار وآخر الليل يروح ينام عند مَرَه الجلاّلة أحسن منها ويصبح ييجى حاطط وشه فى الأرض" والنتيجة تحول الكثير من هؤلاء النسوة إلى "الفلت" فتقول إحداهن : "النسوان اللى بيتفالتم كلو من رجالتهم لما يجيلهم الراجل آخر الليل بالحلادى وتكون الواحدة لسه شابة وفايرة وتعرف إنو انخمد ما يعرف راسه من رجليه ، ما يمكن يلعب الشيطان بعئلها" [1] .

وساعد على ذلك اعتراف الحكومة بالبغاء الذى أخذ شكلا رسميا . واتهم النديم الأوربيون بأنهم وراء هذه المفاسد حتى تنحل الأخلاق وينتشر الفساد . ويحمل النديم على شاربى الخمر ومرتادى بيوت البغايا حملة شعواء كان لها صدى كبير عند جمهور القراء ، كما انتقد النديم تفاخر بعض الشبان بأنهم يشربون الخمر ويلعبون الميسر حتى يكونوا شبانا عصريين ، موضحا أن منهم من ينفق فى الخمارة الريال أو الجنيه كل ليلة وأولاده بلا عشاء ، بل ربما كان ما ينفقه من كسب زوجته أو مسروقا من مال أبيه [2].

ولم يكن النديم وحده الذى رصد هذا التغير فى سلوك المجتمع ، فقد رصده محمد فريد فى مذكراته ، وأشار إلى أن ذلك التغير يرجع إلى عصر الخديو إسماعيل بما عرف عنه من "الإسراف والترف وارتكاب المحرمات بكافة أنواعها حتى كان يعطى المومسة ما يزيد عن أربعين ألف جنيه وبذلك انتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الدياثة من أكبر وسائل التقرب من جنابة" [3]. ورغم أن ما يذكره محمد فريد عن الخديو إسماعيل فيه افتراء كبير عليه، فلم يعهد عنه أنه دفع لمومسات ، وقد كانت سراياته تعج بالجوارى الحسان من كل نوع [4]؛ إلا أن ما يذكره عن الطبقات العليا صحيح إلى حد كبير . وقد استفحلت الأمور فى ظل الاحتلال ، حيث يتحدث محمد

---

[1] الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، العدد الصادر فى 13 ديسمبر 1892 م مقال بعنوان "حنيفة ولطيفة" ، ص 132- 140 .

[2] لمزيد من التفاصيل حول موقف النديم من البغاء انظر د. عبد المنعم الجميعى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، 1980 ، ص 326 – 329 ؛ وانظر أيضا لنفس المؤلف : دراسة تحليلية لمجلة الأستاذ ، نشرت كمقدمة للكتاب الذى أصدره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1994 ، جـ 1 ، ص13- 14 .

[3] محمد فريد : مذكرات محمد فريد ، القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة 1891 مسيحية ، تحقيق د. رءوف عباس حامد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1975 ، ص 66 .

[4] أنظر لمزيد من التفاصيل عن حريم إسماعيل عماد هلال : الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر ، دار العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 ، ص 232 – 233 .

فريد عن شكور بك الشامى الذى ترقى فى المناصب لاعتياده تقديم زوجته لكل من يطلبها من الموظفين الكبار كالمستشار المالى وغيره[1]، وعلى ذلك وصل شكور بك إلى منصب مدير مجلس بلدى إسكندرية وشغل وظائف أخرى ثم اعتزل خدمة الحكومة فى عام 1903 ، وأسس شركة بيرة الأهرام بالتعاون مع بعض السوريين والأجانب[2].وأشار محمد فريد إلى كثير من الشوام الذين "لا يأنفون من الدياثة نوالا للوظائف العالية " [3] .

كما أشار إلى حفلات الباللو (الرقص الأفرنكى) التى كانت تقام تحت رعاية عباس حلمى الثانى ، وكيف كانت الخمور توزع فيها إلى حد أن عثمان بك مرتضى أفرط فى الشراب حتى تبول على نفسه فى حديقة القصر ، أمام الحضور ؛ فألزمه الخديو أن يقدم استعفائه من الخدمة . وضرب مثلا بعلى باشا شريف الذى بلغت ديونه 300 ألف جنيه بسبب مصاحبته للبغايا والخليلات مما هو مشهور عنه بين الخاص والعام ، حتى أن المجلس الحسبى قرر الحجر عليه فى نوفمبر 1895م ، كما يشير إلى أن إحدى زوجاته كانت جارية مغنية من جوارى محمد باشا سيد أحمد وكانت "سيئة السيرة جدا" [4].

وكانت نتيجة هذا كله دخول الكثير من نساء الطبقة العليا بين البغايا ، وأصبحت تجد حرم فلان بك أو جارية فلان باشا فى بيوت البغاء ، ورغم أن هؤلاء كن أقلية إلا أن كثير من القوادين كانوا يسعون لجلب الزبائن بخداع الجمهور بالقول بأن لديهم بغايا من طبقات عليا . ويحكى النديم على لسان أحد زبائن الكرخانات قوله : "أنه دخل مكانا فقيل له نأتيك بحرم فلان وسموا له ذاتا عظيمة ، ثم فى مكان آخر قيل له نأتيك بحرم فلان يعنون الأولى ، فجئ له بامرأة تخالفها فى الجسم واللون وفى مكان ثالث قيل له نأتيك بحرم فلان يريدونها أيضا فجئ له بثالثة تخالف الثنتين فتحقق كذب العاهرات وعلم أنهن يسلبن الناس نقودهم بهذه الأوهام"[5]. وإذا كان بعض الناس قد انخدعوا بهذا الكذب؛ فذلك لأن هذا الكذب قد استند إلى حقيقة وجود نساء من هذه الطبقات فعلا بين البغايا .

---

(1) محمد فريد : المرجع السابق ، ص 124 .

(2) إلياس زاخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، جـ2 ، القاهرة ، 1916 ، ص 240- 243 .

(3) محمد فريد : المرجع السابق ، ص 124 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص. ص 245 ، 255 ، 284 .

(5) الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، جـ 1 ، العدد الصادر فى 27 ديسمبر 1892 م مقال بعنوان "الآداب العامة " ، ص 438 - 442 .

واستفحل الأمر فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، مع انتشار المسارح والملاهى، وحصول الفتيات من الطبقات العليا على حريات مطلقة ، في التردد على تلك الأماكن. وقد خلقت هذه الظروف تغيرا كبيرا في أخلاق بعض الفتيات، وساعد على ذلك ظروف مصر أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد رصدت هذا التغير بعض الصحف مثل الأفكار، والعفاف، ووادى النيل، التى تتحدث عن انتشار التهتك والخلاعة لدرجة قيام بعض الفتيات "بالتزين بأفخر الأزياء وخروج الفتاة من بيتها حيث شاء لها السهوى أن تغازل من يعجبها، فإذا ما كانت الإشارة أو الابتسامة كان الكلام فالموعد فاللقاء"[1].

وعلى هذا الأساس سوف نجد الفتيات من خريجات هذه البيئة، وقد وقع بعضهن بسهولة في حبائل فتيان يغررون بهن، ويوهمونهن باسم الحب والزواج، وبعد أن ينالون أغراضهم، يتركونهن لمصيرهن المحتوم، فتقع البنت صيدا سهلا لقوادة تتربص مثل هذه الفرصة.

وساعد على ذلك موجة من الصور المخلة بالآداب انتشرت فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، ووجدت لها سوقا رائجة فى المدن الكبرى ، ورغم أن الصور كانت عليها كتابات فرنسية إلا أن هناك إشاعات تقول أن الذين يوزعونها هم الألمان ويكتبون عليها تلك الكتابات لإلقاء التبعة على فرنسا [2].ولم تنته هذه الموجة بانتهاء الحرب ، بل زادت وانتشرت مع رواج سوق الدعارة والتصريح بها من قبل الحكومة . ولا شك أن الصور كانت إحدى وسائل الإغراء وجذب الزبائن ، خاصة فى حالة البغاء السرى ، ولذلك كان ضبط الصور والمطبوعات المخلة بالآداب من أهم أعمال مكتب حماية الآداب، حيث بلغت القضايا التى تم ضبطها فى عام 1941 ، 40 قضية معظمها فى الإسكندرية ، وقد زادت هذه النوعية من القضايا فوصلت إلى 117 قضية فى العام التالى معظمها فى الإسكندرية أيضا [3]. أما فى عام 1943 ، فقد وصل عدد قضايا الصور

---

[1] د. لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984، ص 199 – 200 .

[2] الأخبار ، الثلاثاء 14 ديسمبر 1915 ، ص 3 .

[3] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 – 1942 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1943 ، ص 156 – 157 .

والمطبوعات المخلة بالآداب إلى 45 قضية معظمها فى القاهرة [1]. وفى العام التالى وصلت إلى 75 قضية معظمها أيضا فى القاهرة [2].

كما تشير "اللطائف المصورة " إلى انتشار التبرج بين الفتيات وخروجهن على حدود الطاعة الأبوية والعادات القومية ، وساعد على ذلك التبرج والتهتك انتشار البضائع اليابانية الرخيصة حتى أصبح فى مقدور الخادمة أن تتمشى مع سيدتها فى هندامها[3].

وقد كانت البنسيونات والذهبيات التى انتشرت بساحل النيل فى القاهرة والجيزة[4] هى المكان المناسب لأبناء وبنات الطبقة العليا لممارسة البغاء ، حتى أن وزيرا ضبط فى ذهبية (عوامة) مع إحدى الفتيات [5] . وفى أهرام 28 أغسطس 1926 نجد خبرا عن مسابقة نظمها كازينو سان ستيفانو في الرقص لربات الخدور، ورغم أنه كان ممنوع على الرجال حضورها إلا أن بعضهم نجح في التسلل ومشاهدة ربات الخدور وبنات الذوات وهن يرقصن،[6] وقد لاحظ الشيخ محمود أبو العيون – الذى كان من أشد محاربى البغاء[7] – أن نفس العدد من الأهرام كان به خبر آخر عنوانه " فندق للبغاء بقنطرة الدكة " وكانت معظم البغايا اللاتى تم ضبطهن من نساء البيوتات الكبيرة، فقام الشيخ بالربط بين حالة الانحلال التى سادت الطبقات الراقية، وبين وجود كثير من بنات هذه الطبقة بين صفوف البغايا ، وينتهز الفرصة ليوجه لوما لاذعا إلى الرجال من تلك الطبقة فيقول " إنما العيب كله على رب الأسرة... فمن هو ذلك الأبى أشم العرنين وارم الأنف زاعما نفسه رجلا ثم يسمح لكرائمه يتبارين في الرقص الخليع على مسرح علم ، أو يغفل عنها هدأة من الليل خارج القصر والناس نوم فلا يتفقدها إلا بين يدى الشرطة وعسس الليل مذبوحة العرض .. "[8].

---

[1] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة، 1945 ، ص 152 –153 .

[2] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة، 1946 ، ص 108 – 109 .

[3] اللطائف المصورة ، فى 10 يونيو 1935 ، ص9 .

[4] د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199 .

[5] محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، فترة مظلمة من تاريخ مصر 1914 – 1917 ، الدار القومية العربية للطباعة ، القاهرة 1963 ، ص 170

[6] الأهرام في 28 أغسطس 1926 ، ص 3 .

[7] أنظر الفصل السادس : الحركة المناهضة للبغاء .

[8] الأهرام في أول سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان " مذابح الأعراض ".

وتشير تقارير الأمن العام إلى تلك الحقائق التى نبه إليها أبو العيون ، حيث نجد أن بوليس حماية الآداب قد ضبط العديد من البنسيونات والفنادق التى تقوم باعمال مخالفة للآداب ، والجدول التالى يفصل أرقامها عن الفترة من 1941 – 1944 :

الجهة	1941[1]	1942[2]	1943[3]	1944[4]
مصر	140	848	280	152
إسكندرية	13	16	21	8
القنال	–	4	–	–
السويس	1	–	–	–
مديريات الوجه البحرى	1	–	–	–
الجملة	155	868	301	160

والحقيقية أن ما نذكره ليس فيلما سينيمائيا – وإن كانت السينما قد عالجت هذا الموضوع– فهي قصص حقيقية قام أحد الكتاب المغامرين ، ويدعى محمد فريد جنيدى ، بتدوينها من ألسنة صاحباتها، حيث قام بجولة ميدانية فى بؤر البغاء السرى والعلنى، ومن خلال الحالات التى يذكرها نكتشف أن بين البغايا من بنات الطبقات العليا كثير من الفتيات اللاتى وقعن ضحية الوعود المعسولة بالزواج من شباب طائش كان كل همه نيل غرضه منها ثم الفرار ، ويقدم جنيدى عدة نماذج لهذا النوع من البغايا :

الحالة الأولى ، من هذا النوع تحكى قائلة : "من الصعب أن تتصور ياسيدى أننى من أسرة كريمة ، ولكنى كذلك ، فأنا من أسرة ... ، وحدث لى ما حدث لآلاف الفتيات مثيلاتى ، تظاهر شاب يتصل بوالدتى بصلة قرابة بحبى فأحببته ... فسلب عفافى وفر لصا حقيرا دنيئا .. ولم أستطع مواجهة أسرتى بالحقيقة ...

(1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 – 1942 ، ص 156 – 157
(2) نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحات .
(3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، ، ص 152 –153 .
(4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، ص 108 – 109 .

فهربت إلى الإسكندرية ، ولأنى كنت أجيد الرقص فى المدرسة فقد بحثت عن عمل فى إحدى صالاتها ... وها هى المقادير قد رمتنى إلى هنا " [1].

والحالة الثانية ، التى يقدمها جنيدى هى فتاة كانت مخطوبة لأحد طلبة كلية الحقوق ، وأسلمت نفسها إليه بعد عقد قرانهما ، ولكنه قبل الزفاف بأيام جاءته بعثة إلى فرنسا لاستكمال دراسته فسافر وبعث إليها بورقة الطلاق [2].

والحالة الثالثة ، لطالبة بمدرسة المعلمات السنية ، أحضرت لها جدتها جارهم الطالب بكلية الطب ليساعدها على استذكار دروسها ، ولكن يبدو أن رقابة جدتها عليهما لم تكن بالصرامة اللازمة فحدث ما حدث [3].

والحالة الرابعة ، لفتاة نشأت وحيدة أبوها الموظف الكبير ، فكان يصطحبها معه فى نزهاته وسهراته ، ويتركها فى رعاية سكرتيره الشاب الوسيم ، ثم كانت الخطيئة ، وتكررت اللقاءات ، فى نفس الوقت توفى والدها ، ثم أهملها صديقها ، فكانت فرصة لقوادة محترفة استقطبتها للعمل معها[4].

ومن بغايا الطبقات العليا أيضا يقدم لنا جنيدى نموذج آخر هو نموذج الزوجة الخائنة . فيحكى قصة زوجة لرجل غنى لم تكن تعرف غيره وامرأة صادقتها بحكم الجوار ، كانت تحكى لها كثيرا عن مغامراتها الغرامية ، فحركت فيها الرغبة إلى المغامرة مثلها ، وفى إحدى المرات زارتها فى بيتها فقدمت لها حلوى شعرت على أثر الأكل منها بدوار ثم أفاقت لتجد نفسها بجوار شاب غريب ، ثم تفاجئ بطرق زوجها على الباب ثم انهال عليها ضربا وركلا وتركها لتلقى بنفسها إلى هاوية البغاء [5]. وتتعدد الحالات التى يذكرها جنيدى لتبين أن فى بيوت الدعارة كثير من بنات الطبقات العليا والمتوسطة [6]. ورغم أن كثير من البغايا كن يبالغن فى حكايتهن على ما يبدو بحيث ينبغى علينا الحذر من بناء أحكام على هذه الأساس ؛ إلا أن كثير منها تستند إلى واقع كان موجودا فعلا هو ما سبق أن رصدناه .

---

(1) محمد فريد جنيدى : البغاء ، بحث علمى عملى ، مطبعة النصر ، القاهرة 1934 ، ص119 – 121 .
(2) نفس المرجع ، ص 121 – 122 .
(3) محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ص123 – 124 .
(4) نفس المرجع ، ص 124 – 125 .
(5) نفس المرجع ، ص 126 – 128 .
(6) نفس المرجع ، ص 128 – 140 .

وتؤكد ذلك إحصائية أجراها القائمقام محمد نيازى حتاتة – أحد رجال شرطة الآداب خلال أربعينيات القرن العشرين – على ستمائة عاهرة ، حيث ظهر أن من بينهن 135 امرأة متعلمة ، بنسبة 22% ، وهى نسبة مرتفعة إذا علمنا أن النسبة العامة للمتعلمات بين النساء فى ذلك الوقت كانت 12.8% . وقد اتضح أن من بين هؤلاء المتعلمات 28 امرأة يعرفن لغة أجنبية أو أكثر ، و 22 امرأة يحملن شهادات دراسية[1].

وكما حدث أيام النديم ، تكررت حالات النصب على الشبان ودعوتهم لمقابلة "بنت فلان باشا ، وعلان بك" ، وقد حكت "اللطائف المصورة" على لسان أحد الشبان أنه ذهب مع أصدقائه إلى أحد بيوت البغاء فى العباسية ، فقابلتهم صاحبة البيت مرحبة زاعمة لهم إنها ستقدم لهم بنت .. باشا ، و .. بك ، وعددت أسماء عدد من أعيان العباسية ، ولكن ما كادوا يستقرون مع الفتيات حتى هاجم البوليس المكان ، فأسرعت كل فتاة بإخراج "الباص" الخاص بها ، لينصرف الشبان وهم يضحكون من الغفلة التى أدخلتها عليهم صاحبة البيت [2].

والحقيقة أن هذا الذى رصدناه على صفحات الجرائد ، والذى ذكره جنيدى ، قد فسره الدكتور عبد الوهاب المسيرى تفسيرا يبدو مقبولا ، رغم أنه يغفل كثير من الجوانب الأخرى كالظروف الاجتماعية والنفسية لكل حالة ، فهو يرى أنه أثناء عملية "علمنة" المجتمع ، تتم علمنة الأفكار والرغبات والوجدان والأحلام فى بداية الأمر ، ولكن علمنة السلوك لا تتم بنفس السرعة ، ومن ثم توجد فجوة زمنية بين الرغبات الجنسية ، وبين إمكانية إشباعها ، ولسد هذه الثغرة يتم استيراد البغايا "كجماعة وظيفية" حسب مفهوم الدكتور المسيرى ، وذلك لاستحالة تجنيد مثل هذه العناصر من داخل المجتمع ، وهذا كمرحلة أولى ، وحينما تتم علمنة المجتمع تجند البغايا من سكان المجتمع نفسه ، بعد أن يتم علمنة السلوك تماما ، ويظهر هذا الوضع أيضا مع الممثلات والعاملات فى الملاهى الليلية ، إذ تنشأ رغبة فى المجتمع فى الترفيه عن أفراده عن طريق المسرحيات والكباريهات ، ولكن أعضاء المجتمع يعتبرون هذه مهنا مشينة ، فيتم استيراد المادة البشرية من الخارج ريثما يتم تحديث المجتمع [3].

---

[1] محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة ، بحث منشور فى مجلة الأمن العام ، عدد 6 يوليو 1959، (صفحات 75 – 88) ص 85

[2] اللطائف المصورة ، فى 10 يونيو 1935 ، ص 25 .

[3] د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص 364 – 365 .

بغايا الطبقات الفقيرة :

والى جانب هذه العينات من بنات الطبقات العليا، سنجد بالطبع بنات الطبقات الوسطى والدنيا ، اللاتى عملن في هذا المجال طلبا للقوت، أو هربا من بطش زوجة الأب، أو احترفته بالوراثة، فقد تولد البنت لأم بغى وتنشأ في هذا الوسط الذي لا يعرف معنى للعفة أو الشرف[1].

وقد زاد عدد البغايا من هذه الطبقة زيادة كبيرة ، نتيجة لتدنى الأحوال الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث أجبرت ظروف الحرب كثير من الفتيات على الإقدام على ممارسة البغاء بعد أن فتك الجوع بهن، فقصدن الجمعيات الخيرية فإذا أبوابها موصدة ونشاطها معطل، فلم يكن أمامهن إلا هذا الطريق، ومع ذلك فلم يعملن في البغاء برضى أو قناعة إذ أن حوادث الانتحار بينهن لدليل قوى على أنهن عملن في البغاء مرغمات لأسباب قهرية[2].

وتشير مجلة "اللطائف المصورة" إلى أن كثير من الخادمات والفتيات المشتغلات بجمع أعقاب السجائر قد فضلن السير فى طريق البغاء ، وعقب بناء دار التمثيل العربى امتلأ شارع وجه البركة وقنطرة الدكة بفتيات حقيرات ، تدل على ذلك ألقابهن : الحافية، الجزارة ، الكرشاتية ، الشحاتة ، الغفير ، وكانت الواحدة منهن تؤجر حجرة مفروشة فى منزل من منازل وجه البركة ، وتمارس البغاء السرى، ولا يخضعن للكشف الطبى[3].

وفى مقال لمحرر جريدة "الكاشف" ، استعرض المحرر أسباب انتشار البغاء ، فكان الفقر على رأس تلك الأسباب ، وبرر أهمية هذا السبب بقوله "لا توجد امرأة تسير فى طريق البغاء بدافع من نفسها بل إنها تساق إلى هذا الطريق بعوامل أخرى ، فهى بعد فقرها تلجأ إلى اكتساب معيشتها من إحدى الطرق كأن تشتغل خادمة فى المنازل أو فى مدرسة أو فى مستشفى، أو بائعة ومع اختلاطها بالرجال تكون قابلة للزلل ، فإذا ما

---

(1) محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص 115.

(2) د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 200.

(3) اللطائف المصورة ، فى 10 يونيو 1935 ، ص 9 .

اكتشف أمرها رفتت .. فلا تجد طريقا للكسب سوى مهنة البغاء " ويشير المحرر إلى أن ما تعرض له الخادمة فى المنازل من قسوة مبالغ فيها أو معاكسات ومضايقات يجعلها تفضل البغاء على الخدمة ، كما يشير إلى أن نظام الرخص للخادمات لا يختلف كثيرا عن نظام الرخص للبغايا ، "فالخدمة هى السلم للبغاء" ، كما يوضح أن هناك تحالف وتعاون وثيق بين تجار الرقيق الأبيض وأصحاب مكاتب التخديم [1].

وتصور الروايات الأدبية التى كتبها كثير من أدبائنا خلال النصف الأول من القرن العشرين، مشكلة تحرش المخدومين بخادماتهم تصويرا رائعا ، ولاشك أن رواية "دعاء الكروان" لطه حسين قد أبدعت تصوير موقف مهندس الرى من الخادمة هنادى ومن أختها آمنة بعد قتل هنادى . وإذا كان الموت قد أنقذ هنادى وآمنة من السقوط فى هاوية الدعارة فى رواية طه حسين ، فإن روايات أخرى يحصيها الدكتور محمد جبريل فى دراسته عن "مصر فى قصص كتابها المعاصرين" تصور كيف تحولت كثير من الخادمات إلى غانيات نتيجة لخطأ وقعن فيه مع مخدوميهم أو أبنائهم المراهقين. فقصة فتاة "ليلة أنس" لمحمود تيمور، التى نشأت في كفالة سيدة ثرية، وكان للسيدة ابن يكبرها بقليل، وبدأت نظرة الابن إليها – بنمو جسده – تتغير، حتى أسلمت نفسها له تحت إغراء الوعد بالزواج، وما إن علمت السيدة بذلك حتى طردتها إلى المجهول، فتقع في براثن الست نظيرة، التى همست في أذنها "إن فتاة مثلك تستطيع أن تحيا حياة رغد ورفاهية، دون أن تكابد المشقة والإذلال، إنك تستطيعين أن تلعبى بالمال وبعقول الرجال". وكان هذا هو مصير ألطاف في رواية "الشوارع الخلفية" لعبد الرحمن الشرقاوى، وغير ذلك في كثير من الروايات التى يحصيها جبريل[2].

وهذا التصور لا يبعد عن الحقيقة كثيرا. فتشير الدوريات إلى بعض القضايا التى لا تختلف في شئ عن موضوعات تلك الروايات فنجد في مجلة المباحث القضائية مثلا هذا العنوان "فتاة تطلب الخدمة لتعيش من عمل شريف فيتعدى عليها شاب متعلم ويحملها الخزى والعار"[3]، والعنوان يغنى عما وراءه. وتشير مجلة المدنية إلى قيام كثير من المخدمين ببيع الفتيات الفقيرات إلى راغبي المتعة، وفى اليوم التالى تعود الفتاة إلى المخدم باكية، فيهدئ من روعها ويسوقها إلى آخر وهكذا حتى تتعود الفتاة على ذلك الأمر، ويقسم محرر المجلة أنه شاهد بعينى رأسه فتاة سلمها المخدم إلى

---

[1] الكشف ، فى 20 ديسمبر 1937 ، ص 2 – 3 .

[2] د.محمد جبريل: مصر في قصص كتابها المعاصرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1972،ص388– 389.

[3] مجلة المباحث القضائية ، في 24 أغسطس 1936 ، ص 16.

منزل شريف وفى اليوم التالى ذهب ليأخذها كعادته فاستغاثت الفتاة بأهل المنزل من هذا الوحش الضارى الذى تعود على الإتجار في عرضها ويضربها بالسياط إن امتنعت[1].

كما كانت الفتيات العاملات جرسونات فى المطاعم والبارات عنصرا مهما فى هذه الحرفة ، يؤكد ذلك أن البوليس كان يرسلهن دائما للكشف الطبى للتأكد من خلوهن من الأمراض السرية ، ويشير مأمور قسم الأزبكية إلى أنه قد ضبط 459 جرسونة فى عام 1940 يعملن بدون ترخيص ، وبارسالهن للكشف الطبى ظهر أن بينهن 97 امرأة مصابة بالمراض السرية ، مما يعنى أن ممارسة البغاء كانت هى العمل الحقيقى لهن ، أما تقديم المشروبات والأطعمة فهو مجرد عمل ظاهرى [2].

وقرب نهاية فترة الدراسة – حوالى عام 1949م – نجد أن نسبة العاهرات اللاتى كانت حرفتهن الأصلية هى الخدمة المنزلية كن أغلبية بين العاهرات ، يليها العاملات ثم البائعات . والجدول التالى يوضح لنا توزيع البغايا حسب أول مهنة احترفنها قبل احتراف الدعارة[3] :

الحرفة	العدد
لم يحترفن مهنة	214
خادمات منازل	175
عاملات بمصانع أو بعمل يدوى	58
فنانات ملاهى وكباريهات	50
بائعات متجولات	29
ممرضات	19
حائكات ملابس	18
فلاحات	13
ممثلات سينما ومسرح	12
بائعات فى محلات تجارية	8
تاجرات	2
مهن أخرى	2
جملة من شملتهن الدراسة	600

---

(1) مجلة المدنية ، في 26 إبريل 1930 ، ص 2 مقال بعنوان " محلات الدعارة السرية " .

(2) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940 ، مرفوع من الصاغ مكاوى شرف الدين مأمور قسم الأزبكية ، إلى حضرة صاحب العزة القائمقام عثمان بك محمد مصطفى مساعد الحكمدار بفرقة " أ " ، مطبعة المعارف بمصر ، 1941 ، ص 2 .

(3) محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء .. ، مرجع سابق ، ص 86 .

ثالثاً : الجوارى

رأينا كيف أن كثيرا من البغايا فى العصرين المملوكى والعثمانى كن من الجوارى، حتى أن ضريبة البغاء فى العصر العثمانى كانت تسمى "حقوق السودان" ، إشارة إلى الجوارى السود، كما كانت كثير من المواقف فى العصر العثمانى يعمل بها جوارى فى مقابل قسط يدفعنه للسيد القواد ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن أصل لفظة بغايا كانت تطلق أصلاً على الإماء "لأنهن كن يبغين فى الجاهلية" .

وبناء على ذلك ، وعلى أن الجارية كانت مجرد متاع تنتقل من تحت سيد إلى آخر ؛ فإن إدراك الجارية لقيمة العفة كان ضعيفا جداً ، لا تشعر به إلا فئة من الجوارى البيض اللاتى صينت كرامتهن وأعراضهن فى داخل حريم أحد الأمراء. وعلى هذا الأساس كانت الجوارى السود من أول الفئات التى التحقت بجنود الحملة الفرنسية .

أضف إلى ذلك أنه كانت إحدى الفرضيات التى وضعناها قبل العمل فى هذا البحث أنه من الممكن – نظريا – أن يشترى بعض القوادين جوار ، ويجبرونهن على الاشتغال بهذه الحرفة ، وقد كان علينا إثبات مدى مطابقة هذه الفرضية للواقع.

وقد وجدنا من الشواهد ما يشير إلى أن هذه الفرضية كانت أمرا واقعا ، فقد ذكر إدوارد وليم لين أن كثيرا من الغوازى يمتلكن أعدادا من الجوارى السود، يدفعنهن إلى البغاء لينمين بذلك ثروتهن [1]، كما ذكر الرحالة الفرنسى كادلفين Cadalvene أنه قابل في أسيوط عددا من الجوارى الحبشيات، حيث أكدن له أنهن يدفعن مبلغا شهريا للجلابة، لكى يتركوهن يمارسن حرفة البغاء، كما ذكر كادلفين أن لهن حيا معروفا في أسيوط، وأنهن يتجولن في المدينة وقد ارتدين الملابس الجميلة، ووجوههن مزينة بمختلف وسائل الزينة، وأنه قد تم فرض ضريبة عليهن، وأن لهن رئيسا يدير شئونهن [2].

وتشير إحدى الوثائق في يناير 1829م إلى هروب بعض "الجواري الأميرية" – أى

---

[1] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 328 .

[2] إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر .. مرجع سابق ، ص 271 ، 381 .

المملوكات للحكومة – من السودانيات فسافرن من القاهرة إلـــى الإســـكندرية" وســـلكن مسلك نساء الشوارع واتخذن البغاء حرفة لهن"[1].

كما تقدم لنا وثيقة أخرى دليلا جديدا ، حيث تشير إلى أن بعض المنتســـبين إلـــى طائفة اليسرجية – تجار الرقيق الأبيض – كانوا يستأجرون بيوتا في بعض أزقة القاهرة ويجبرون جواريهم على ممارسة أنواع الدعارة والفجور، وإذا طلب شيخ الطائفة واحـدا منهم لم يجد اسمه مقيدا فى الطائفة ، وإن طالبه بالفردة المفروضة على اليسرجية أبـى أن يدفع بحجة أنه ليس من الطائفة . ولذلك تقدم شيخ اليسرجية بشكوى إلى المجلـس العالى في أكتوبر 1831، يطالب بحصر نشاط كل تجار الطائفة داخل وكالة جعفر أغا التى كانت مخصصة لتجارة الرقيق الأبيض[2].

أضف إلى ذلك أن كثيرا من القوادات اللاتى فتحن كرخانات للبغاء خلال ســـنوات مختلفة من القرن التاسع عشر كن يمتلكن جوار سود. ومن خــلال الوثــائق نجـد أن الجارية السوداء كان لها دور مهم فى داخل الكرخانة ، حيث كان العمل الأول للجاريـــة فى داخل الكرخانة هو الخدمة ، ولدينا حالات كثيرة نستطيع أن نستشف منـــها طبيعـة عمل الجارية : ففى حالة مراسيلة السودانية وزهرة السودانية ، وهما من جوارى بنبـة الشاطرة صاحبة كرخانة بدرب المدبح بولاق ، نجد الجاريتين تقومان باستقبال الزبائن ، والترحيب بهم وتقديم الخمور لهم ، وكذلك إذا احتاج أحد الزبائن شراء خمر أو حشـيش تخرج الجارية لشراء طلباته ، ربما خوفا من عدم عودة الزبون إذا خرج بنفسه ، وفـى الليل نجد الجارية تبيت فى الدور الأرضى لمراقبة ما يحدث بالطابق العلوى ، وتقديم أي خدمة تقتضيها الضرورة [3].

وفى بعض الكرخانات ، لا نجد بغايا بل نجد الجارية فقط تفتح الكرخانة لنوع مـن الزبائن يسمى "السرامحة" وهم الذين يذهبون إلى الكرخانـــة ومعـــهم فتـــاة أحضروهـــا

---

[1] سجلات ديوان الخديو ، سجل رقم:س2/30/9 ، ص5 ، وثيقة 28 ، من الديوان الخديوى إلى عثمان أغــا بــاش أغا إسكندرية، في 20 محرم 1245 هــ / 22 يناير 1829م .

[2] ديوان الخديو تركى ، سجل رقم:س2/40/23 ، ص 59 – 60 ، وثيقة 53 ، فى 22 جمادى الأولى 1247 هـــ / 29 أكتوبر 1831م . وانظر أيضا عماد أحمد هلال : المرجع السابق ، ص 71 .

[3] ديوان مجلس الأحكام ، سحل رقم : :س7/10/71 ، مضبطة رقم : 18 ، فى 19 رمضان 1290 هــ / 9 نوفمبر 1873م .

بطريقة ما[1]، ومن هذا النوع نجد زعفرانة السودا جارية آمنة بنت عبـــد الله صاحبـــة كرخانة بباب البحر بالقاهرة حيث تقيم آمنة فى الكرخانة لتستقبل الزبائن من هذا النوع[2].

وفى حالة زهرة السودا جارية نفيسة الطحانة صاحبة كرخانة بالقاهرة نجد زهـوة تذهب بأمر من سيدتها لإبلاغ الشرطة عن جريمة قتل حدثت فـــى الكرخانـــة[3]. جديـــر بالذكر أنه كانت توجد فى بعض الكرخانات خادمات من الأحـــرار ، وكذلـــك خـــدم مـــن الرجال، وتسميه الوثائق تابع، ومن الوثيقة نكتشف أنها كانت ترســـله لقضـــاء بعـــض أغراضها ، كأن يذهب لشراء طعام من السوق كما فى حالة علـــى خليـــل الخـــادم فـــى كرخانة بنبة الرشيدية [4]. وكثيرا ما كان الخدم الرجال يسرقون البغايا اللاتـــى يعملـــون في خدمتهن ، وقد يكون هذا الخادم مصرى [5] أو من نصارى الشوام ، وفى حالة هـــذا الأخير لما سرق متاع البغى التي يخدمها ، وضُبط حكم عليه بالسجن ثم النفى لبلاده[6].

ورغم أن الوثائق لا تذكر ما إذا كانت تلك الجوارى تمارس البغـــاء أم لا ، إلا أن المنطق يقول بأن سيدتها لن تمانع إذا كان هناك زبون يرغبها ، ومع ذلك فـــإن هنـــاك سودانيات معتوقات كن يمارسن البغاء فى الكرخانات ، كما فى حالة بنبة السودانية التى كانت تمارس البغاء فى كرخانة بنبة الرشيدية [7]. وكذلك هناك حالة الجارية مـــا شـــاء الله، والجارية سعيدة السودا وهما من معتوقات مريم القبطية صاحبة كرخانة بالوسـعة ، وعملن بالبغاء فى كرخانتها [8].

---

[1] انظر حول هذا المصطلح وتعريفه دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقـــم : ل3/6/2 ، ص101 ، مضبطـــة رقـــم : 135، فى 8 صفر 1295 هـــ / 11 فبراير 1878م.

[2] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س50/10/7 ، مضبطة رقم :444 ، فى 28 جمـــادى الأولـــى 1278 هـــ / 1 ديسمبر 1861م .

[3] دفتر قيد القرارات بجمعية محافظة مصر ، سجل رقم : ل8/20/1 ، ص19 ، مضبطة رقم : 6 ، فى 10 ربيع آخـــر 1278 هـــ / 15 أكتوبر 1861م .

[4] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل10/18/4 ، ص54 ، مضبطة رقم : 260 ، فى 17 شوال 1296 هـــ / 4 أكتوبر 1879م .

[5] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س3/10/7 ، ص 34 ، مضبطة رقم : 323 ، في 14 ربيع أول 1275 هـــ / 22 أكتوبر 1858م.

[6] ديوان مجلس الأحكام ، س19/10/7 ، ص38 ، مضبطة رقم :367 ، فى 16 رجب 1280 هـ/ 28 ديسمبر 1863م.

[7] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل10/18/4 ، ص54 ، مضبطة رقم : 260 ، فى 17 شوال 1296 هـــ / 4 أكتوبر 1879م .

[8] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 3 ، مضبطة رقم : 5 ، فى 27 ذى الحجـــة 1294 هـــ / 2 يناير 1878م

وفى أواخر القرن التاسع عشر وبعد صدور قوانين تحرير الرقيق، حصلت الكثير من الجوارى السودانيات على تذاكر الحرية، ثم عملن في البغاء، مما كان داعيا لإعادة التفكير في طريقة عتق الجوارى، حيث اشترط تسليمهن للأسر المعتبرة للعمل بصفة خادمات[1]. ولكن بعد توقيع معاهدة الرقيق بين مصر وبريطانيا سنة 1877م تأسست في مصر مكاتب لعتق الرقيق مهمتها تسليم تذكرة الحرية لكل عبد أو جارية يطلب العتق ، وبعدها يذهب إلى حيث شاء، وانفتح المجال من جديد أمام الجواري اللاتى لم يجدن فرصة عمل مناسبة ، للعمل في الحرفة التى يصح أن نسميها "حرفة من لا حرفة لها". وقد استمرت مكاتب العتق مفتوحة ، تمنح تذاكر العتق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، لتمثل مصدرا لا يمكن أن نغفله لسوق البغاء[2]. ولكن وجود الجارية كعنصر أساسى لم يصمد كثيرا خلال القرن العشرين حيث لا نجد لهن أثرا فى الكرخانات بعد الحرب العالمية الأولى .

رابعاً : الأجنبيات

في ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها، نمت وترعرعت جرائم الأجانب فى مصر، فقد كفلت لهم هذه الامتيازات حصانة مساكنهم ضد حق البوليس في دخولها، وحقهم في حماية الجناة الذين يلجئون إلى مساكنهم، وحصانتهم ضد التفتيش. وبكلمات أخرى كان الأجانب في مصر يتمتعون بحقوق وحصانات لا يتمتع بها المصريون، ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية، والقضاء المصرى، حيث كانت محاكماتهم تتم وفق قوانين بلادهم في المحاكم القنصلية.

وبمقتضى هذه الامتيازات، نمت التجمعات الأوربية في مصر، حتى وصل عددهم إلى 90 ألف نسمة في عام 1882، واستمر هذا العدد في التزايد في ظل الاحتلال، حتى وصل إلى 225 ألف نسمة في عام 1927. وقد عمل هؤلاء في حرف عديدة، فمنهم

---

(1) محافظ الوقائع المصرية ، محفظة رقم: 11 ، ملف شئون اجتماعية ، عدد 344 ، 20 الحجة 1284/ 21 فبراير 1870 م .

(2) عماد أحمد هلال : المرجع السابق ، ص 226-228 .

المهندس والطبيب والموظف والحرفى، ومنهم أيضا عديم الضمير والخلق، الذي وجـد في البلاد مرتعا خصبا ليمارس الجريمة بأحط صورها في ظل حماية شـاذة وعجيبـة، ومن بين هؤلاء نجد مئات البغايا والقوادين الذين استغلوا الامتيازات فـي فتـح بيـوت للبغاء، ولم يهتموا حتى بترخيصها كما تنص القوانين، وقد تمركزت معظم بيوت البغـاء الأجنبية في حي الأزبكية بالقاهرة[1]. كما وجدت بيوت أجنبية فـى الأقـاليم ، فمثـلا افتتحت امرأة فرنسية منزلا للدعارة على شكل فندق فى طنطا، ومـع تكـرار شـكوى الأهالى لم تستطع المحكمة اتخاذ أى إجراء لكون لائحة العاهرات الصادرة فى 1885 لـم تكن تشتمل على بنود تخص الأجنبيات [2].

وفى أول الأمر ، كانت البغايا الأجنبيات يعملن فى كرخانات القوادات المصريـات ، ويختلطن بالبغايا المصريات ، وإن كان معظم زبائنهن من الأجانب ، ولدينا حالة إميليـا التليانية، التى كانت مقطورة بمنزل أم إبراهيم العايقة ، كما كانت تتوجـه مـع بعـض زبائنها أحيانا إلى كرخانة عائشة العايقة بالوسعة ، ونجدها مديونـة لعائشـة بنصـف ريال، وترهن حلقا ذهبيا فى مقابلة النصف ريال [3]. ، ولعل هذا التداخل بيـن البغايـا المصريات والإيطاليات على وجه الخصوص هو السبب فى شيوع بعـض المصطلحـات الإيطالية الخاصة بحرفة البغاء كمصطلح بدرونة Padrona بمعنى قوادة .

ولكن الأمر لم يستمر على هذا الحال كثيرا فقد بدأت البغايا الأجنبيات يدركن قيمـة الامتيازات وبدأن يفتحن الكرخانات لحسابهن ، وبدأن يشاكسن الشرطة مستغلات حقـهن فى التمتع بالامتيازات حتى إنهن كن يرفض التوجه إلى المستشفى للكشف الطبـى كمـا تنص على ذلك لائحة العاهرات . ويذكر الطبيب بورتقاليس بك – الـذي تخصـص فـي علاج الأمراض الزهرية وأمراض النساء وكانت له عيادة شهيرة بالقاهرة فـي مطلـع القرن العشرين – أن العاهرات الأوربيات أكثر خطرا على الصحة العامة من المصريـات، حيث يؤكد أنه خلال فترة وجوده بمصر، كشف على 153 عاهرة أوربيـة، ووجـد مـن

(1) د. عبد الوهاب بكر : البوليس المصرى 1922 – 1952 ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 1987، ص 154–155.
(2) د. عبد المنعم الجميعى :عبد الله النديم .. المرجع السابق ، ص 331 .
(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل1/6/2 ، ص 36 ، مضبطة رقم : 24 ، فـى 25 رجـب 1294 هـ / 5 أغسطس 1877م .

بينهن 141 امرأة مريضة. أما الوطنيات فيؤكد أنه وجد 53 مريضة من بين 149 عاهرة ، وذلك لأن الوطنيات غالبا ملتزمات بالمتابعة والكشف الطبى، أما الأجنبيات فيقول عنهن: "إنك إذا سألتها عن شهادتها، فهى إما تبين لك شهادة قديمة من طبيب كان يهواها ، أو تظهر أنفتها منك فتطردك. فبسبب الامتيازات عرضت مصر للأدواء الزهرية أكثر من سواها من بلاد الله"[1].

ويؤكد بورتقاليس أن كثيرا من الغرف المؤجرة في حى الأزبكية، ملأى ببنات الهوى الأوربيات اللاتى صرفن نضارة العمر في بلادهن وأصبن بالزهرى، فمنعن من احتراف البغاء هناك، فجئن مصر يحترفن نشر الأمراض بين أهلها، ويجمعن أموالهم تحت حماية الامتيازات. ويقول أن في بيت واحد تسكن بنات من خمس جنسيات ولكى تدخل الضبطية هذا البيت ينبغى أخذ الإذن من خمس قنصليات[2]. وليس فيما يقوله هذا الطبيب مبالغة، فهذا راسل باشا Russell حكمدار بوليس القاهرة يعترف بأنه اضطر في إحدى المرات للحصول على موافقة سبع قنصليات لمهاجمة أحد أوكار البغايا الأجنبيات[3].

هذا ، وقد نشطت تجارة الرقيق الأبيض فى مطلع القرن العشرين، وتكونت عصابات دولية لخطف الفتيات وبيعهن فى مصر، وقد بلغ عدد الذين جئ بهن إلى ثغر الإسكندرية 759 فى عام 1908 ، وقد زاد هذا العدد فى عام 1909 حتى بلغ 1203، أما فى عام 1910 فقد بلغ العدد 2263 [4]. ويذكر كتشنر فى تقريره عن سنة 1913، أنه قد تم القبض على 74 تاجرا، و 843 فتاة قاصرة من الأوربيات والتركيات[5] .

وقد نشطت هذه التجارة فى أثناء الحرب العالمية الأولى، حتى تحولت مصر الى بؤرة عالمية لتجمع البغايا من كل الأجناس ، ونشطت تجارة القاصرات، وخطف

---

(1) بورتقاليس بك : المرجع السابق ، ص 20 – 21 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 20 – 21 .

(3) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 158 – 159 . ولمزيد من التفاصيل حول هذه الموضوع راجع العنصر الخاص بالبغايا والسلطة

(4) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل .... مرجع سبق ذكره ، ص 167 – 168 .

(5) تقرير عن الإدارة والمالية والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام 1913 ، مرفوع من الفيكونت كتشنر ، الى السير إدوارد جراى ، ترجمة إدارة المقطم ، مطبعة المقطم ، القاهرة ، 1914 .

الفتيات، واستيراد البغايا الأوربيات ، واستفحل الأمر بدخول الدولة العثمانية الحـــرب ، حيث طردت الآلاف من اليهود الروسيين والأرمن المسيحيين لأن ميولـــهم كـانت مـع أعدائها ، فتجمعت هذه الآلاف فى الموانى ثم نقلت إلى مصر واســتقرت فــى القــاهرة والإسكندرية ، واشتغل عدد كبير منهم بالدعـــارة الســرية فــى المســاكن المفروشــة والبنسيونات[1].

ولم تنته هذه التجارة بانتهاء الحرب ، فقد أشار التقرير الصادر فــى عــام 1927 عن "لجنة الخبراء الخصوصية " التابعة لعصبة الأمم المتحدة الخاص بالإتجار بالنســاء الراشدات والقاصرات ، إلى وجود حركة ضخمة لتجارة الرقيق الأبيض من أوروبا إلــى القاهرة ، فذكر أن كثير من البحارة يقومون بتهريب النساء الأوربيات بصفــة عامــة ، والفرنسيات واليونانيات والإيطاليات بصفة خاصة إلى مصر ، عن طريق إخفائهن فــى عنابر الفحم ، ثم ينزلن سرا من السفينة عند دخولها ميناء الإســكندرية أو بورســعيد ، بدون جوازات سفر . كما أشار التقرير إلى أن مصر قد أصبحت "سوق بغــاء عظيمــة للنساء والفتيات من جميع الأجناس ولاسيما فى موسم السياحة ، أعنــى مــدة شــهور الشتاء ... ووصول أولئك النسوة كان فى الغالب من طريق الإسكندرية ، إلا أن بعضــهن كان ينزل فى بورسعيد ، والبعض الآخر كان يذهب إلى بيروت ، ومن هناك يــأتى إلــى مصر من طريق البر" . وكان تجار الرقيق البيض يجلبون الفتيات الأوربيات فيبيعونــهن للقوادين والبدرونات المصريين ، بسعر يتراوح بين خمسين ومائة جنيه للواحدة . وقــد أشار أحد التجار إلى أن هذه التجارة تعتبر رائجة فمصر فقال "إنك تستطيع عمل كل مــا تريد فى القطر المصرى ، حيث تجد محترفى تجارة الرقيق الذين يأتون من جميع أنحــاء العالم "[2].

ويصنف الدكتور فخرى ميخائيل – وهو من أطباء الأمــراض التناسـلية الذيـن

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع ، محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل .. مرجع سبق ذكره ، ص 168 – 170

[2] المكتب الدولى لمنع الإتجار بالنساء والأطفال : بحث فى منع الدعارة المرخص بها مــن الحكومــة ، مطبعــة الثغر، 1931 ، ص 21 – 23.

اهتموا بمحاربة البغاء الرسمى فى مصر [1] - البغايا الأجنبيات فى مصر إلى نوعين : عاهرات رسميات ، وعاهرات غير رسميات . فأما العاهرات الرسميات فينقسمن إلى درجتين هما : عاهرات الدرجة الأولى First class prostitute ، والعاهرة من هذه الدرجة يحق لها عدم تقديم نفسها للكشف الطبى ، وكل ما عليها هو أن ترسل إلى السلطات المختصة كل أسبوع شهادة من طبيبها الخاص تفيد بأنها سليمة خالية من الأمراض . والشروط المطلوبة لكى تكون البغى من الدرجة الأولى هى من وجهة نظر الدكتور فخرى : أن تكون أجنبية ، وترتدى زيا نظيفا وقبعة (على المودة) وحذاء شيك ، وتنزل فى بنسيون أو عند زميلة لها ، أي لا تنزل فى كرخانة من البيوت المعدة رسميا للبغاء. وبقية البغايا من غير الدرجة الأولى وهؤلاء ملزمات بتقديم نفسهن للكشف الطبى كل أسبوع [2].

أما النوع الثانى من البغايا الأجنبيات أي البغايا السريات فقد زاد عددهن بكثرة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقبل الحرب كانت معظم البغايا مسجلات ويعملن فى بيوت البغاء أو فى بنسيونات مسجلة تديرها بعض النساء من الفرنسيات والإيطاليات والروميات والألمانيات والنمساويات ، وكانت كل واحدة تستخدم بنات جنسها وأحيانا بعض المصريات . وكان عدد هذه البنسيونات محدودا بالقاهرة والإسكندرية ، ونادرا فى بور سعيد ، فلما وقعت الحرب قامت السلطة العسكرية بترحيل الألمانيات والنمساويات ، وأغلقت كثيرا من البنسيونات فهربت كثير من البغايا إلى وسط المساكن الشريفة ولجلن لطرق مختلفة للسعى وراء الرزق ، فظهرت البنسيونات غير المسجلة ، وهذا النوع زاد واستفحل بعد الحرب [3].

وإلى جانب البنسيونات غير الرسمية ، ظهرت أنواع أخرى من البغاء السرى الأحنبى منها مثلا البار الأمريكية American Bar وهن الفتيات اللاتى يقمن بخدمة الزبائن ظاهريا بتقديم المشروبات ولكن عملهن الحقيقى إيقاع زوار هذه المحال فى

---

[1] أنظر الفصل السادس : الحركة المناهضة لبغاء .

[2] د. فخرى ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالقطر المصرى وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربتها ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، 1924 ، ص 10- 15 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 15 - 18 .

براثن فجورهن وتهتكهن ، حيث يلحق بالبار محل للاختلاء والفسق ، وتتركز هذه البارات فى إسكندرية ، ويندر وجودها فى القاهرة ، وسبب ذلك يرجع إلى أن مديرى هذه البارات يلتقطون بسهولة الفتيات الأجنبيات الفقيرات اللاتى ينزلن فى الميناء ، فيقذفون بهن إلى ميدان البغاء من هذا الطريق [1].

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى ، خففت السلطة العسكرية رقابتها على البغايا ، وأغلقت مستشفى العاهرات الأجنبيات فى شبرا سنة 1922 ، وبذلك أطلق الحبل على الغارب للبغايا الأجنبيات فكثر عددهن ، وظهرت أنواع جديدة من البغاء السرى انتشرت فى القاهرة والإسكندرية ، من هذه الأنواع حسب تصنيف الدكتور فخرى : محل خاص للتسلى Garconniere System وفيه تتخذ إحدى النساء شقة أو منزلا خاصا تستقبل فيه عشاقها ، وتعيش عيشة السيدة الفاضلة ، ولا تخشى رقابة رسمية أو عرفية ، ونوع آخر يعرف باسم "محل نصف خاص للتسلى" ، وفيه تشترك مجموعة من النساء فى مصاريف الشقة ، وتعيش كل منهن فى غرفة مستقلة ، وإيرادها الشخصى خاص بها [2].

وعلى هذا الأساس كانت البغايا الأجنبيات عنصرا رئيسيا فى حرفة البغاء فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبية بعد معاهدة مونترو 1937 ، ومنذ بدء التطبيق القضائى لهذه المعاهدة فى 15 أكتوبر 1937 ، بدأ عدد البغايا الأجنبيات فى التراجع بعد أن زالت عنهن الامتيازات التى كن يتمتعن بها ، وأغلقت مكاتب الكشف الطبى الخاصة بالعاهرات الأجنبيات ، وأصبحن يعاملن معاملة العاهرات المصريات من حيث الكشف والحجز فى مستشفى العاهرات بالحوض المرصود ، ولذلك فقد رحل كثير منهن إلى بلادهن ، وتحول بعضهن إلى البغاء السرى [3].

---

[1] نفس المرجع ، ص 19 – 20 .

[2] نفس المرجع ، ص 20 – 21 .

[3] تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سابق ، ص 25 .

الفصل الثالث

جغرافية البغاء فى مصر

أولاً : بؤر البغاء

ثانياً : تعداد البغايا

أولاً : بؤر البغاء في مصر

أ – القاهرة :

كانت البغايا عادة تسكنَّ في أحياء معينة ، وعلى أطراف المدينة، وعندما تتجاسر إحداهن على اتخاذ منزل لها في داخل المدينة، فإن الجيران عادة ما يتقدمون بشكوى إلي الضبطية، التي كانت تقوم بإخراجها على الفور، وقد حدث أن تظلمت إحداهن – زينب بنت على– من قرار إخراجها من منزلها، فبعد التحقيق في التظلم تبين أن "المنزل الذي تسكن فيه تستعمله للدعارة السرية، وأن طلب إخراجها حصل من الجيران الذين عرفوا أحوالها ، فلم يُر مناسبا وجودها بين أولئك الأحرار"[1]. لاحظ أن المجتمع كان يعتبر امتهان المرأة للدعارة ينزلها إلي مرتبة الإماء.

وعلى النقيض من ذلك عندما تسكن امرأة من الحرائر على أطراف المدينة؛ فإنها تصبح موضع شبهة ، وتتهم في عرضها، فمثلا وُجِّهت لامرأة تهمة "أنها مقيمة بالنخيل خارج البلد مأوى الفلاتية" ، وكادت تتعرض للسجن، لولا أن حسنت شهادة مشايخ القرية في حقها.[2] ومع ذلك فهناك من أجبرت على ترك أطراف المدينة ، وتم التنبيه عليها بعدم السكن فى قره ميدان لأنها منطقة نائية ، وقد تجلب اللصوص والمجرمين[3].

وإذا كانت هذه القواعد تنطبق على كل مدن مصر ؛ فإنها – وللعجب – لا تنطبق على القاهرة . فكانت أهم بؤر البغاء فى العاصمة تتمركز فى قلب المدينة ، حيث كان حي الأزبكية أحد البؤر الرئيسية للبغاء في القاهرة منذ العصر العثمانى ، ولم يختلف الحال كثيرا طوال القرن التاسع عشر ، ولكن حدث تغيير كبير فى خريطة هذا الحى ، فقد أمر محمد على بردم بركة الأزبكية فى عام 1835م ، ثم غرس مكانها حديقة واسعة[4].

---

[1] المعية السنية تركى، محفظة رقم: 29 ، وثيقة 120 ، ورقة 46 ، 15 ربيع أول 1271/ 6 ديسمبر 1854م، من محمد طاهر مأمور الضبطية إلي كاتب ديوان الخديو .

[2] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س19/10/7 ، ص 37 ، مضبطة رقم: 365 ، 16 رجب 1280 هـ / 27 ديسمبر 1863م .

[3] ديوان مجلس الأحكام سجل رقم: س2/10/7 ، ص 8 ، مضبطة رقم : 16 ، فى 3 صفر 1275هـ /7 فبراير 1858م .

[4] محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأزبكية ... مرجع سابق ، ص 92 .

وفى عصر إسماعيل حدثت تغييرات هامة ، فقد أزيلت معظم الحدائق وحولت إلى شوارع وميادين ، وأقيمت المبانى الفخمة ، وشيدت دار الأوبرا على جزء منها ، وظلت الحديقة التى أقيمت فى موضع البركة على حالها ، حيث اتخذها إسماعيل حديقة خاصة له ، كما أنشئ ميدان الأوبرا وميدان قنطرة الدكة وميدان الخازندار ، وشق شارع كلوت بك ليصل بين ميدان الخازندار وميدان باب الحديد[1]. وقد فتحت الحديقة لجمهور من أواخر عصر إسماعيل ، وتشير الوثائق إلى تردد كثير من البغايا عليها لمقابلة الزبائن أو للبحث عنهم أو الاتفاق على اللقاء فى كرخانة ما[2].

وقد نتج عن عملية التطوير التى شهدها هذا الحى في عهد إسماعيل أن انقسم إلى قسمين: القسم الأول ويشمل منطقة "وش البركة" وشارع كلوت بك، وكان هذا القسم حيا راقيا وخاصا بالأوربيين، ولكن في مطلع القرن العشرين فقدت منطقة وش البركة شخصيتها المحترمة وأصبحت بالفعل "حي العاهرات الأوربيات" واستمرت كذلك حتى عام 1924، حيث تم إغلاق بيوت البغايا بهذا الحى. أما القسم الثانى من حي الأزبكية فكان يعرف بمنطقة "الوسعة" التى انتشرت بها أكواخ العاهرات المصريات والنوبيات والسودانيات، ورغم أن هؤلاء كن يخضعن لإشراف طبى – عكس معظم البغايا الأجنبيات – إلا أنهن كن يعشن في ظروف لا يمكن تحملها من الفقر والقذارة[3] .

وكثرت فى الأزبكية بيوت الدعارة المصرية والأجنبية ، وزحفت تلك البيوت شمالا إلى شارع كلوت بك ، وغزت كل أزقة هذا الشارع ومنعطفاته ، كما امتدت تلك البيوت شرقا إلى شارع الرويعى والشوارع المتفرعة منه حتى وصلت إلى باب الشعرية[4].

ومن خلال الوثائق نستطيع أن نحدد أهم بؤر البغاء فى العاصمة خلال القرن التاسع عشر ، حيث تشير الوثائق بكثافة شديدة إلى تمن الأزبكية ووجه البركة

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 92 – 93 .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل6/6/2 ، ص 27 ، مضبطة رقم : 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295 هـ / 2 أبريل 1878م.

[3] د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 155 ، وأنظر أيضا محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل .. مرجع سابق ، ص 174 .

[4] محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأزبكية ... مرجع سابق ، ص 94.

والوسعة [1]، كما تشير إلى حارة معروف وعشش معروف ، وهى العشش التـــى كـان أغلبها يوجد أسفل الجسر الموصل إلى طريق باب اللوق [2]. معنى ذلك أن الدعارة فـــى القاهرة كانت خلال القرن التاسع عشر تتركز فى المنطقة الممتدة من شارع كلوت بـــك شمالا ، إلى باب الحديد جنوبا ، ومن باب الشعرية شرقا إلى مشارف بـــولاق غربـــا ، وتضم هذه المنطقة فى داخلها مناطق وجه البركة ، والأزبكيـــة ، والوســـعة وعشـــش معروف وميدان الأوبرا الذى أنشئ فى عهد إسماعيل ، وغيرها من المناطق الموجـــودة داخل هذا المربع السكنى الواسع . ويشير المويلحى فى "حديث عيسى بن هشام" إلـــى أن ميدان الأوبرا والمناطق المحيطة به كانت بؤرة رئيسية للبغاء ، ويبـــدى تعجبـــه ممـــن وضع تمثال إبراهيم باشا فى مثل هذا المكان الموبوء ، ويقول على لسان عيســـى بـــن هشام "ويا بؤس قوم جعلوا اليد التى كانت تشير للكماة والفرسان ، تشير اليوم فى وسط هذا اليوم بمغازلة البغايا ومعاقرة الدنان" [3].

وخارج هذه البؤرة الكبيرة كانت توجد بؤر أصغر بجوار قرة قول الجامع الأحمـــر وكذلك فى عشش حلمى ببولاق ، وعند قنطرة فم الخليج بالقصر العينى .وهناك إشـــارات أيضا إلى عشش حلمى فى تمن بولاق [4].كما تشير الوثائق أيضا إلى المنطقة الموجـــودة بجوار قرة قول الجامع الأحمر[5].

ويلاحظ أنه مع اعتراف الحكومة بالبغاء وتقنينها له؛ نصت لائحة بيوت العاهرات الصادرة في 15 يوليو 1896 وكذلك اللائحة الصادرة في 16 نوفمـــبر 1905 علـــى منـــح المديرين والمحافظين حق تحديد الأخطاط والحارات التى يرخص بفتح بيوت للعـــاهرات فيها، وتؤكد تلك اللوائح على ضرورة "التدقيق في انتخاب تلك الأخطاط التى تُعيَّن لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات"[6] .

---

[1] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل1/6/2 ، ص 36 ، مضبطة رقـــم: 24 ، فـــى 25 رجـــب 1294هـــ/ 5 أغسطس 1877م .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل2/6/2 ، ص69 ، مضبطة رقم: 153 ، فـــى 6 القعـــدة 1294 هـــ/ 12 نوفمبر 1877م. وانظر أيضا بنفس السجل ص101 ، مضبطة رقم :135 ، فى 4 صفر 1295هـ / 7 فبراير 1878م

[3] محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1996 .

[4] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل3/6/2 ، ص24 ، مضبطة 35 ، فى 9 محرم 1295 هـ .

[5] ديوان مجلس الأحكام ، س2/10/7 ، ص 166 ، مضبطة 225 ، فى 23 ربيع أول 1275هـ/ ، وانظر كذلـــك دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل3/6/2 ، ص3 ، مضبطة 5 ، فى 27 ذى الحجة 1294هـ.

[6] أنظر نصوص اللوائح فى الملاحق .

كما يلاحظ أن هذه البيوت كانت دائما تخصص لها أخطاط نائيـــة علـــى أطـــراف المدينة ، وفى المناطق التى تكثر بها الخرائب والعشش، بعيدا عن "الأخطاط المخصصـــة لسكن العائلات ، والتى لا يسوغ فتح محلات عمومية بها"[1] . ومرة أخـــرى ســـنجد أن القاهرة مستثناة من هذا المبدأ ، حيث كانت بؤر البغاء الرئيسية بها لا تزال تتمركز فـــي وسط المدينة ، خاصة فى دائرة قسم الأزبكية ، فبعد صدور لائحة العاهرات لسـنة 1896، صدر قرار محافظ القاهرة بتحديد مناطق العاهرات فى قسم الأزبكية فى المناطق التاليـــة: درب المبلات والشوارع المتفرعة منه ، درب طياب والعطوف المتفرعة منه وهى عطفة السوق ، وعطفة شلبى ، وعطفة غالى ، وعطفة حنا ، وعطفة نخلة ، وكثيرا ما طـــالب مأمور قسم الأزبكية بنقل هذه البؤرة من وسط القاهرة إلى أطراف المدينة ، دون مجيب [2].

والجدول التالى يوضح لنا توزيع البغايا على أحياء القاهرة فى سنوات مختلفة:

القسم	السنة	عدد المسجلات
الأزبكية وباب الشعرية	1921 [3]	1381
العباسية		136
السيدة زينب		137
مجموع القاهرة		**1654**
الأزبكية وباب الشعرية	1922 [4]	1340
العباسية		140
السيدة زينب		140
مجموع القاهرة		**1620**
الأزبكية وباب الشعرية	1923 [5]	1097
العباسية		107
السيدة زينب		150
مجموع القاهرة		**1354**

---

[1] الوقائع المصرية عدد 14 ، في 7 فبراير 1924 ، ص2 ، وعدد 42 ، في 12 مـــايو 1924 ، ص8 ، وعـــدد 99، في 18 أكتوبر 1926 ، ص 7 .

[2] تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سابق ، ص 23 .

[3] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 46 – 47 .

[4] مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القـــاهرة لسـنة 1923 ، المطبعـة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1926 ، ص 29 – 33 .

[5] نفس المصدر السابق ونفس الصفحات .

(٦)

الأزبكية وباب الشعرية	1924[1]	1089
العباسية		93
السيدة زينب		124
مجموع القاهرة		1306
الأزبكية وباب الشعرية	1925[2]	878
العباسية		65
السيدة زينب		76
مجموع القاهرة		1019
الأزبكية وباب الشعرية	1926[3]	1381
العباسية		136
السيدة زينب		137
مجموع القاهرة		1654
الأزبكية وباب الشعرية	1927[4]	566
بولاق		28
الخليفة		19
السيدة زينب		130
الوايلى		6
مجموع القاهرة		749
باب الشعرية	1928[5]	441
الأزبكية		286
مجموع القاهرة		727

ومن هذا الجدول نتبين أن مناطق البغاء الرسمى فى القاهرة كانت حتى عام 1926 هى أقسام: الأزبكية، باب الشعرية، العباسية، السيدة زينب، وفى عام1927 تظهر على خريطة البغاء الرسمى بالقاهرة مناطق جديدة هى أقسام: بولاق، الخليفة، الوايلى، ثم تقتصر خريطة البغاء فى عام 1928 على قسمى باب الشعرية والأزبكية فقط.

[1] نفس المصدر ، تقرير سنة 1924 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1927 ، ص31-35.

[2] نفس المصدر ، تقرير سنة 1925 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1928 ، ص 24 - 28 .

[3] نفس المصدر ، تقرير سنة 1926 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1928 ، ص 28 - 32 .

[4] نفس المصدر ، تقرير سنة 1927 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1929 ، ص 42.

[5] نفس المصدر ، تقرير سنة 1928 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1931 ، ص35.

كما نتبين من هذا الجدول ، أن قسمى الأزبكيــة وبــاب الشــعرية كانــا البــؤرة الرئيسية للبغاء فى القاهرة ، حيث كانت نسبة البغايا الرسميات فيهما تدور دائما حــول 80 % من إجمالى نسبة البغايا الرسميات فى القاهرة .ولما قامت الحكومة بطرد البغايــا من الأزبكية ، كان هذا بداية انتشارهن في كل أحياء القاهرة، حيث ســكنت الأجنبيــات منهن شارع كامل "الجمهورية" ، وشارع عماد الدين ، وجهات التوفيقية ومعروف، أمــا المصريات فسكن جهة الفجالة وباب البحر وباب الشعرية، وبعضهن انتقــل إلــى حــى شبرا، ثم افتتحت بيوت للدعارة في حى السكاكينى والوايلى، كما كان شارع كلوت بــك وما يتفرع منه من الأزقة والحارات عامرا ببيوت الدعارة[1].

ويصف لنا أحد شهود العيان حالة شارع كلوت بك فى سنة 1934 فيقــول " إن أول ما لفت نظرى فى تلك البؤر اللوحات الخشبية المعلقة على مدخل كل طريــق ، وكتــب عليها بالخط الكبير عبارة :

(This Street is out of Bounds)

by order

Assistant Provost Marshal

وهى لوحات كتبها الإنجليز فى أيام الحرب العالمية تحذيرا لجنودهم مــن ارتيــاد هذه البؤر. ثم يقول إن الشوارع المتفرعة من شارع كلوت بك معظمها شوارع ضيقــة وعرة تنبعث منها روائح كريهة ، وفى كل طريق وقفــت المومســات علــى الجــانبين سافرات الأذرع والسيقان والنحور والظهور ، ومنهن الجالسات القرفصاء وقد شــمرن أثوابهن وحولهن أصحابهن وأتباعهن يملأن الفضاء بألفاظهن البذيئة [2].

وفى 1949 أغلقت محال الدعارة فى تلك البؤر جميعها ، بمقتضى الأمر العســكرى السابق الإشارة إليه ، وجدّت الحكومة فى مطاردة القوادين والبلطجية والبغايــا الذيــن يسكنون فى أزقة شارع كلوت بك ، وخلت المساكن والدكاكين التى كانت تشغلها البغايــا

---

(1) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ... مرجع سابق ، ص174 .

(2) محمد فريد جنيدى : البغاء .. المرجع السابق ، ص 109 – 110 .

لقرون مضت ، وحل محلها بعض أصحاب الحرف كالنجارين والحدادين ، وصانعى الحقائب والأحذية ، وباعة القوارير وغيرها[1] .

والحقيقة أنه من السهل رسم خريطة لتوزيع البغاء الرسمى داخل أحياء القاهرة ، ولكن هذه الخريطة لن تكون - بأية حال - معبرة عن حالة البغاء الفعلى فى القاهرة ، فإذا كان لبيوت البغاء الرسمية أماكن تحددها الحكومة ؛ فإن البيوت السرية لم يكن لها مكان محدد ، ولم يكن هناك ما يمكن أن يقدم بيانا بها أو معلومات دقيقة عنها ، رغم أن البوليس كان يطاردها باستمرار .ويوضح الجدول التالى عدد البيوت السرية التى ضبطها البوليس فى مدينة القاهرة ، خلال الفترة من 1926 إلى 1936 [2]، مع ملاحظة أن ما ضبطه البوليس لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من العدد الإجمالى للبيوت السرية.

السنة	منازل سرية ضبطت
1926	102
1927	119
1928	189
1929	267
1930	214
1931	205
1932	286
1933	339
1934	359
1935	211
1936	363

ومن هذا الجدول نتبين أن عدد البيوت السرية كان يتزايد باستمرار ، فى نفس الوقت كانت البيوت الرسمية تتناقص ، مما يعنى أن قبضة البوليس على البغايا كانت تزداد تراخيا بمرور الوقت .

---

(1) محمد سيد كيلانى : فى ربوع الزبكية ... مرجع سابق ، ص 104 .

(2) حول هذه الأرقام راجع : وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 ، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ، 1936 ، ص 102 ؛ وتقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1937 ، ص 102 ؛ ود. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 160 - 161 . وراجع أيضا - الشيخ محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمي ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1933 ، ص 13 .

والأدهى من ذلك أن كثيراً من رجال الشرطة كانوا يعرفـون بيـوت البغـاء السرى ويتجاهلونها، ولا يتخذون إجراءات ضدها، مما جعلهم فى موضع اتهام مـن الصحافة[1]، وقد حدا ذلك بأحد قراء "الأهرام" إلى القيام بجولة واسعة فـى أحيـاء القاهرة، وأعد قائمة بعدد البيوت السرية فى كل شوارع وحوارى القاهرة تقريبـا ، وأرسلها إلى "الأهرام التى قامت بنشرها ، لكى تضع رجال البوليس فى موقف حرج، ومن خلال هذه القائمة رغم أنها ليست رسمية – نجد أن المناطق التى قـال عنـها بأنه يوجد بها بيوت كثيرة جدا دون تحديد عدد هى : درب العوالم ، شارع التليفون، القبيسى والشارع العباسى ، العباسية ، الفجالة ، الدمـرداش ، كلـوت بـك . أمـا المناطق التى حدد أرقام البيوت السرية بها بالعدد فهى : التوفيقية قرب وابور المياة يوجد بيتين سريين ، فى الموارد خمسة ، حارة الطرابيش المتفرعة مـن شـارع عبد العزيز وعابدين بيتا واحدا ، بالقرب من دار المقطم الجديد بيتين ، فى شـارع عابدين بيتين ، وفى شارع القبانة يوجد بيتين ، وفى الحلمية الجديدة خمسة بيوت ، وفى شارع الديوان بيتا واحدا ، واثنان فى شارع خيرت ، وأربعة فى شارع الساحة، وسبعة فى شارع زين العابدين وواحد فى شارع الخضيرى ، وثلاثـة فـى مصـر الجديدة ، وعشرة فى غمرة ، وخمسة فى الحارات الموجـودة خلـف الكتبخانـة ، ومثلها فى بولاق ، ومثلها أيضا فى شارع الخليج ، وعشرة فى كوم الشيخ سلامة ، وخمسة فى درب الجنينة ، وسبعة فى باب البحر ، وأربعة فى أولاد عنان ، وواحـد فى شارع أم الغلام، وواحد فى حارة الزرابين ، وآخر فى حارة الجبرونى ، وأربعـة فى سوق الزلط ، ومثلها فى شبرا ، واثنان فى منشية الصدر ، وثلاثة فـى عزبـة الزيتون ، واثنان فى روض الفرج وثلاثة فى الظاهر ، وخمسة فى السبتية ، وسبعة فى درب القطة ، وأربعة فى شارع عشرة العباسية ، وواحد فى شق الثعبان ، وآخر فى باب اللوق ، واثنى عشر بباب الشعرية ، وثلاثة خلف المحافظة ، واثنـان فـى كبرى القبة ، وسبعة فى القلعة ، واثنان فى درب رياش وواحد فى شارع نوبـار ، واثنان فى سوق النصارى . وعلى أية حال فإن عدد البيوت السرية التـى أحصاهـا القارئ تبلغ 159 بيتا ، بالإضافة إلى الشوارع التى اكتفى بالإشارة إلى وجود بيـوت سرية كثيرة بها ولم يذكر عددها[2] .

---

[1] الأهرام ، فى أول ديسمبر 1923 ، ص 1 .

[2] الأهرام ، فى 17 ديسمبر 1923 ، ص 1 – 2 ، مقال بعنوان "بعد 16 ساعة" وهو الحلقة العاشرة من سلسـلة مقالات مذابح الأعراض.

وعلى ذلك نستنتج أن بيوت البغاء الرسمية كانت مضطرة للالتزام بـالترخيص فى المناطق التى حددتها الحكومة ، أما البيوت السرية فلم تكن ملتزمة بذلك الشرط، ولذلك انتشرت تلك البيوت فى كل أحياء القاهرة تقريبا .

وقرب نهاية فترة الدراسة تغيرت تلك الخريطة تقريبا ، وأصبح توزيع البغايـا على أحياء القاهرة مختلفا تماما ، والجدول التالى يوضح ذلك مـن خـلال دراسـة أجريت على 600 بغى فى الفترة من 1945 – 1951م [1]:

المنطقة	النسبة
الأزبكية وباب الشعرية	47 %
عابدين وقصر النيل	7 %
الوايلى	6 %
السيدة زينب	9 %
شبرا وروض الفرج	13 %
مصر الجديدة	8 %
الموسكى	2 %
حلوان	1 %
جهات أخرى	الباقى

ولكننا سنجد أن قسمى الأزبكية وباب الشعرية كانا لا يزالان فى الصدارة .ومـرة أخرى تتغير خريطة البغاء بعد فترة الدراسة ، فبعد تحريم البغـاء قـام المركزالقومـى للبحوث الاجتماعية والجنائية بدراسة على البغايا اللاتى تم ضبطـهن بمعرفـة مكـاتب الآداب ، ومن خلال هذه الدراسة التى أجريت خلال الفترة مـن 19 أكتوبـر 1957 – 18 أكتوبر 1958 ، اتضح اختلاف التوزيع الجغرافى لبؤر البغاء عما كان عليه الحال فى ظـل البغاء الرسمى ، والجدول التالى يوضح ذلك[2] :

---

[1] محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة ... مرجع سابق ، ص 80 .

[2] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : البغاء فى القاهرة ، مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، القـاهرة، 1961 ، ص 17 – 18

القسم	العدد	النسبة
الأزبكية	213	23.0
شبرا	123	13.3
مصر الجديدة	111	12.0
الوايلى	67	7.3
الدرب الأحمر	56	6.0
السيدة زينب	55	5.9
عابدين	50	5.4
الظاهر	46	5.0
بولاق	33	3.6
باب الشعرية	32	3.5
الموسكى	29	3.1
روض الفرج	29	3.1
مصر القديمة	19	2.0
الزيتون	19	2.0
الخليفة	12	1.3
الجمالية	11	1.2
الساحل	8	0.9
قصر النيل	7	0.8
المطرية	3	0.3
المعادى	3	0.3
حلوان	-	-
المجموع	926	100

ومن هذا الجدول نلاحظ أن أقسام وسط القاهرة لا زالت حتى تلك الفترة تمثل مركز الثقل بالنسبة لبؤر البغاء ، ولكن ليس بنفس نسبة توزيع البغاء الرسمى فيما سبق ، باستثناء قسم الأزبكية الذى استأثر وحدة بحوالى ربع عدد البغايا اللاتى شملهن البحث.

ب- المدن الساحلية:

لا شك أن المدن الساحلية لها خصوصيتها، حيث يمر عليها التجار والبحارة الذين يبحثون عن تسلية يشغلون بها وقتهم القليل الذي سيقضونه بالمدينة، ولذلك كانت كل ثغور مصر تقريبا بؤر أساسية للبغاء .

1 – الإسكندرية :

لما كانت الإسكندرية ميناء مصر الأول، فلا شك أنها كانت بؤرة هامة للبغاء . وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر نلاحظ زيادة عدد بيوت البغاء في الإسكندرية، خاصة فى قسم اللبان ، وتشير إحدى الوثائق فى عام 1893م إلى أن المنطقة شياخة محمد رفاعى التابعة لقسم اللبان كانت تحتوى على العديد من الأماكن المؤجرة إلى المومسات ،وأن الأهالى قد تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى مجلس بلدى إسكندرية لأن بيوت البغايا "محدقين بمنازلنا من كل الجهات وحيث أنه موجود أيضا مسجدان للعبادة ... وكان سبق منا تقديم جملة عرضحالات للمحافظة والداخلية بهذا الخصوص ، وسعادة محافظنا أمر بنقل المومسات الوطنيات إلى النقط المعدة لهن ، ولم يبق غير هؤلاء الأجانب يجولون فى الشوارع والأزقة أمام منازلنا متهتكات " [1].

كما نلاحظ أن عددا كبيرا من الزبائن كان من الأجانب، ومن البحارة بصفة خاصة، ولأن إقامتهم كانت قصيرة ، فإن البحارة كثيرا ما تعرضوا للسرقة على يد البغايا ، وكثير من الذين سرقوا كانوا يضطرون للسفر قبل أن يحصلوا على حقهم ، فالضابط جيرار الفرنساوى ، من ضباط "قومبانية وابورات المساجرى" أي شركة بواخر البوسطة ، عندما توجه إلى كرخانة أم السعد بنت حسن ، وبعد أن قضى غرضه مع البغى شفيقة بنت شعبان ، تفقد حافظة نقوده وبها 64 فرنك ، فلم يجدها ، ورغم أنه أبلغ عن الحادثة إلى قراقول قسم اللبان ؛ إلا أنه اضطر للسفر إلى فرنسا ، وترك المبلغ[2].

---

[1] د. عبد المنعم الجميعى : عبد الله النديم ... مرجع سابق ، ص 330 .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية ، ل4/18/4 ، ص23، ض 228 ، في 13 ربيع أول 1295هـ / 17 مارس 1878م.

وترصد جريدة المصرى هذه الظاهرة ، فتكتب فى يناير 1937 عن البحارة والبغايا فتقول إن "أول ما يهتم به البحار إذا رست الباخرة التى يعمل فيها... هو البحث عن الخمر والنساء"، كما تشير إلى أن القوادين يكونون منتشرين حول الميناء لانتهاز فرصة وصول إحدى السفن لإرشاد البحارة إلى أخطاط العاهرات[1].

وكثيرا ما يتسبب البحارة في مشاجرات ومضايقات للبغايا والأهالى، فيشير محمد فريد إلى حدوث مشاجرة بين ثلاثة من عساكر البحرية الإنجليز وبعض الأهالى في محلات المومسات ، وقد نتج عنها جرح أحد عساكر الإنجليز مما تسبب فى أزمة سياسية ، وبالتالى أحكام مشددة بالسجن على من تسببوا فى جرح العسكرى [2]. وبعض البحارة عندما يتعرضون للسرقة كانوا يسعون لأخذ حقهم بأيديهم ، فقام أحد البحارة الفنلنديين الذين رست سفينتهم بميناء إسكندرية في عام 1937 بخنق البغى السيدة سليمان مطاوع في حى العاهرات بقسم اللبان بإسكندرية، وادعى فى التحقيق أنه بعد أن قضى حاجته بحث عن نقوده فلم يجدها ولما سألها لم تفهم لغته فمسكها من رقبتها فسقطت جثة هامدة [3].

وقد كان عدد البغايا فى الإسكندرية كبيرا يفوق بكثير عدد البغايا فى القاهرة ، وذلك راجع لطبيعة الإسكندرية كميناء ، ولكثرة وجود الأجانب بها ، ونشاط تجارة الرقيق الأبيض قبيل الحرب العالمية الأولى ، فكان عدد البغايا فى عام 1908 هو 759 بغى، ثم ارتفع هذا العدد إلى 1203 سنة 1909، ووصل إلى 2263 في عام 1910[4] . ولكن هذه الأعداد بدأت تتراجع لسببين : أولا تقلص تجارة الرقيق الأبيض بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وثانيا لأن معظم البغايا فى إسكندرية كن من الأجنبيات ، وهؤلاء كن من البغايا غير المسجلات ، مما جعل العدد الرسمى للبغايا يتراجع فأصبح عددهن فى عام 1927 هو 596 بغى ، ثم ارتفع هذا العدد فى عام 1931 إلى 870 بغى .

وفى الإسكندرية كان توزيع البغايا علي أقسام المدينة فى عام 1927 كالتالى:[5]

[1] جريدة المصرى في 24 يناير 1937 ، ص 2 .
[2] محمد فريد : المرجع السابق ، ص 229 .
[3] جريدة المصرى فى 25 يناير 1937 ، ص 7 .
[4] د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199.
[5] محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص . ص 55 ، 60 .

القسم	العدد
العطارين	88
اللبان	357
محرم بك	21
المنشية	36
مينا البصل	99
المجموع	596

ومن هذا الجدول ، يتضح لنا أن قسم اللبان كان بصفة مستمرة بـؤرة أساسـية للبغاء فى الإسكندرية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ رغم ما ذكرنـــاه عـن أن محافظ إسكندرية استجاب لشكوى الأهالى ونقل بيوت البغايا من اللبان فى أواخر القــرن التاسع عشر . وإجمالا ، فإن الإسكندرية كانت تحتل المركز الثانى بين بؤر البغاء بعــد القاهرة فبينما كان ربع البغايا الرسميات مسجلات فى القاهرة ، كان 18.72 % من جملـة البغايا الرسميات مسجلات فى الإسكندرية وذلك فى عام 1927م . وفى عام 1931 تقــترب النسبة بين المدينتين فأصبحت القاهرة 22.07 % ، بينما زادت نسبة الإســكندرية مـن البغايا الرسميات إلى 21.45 % [1].

2 – السويس :

تشير الوثائق إلى أن سوق البغاء كانت عامرة فى السويس ، بصفتـــها الميـنـاء الرئيسى على البحر الأحمر ، وكانت هذه السوق تنشط فى موسم الحج ، حيــث يكـثر توارد السفن على ميناء السويس ، وتزداد حاجة البحارة إلى النساء، وكثيرا مـا كـانت المشاجرات تنشب بين البحارة من أجل التنافس على بغى ، وقد ينتهى الأمر إلى جرائم قتل [2].

وخلال القرن العشرين نجد أن البغاء الرسمى كان له وجود فى السويس ، وكــان إجمالى عدد البغايا الرسميات فى السويس سنة 1927 هو 71 بغى ، ثم زاد هذا العدد فــى سنة 1931 ليصل إلى 74 بغى [3].

---

[1] محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 55 – 59 ، 60 .

[2] ديوان جمعية الحقانية ، سجل الصادر عربى رقم: س1/1/6 ، ص13 ، وثيقة 5 ، فى 27 ربيع الأول 1261هـ/ 5 أبريل 1845م .

[3] محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص. ص 56 ، 60 .

3 – بورسعيد :

كانت بورسعيد بموقعها الممتاز فى مدخل قناة السويس مدينة مثالية لتكون بؤرة للبغاء ، ولذلك كانت تحتل عادة المركز الثالث بعد إسكندرية من حيث عدد البغايا الرسميات بها ، وقد بلغ عددهن فى عام 1927 إلى 192 بغى يوجد منهن 6 بغايا فى حى الإفرنج والباقيات فى حى العرب [1].

جـ الأقاليم:

كانت كل المدن الكبرى تقريبا مركزا لتجمع أعداد متفاوتة من البغايا ، وفى مطلع القرن التاسع عشر، يشير علماء الحملة الفرنسية إلى أن المحلة الكبرى كانت ملتقى كل بغايا الدلتا، حيث كن يتجمعن بها خوفا من ملاحقة الشرطة لهن[2]. ورغم أنه لم تصادفنا حالات لبغايا من المحلة خلال القرن التاسع عشر ، إلا أن هذا لا يعنى وجود بغايا بالمحلة ، فالوثائق لا تذكر إلا البغايا اللاتى يسببن المشاكل الأمنية ، وهذا لا يعنى أيضا أن بغايا المحلة كن غير مشاغبات ، فالحقيقة أن ما قمنا به من عمل فى سجلات مجلس الأحكام لا يتجاوز حصر نسبة لا تزيد على عشرة بالمائة منها.

وتشير معظم المصادر وكتب الرحالة إلى أن طنطا كانت بؤرة هامة للبغاء ، ولكنها بؤرة موسمية ، حيث يتجمع البغايا فى مولد السيد البدوى ، وينصبن خيامهن على أطراف المدينة ، ويذكر بوركهارت أنه شاهد حوالى 600 بغى من الغوازى يقمن فى خيام فى طنطا أثناء انعقاد المولد [3].وتؤكد الوثائق هذه الحقيقة ، حيث نجد البغايا ينصبن خياما تسمى "الخيش" ويقمن فيها وعملهن الظاهرى هو الرقص ، ولكن البغاء كان يتم داخل الخيمة بشكل شبه علنى [4].

وكانت مدينة دسوق مركزاً هاما للبغاء أيضا ، فبعد أن ينقضى مولد طنطا ، كانت البغايا ترحلن مسرعات إلى دسوق للحاق بمولد السيد إبراهيم الدسوقى [5]، ولكن

---

[1] محمد فريد جندى : البغاء .... مرجع سابق ، ص 56 .
[2] د. إلهام محمد على ذهنى : المرجع السابق ، ص 355 .
[3] جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147–150 .
[4] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم س3/10/7 ، ص169 ، مضبطة رقم 483 .
[5] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم س19/10/7 ، ص38 ، مضبطة 367.

دسوق لم تحتفظ بهذه المكانة وتراجعت إلى المركز الخامس بين مدن محافظة الغربية خلال القرن العشرين .

وعندما صدرت لائحة العاهرات لسنة 1896 ، أصدر مدير الغربية قرارا فى 26 ديسمبر 1896 ، بسريان منطوق هذه اللائحة على مديريته وقد حدد البنادر التى تسرى عليها اللائحة وهى : طنطا وكفر الزيات والمحلة وكفر الشيخ وسمنود ودسوق [1]. ولم يختلف الحال كثيرا فى القرن العشرين ، فمن كراسات تعداد السكان لسنة 1927 نجد أن مديرية الغربية كان بها 245 عاهرة موزعون على أقسام المديرية كالتالى [2]:

القسم	العدد
قسم أول طنطا	13
قسم ثانى طنطا	145
بندر دسوق	13
مركز دسوق	1
بندر كفر الزيات	15
بندر كفر الشيخ	19
بندر سمنود	5
بندر المحلة الكبرى	39
المجموع	245

ومن هذا الجدول يتضح صحة ما سبق أن أشرنا إليه من تركز بغايا الغربية فى مدينتى طنطا والمحلة الكبرى ، مع انتشار الباقيات فى كثير من بنادر المديرية .

وكانت مديرية الشرقية مركزا للبغايا من الغجر بأنواعهم المختلفة ، وتؤكد سجلات تعداد النفوس لهذه المديرية فى عام 1264 هـ / 1848م، ذلك ، حيث نجد تحت مسمى "غجر وبهلوانية" عدداً إجماليه 1120 نسمة، بيانهم كالتالى 546 ذكور، 573 إناث، وجارية واحدة، وهم منتشرون في سبع قرى بمديرية الشرقية[3] . وبعد صدور لائحة العاهرات لسنة 1896 ، قرر مدير الشرقية فى 11 يناير 1897 ، سريان هذه اللائحة على

---

(1) نظارة الداخلية : القوانين الادارية والجنائية ، ج 4 ، القوانين الخصوصية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة، ص 435 – 436 .

(2) محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 55 – 59 .

(3) دفتر تعداد نفوس نواحى مديرية الشرقية لسنة 1264 هـ رقم 9750.

بنادر : الزرقازيق ومنيا القمح وبلبيس والإبراهيمية [1]، مما يعنى أن هذه كانت هى البؤر الرئيسية للبغاء فى المديرية .

وفى الوجه القبلى يشير بوركهارت إلى أن مدينة قنا كانت بها مستعمرة للبغايا من الغوازى تبلغ على الأقل 300 فرد [2]. كما أن هناك أكثر من مصدر يشير إلى أسيوط كمدينة رئيسية للبغاء فى الوجه القبلى ، جدير بالذكر أن أسيوط كانت أول مديرية تطبق لائحة العاهرات الصادرة فى عام 1896 ، حيث قرر مديرها تطبيق منطوق اللائحة على بنادر : أسيوط وملوى فى 14 ديسمبر 1896 [3].

ومن خلال كراسات تعداد سكان المحافظات والمديريات لسنة 1927م نقل الكاتب محمد فريد جنيدى هذه الأرقام[4] ، التى ننقلها عنه بعد أن قمنا بترتيبها وتنسيقها ووضع النسب المئوية لها فى الجدول التالى:

المديرية/المحافظة	العدد			النسبة إلى إجمالى البغايا
	ذكور	إناث	الجملة	
القاهرة	5	744	749	24.32 %
إسكندرية	5	596	601	18.72 %
القنال	–	293	293	9.12 %
الغربية	–	245	245	7.63 %
قنا	2	233	235	7.32 %
أسيوط	–	229	229	7.13 %
جرجا	2	162	164	5.10 %
الدقهلية	–	155	155	4.82 %
المنيا	–	126	126	3.92 %
الشرقية	–	105	105	3.27 %
البحيرة	2	98	100	3.11 %

---

(1) نظارة الداخلية : القوانين الادارية والجنائية ، ج 4 ، القوانين الخصوصية ، ص 435 – 436 .

(2) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147–150 .

(3) نظارة الداخلية : القوانين الادارية والجنائية ، ج 4 ، القوانين الخصوصية ، ص 435 – 436 .

(4) محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 55 – 59 .

السويس	–	71	71	% 2.21
بنى سويف	1	51	52	% 1.61
أسوان	–	32	32	% ,99
القليوبية	–	27	27	% ,84
المنوفية	–	13	13	% 00 ,40
الجيزة	–	9	9	% 00 ,28
دمياط	–	4	4	% 00.12
المجموع	17	3193	3210	% 100

ومن خلال هذه الأرقام نتبين أن الحكومة ذهبت فى اعترافها بالبغـــاء إلـــى حـد التصريح للمخنثين بممارسة هذه الحرفة وإصدار البطاقات التى تبين موافقتها على ذلك، وقد كان هؤلاء يعاملون معاملة العاهرات من حيث الكشف الطبى وتجديد الرخصة .

كما نتبين من الجدول أيضا أن القاهرة والإسكندرية استأثرتا بأكبر نصيـــب مــن البغايا ، حيث نتبين أن 43.04 % من بغايا مصر كلـــها كــن يســتوطن فـــى القـــاهرة والإسكندرية ، بينما نسبة 56.96 % الباقية تتوزع على بقية الأقاليم .والرســم البيـــانى التالى يوضح نصيب كل مديرية :

الرسم البيانى (1) :

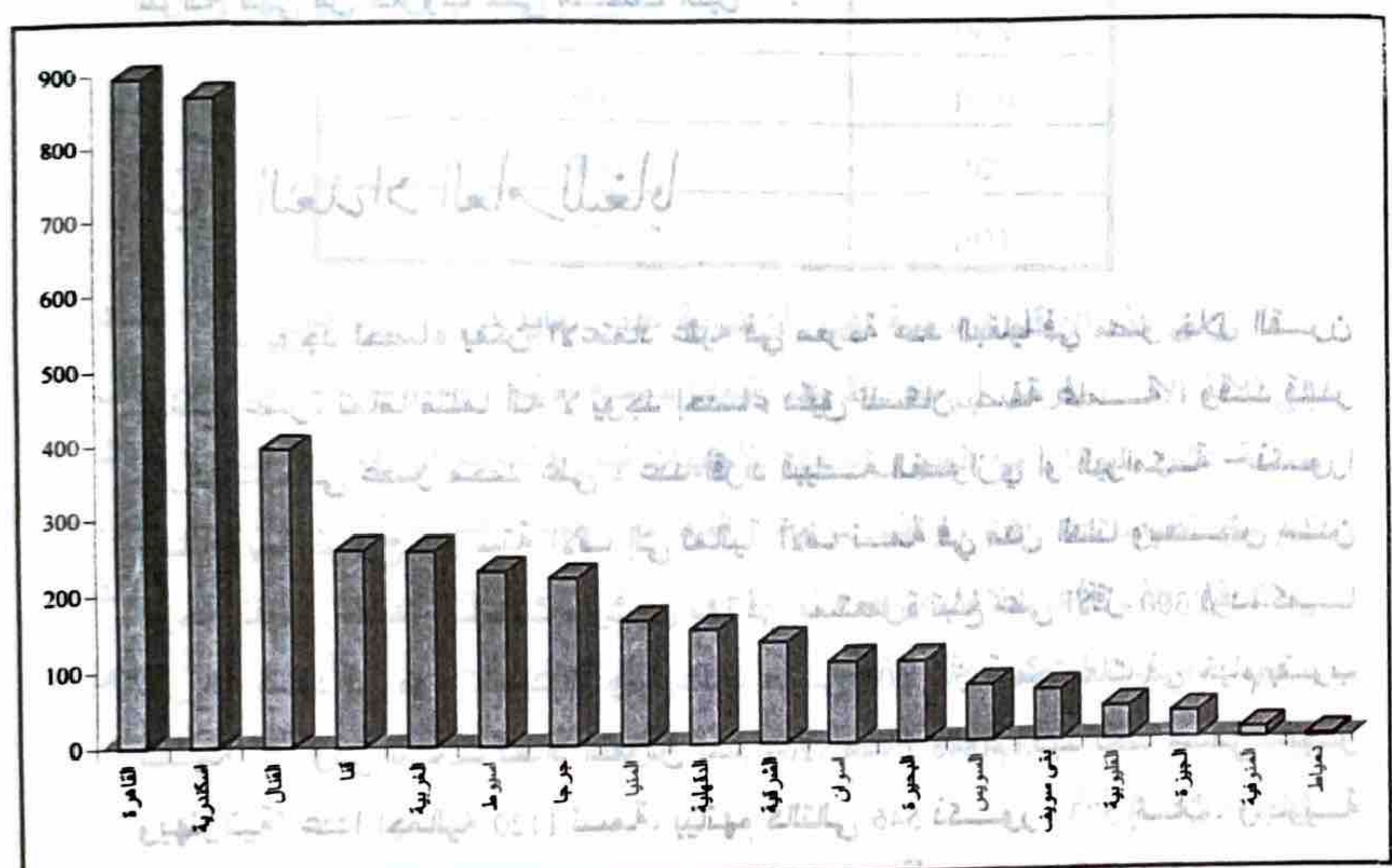
وبعد أربع سنوات نجد أن هناك تغيرا كبيرا فى تعداد وتوزيع البغايا فى مصـــر ، فيشير تقرير مصلحة الصحة العمومية إلى أن عدد البغايا الرسميات المسجلات فى جميع بلاد القطر المصرى عام 1931 هو 4055 بغى بزيادة 845 بغى عن تعــداد ســنة 1927 ، ونسبة الزيادة بلغت 26.32 % ، ولو نظرنا إلى عدد البغايا فى عام 1931 سنجد بيانـــهم كالتالى :[1]

المديرية / المحافظة	العدد	النسبة
القاهرة	895	22.07 %
إسكندرية	870	21.45 %
القنال	396	9.76 %
قنا	260	6.41 %
الغربية	258	6.36 %
أسيوط	230	5.76 %
جرجا	221	5.45 %
المنيا	164	4.04 %
الدقهلية	150	3.69 %
الشرقية	133	3.27 %
أسوان	108	2.66 %
البحيرة	107	2.63 %
السويس	74	1.82 %
بنى سويف	66	1.62 %
القليوبية	43	1.06 %
الجيزة	34	,83 %
المنوفية	13	,32 %
دمياط	3	,07 %
المجموع	4055	100 %

ومع الزيادة فى المجموع إلا أن نسب توزيع البغايا على المديريات لم تتغير كثيرا خاصة فى القاهرة والإسكندرية حيث بلغ مجموع ما فيهما من بغايا 43.5 % أي تقريبـــا بدون تغيير ، ولكن التغيير هو فى تلاشى النسبة بين القاهرة والإسكندرية تقريبا ، وهـــذا مـــا يوضحه الرسم البيانى التالى :

[1] هذه الأرقام نقلا عن ، محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 50 ، 60 ، والنســـب والـــترتيب مـــن استنتاج وإعداد الباحث بتصرف .

الرسم البيانى (2) :



ولكن ينبغى أن ننبه إلى أن هذه الجداول خاصة فقط بأماكن البغاء الرسمى ، حيث تجد هذه البؤر محددة من قبل الحكومة ، وغ ملتزمات بها لأن من تضبط تمارس مهنتها فى غير المكان المخصص لها ، أو فى غير الموعد المخصص لها ، كانت تعاقب بأشد العقوبات . وتسمى المنطقة الخاصة بالبغاء فى عواصم المديريات بالوجهين القبلى والبحرى وكذلك فى المحافظات باسم "الخبيزة" ، ويكنى إليها دائما بكلمة "تحت" فيقال ذاهب إلى تحت ، وراجع من تحت وهكذا . وأما أوقات العمل فى تلك البؤر حسب اللوائح فهى من الغروب حتى منتصف الليل [1].

ثانياً : التعداد العام للبغايا

لا يوجد إحصاء يمكن الاعتماد عليه في معرفة عدد البغايا في مصر خلال القرن التاسع عشر، تماما مثلما أنه لا يوجد إحصاء دقيق للسكان بصفة عامة ، وقد قدر بوركهات ، فى عصر محمد على ، عدد أفراد قبيلة الغوازي أو البرامكة – ذكورا وإناثا– بما يتراوح بين ستة آلاف إلى ثمانية آلاف نسمة في مدن الدلتا وبعض مدن الوجه القبلى، خاصة قنا حيث يعيشون بها في مستعمرة تبلغ على الأقل 300 فرد، كما ذكر أنه شاهد في مولد السيد البدوي بطنطا حوالي 600 غازية مجتمعات في خيام بقرب المدينة [2]. وفى سجلات تعداد النفوس لعام 1264 هـ / 1848م، نجد تحت مسمى "غجر وبهلوانية" عددا إجماليه 1120 نسمة، بيانهم كالتالى 546 ذكور، 573 إناث، وجارية واحدة، وهم منتشرون في سبع قرى بمديرية الشرقية[3] ولم أجد أية إشارة لهم في مديرية أخرى كما لا يوجد دليل في السجلات يشير إلى طبيعة عملهم. جدير بالذكر أن تلك السجلات لا تقدم تعدادا للبغايا ، ولا تشير إليهم رغم أن غالبا ما تذكر كل الحرف الطبيعية الموجودة فى المدن والقرى وتعداد أصحاب كل حرفة .

---

(1) محمد عطية الجداوى : مشاكل العصر الحديث فى مصر والأمم الشرقية ، مطبعة الصاوى ، القاهرة د.ت ، 140– 141 .

(2) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147–150 .

(3) دفتر تعداد نفوس نواحى مديرية الشرقية لسنة 1264 هـ رقم : 9750.

وخلال القرن العشرين أصبح إحصاء البغايا أمر ممكنا بعد أن تم تسجيلهن في السجلات، ويقدم الجدول التالى بيانا بعدد العاهرات المصريات المسجلات في سجلات مصلحة الصحة العمومية فى سنوات مختلفة [1]:

السنة	عدد العاهرات المصريات
1917	5575
1918	5422
1919	5679
1920	4907
1927	3210
1931	4055

ومن هذه الأرقام الرسمية نتبين أن نسبة عدد البغايا إلى عدد السكان كان واحد إلى ثلاثة آلاف ، بفرض أن متوسط عدد البغايا خمسة آلاف ، ومتوسط عدد السكان خمسة عشر مليونا . مع العلم أن البغايا الأجنبيات لسن داخلات فى هذا التقدير ، حيث كان من الصعب حصرهن ، وكذلك كان من المستحيل حصر عدد البغايا السريات . ولذلك فإن هذه الأعداد لا ينبغى بناء الأحكام واستخلاص النتائج على أساسها، لأن عدد البغايا الرسميات لم يكن يمثل إلا نسبة قليلة جدا من عدد البغايا ، والجدول التالى يوضح مدى التفاوت بين عدد البغايا الرسميات والسريات ، والأرقام هنا خاصة بمدينة القاهرة وحدها [2].

---

[1] د. فخرى ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالقطر المصرى وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربتها ، مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك وحكومته الجليلة ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، 1924، ص 25 بخصوص السنوات من 1917 – 1920 ؛ ومحمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص. ص 57، 60 ، بخصوص سنوات 1927 ، 1931.

[2] حول هذه الأرقام راجع : وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 ، مصدر سابق ، ص 102 ؛ وتقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936 ، مصدر سابق ، ص 102 ؛ ود. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 160 – 161 . وراجع أيضا – الشيخ محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمي ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1933 ، ص 13 .

السنة	العاهرات المسجلات فى آخر العام			نساء من جنسيات مختلفة ضبطن في الشوارع يحرضن المارة على الفسق
	أوربيات	مصريات	لمجموع	
1926	325	859	1184	1884
1927	199	610	809	2046
1928	219	620	839	2875
1929	228	628	856	1723
1930	212	653	865	1685
1931	66	338	404	1586
1932	164	726	890	2603
1933	140	745	885	3183
1934	135	847	982	2933
1935	97	704	801	3040
1936	90	721	811	3740

ومن هذا الجدول نلاحظ الحقائق التالية :

- **أن البغايا السريات المضبوطات كن تقريبا ثلاثة أضعاف الرسميات .**
- **أن البغايا السريات المضبوطات لسن هن كل البغايا السريات فى القاهرة ، بل أنهن لا يمثلن سوى نسبة تتراوح بين 5 ، 10 % من إجمالى البغايا السريات حسب تقدير الدكتور فخرى ميخائيل ، الذى قدر عدد البغايا السريات فى القاهرة سنة 1921 بعدد يتراوح بين 25000 و 30000 بغى سرية ، مع العلم بأن عدد البغايا السريات المضبوطات بمعرفة البوليس فى ذلك العام كان 906 بغى ، وبذلك فإن عدد البغايا السريات الفعلى يتراوح بين 25 إلى 30 ضعفا لعدد المضبوطات ، وليس فى هذا**

الرقم مبالغة ، حيث يشير الدكتور خيرى إلى أن الدول الأوربية تحسب عدد البغايـــا السريات بنسبة 35 إلى 40 ضعف عدد المضبوطات[1].

- أن هناك قاعدة تنطق بها الجداول دائما وهى كلما زاد عدد البغايا الرسميات قل عدد السريات والعكس . وهناك قاعدة أخرى أن عدد البغايا الرسميات يتناقص باستمرار تراخى رقابة البوليس ، بينما تزداد البغايا السريات .

وخلال الفترة من 19 أكتوبر 1957 إلى 18 أكتوبر 1958م تمكنت مكاتب الاداب فـــى القاهرة والجيزة من ضبط عدد 2329 حالة ممارسة دعارة وتحريض على الفسق ، ممـــا يعنى أن البغاء كان حتى تلك الفترة لا يزال نشطا رغم القوانين التـــى صـــدرت تحـــرم البغاء[2].

هذه هى الحقائق التى استطعنا استنتاجها مما توفر لنا من التعدادات ، لكن تبقـــى حقيقة أخيرة بالنسبة لتعداد البغايا هى أنه لا يوجد تعداد دقيق للبغايا بنوعيهما الرســمى والسرى نستطيع الاعتماد عليه .

---

[1] د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ، ص 40 – 41 .
[2] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 7 .

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1926	325	[illegible]	[illegible]
1927	179	610	[illegible]
1928	219	[illegible]	[illegible]
1929	228	[illegible]	[illegible]
1930	212	[illegible]	[illegible]
1931	66	338	404
1932	164	726	890
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1935	97	704	[illegible]
1936	90	724	811

ومن هذا الجدول نلاحظ الحقائق التالية :

- إن البغايا المصريات [illegible]
- إن البغايا المصريات [illegible]

الفصل الرابع ... مجتمع البغايا

أولاً : الكرخانات

ثانياً : العايقة (البدرونة)

ثالثاً : القوادون (تجار الرقيق الأبيض)

رابعاً : حياة البغي (المقطورة)

خامسا : أطفال البغايا

سادساً : مصادر دخل البغايا

سابعاً : ثروات البغايا

ثامناً : الزبائن

أولاً : الكرخانات

يطلق مصطلح "الكرخانة" على بيوت الدعارة منذ بدايات العصر العثمانى ، حيث تشير الوثائق والمصادر كثيراً إلى هذا المصطلح على أنه بيت البغاء الذى تعيش فيه البغايا وتمارسن فيه حرفتهن ، ولكن هذا المصطلح لم يكن الوحيد المستخدم ، فكان هناك مصطلحات أخرى تستخدم للدلالة على بيوت الدعارة منها مثلا : "المواقف"، ومنها "محلات الخواطى" وغير ذلك ، ولكن على أية حال ، كان مصطلح الكرخانة هو الأكثر شيوعا واستمراراً ، حيث نراه مستخدما فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

بيد أن الوثائق والمصادر لا تقدم لنا وصفا دقيقا لما يحدث داخل تلك البيوت، ولكن هناك بعض لقطات متناثرة فى سجلات مجلس الأحكام ، وسجلات الضبطيات نستطيع - من خلال تجميع هذه اللقطات وتنسيقها - أن نرسم صورة لبيت البغاء من حيث عمارته وشكله الخارجى ، وكذلك من حيث تنظيمه الداخلى وطريقة إدارته .

فمن حيث عمارة البيت ، سوف نتبين أن معظم بغايا القاهرة فى العصر العثمانى كانوا يسكنون فى أكواخ حقيرة "أخصاص" على أطراف المدينة .

ولكن الوضع اختلف فى القرن التاسع عشر ، حيث نجد أن البغايا أصبحن يقمن فى بيوت داخل المدينة ، حتى أن عملية جمع البغايا وإسكانهن فى أخطاط معينة لسهولة مراقبتهن، قد استلزمت التنبيه على كل مشايخ حارات القاهرة ، كما تمت مصادرة مفاتيح هذه البيوت وحفظت عند نظار الأقسام [1].

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر سنجد أن بعض هذه البيوت كان مكونا من طابقين : الطابق الأرضى لاستقبال الزبائن ، وتقديم المشروبات ، وأحيانا المخدرات، والاتفاق على المبلغ الذى سيدفعه الزبون ، والطابق العلوى لممارسة الجنس، حيث نرى البغايا ينسحبن إلى حجرات علوية من البيت ثم يتبعهن الزبائن ، كما

---

[1] أنظر تفاصيل ذلك فى الفصل الخامس : البغايا والسلطة ، وراجع ديوان خديو تركى ، سجل رقم: 796 ، ص 56، وثيقة 72 ، فى 18 محرم 1250 هـ / 28 مايو 1834م .

نلاحظ أن لكل بغى حجرة مخصصة في البيت[1] وفى هـذه الحجرة تضع ملابسها ولوازمها ، ولها صندوق (دولاب أو صوان) تضع فيه مصوغاتها ونقودها وأشيائها الثمينة [2]. ويصبح ذلك التصميم هو النظام السائد فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، مع بعض التعديلات ، حيث نجد البيوت عبارة عن منزل واسع فيه حوش كبير مفروش بالحصير والمنزل مكون من طابقين ، والطابق الأرضى لا توجد به حجرات بل هو أشبه باستقبال أو عدة صالات متداخلة ، وقد يكون عبارة عن خمارة أو قهوة[3]، وهناك سلم يصعد إلى الطابق العلوى حيث حجرات البغايا ، وكان من عادة البغايا وصاحبة البيت الجلوس على باب الكرخانة بهدف لفت نظر أحد المارة ، فإذا نجحن فى ذلك يصعد إلى أعلا مع إحداهن [4].

وفى بعض الأحيان كان البيت يتكون من ثلاثة طوابق ، ولا تقدم لنا الوثيقة وصفا للطابق الأرضى الذى يبدو أنه مجرد مكان للاستقبال ، بينما الطابق الثانى مخصص للبغايا "المقاطير" ، أما الطابق الثالث فهو مخصص للقوادة "العايقة" [5].

وكان من عادة بعض البغايا أن ينمن فوق سطح المنزل خاصة فى أيام الصيف ، وقد نتج عن ذلك سقوط إحداهن من فوق السطح أثناء نومها ، وماتت بعد أيام قلائل[6].

ولكن هذا النظام الذى ساد بيوت البغاء قرب نهاية القرن لا يعنى انتهاء نظام الأخصاص الذى كان سائدا منذ العصر العثمانى ، فنستطيع القول أن البيوت الكبيرة ذات الطابقين كانت موجودة فى داخل القاهرة ، خاصة فى وجه البركة ، وكذلك فى الأحياء

---

[1] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س71/10/7 ، مضبطة رقم: 18 ، فى 19 رمضان 1290 هـ / 10 نوفمبر 1873م .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر ، سجل رقم: ل1/6/2 ، ص 115 ، مضبطة رقم: 57 ، فى 21 شعبان 1294هـ / 12 سبتمبر 1876م .

[3] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية ، سجل رقم : ل4/18/4 ، ص 9 ، مضبطة رقم: 221 ، فى 26 صفر 1295هـ / 29 فبراير 1878م .

[4] أنظر سجلات ضبطية مصر وراجع بصفة خاصة سجل رقم: ل 3/6/2 ، ص 3 ، مضبطة رقم: 5 ، فى 27 ذو الحجة 1294 هـ / ، وانظر كذلك سجلات ضبطية إسكندرية ، خاصة سجل رقم: ل10/18/4 ، ص 54، مضبطة رقم: 260 ، فى 17 شعبان 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879م .

[5] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر ، سجل رقم : ل5/6/2 ، ص 168 ، مضبطة بتاريخ 9 صفر 1295 هـ / 12 فبراير 1878م .

[6] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: ل10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم :260 ، فى 17 شعبان 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879م .

القديمة المزدحمة ، ولكن على أطراف المدينة كانت نظام الأخصاص مـــا زال موجــودا فتشير الوثائق إلى "عشش معروف" [1] ، وكذلك البيـــوت الموجــودة بأســفل الجســر الموصل إلى طريق باب اللوق [2]. وكان معظم هذه البيوت مبنى بالطوب اللبن ، حتـــى إن اللصوص لما دخلوا إحدى الكرخانات بعشش معروف ، وسرقوا ما فيـــها وحبســوا البغى فى إحدى الحجرات وأغلقوا الباب من الخارج ؛ قامت بدفع الباب بقـــوة فتـــهاوى الجدار بأكمله . ومن خلال معاينة الضبطية لمسرح الجريمـــة نتبيـــن وصفـــا تفصيليـــا للمنزل، فالباب الخارجى من الخشب وعليه ضبة كبيرة من الخشب ، وندخل من البـــاب إلى الحوش لنجد أربع حجرات "محلات" كل محل عليه باب خشب والجميع مبنـــى مـــن الطوب النيئ ، ولا يوجد طابق علوى [3].ولم تكن العشش أكثر أمنا مـــن تلـــك البيـــوت اللبنية ، فما أسهل أن يدفع اللص الباب ، ليتهاوى تحت قدميه ، ومـــع حقـــارة العشـــة ومحتوياتها ، فإن بين هذه المحتويات القذرة ، ما هو ثمين وغال ، فقد تجد ثروة كبـيرة تختبئ فى "كوز" صفيح ، أو صبدوق خشبى ، وكانت المسروقات من إحدى تلك العشـش عبارة عن : حلق ذهب بندقى ، كردان ذهب بندقى أربعيـــن ، لـــوز ورد بندقـــى 13 ، 3 محموديات ، فرج الله ، عشرة غوازى ، كستيك فضة [4].

وفى حالة البيوت الصغيرة ، كانت العايقة تلجأ إلى أسلوب "السَرْمَحة" ، وهو فتـح الكرخانة لمن يحضر من الزبائن ومعه فتاة بمعرفته [5]، وهناك من تلجأ إلـــى أســلوب مزدوج بين السرمحة وجلب المقاطير بمعرفتها ، ولكن لضيق المـــنزل لـــم تكـــن كـــل المقاطير تبيت فى الكرخانة ، فمن ليس لها بيت تبقى ، أما البغى التى تمتلك بيتا مستقلا فتبيت فى بيتها حتى تبعث إليها فى حالة وجود زبون ، وينطبق هـــذا النمــوذج علـــى

---

[1] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل3/6/2 ، ص132 ، مضبطة رقم: 177 ، فى 11 صفر 1295هـ / 14 فبراير 1878م .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل2/6/2 ، ص 69 ، مضبطة رقم: 153 ، فى 6 ذى القعـــدة 1294هـ/ 11 نوفمبر 1877م .

[3] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل6/6/2 ، ص 103 ، مضبطة رقم: 488 ، فى 27 رمضان 1295 هـ / 25 سبتمبر 1878م .

[4] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل6/6/2 ، ص 43 ، مضبطة رقم: 398 ، فى 3 ربيع الآخر 1295 هـ / 6 أبريل 1878م .

[5] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 101 ، مضبطة رقم: 135 ، فى 4 صفر 1295 هـ /7 فبراير 1878م .

كرخانة حنيفة الطباخة التى نجد أن بيتها كان يتكون من أربع حجرات ، وفى إحدى ليالى الذروة نجد النائمين فى البيت هم : العايقة حنيفة وزوجها الحاج حسين عمران وحفيظة – إحدى المقاطير المقيمات بالكرخانة – وسرور العبد وقدم خير الجارية الجميع فى حجرة واحدة ، والحجرة الثانية فيها هانم – إحدى المقاطير التى تبيت فى البيت – مع محمد البنا ، والحجرة الثالثة فيها سكينة – إحدى البغايا اللاتى يحضرن إلى الكرخانة بمعرفة حنيفة – ومعها أحمد الترَّاب ، والحجرة الرابعة فيها حسن الخضرى مع البغى صديقة التى أحضرها بمعرفته ، أما سليمان الحمار فقد بات على الدكة فى حوش المنزل [1].

ومع اعتراف الحكومة بالبغاء وتقنينها له ، وضعت اللوائح المنظمة لهذه الحرفة، وقد شملت هذه اللوائح – فيما شملت – بيوت الدعارة "بيوت العاهرات" وضرورة توفر شروط معينة بها ، ومن هذه الشروط – حسب نصوص لائحة بيوت العاهرات سنة 1905 – أن يكون للبيت باب واحد فقط ، ولا يجوز وجود اتصال بينه وبين مساكن أخرى أو محلات عمومية . كما اعتبرت هذه اللائحة بيتا للعاهرات "كل بيت تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ، ولو كانت كل منهن ساكنة فى حجرة منفردة منه ، أو كان اجتماعهن فيه وقتيا". وأشارت هذه اللائحة إلى أن الراغبين فى فتح بيت للعاهرات يجب عليهم أن يقدموا طلبا للمحافظة قبل فتحه بخمسة عشر يوما ، ويحدد فى الطلب اسم مقدمه وسنه ومحل ولادته ، وموقع البيت ، واسم مالك العقار الذى يوجد به البيت . واشترطت اللائحة فى من يدير بيوت العاهرات أن يكون بالغا سن الرشد ، وأن لا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية لارتكابه جناية عادية ، أو محكوم عليه لارتكابه سرقة أو تزوير أو نصب أو خيانة أمانة . ونصت اللائحة على أن من حق البوليس دخول هذه البيوت نهاراً لضبط المخالفات ، ولا يجوز لهم الدخول ليلاً إلا عند حدوث ما يخل بالأمن العام ، أو عند حدوث استغاثة [2].

---

[1] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل6/6/2 ، ص 27 ، مضبطة رقم: 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295هـ / 2 أبريل 1878م .

[2] بخصوص تعريف بيوت العاهرات ، انظر الملحق رقم (1) لائحة 1885 مادة 16 ؛ وملحق رقم (4) لائحة 1896، المواد 1 – 2 .

وفى شارع وجه البركة كانت بيوت البغاء تتكون من أكثر من طابق ، حيث نـوى الجنود الإنجليز عندما دخلوا أحد البيوت ، وغضبوا على البغايا لسبب ما ألقوا بهن مـن نوافذ أعلى طابق فى البيت[1] . ولم تكن هذه البيوت تفتح لكل طارق – خاصة البيـوت السرية – وعادة ما يكون للباب "شُرَّاعة" ينظر منها الخادم ليسأل "الأفندى" عن غرضـه، وبعد أن يأمن جانبه ويعرف غرضه يفتح له الباب، وبمجرد الدخول تقابله صاحبة البيت فتطلب منه أن يعطى البقشيش للخادم، وتسأله عن الشراب الذى يريده ثم تعرض عليـه الحسناوات ، أو ربما يسمى هو واحدة يعرفها من قبل[2].

وكثير من الكرخانات كانت ملكا للعايقات ، ولكن بعضها كان مستأجرا ، ولكن الغريب أن نجد أن بعض هذه الكرخانات كانت مستأجرة من وزارة الأوقاف ، فقد أشارت جريدة "اللطـائف المصورة" فى عام 1935 ، إلى أن كثيرا من دور البغاء أصلها أوقافا خيريـة إسـلامية تابعـة لوزارة الأوقاف المصرية ، وكذلك بعضها أوقافا خيرية مسيحية تابعة للبطركخانة القبطية ، بـل وهناك أيضا أوقافا تابعة لحاخام اليهود . وكانت هذه المسألة قد أثيرت على صفحات الجرائـد ، وقد حاول بعض أنصار وزارة الأوقاف الدفاع عنها فنشر مقالا يقول فيه "إن الوزارة مضطـرة إلى ذلك بحكم القانون ، فهى تشرف على أعيان كائنة بهذا الحى الذى لا يسكنه غير العاهرات، وكل بيوته ودكاكينه تؤجر للعاهرات وبيع الخمور ، فهل يريد لامو الوزارة أن لا تؤجـر تلـك العيان التى يعيش من إيرادها ألوف الناس ؟ أو يريد منها أن تزور فى عقود الإيجـار وتقـول إنها أجرتها للوعظ والإرشاد والعبادة ؟ " [3].

ولكن يبدو أن محاولات الدفاع عن موقف الوزارة لم تكن مقنعة أو مجدية فأصدر وزيـر الأوقاف قرارا بإخلاء المنازل المؤجرة للبغايا ، وأن لا تؤجر في المستقبل لتكون ماخور فجـور وفسق حتى لو بقيت خالية ، وقد علقت جريدة "اللطائف المصورة" على ذلـك القـرار بقولـها "ونأمل أن لا يكون مصير هذا القرار رف المهملات كسابق القرارات"[4] .

هذا بالنسبة للشكل العام للبيوت وملكيتها وطريقة ترخيصها ، أما من ناحية عـدد

---

[1] د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 202 .

[2] مجلة اللطائف المصورة ، في 10 يونيو 1935 ، ص 9 – 11 مقال بعنوان " انتشار منازل الدعارة السـرية فـي أحياء العاصمة ، معلومات وأسرار يجهلها الجمهور " .

[3] مجلة الفنون ، فى 25 مارس 1935 ، ص 14 ، مقال بعنوان "ملخص تاريخ الدعارة فى مدينة القاهرة" .

[4] اللطائف المصورة في 15 إبريل 1935 ، ص ص 5 ، 8 . مقال بعنوان " مشكلة منازل البغاء في القـاهرة بيـن وزير الأوقاف وشيخ الأزهر والبطريرك والحاخام والحكومة "

العاهرات فى كل بيت ، فلا يوجد هناك عدد محدد يلتزم به الجميع ، وإنما الأمر يتوقف على مدى سعة البيت ، ومقدرة العايقة ، ومن خلال الحالات التى جمعناها من الوثائق نتبين أن متوسط عدد العاهرات "المقطورات" فى البيت الواحد خلال القرن التاسع عشر، كان يتراوح بين 3 – 5 مقطورات ، ولكن مع ترخيص الكرخانات ، والتصريح بالبغاء ، ارتفع هذا المعدل إلى أكثر من خمس عاهرات فى البيت الواحد . والجدول التالى يبين لنا متوسط عدد البغايا فى بيوت قسم الأزبكية خلال الفترة من 1928 إلى 1940 [1]، من خلال قسمة عدد البيوت المرخصة على عدد العاهرات المسجلات :

السنة	عدد المنازل المرخصة	عدد العاهرات المسجلات	متوسط العاهرات لكل منزل
1928	88	495	5.6
1929	99	532	5.4
1930	99	656	6.6
1931	98	344	3.5
1932	98	478	4.9
1933	73	495	6.8
1934	73	472	6.5
1935	90	472	5.2
1936	90	458	5.0
1937	90	399	4.4
1938	90	365	4.0
1939	50	275	5.5
1940	38	335	8.8

ولا ننسى أن هناك نوع آخر من البيوت المتنقلة وهى الخيام التى كانت تنصب فى الموالد[2]. وفى أثناء الحرب العالمية الأولى ظهرت الذهبيات والعوامات التى رست على شاطئ النيل في القاهرة والجيزة كبؤر للبغاء، كما ظهرت البنسيونات التى هي

(1) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سابق ، ص 24 – 25 ، وحساب المتوسطات بمعرفة الباحث .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س19/10/7 ، ص38 ، مضبطة رقم : 367 ، 16 رجب 1280 / 28 ديسمبر 1863م

لوكاندات في الظاهر، ولكنها بؤر للبغاء في الباطن.[1] وفى عام 1926 نجح مأمور قسم الأزبكية في ضبط فندق بقنطرة الدكة كان يدار للبغاء[2].وإن كانت هذه النماذج الأخيرة غالبا ما تكون مقصورة على البغايا من الطبقات العليا ، وكذلك يكون روادها من نفس الطبقة .

وقد استمر نظام الكرخانات هذا قائما فى مصر حتى تم إلغاء نظام البغاء الرسمى وصدر المر العسكرى رقم .. لسنة 1949 بإغلاق بيوت العاهرات ، وعدم التصريح بفتح بيوت جديدة[3]، فكان هذا آخر العهد بها .

ثانياً : العايقة (البدرونة)

ارتبط نظام الكرخانات بالقوادين ، الذين يمتلكون تلك البيوت ويشغلون فيها البغايا . وهم غالبا من النساء ، خاصة فى بيوت البغاء التى ترجع إلى العصر العثمانى والقرن التاسع عشر . والقوّادة التى تدير بيت الدعارة كانت تسمى "العايقة" ، بينما تسمى البغى فى ظل هذا النظام "المقطورة".

وكانت العايقة عنصراً مهماً ومسيطراً فى هذه المهنة ، ولذلك كان معظم ربح البغايا يذهب إلى العايقات . ومع دخول العنصر الأجنبى مجال العمل فى هذه الحرفة ، بدأت تظهر المصطلحات الأجنبية ، فاشتهر مصطلح بدرونة Padrona للدلالة على العايقة، خاصة بين القوادات الأجنبيات . وعادة فإن القوادة أو البدرونة تكون من البغايا اللاتى كبرن فى السن وكسدت بضاعتهن ، فتحترف المتاجرة بأعراض البغايا المبتدئات، مستغلة خبرتها السابقة فى هذا العمل[4]. وقد تناولت الأمثال الشعبية هذه الحالة التى تتحول فيها البغى إلى عايقة ، فقالوا "إن تابت القحبة عرصت" أي تحولت إلى قوادة أو عايقة [5].

---

[1] د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199 – 200 .

[2] الأهرام في 1 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان " فندق للبغاء بقنطرة الدكة " .

[3] أنظر تفاصيل ذلك فى الفصل السادس : الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمى ، وأنظر نص الأمر العسكرى فى الملحق رقم (5) .

[4] محمد فريد جنيدى : البغاء .. ، مرجع سابق ، ص 113 ، 116.

[5] جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 48 .

وخلال العصر العثمانى نجد حوالى ثلاثمائة قوادة يعملن فى هذه المهنة ، وكانت مهمتهن البحث عن حسان البغايا ، وجلب الزبائن لهن ، ويحصلن أجورهن عن ذلك العمل ، ويشير أوليا شلبى إلى أنهن كن من العجائز عادة [1]، والواضح أنهن من البغايا السابقات اللاتى بارت سوقهن .

وفى القرن التاسع عشر ، نجد أن العايقة كانت تمتلك البيت وتديره بمفردها ، ونادرا بمساعدة زوجها ، ومن أمثلة اللاتى كن يدرن بيوتهن منفردات نجد: فطومة سمسمة التى كانت تمتلك بيتا فى القاهرة ، تقيم عدد من البغايا هن : سكينة وزهرة وفطومة سلطانة ، بالإضافة إلى خديجة الجارية . ومن أمثلتهن أيضا نجد بنبة الشاطرة التى كانت تدير بيتا تقيم فيه عاهرتين هما زينب وسيدة ، بالإضافة إلى خادمة عجوز تدعى ستيتة العدوية بنت حسن ، والجارية مراسيلة السودانية ، والجارية زهرة السودا.

ومن العايقات اللاتى كن يدرن بيوتهن بمساعدة أزواجهن نجد مثلا زبيدة القهوجية وزوجها إدريس ، وكذلك نفيسة الطحانة التى كانت تمتلك بيتا تديره هى وزوجها حسن محمد الصرماتى ، وتقيم فيه عدة بغايا هن : حفيظة وفاطمة "المشهورتان ببنات الكاشف" وبغى أخرى تدعى حسنة ، بالإضافة الى زهرة الجارية . وكذلك هناك ستيتة برميلة بنت جرجس التى كانت تدير بيتا بمساعدة زوجها مسيحة قلادة[2].

وفى الحالات السابقة كان للزوج دور إيجابى ، ومشاركة فعالة فى النشاط داخل البيت ، أما فى حالة كرخانة حنيفة الطباخة ، فكان الزوج دوره سلبي تماما ، حتى إننا نكتشف أنه كان لا يعرف أسماء معظم البغايا المقيمات فى البيت أو المترددات عليه ، وكان يقضى نهاره ومعظم ليله فى القهوة التى يمتلكها ويعود آخر النهار لينام [3].

---

(1) أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .

(2) والأمثلة على أنواع القوادات كثيرة يمكن الرجوع إليها من خلال الملحق رقم (1) والملحق رقم (3) .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل6/6/2 ، ص 27 ، مضبطة رقم: 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295هـ / 2 أبريل 1878م .

ولأن العايقة غالبا ما يكون أصلها بغى فى شبابها فإنـــها لا تســتنكف أن تلقـى بابنتها فى وهدة البغاء ، وتسعى لفتح بيت لها وجلـب بغايـا أخـر أو إغـراء فتيـات قاصرات على العمل ، وتوضح لنا إحدى الوثائق أسلوب العايقة فـى الإيقـاع بالفتيـات فتحكى إحدى الفتيات أنها خرجت من بيتها للبحث عن حمامـة فقـدت مـن منزلـها ، فقابلتها العايقة وقالت لها "إنها متغيرة اللون وصحتها بطالة ، وإنها إذا كـانت توافـق على أن تكون مع ابنتها فى منزل وتفتح لهم كرخانة تصير عظيمة وفى غايـة الصحـة وتصير صاحبة مصاغات وأستيكات ذهب " فوافقت البنت وواعدتها على لقائها فى اليـوم التالى وذهبت لها فعلا فى المكان المحدد [1].

وكانت العايقة تكبل المقطورة بالديون ، فأول ما تدخل البيت كانت تشـترى لـها الملابس وبعض الحلى ، ثم تكتب المبلغ دينا عليها ، وعندمـا ترغـب المقطـورة فـى الخروج من الكرخانة كان عليها أن تسدد دينها أولا كما هو الحال فى حالة خديجة بنـت على مقطورة زهرة بنت إبراهيم ، التى اضطرت لترك ملابسها ومتاعـها رهنـا عنـد العايقة لحين تسديد الديون ، ولم تجد من تسدد الديون سوى عايقة أخرى احتكرتها فـى كرخانتها من جديد [2].

وكذلك الحال بالنسبة للبغى ستيتة بنت على التى كانت تعمـل مقطـورة بطـرف العايقة هانم العادلية ، وكانت مديونة لها بمبلغ من المال ، فلمـا أرادت الخـروج مـن عندها ؛ طالبتها بدينها قبل أن تخرج ، ولم تجد من يدفع لها المبلغ سوى عايقة أخـرى هى زينب أم شفيق ، حيث دفعت المبلغ وأخذتها إلى كرخانتها ، فكأنها اشـترتها بـهذا المبلغ ، يتضح ذلك من تحكمها فيها ومحاسبتها لها على كل كبيرة وصغيرة [3]

ولم يكن الموت يبرئ ذمة المقطورة فى دين عايقتها ، فعندما سقطت المقطـورة عايشة الرشيدية من فوق سطح الكرخانة ، وأصيبت بكسور مميتة ، أوصت بأن تـأخذ العايقة ملابسها مقابل الديون التى عليها [4].

---

[1] ضبطية مصر سجل رقم : ل3/6/2 ، ص 196 ، مضبطة رقم :251 ، فى غرة ربيع الأول 1295 هـ / 5 مارس 1878م .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص132 ، مضبطة رقم : 177 ، فى 11 صفر 1295 هـ / 14 فبراير 1878م.

[3] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل6/6/2 ، ص22 ، مضبطة 378 .

[4] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل10/18/4 ، ص 54،مضبطة رقم:260، فى 17 شعبان 1296 هـ.

وعلى مدى القرن التاسع عشر نجد بيوت البغاء إما مملوكة للبغايا أنفسهن وتدار بمعرفتهن ولحسابهن ؛ وإما مملوكة لقوادات – عايقات – تشغلن البغايا لحسابهن . على أن أهم سمة لبيوت البغاء في القرن العشرين أن معظمها – إن لم يكن كلها – أصبح مملوكا لقوادات محترفات – وقد أصبح الاسم الشائع الذى يطلق عليهن هو البدرونات – يمتلكن البغايا كما يمتلكن الرقيق، ولا تستطيع البغي الفكاك من سجنها، حتى لو هربت إلى الشرطة ، فإن الشرطة كانت تعيدها إلى "انبدرونة" مرة ثانية[1] ، وحتى لو هربت إلى أى مكان ووجدت من يحميها فإن البدرونة كانت تلجأ إلى المحكمة متهمة إياها بالسرقة أو تطالبها بديونها، حيث كانت غالبية البغايا توقعن على كمبيالات بمبالغ مالية ضخمة ، وقد ينتهى الأمر بالبغى إلى السجن.[2]

ويرجع السبب فى زيادة عدد البدرونات وزيادة سطوتهن إلى اعتراف الحكومة بالبغاء ، واشتراطها ترخيص بيت الدعارة بواسطة أشخاص لهم صفات معينة ، ولما لم تكن معظم البغايا قادرات على التعامل مع تلك الإجراءات الحكومية المعقدة ، فإن البغى قد اكتفت بالعمل ، على أن تقوم البدرونة بتسهيل بقية الإجراءات . وفى قصيدة بعنوان "بنت الهوى" ، كتب أحد الشعراء فى عام 1916 ، يصف القوادة ومراحل حياتها فقال:

ولربة القد الرشيق وحقها	سكنى البيوت منازل الأحرار
سلها عـ، التعب الذى تلقاه فى	جمع الدوانق واكتساب ،ـضار
وعن الذى تلقاه من قصادها	آنا وآنا من مشـ اغب جار
أو من مؤجرة المنازل للخنا	قناصة الفتيات للإتجار
قوادة عبث الزمان بحسنها	فغدت تبيع محاسن الأبكار
وتفرقت عشقها ولقد نسوا	ورد الخدود ونكهة المعطار
وارتاع قلبهمو لصفرة قدها	ولما عراها من خنى وخوار
مهلا أما هذى الذى كنتمو	إلى حبها تذرون بالأخطار[3]

[1] محمد فريد جنيدى : البغاء .. مرجع سابق، ص 114 ؛ وانظر أيضا الأهرام ، فى 3 نوفمبر 1923 ص 5 خبر بعنوان " قضية الرقيق الأبيض – تفاصيل جديدة ".

[2] جريدة المصرى ، في 8 يناير 1937 ، ص 12 ، خبر بعنوان تلفق لها القضايا لترغمها على الاستمرار في طريق الدعارة والفساد ".

[3] محمد سيد كيلانى : السلطان حسين .. مرجع سابق ، ص 299 – 300 .

ومع اتساع سوق البغاء فى مصر ؛ زاد الطلب على البغايا ، ولما لم يكن عددهن كافيا لإشباع رغبة العايقات فى الكسب ، وهى رغبة لا تحدها حدود شرعية أو خلقية؛ فقد تحول الكثير منهن إلى إغراء القاصرات ، وإغواء النساء وتشجيعهن على الهرب من بيوتهن ، ثم زاد نشاط العايقات وتعدى إلى خطف الفتيات القاصرات والمتاجرة بأعراضهن ، أو جذب الخادمات من مكاتب التخديم ، ثم ترسلها إلى بيت من بيوت البغاء ، بالاتفاق مع المخدم الذى يحصل على عمولة كبيرة ، وهناك يتم الاعتداء عليها، ثم تسترضى القوادة خاطر الفتاة ، وتنفق عليها بسخاء ، وتشترى لها كسوة وحلى مموهة بالذهب ، ثم تستكتبها "كمبيالة" بالمبالغ التى صرفتها عليها ، وبعد توقيع الكمبيالة بالختم الجديد الذى تم صنعه خصيصا لها ، تحولت الفتاة إلى بغى مقيمة فى هذا المنزل ، لا يجوز لها أن تخرج منه إلى غيره إلا إذا دفعت ما عليها ، أو أدته عنها قوادة أخرى ، ولا يحل لقوادة أخذ فتاة أو امرأة من كرخانة قوادة أخرى إلا بعد دفع ما عليها ، "والعهود عندهن إلى وفاء ، إلا عهد الشرف والحياء" [1].

وكانت البدرونات يستعبدن البغايا ، فكل ما أنفقته البدرونة على البغى يكتب دينا عليها ، وكل ما كسبته البغى من عملها ، فهو حق للبدرونة "الست" فى عرفهن ، وذلك مقابل طعامها وشرابها ، وبعض البدرونات كن يقترن على النساء فلا يطعمنهن إلا بقدر معلوم[2]. والعجيب أن رجال البوليس كانوا يحترمون تلك الكمبيالات ، فتراهم يفصلون فى النزاع الذى يقوم بشأنها ، وكثيرا ما يلزمون المومس بالبقاء عند البدرونة ، إذا عجزن عن الدفع ، أو لم تجد بدرونة أخرى "تشتريها" [3].

هذا والبغى "المقطورة" غير مسموح لها بالخروج من الماخور ، فإذا طلبت للكشف الطبى ذهب فى حراستها نفر من خدم البدرونة ، ويشير محمد فريد جنيدى إلى أنه رأى رجال المستشفى يحترمون هذه التقاليد ، حتى أنهم لا يسمحون للبغى المريضة بالخروج من المستشفى بعد علاجها إلا إذا استلمتها بدرونتها أو أحد أتباعها [4] .

---

[1] الأهرام فى 3 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض ، تفاصيل جديدة" .

[2] الأهرام فى 3 نوفمبر 1923 ، ص 5 خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض ، تفاصيل جديدة".

[3] محمد فريد جنيدى : البغاء .. مرجع سابق ، ص 115.

[4] نفس المرجع السابق ، ونفس الصفحة .

إن بعض البغايا قد يصل كسبهن إلى ثلاثين جنيها فى الشهر ، وقد يزيد ، ومع ذلك تجدها مدينة لصاحبة الماخور ، التى تعاملها أسوأ من معاملة الخدم ، فتضربها ضربا موجعا إذا لم تبد كياسة ومهارة فى جلب الزائرين ، ويا ويلها إذا فقدت زبوناً فى ليلتها ، فإنها تقضيها ليلة ليلاء . ويذكر جنيدى انه قام بجولة فى شارع كلوت بك ، فكان مما سمعه أثناء تجواله ، إحدى البدرونات تهدد البغى قائلة لها : "ودينى لأجرجرك على القسم وأبيتك على الأسفلت " . فأجابتها البائسة ساخرة : "أسفلت .. انتى فاكرة إني أخاف من الأسفلت .. حايكون أسوأ من عيشى .. مش كفاية اللى بنقاسيه .. يا هو داحنا بنى آدم من دم ولحم .. داحنا جتة بتحس .. ما حناش رمة متعفنة" ثم انخرطت فى البكاء [1].

ولقد صور الأديب يوسف السباعى حالة العايقة مع مقاطيرها أروع تصوير من خلال قصة "نحن لا نزرع الشوك" [2] ، كما تم إخراجها فى فيلم سينيمائى بنفس العنوان قامت ببطولته الممثلة والمطربة "شادية" ، والتى قامت بدور "مقطورة" تتنقل بين الكرخانات ، وتتخلص من استغلال عايقة لتقع فى براثن بدرونة .

ومع ذلك فلم تكن مهنة القوادة مقصورة على النساء ، فقد مارسها كثير من الرجال ، والملفت للنظر أنه كان هناك قوادون فى العصر العثمانى ، ومعظمهم كان يشترى الجوارى ويشغلهن فى البغاء ، ونجد هذا مثلا فى حالة الخواجا نور الدين المصرى الذى كان يشغل جاريته عينى بنت عبد الله بهذه الحرفة ، ولما أصيبت بالحب "الأفرنجى" أو الزهرى ، أخرجها من منزله ، فأخذها سلامة بن عبيد الذى كان يعمل فى وظيفة "رأس نوبة" بثغر دمياط وعالجها حتى شفيت ثم شغلها أيضا فى البغاء وجعل عليها قسطا تؤديه له ، كما اعتاد سلامة هذا على "جمع النسا الخاطيات بمنزله وجعل عليهن قسطا" [3] . وفى القاهرة كانت كل البغايا والقوادات تخضعن لإشراف ثلاثة من شيوخ القوادين ، يسمون "شيوخ العرصات" : أحدهم فى باب اللوق، وآخر فى مصر العتيقة ، والثالث فى "مصر القاهرة" ، وكانت كل البغايا مسجلات فى سجلاتهم ويشرفون على نشاطهم [4]، فكانوا أشبه بمشايخ الطوائف .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 115 – 116.

[2] يوسف السباعى : نحن لا نزرع الشوك ، دار مصر للطباعة ، جزآن ، القاهرة ، د.ت .

[3] محكمة دمياط الشرعية ، سجل رقم: 30 ، ص 131 ، مادة رقم : 282 ، فى 13 جمادى الأولى 999 هـ / 9 مارس 1591م .

[4] أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381.

وفى القرن التاسع عشر نجد القواد هنا رجل ضعيف الشخصية ، عادة يكون مجرد تابع لزوجته صاحبة البيت ، ويكون لها الكلمة الأولى فى التعامل مع البغايا ومع الزبائن ، ولدينا مثلا حالة مسيحة قلادة الذى كان دوره مجرد معاشرة البغايا اللاتى يعملن فى بيت زوجته ستيتة برميلة بحارة السقايين وذلك طبعا بدون علم زوجته ، ولعل ذلك كان سببا فى الطلاق وطرده من البيت ، ثم تزوجت ستيتة من شخص آخر كان أكثر تعاونا على ما يبدو فى إدارة البيت [1] . وكذلك حالة أحمد درويش الذى كان مجرد قواد لزوجته زبيدة [2] ، أما حالة حسن محمد الصرماتى، فكان دوره كما ظهر لنا من الوثيقة هو مجرد تلقى الضرب من الزبائن المشاغبين[3]. وكذلك حالة الحاج حسين عمران الذى لم يكن يعلم عن نشاط زوجته سوى أنها تفتح كرخانة ، "وأن بيتها مُعد لفعل الفاحشة" [4]. ولعل هذه الشخصية السلبية للقواد كانت السبب فى إطلاق العامة لفظ "مِعَرَّص" عليه ، والمِعرَس هو الكثير التزويج ، فاستعملت مجازا للقيادة ، وهو خادم البغى وحاميها[5] . ويعلق بوركهارت على هذه الكلمة بقوله أنها تساوى فى المعنى كلمة "قواد" وكلمة "دماغ" ، ويشير إلى أن هذه الخيرة كانت شائعة فى القرن التاسع عشر بمعنى المعرص[6].

ولكن الوضع اختلف فى القرن العشرين، فأصبح القواد بلطجيا ، يقوم بجلب الزبون وتحصيل الإيراد والتصدى للزبائن مثيرى الشغب ، كان لبعضهم سلطة قوية على البغايا ، لدرجة تصل إلى حد القتل . وكذلك تحول عدد كبير منهم إلى تجار رقيق يقومون بخطف القاصرات وهتك أعراضهن وإجبارهن على ممارسة البغاء .

---

(1) المضابط الصادرة بجمعية محافظة مصر ، سجل رقم : ل8/20/1 ، ص 39 ، مضبطة رقم : 17 سايرة ، فى 28 جمادى الأولى 1278هـ / أول ديسمبر 1861م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س2/10/7 ، ص 8 ، مضبطة رقم : 16 ، فى 3 صفر 1275هـ / 5 فبراير 1858م.

(3) المضابط الصادرة بجمعية محافظة مصر ، سجل رقم : ل8/20/1 ، ص 19 ، مضبطة رقم: 6 ، فى 10 ربيع الآخر 1278 هـ /15 أكتوبر 1861م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل6/6/2 ، ص 27 ، مضبطة رقم: 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295هـ / 2 أبريل 1878م .

(5) أحمد عيسى بك : المحكم في أصول الكلمات العامية ، ص 219 .

(6) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 46 .

ثالثاً : تجار الرقيق الأبيض

بعد انتهاء نظام الرق ، وصدور قوانين تحرير الرقيق ، بداية من عام 1877 ، أصبح من حق كل عبد أن يحصل على ورقة الحرية فى أي وقت شاء ، وانتهت رسميا طوائف تجار الرقيق بنوعيها : الأسود "الجلابة" ، والبيض "اليسرجية" . ولكن الحقيقة أن الذى انتهى هو الجانب الحسن من نظام الرق ، حيث كان السيد يرعى عبيده ويأويهم ويضمن لهم حياة كريمة، بينما ظهر نوع جديد من الرق ، يقوم على خطف الفتيات وإجبارهن على ممارسة البغاء ، وتحويلهن إلى ما يشبه الجوارى يعملن لخدمة سيد مستغل ، ولكنه لا يستغل جهدهن ويشغلهن فى عمل ما ، بل يستغل أعراضهن ويشغلهن فى البغاء .

ولم تعرف مصر هذا النوع من التجارة إلا بعد تقنين البغاء ، وانفتاح السوق وزيادة الطلب على البغايا . ورغم أن لوائح العاهرات المختلفة كانت تنص على أن البغى لا يجب أن يقل عمرها عن 18 سنة ؛ إلا أن تنفيذ ذلك عمليا كان أمرا مستحيلا ، لأن عملية تسنين للبنت كانت تنهى المشكلة ، ولذلك كان تجار الرقيق قادرون على خطف الفتيات دون الثامنة عشرة وتشغيلهن فى الكرخانات دون أن ينكشف أمرهن . وأحيانا كانوا يخطفون الفتيات دون الثانية عشرة ويشغلونهن فى بيوت سرية حتى يكبرن قليلا ، ويكتسبن خبرة العمل فينتقلن إلى الكرخانات الرسمية .

وفى شهر مايو 1915 تمكنت خمس فتيات من الإفلات من قبضة إحدى العصابات والعودة إلى منازلهن ، وكانت عودتهن مفتاحا فى يد رجال البوليس ، وقد اتضح أن هناك امرأة اسمها "أم عجلانة" كونت عصابة للإتجار فى الأعراض ، وان أفراد هذه العصابة اختطفوا عددا كبيرا من الفتيات من الأرياف ، ومن المدن الكبرى ، وكانوا يبيعون تلك الفتيات للعايقات والقوادات . وقد حكمت محكمة جنايات القاهرة على أفراد هذه العصابة بالحبس مددا تراوحت بين ثمانية وثلاثة أعوام . كما قبضت الشرطة على عصابة أخرى فى إمبابة ، حيث كان الجيش الهندى معسكراً هناك – وزعيمة هذه العصابة امرأة تدعى "أم شلباية " ، ثم قبض على عصابة أخرى فى بور سعيد تتزعمها امرأة اسمها "ترجس" [1].

---

[1] محمد سيد كيلانى : المرجع السابق ، ص 169.

ومن خلال صفحة الحوادث فى جريدة "المصرى" ، نرى كيف كانت تاجرة الرقيق توقع الفتيات فى حبائلها ، فتذكر لنا وقائع التحقيق فى إحدى القضايا ، نتبين منها أن فتاة من أسرة كريمة خانها الدهر ، فتبنتها إحدى المربيات الفاضلات لأنها لم تنجب ، وكانت تعاملها معاملة حسنة ، وبينما كانت الفتاة فى طريقها إلى أحد محلات الأقمشة رأتها تاجرة رقيق ، وأدركت من قوامها وجمالها "أنها قطعة من الصنف الجيد" فتتبعتها ودخلت وراءها محل الأقمشة ، واقتربت منها وهى تقلب فى القماش وسألتها عن الأسعار والألوان ، ثم تجاذبا أطراف الحديث فعرضت عليها التنقل فى بعض المحلات للبحث عن أصناف أجود بأسعار أرخص ، وفى أثناء ذلك عرفت حكاية الفتاة ، فأبدت أسفها لحالها ومصير أسرتها ، ثم عرضت عليها أن تتبناها ، فهى غنية وموسرة ، وسوف تقدم لها ما لم تقدمه لها السيدة الأولى ، وبقيت الفتاة أياما تتجاذبها العوامل النفسية ، المختلفة ، والقوادة تحوم حول المنزل ، وتزيد فى الإغراءات ، إلى أن قبلت الفتاة ، وباعت المعلوم بالمجهول ، ونزلت فى ضيافتها أياما وسط الإعزاز والإكرام ، ثم عرضت عليها أن تفرح بزواجها ، فعقدت لها على زوج موهوم ، ثم وقعت فى الهاوية ، وتحولت إلى واحدة من بنات الهوى ، ومن ثم ألحقتها جرسونة فى بار ، ولما رأت القوادة فى عينى الفتاة تذمرا ، بعد أن كثر أزواجها وزوجها الحقيقى لا حظ له معها ؛ استكتبتها بعض الكمبيالات لترغمها على البغاء ، ولكن الفتاة هربت ، وعملت خادمة فى أحد المنازل ، فقامت القوادة بإبلاغ البوليس أنها سرقت من منزلها بعض ملابس ، وعلى هذا تم التحقيق وشهد الشهود ، وصدر الحكم من محكمة جنح الموسكى على الفتاة غيابيا بالحبس شهرين ، وبعد صدور الحكم أرشدت القوادة عن مقر الفتاة الهاربة فاعتقلت لتنفيذ الحكم ، فعارضت الفتاة الحكم ، ومن التحقيق ظهرت براءة الفتاة من تهمة السرقة ، وحكم القاضى بالبراءة ، وفى أثناء التحقيق ، كانت القوادة تجادل وتحدث ضوضاء فى قاعة المحكمة ، فحكم القاضى عليها بالحبس 24 ساعة[1].

وإذا كانت المسألة فى الحالة السابقة اقتصرت على مجرد إغواء قاصر على البغاء ، فإن هناك مئات الحالات كانت تتم فيها عملية الخطف وهتك العرض بالقوة. ففى

---

(1) جريدة المصرى فى 8 يناير 1937 ، ص 12 خبر بعنوان "تلفق ضدها القضايا لترغمها على الاستمرار فى طريق الدعارة والفساد " .

تحقيق النيابة فى بعض قضايا خطف القاصرات ، نجد القوادات يقمن بإغواء الفتيات ، وتحريض أعوانهن على هتك عرضهن ، ومن تمتنع من الفتيات ، كانت القوة هى الأسلوب المتبع فى هذه الحالة ، فمثلا نجد القوادات تفيدة فرج وفاطمة الفيومية ، تحرضان وتساعدان شريكهما محمد حجازى على هتك عرض الفتاة فاطمة حسين حسن، وبعد ذلك تستسلم الفتاة وتعمل عاهرة فى دارهما تحت اسم جديد هو إحسان حسن مصطفى . وفى قضية هتك عرض الفتاة زينب عبد الخالق ، نجد تفيدة السابق ذكرها تمسك البنت من أرجلها وتطرحها على الأرض ، لكى يتمكن أعوانها من الفسق بها [1].

وبعد ذلك توقع الفتيات على الكمبيالات ، وكان متوسط المبالغ التى تستكتب فى الكمبيالات تتراوح بين سبعة عشر جنيها و أربعة وستين جنيها [2].

ولم تكن القوادة "تجارة الرقيق " مقصورة على النساء فقط ، فقد مارسها رجال كثيرون، كما بز بعضهم النساء ، وحققوا نجاحا وثروة ضخمة . وما دمنا نتحدث عن القوادين، فلا يجوز أن نمر على هذا الحديث دون أن نذكر إبراهيم الغربى، الذى يعتبر أشهر قواد عرفته مصر، ربما في تاريخها كله!

إبراهيم الغربى :

جاء إبراهيم محمد محمود الغربى إلى القاهرة فى نهاية عام 1890 قادما من كرسكو التابعة لمركز الدر بأسوان ، حيث كان والده يعمل بتجارة الرقيق ، وقد بدأ حياته فى دنيا الفسق بافتتاح بيت للبغاء العلنى فى شارع وابور المياه ببولاق ، ولم يمض عام حتى كان يمتلك البيت وآلاف الجنيهات . وفى عام 1896 استأجر منزلا كبيرا فى الوسعة لتشغيل البغايا ، ثم اقتنى مقهى بلديا تعرض فيه الراقصات رقصات خليعة تستفز الغرائز . وفى عام 1912 كان الغربى يمتلك 15 بيتا للبغاء فى حى الأزبكية ، يعمل فيها 150 امرأة أسلمنه قيادهن فصار الحاكم الناهى فيهن ، حتى أصبح اسمه يقترن بمملكة البغاء فى القاهرة مع بداية الحرب العالمية الأولى[3].

---

(1) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص1 ، مقال بعنوان "حديث لمعالى النائب العمومى عن قضية الرقيق الأبيض" .

(2) الأهرام فى 30 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض تفاصيل جديدة".

(3) جريدة أريف الأرمنية ، عدد ديسمبر 1999م ، مقال للدكتور عبد الوهاب بكر بعنوان "الشوارع الخلفية ، ص 16

ويشير سيد كيلانى – وتؤيده كثير من الدوريات المعاصرة [1] – أن الغربى قد اعتقل مع عدد من المخنثين المنتشرين بحى الأزبكية ، ووضع فى معتقل بحلمية الزيتون ، ولكن نفوذ الغربى كان واسعا وممتداً إلى كثير من البغايا والقوادات الخاضعين لسلطانه ، حتى أنه نجح فى رشوة مأمور ضبطية القاهرة اليونانى الأصل جورج فلبيدس ، ومحمود محمد مساعد حكمدار العاصمة ، ومحمد شكيب مأمور شوطة عابدين ، وأحمد كامل مأمور شرطة مصر القديمة . وقد أحيل هؤلاء جميعا إلى محكمة الجنايات ، وحوكموا فعلاً فى دور يونيو 1916 . وقد اتضح من التحقيق أن إحدى البغايا التابعات للغربى دفعت إلى جورج فلبيدس مبلغ 300 جنيه من أجل التوصية بالإفراج عن إبراهيم الغربى المعتقل بحلمية الزيتون باعتبار أنه من المأبونين [2].

وحينما انعقدت جلسة المحاكمة استمعت المحكمة إلى شهادة أليفة بنت عبد الله التى قررت أنها دعيت إلى قسم الجمالية وقابلت مساعد الحكمدار محمود محمد الذى قال لها "انتم ما تعرفوش الغربى إلا وهو برة وما تعرفوهش وهو جوه !! أنا والله زعلت علشانه" . ثم قال لها محمد شكيب مأمور شرطة عابدين "الغربى اللى فلوسه سوست راح عين شمس !! – يقصد معتقل الحلمية بعين شمس – إنزلى واطلعى بمائتين جنيه وأوعى تعملى زى الغربى لما طلبوا منه فلوس راح ما رجعش" . وانتهى الأمر بأن دفعت لفلبيدس مبلغ 300 جنيه ، ولكن الحكمدار لم يوافق على الإفراج عن الغربى ، فاضطر فلبيدس إلى رد المبلغ بعد أن أخذ منه عشرين جنيها . وكانت زوجة فلبيدس – أسماء – مشتركة معه فى هذه العلمية [3].

واستمعت المحكمة إلى شهادة إبراهيم الغربى ، فقال أن الشرطة اعتقلت ابنه أولاً، ثم طلب منه مأمور عابدين – محمد شكيب – أن يدفع مبلغا من المال ، فلما امتنع هدده بالاعتقال، وأخيراً اعتقلوه .

وقال محمود محمد – مساعد الحكمدار – فى شهادته ، "إن فلبيدس تكلم معه عن الغربى وقال : إنه رجل طيب ، وأنا أريد عمل طريقة لإخراجه . وقال : إن الست –

---

[1] كانت جريدة الأهرام تتابع أخبار التحقيق معه وعصابته أولا بأول ، ومن خلال الأعداد المختلفة لشهرى نوفمبر وديسمبر نجد أنه كان يرتدى ملابس النساء عادة ، ويتحلى بكميات كبيرة من الذهب والمجوهرات ، وانظر بصفة خاصة العدد الصادر فى 4 ديسمبر1923، ص 4 .

[2] محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ... مرجع سابق ، ص 162 – 163 .

[3] محمد سيد كيلانى : المرجع السابق ، ص 163 .

يعنى زوجة فلبيدس – طلبت منى أن اتصل بأصدقاء الغربى ليدفعوا لها نقودا حتى يمكن أن يفرج عنه "[1].

وقال محمد شكيب : إن الغربى هو الذى ذهب إليه وعرض عليه رشوه ليحصل له على أمر بأن يعود إلى ارتداء ملابس النساء ، والتزين بالحلى . فوعده خيرا وقال إنه سيكلم له محمود محمد ، فإذا لم تكن المسألة بأمر الحكمدار فهو يحصل له على المرغوب" [2].

وقد حكمت المحكمة على فلبيدس بالسجن خمس سنوات مع الشغل ، وعلى زوجته أسماء بالسجن سنة ، وقد صفق الجمهور طويلا وهتف من أعماق قلبه : يحيا العدالة ، ليس تعاطفا مع الغربى ، ولكن لأن فلبيدس كان طاغية ، خاصة عندما كان رئيسا للمكتب السياسى ، وقد نظم الشعراء قصائد فى هذه المناسبة منها قصائد لبيرم التونسى (الأفكار 1917/7/2 ، الأهالى 1917/7/2) كما تقرر فصل محمود محمد مساعد الحكمدار ، ومحمد شكيب مأمور عابدين بعد أن قدما للمحاكمة التأديبية [3].

وظل الغربى فى المعتقل حتى نهاية الحرب ، حيث أفرج عنه سنة 1918 ، وعندما أفرج عنه نصبه القوادون و البغايا فى القاهرة سلطاناً على عالمهم ، وألبسوه تاجاً ذهبيا مرصعاً بالألماس والزمرد والياقوت. وتربع الغربى على عرش تجارة الدعارة والفسق فى الأزبكية ، فكان ذلك النوبى السمين يشاهد كل مساء جالسا على كرسى ضخم واضعا ساقا على ساق أمام أحد المنازل التى يمتلكها فى شارع عبد الخالق . وقد حكم مملكته بديكتاتورية صارمة ، وكان يسن قوانينه الخاصة ، ويشرف على تنفيذها ، ويعاقب من يخالفها ، ويقال أنه جعل من أحد بيوته العديدة سجنا أحال غرفه إلى زنزانات حقيقية ، وكان يحكم فى بعض الحالات بإعدام ضحيته ، فتلقى فى إحدى الغرف تحت الأرض حتى تموت جوعاً [4]. واستفحل أمر الغربى بعد الحرب ، وأصبح له وكلاء فى عواصم أوربا يستورد عن طريقهم البغايا من كل الأجناس ، وكان يدعو الجانب

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 163 .

[2] المرجع السابق ، ص 163 .

[3] المرجع السابق ، ص 167 .

[4] الملحق الشهرى العربى لجريدة أريف الأرمنية ، عدد ديسمبر 1999 ، مقال للدكتور عبد الوهاب بكر بعنوان "الشوارع الخلفية" ص 11 – 16 .

للتسلية ، ويقيم لهم معرضا للفجور والفحش ، يحشر إليه طائفة من الجنسين ، يفعلون الفاحشة على طرق متنوعة ، كأقصى ما وصلت إليه الرذائل [1]. وامتد سلطانه فشمل بغايا مصر كلها ، ثم استهواه السلطان فمد نشاطه إلى القاصرات من البنات،يستهويهن إلى تجارته المحرمة ، فوقع تحت طائلة القانون [2].

ومرة ثانية يظهر الغربى على السطح ، ويصبح مادة طبية للصحافة ، فكانت قضية الغربى من أكثر القضايا التى شغلت الرأى العام فى مصر خلال عامى 1923 و 1924 ، وبلغ عدد الذين وجهت إليهم التهمة 52 رجلاً وامرأة ، وقد أفاض المتهمون فى اعترافاتهم وقالوا إن أكثرهم كان آلة فى يده ، وأنهم ما كانوا يعملون عملاً إلا برأيه وحكمه ، وإنه كان يختص بالحكم فى المشاكل التى تقع بمنازل البغاء من إسنا إلى الإسكندرية ، وأن الفتيات اللاتى يقعن بعد استغوائهن فى الأقاليم وعواصم المديريات ، كن يرسلن ليلاً بحراسة الرجال ، فيصلن إلى القاهرة أو الإسكندرية قبل شروق الشمس، أو بعده بقليل ، كى لا تقع عين الرقيب عليهن[3].

وقد فتشت النيابة منزل الغربى فى البؤرة التى هو فيها مرتين ، فوجدت فيه كمبيالات على النساء والفتيات بمبالغ كثيرة ، وبعض أوراق تفيد فى التحقيق ، وكذلك وجدت أوراق البنك نوت موضوعة فى صُرر من القماش وملقاة فى غرفة داخلية ، ولما فتحت الخزائن وجد فيها كميات كبيرة من الذهب ملقاة بغير انتظام ، ووجد داخلها مصوغات كثيرة من أساور ذهبية مرصعة بالماس ، ومعلقة فى خشب من أيدى المكانس ، مما يدل على أن المال الذى وصل إليه من طريق البغاء كثير جداً ، ويقال أنه يملك ويستأجر أكثر من خمسين بيتا من المنازل المعدة للفجور [4].

وكان الغربى حينما قبض عليه يلبس ملابس النساء ، فلما زج فى سجن الاستئناف أحضر له ثوب رجل ، وقرر المحقق – أحمد شرف الدين بك وكيل نيابة مصر – أن يكشف الطبيب الشرعى على الغربى لمعرفة حالته ، ولتقدير مدى مسئوليته

[1] محمود أبو العيون : البغاء ... مرجع سابق ، ص 9 .
[2] أريف ، مقال الدكتور عبد الوهاب بكر السابق الإشارة إليه .
[3] الأهرام فى 3 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض تفاصيل جديدة" .
[4] الأهرام ، نفس العدد السابق ونفس المقال .

فى الجنايات التى اشترك فيها [1]. كما أمر بتجديد حبس الغربى ومجموعة من أعوانــه وهم : محمد على بدوى ، فاطمة الشبينية ، خديجة صالح ، حسنى فتـح البـاب ، وردة شحاته ، فاطمة محمد ، أمينة طلبة ، نفيسة القرعاء ، تفيدة حســن بتهمــة استغواء النساء ، وتحريض الفتيات على البغاء والعدوان على شرف القاصرات منــهن ، ولكـن هؤلاء جميعا قدموا معارضة فى استمرار الحبس ، ونظرت محكمة مصر الابتدائية فــى المعارضة ، وأحضر المتهمون حشدا من المحامين ، وهم أحمــد نجيــب بــرادة بــك ، ووهيب دوس أفندى ، ومحمد عابدين أفندى ، وحسن علام أفنــدى ومحمــود حســين أفندى، وبعد الاستماع إلى دفع المحاماة والنيابة قرر القاضى أحمد مختار بك اســتمرار حبس المتهمين 14 يوما على ذمة التحقيق[2].

جدير بالذكر أن عدد المقبوض عليهم فى هذه القضيــة كــان 52 مــن الرجــال والنساء، فأفرج المحقق عمن ثبت براءته أو لم تكن أدلة إدانته كافيه ولــم يبــق مــن المقبوض عليهم فى هذه القضية غير 21 متهماً . وقد جئ إلى النيابة بصــورة مكبــرة لإبراهيم الغربى يبلغ طولها متراً أو يزيد ، وعرضها نحو 90 سم ، ويرى الناظر إليــها الغربى بصورة امرأة على رأسها عصابة مُحلاة بــالذهب والجواهــر ، وفــى صدرهــا المصوغات المتنوعة والكثيرة العدد ، وبأصابع اليدين الخواتــم الثمينــة مــن المــاس والذهب ، وعلى الأكمام شرائط بديعة [3].

ومن خلال التحقيق الذى بلغت أوراقه أكثر من ألف ورقة ، قدم النائب العام إلــى الشعب بيانا نشره الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ووضح فيه أن وقــائع هــذه القضيــة بدأت فى 16 سبتمبر 1923 عندما أرسل قسم الأزبكية محضرا إلى نيابة الســيدة زينــب مؤداه أن بنتا قاصرة اسمها إحسان حسن مصطفى عمرها 14 سنة قابلتها امرأة اســمها فاطمة محمد الفيومية بجوار ضريح السيدة زينب ، ورغبتها فى الذهــاب إلــى منزلــها لتزوجها بابنها ، فذهبت معها ، وبعد ثلاثة أيام أعطتها مخدرا وأدخلت عليــها شــخصاً اسمه محمد حجازى ، فضَّ بكارتها . وفتح التحقيق فى هذه القضية باب التحقيــق فــى

---

[1] الأهرام فى 4ديسمبر 1923 ، ص 4 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض" .
[2] الأهرام فى 6 ديسمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض" .
[3] الأهرام فى 15 ديسمبر 1923 ، ص 4 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض" .

جناية هتك عرض أخرى خاصة بالبنت زينب عبد الخالق ، وجدت عند نفس المرأة السالف ذكرها ، وقبل أن ينتهى التحقيق فى الجنايتين ، ذهب وكيل النيابة إلى الحوض المرصود وأحضر من هناك ثلاثين بنتا اشتبه فى أن سنهن أقل من 18 عاما ، ثم انتقل إلى نقطة المومسات فى زينهم وأحضر بعض البنات المشتبه فى سنهن ، ثم انتقل إلى الوسعة وضبط بعض الفتيات من قبضة بعض "العايقات" ، واستمر فى التحقيق والقبض على الفتيات المشتبه فى سنهن إلى 16 نوفمبر ، وبعدها نقلت محاضر التحقيق من نيابة السيدة زينب إلى نيابة مصر ، وكان عدد الأوراق عند النقل 910 ورقة ، فكلف النائب العمومى محمد باشا إبراهيم ، وكيل نيابة مصر أحمد بك شرف الدين ، بإتمام التحقيق[1]. وقد قيل أن إجمالى عدد القاصرات اللاتى تم القبض عليهن واستخلاصهن من براثن الغربى وأعوانه قد بلغ 400 فتاة [2].

وخلال الفترة من 16 نوفمبر – تاريخ نقل المحضر إلى نيابة مصر – و27 ديسمبر ، كانت التهم قد انحصرت فى عدد من الأسماء يأتى على رأسها الغربى الذى كانت تهمته هتك عرض فتيات ، وتحريض فتيات على الفسق ، ولم تثبت عليه تهمة هتك العرض لأن التقرير الطبى أثبت أنه غير كامل الرجولة ، بينما ثبتت عليه تهمة تحريض ثمانى فتيات على الفسق "بان أتجر فى اعراضهن ووضعهن فى منازل معدة للدعارة ... حالة كونه ممن له السلطة عليهن بسبب نفوذه القوى ومراقبته لهن مراقبة شديدة ، وعدم سماحه لهن بالخروج إلا عند الذهاب لمكان الكشف ومحروسات بخدمه"[3].

وانتهى الأمر بالحكم عليه بالسجن خمس سنوات لم يستطع تحملها ومات فى السجن بعد عام واحد [4]. جدير بالذكر أنه قد تم صياغة قصة هذا القواد فى مسلسل إذاعى فى الستينيات بعنوان "شيطان الليل".

---

(1) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، خبر بعنوان "حديث لمعالى النائب العمومىعن قضية الرقيق الأبيض" .
(2) الأهرام فى 19 نوفمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "من أجل قبلة" .
(3) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "حديث لمعالى النائب العمومى عن قضية الرقيق الابيض .
(4) أريف ، نفس المقال السابق الإشارة إليه .

رجب محمد رجب :

وإذا كان أحمد الغربى هو أشهر القوادين "تجار الرقيق الأبيض" فإنه ليس آخرهم، فقد ظهرت بعده أسماء كثيرة ، وتشكلت عصابات كبيرة ، ولكنها لم تحصل على ما حصل عليه من الشهرة . ومن أهم العصابات التى عملت فى خطف الفتيات وإغوائهن أو إجبارهن على ممارسة البغاء بعد هتك أعراضهن ، نجد عصابة ظهرت فى إسكندرية فى حى اللبان ، تزعمها رجب محمد رجب لخطف القاصرات وتشغيلهن فى بيوت الدعارة ، وقد تم القبض عليه وعلى أفراد عصابته وحكم عليهم بأحكام رادعة.

وتبدأ وقائع القصة عندما تقدمت امرأة من أهالى كرموز ببلاغ عن اختفاء اختها الصغيرة – 11 سنة – وبعد فترة جاءها شخص يخبرها أن اختها عنده وأنه يجبرها على الدعارة السرية ، ولن يطلق سراحها إلا إذا دفعت له جنيها ، فأحيلت الشكوى إلى مكتب حماية الآداب فى إسكندرية الذى اهتم بالأمر ، وسرعان ما قبض على أربعة من أفراد العصابة ومعهم 14 فتاة قاصرة ، معظمهن من الفتيات الفقيرات من بائعات اليانصيب ، وجامعات أعقاب السجائر ، واعترفت الفتيات بأن أفراد العصابة كانوا يقودونهن إلى أكشاك فى "عزبة النخل" بحى اللبان ، وهناك يسقونهن الخمور ثم يهتكون أعراضهن ، فإذا افقن وادركن حالتهن أصبحن أسيرات فى أيديهم ، فيرسلونهن إلى بيوت الدعارة السرية ، وعندما تستعصى فتاة على الرغم من ذلك ، كانوا يبيعونها إلى عصابات أخرى متخصصة فى التعامل مع هذا النوع من الفتيات ، ثم يستعيدونها بعد فترة حيث تكون شوكتها قد انكسرت ، وتعلمت طاعة الأوامر . وكان للعصابة مراقبين يطوفون على البيوت السرية التى أرسلت إليها الفتيات يتسلمون النقود التى يربحونها أولا بأول[1].

ومع استمرار التحقيق تكشفت كل خيوط التنظيم العصابى ، واتضح أن زعيم هذه العصابة يدعى رجب محمد رجب ، وتتكون عصابته من شقيقه أحمد ، وعلى مرسى محمد ، وأحمد محمد حمزة ، وحسن متولى ، وعلى عبد العال ، ومحمد الصغير . واعترف أفراد العصابة بأنهم بعد هتك أعراض الفتيات ، كانوا يقومون بتصويرهن فى أوضاع متباينة ، ثم يرسلونهن إلى بيوت الدعارة السرية . وبالكشف على الفتيات أكد

---

[1] المصرى فى 21 مايو 1939 ، ص 8 ، خبر بعنوان "الإتجار بالرقيق : عصابة تفسد الفتيات الصغيرات"

الطبيب أنهن جميعا معتدى عليهن ، وأن اثنتين منهن قد أصيبتا بأمراض سرية . ووجهت لأفراد العصابة تهم : هتك العرض ، وإفساد الأخلاق ، والتعيش من كسب النساء ، وصدر الحكم بسجن زعيم العصابة ست سنوات مع الشغل ، وبقية العصابة أربع سنوات، عدا محمد الصغير ستة أشهر مع وقف التنفيذ [1].

وكان خبر هذه العصابة محفزا للبوليس على التحرك ، فنشط مكتب الآداب في إسكندرية، وهاجم بعد أسبوع من تاريخ الحكم على العصابة ، 17 منزلا للدعارة السرية، وضبط 40 فتاة قاصرة ، وبالتحقيق اتضح أن معظمهن فتيات فقيرات ، فقدن عائلهن ووقعن بسهولة فى أيدى تجار الرقيق ، كما اتضح أن عشر فتيات منهن قد أصبن بأمراض سرية [2].

كما تعود بعض البلطجية على خطف الفتيات والمتاجرة بهن عن طريق بيعهن إلى بيوت الدعارة ، ومن هؤلاء نجد المدعو محمد الفلاحة ، الذى باع إحدى الفتيات إلى قوادة بأربعة جنيهات ، وبعد أيام قليلة نجح فى إغواء نفس الفتاة التى باعها ، واصطحبها إلى منزل قوادة أخرى فباعها لها بستة جنيهات وهكذا [3].

وتشير جريدة المصرى إلى قيام البوليس بحملات لمطاردة القوادين فقبض على 40 تاجرا للرقيق الأبيض خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 1939م [4].

وقد كان لإنشاء مكتب حماية الآداب العامة دور بارز فى مكافحة القوادين وتجار الرقيق الأبيض ، وكذلك البلطجية الذين يتعيشون من كسب البغايا ، والجدول التالى يوضح لنا دور هذا المكتب فى هذا المجال :

---

[1] المصرى فى 6 يونيو 1939 ، ص 8 ، خبر بعنوان "عصابة التغرير بالفتيات الصغيرات والحكم على أفرادها بأحكام رادعة".

[2] المصرى فى 13 يونيو 1939 ، ص 9 ، خبر بعنوان "40 قاصرا يضبطن فى دار للدعارة السرية".

[3] المصرى فى 26 يناير 1937 ، ص 10 ، خبر بعنوان "بائع النساء"

[4] المصرى فى 9 مايو 1939 ، ص 9 ، خبر بعنوان "ضبط 40 قوادا" .

الجهة	1941[1]		1942[2]		1943[3]		1944[4]	
	بلطجية	قوادون	بلطجية	قوادون	بلطجية	قوادون	بلطجية	قوادون
مصر	98	223	35	144	32	169	159	660
إسكندرية	33	228	3	73	12	28	7	27
دمياط	–	1	–	4	–	–	–	–
القنال	10	15	3	21	2	5	1	2
السويس	–	–	2	–	–	–	2	–
وجه بحرى	8	17	9	4	58	17	37	7
وجه قبلى	34	26	9	10	7	9	3	–
المجموع	**183**	**510**	**61**	**256**	**111**	**228**	**209**	**696**

رابعاً: حياة البغى (المقطورة)

تختلف المسميات التى أطلقت على البغى من عصر إلى آخر فهى القحبة ، والمومس ، والعاهرة ، ولكن فى ظل نظام الكرخانات غلب عليها اسم "المقطورة" ، ولعل أصل هذه التسمية الأخيرة يرجع إلى تبعيتها للعايقة أو البدرونة ، فهى مقطورتها، وتسميها "العايقة" بهذه التسمية فى الوثائق التى ترجع إلى عصر إسماعيل ، فتقول "مقطورتى فلانة" . ولكن هذه التسمية تختفى فى القرن العشرين وتحل محلها لفظة "مومس" التى شاعت بفضل استخدامها فى اللوائح الرسمية.

---

[1] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 – 1942 ، ص 154 – 155.
[2] نفس المصدر السابق ، ص 156 – 157 .
[3] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، ص 152 – 153 .
[4] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، ص 108 – 109 .

ومن النادر أن تتزوج البغى – إذا كانت من غير قبيلة الغوازي التى تتمتع بنظم خاصة بها – والشخص الذي يتزوجها يقوم بفعل خير من وجهة نظره، لأنه ينتشلها من الضياع الذي ستنتهى إليه لا محالة[1]. وتشير الوثائق إلى بعض حالات زواج لبغايا بعد توبتهن، ولكن نجد أن البغى في هذه الحالة كانت تتعرض لإهانات كثيرة من زوجها، وعليها تحمله أو الهرب والعودة إلى ماضيها[2]. وفى أحيان أخرى كان الزوج هو الذي يهرب بعد أن ييأس من إصلاح حال زوجته[3].

ولكن الوثائق تشير إلى أن بعض البغايا كن متزوجات من أزواج ارتضوا حال أزواجهن، وبعضهم كانوا يساعدونهن على البغاء ، وفى القرن العشرين نجد الوضع قد اختلف ، فهناك بعض الأزواج الذين كانوا يجبرون زوجاتهم على البغاء[4]. وهناك أيضا النساء الهاربات من أزواجهن أو أسرهن ، وانحرفن لميل خاص لديهن ، أو رغبة في الهرب من زوج لا تحبه ، أو أب متسلط ، ولم يكن موقف الآباء أو الاخوة أو الأزواج سلبيا حيال هذا الموقف ، حيث تزخر الصحف بأخبار قتل مومسات على يد الزوج أو الأخ أو الأب ، وأحيانا ابن العم ، وهؤلاء جميعا كانوا يعلنون سعادتهم بموتها وأنهم ليسوا نادمين على ما فعلوا [5].

ومن دراسة أجراها نيازى حتاتة على 600 بغى اتضح له أن 506 منهن سبق لهن الزواج ، واتضح أن 223 امرأة منهن تزوجت فى سن 16 سنة أو أقل ، واتضح أن 70 % ممن تزوجن فى سن مبكرة قد تعرضن للطلاق ، وبالتالى احتراف البغاء . والجدول التالى يوضح عدد مرات الزواج لعدد 506 المشار إليه[6]:

---

(1) دى شابرول : المرجع السابق ، ص 242

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/20، ص21 ، مضبطة رقم : 607 ، فى 13 شوال 1280 هـ /22 مارس 1864م.

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/3، ص152، مضبطة رقم : 455، في 15 جمادى الآخرة 1275 هـ /20 يناير 1859م.

(4) المصرى فى 16 يونيو 1939 ، ص9 ، خبر بعنوان "بلطجى يحرض زوجته على الفسق" .

(5) أنظر على سبيل المثال جريدة المصرى الأعداد الصادرة فى : 17 مايو 1939 ، ص9 ، خبر بعنوان "يقتل أخته لسوء سلوكها" ، و20 مايو 1939 ، ص 10 ، خبر بعنوان "حادث قتل مومس" ، و26 مايو 1939 ، ص9 ، خبر بعنوان "يقتل ابنة عمه لأنها حملت سفاحا ثلاث مرات" ، و5 يونيو 1939 ، ص9 ، خبر بعنوان "يأتى من السويس لكى يقتل شقيقته" ، و9 يونيو 1939 ، ص 9 خبر بعنوان "يسره الحكم عليه بالحبس فيقول أنه لا يندم على ما فعل " ، و10 يونيو 1939 ، ص9 ، و14 يونيو 1939 ، ص9 .

(6) محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة .. مرجع سابق ، ص 82 – 83 .

عدد مرات الزواج	عدد البغايا
تزوجن مرة واحدة	196
تزوجن مرتين	112
تزوجن ثلاث مرات	47
تزوجن أربع مرات	15
تزوجن خمس مرات	12
تزوجن ست مرات	8
تزوجن سبع مرات	7
تزوجن 8 مرات فأكثر إلى 12 مرة	9
الجملة	506

ويشير حتاتة إلى أن الزواج كان وسيلة مهمة للإيقاع بالفتيات وإجبارهن على البغاء ، وكثير من القوادين مارسوا هذه الوسيلة ، حتى إن أحدهم تزوج 27 مرة ، وكان يحتفظ بزوجتين فقط يقدمهما للدعارة عاما أو نصف عام ، ثم يطلقهن ويستبدل بهن غيرهن ، وكان حريصا على الزواج من الفتيات البكار حتى بلغ عدد الفتيات الأبكار اللاتى تزوجهن 20 فتاة[1].

لا ريب أن كثرة الأمراض التى تصاب بها البغي تؤدى إلى قصر عمرها، حتى أن الطبيب بورتقاليس يقول معلقا على ذلك " إن من رأى في هذا العام عاهرا، فقد لا يراها في العام الآتى، ولسوء حظ الإنسانية أنه إذا ذهب فريق جاء فريق، فالموت والأمراض تحصد الآلاف في كل عام والإنسانية ترسل من تلك الشقيات التعيسات آلافا أخرى يقمن مقامهن.[2]

ولا شك أن حياة البغي في ظل عالم القوادين والبدرونات كانت أكثر شقاء، فهى لا تستطيع أن ترفض ما يطلب منها من الاستمتاع الجنسى مهما كثر الطالبون، وقد يزورها أشخاص متنوعون في الخلقة والقذارة، بحالة سكر وعربدة، فينالها منهم قحة وأذى. ثم هي مع ذلك لا تنتفع بكثير من كسبها الذى تأخذه من زبائنها بطريق الأجرة

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 83 .
(2) بورتقاليس بك : المرجع السابق ، ص 47- 48 .

أو الهبة أو حتى السرقة، فهي دائما مدينة لصاحبة البيت بصكـوك مسـجلة، فالعايقـة تشترى لها كثير من الحلى والملابس بدعوى الغيرة على مصلحتها، ولكنـها ليسـت إلا أدوات لازمة لهذه الحرفة ، كما أنها مدينة لها بأجرة المسكن وطبيب الكشف والعـلاج وثمن بالمأكل والفراش وما أحقرهما. فحين فتشوا منزل الغربى سنة 1923 وجدوا أكواما من "الدُقة" وغرائر من البصل، وقدورا من "المِش" لا حصر لها، فهذا هو إدام العـاهرة في بيوت البغاء، فالأكل في تلك البيوت مما تعافه النفس ويستقذره الأسير العانى.[1]

أما الملابس من الداخل فمستقذرة، وفرش النوم لا ينظف أبدا ، والأغطية خلقـة بالية لا تغير كل عدة شهور، ولو أرادت هذه البائسة أن تهرب لما اسـتطاعت، وتجـد نفسها كالخادم تضرب ضربا موجعا إذا لم تبد كياسة ومهارة في لب الزبائن، ويا ويلـها إذا فقدت زائرا.[2] وإذا ما غضبت عليها العايقة تطردها من منزلها شر طردة ، عاريـة البدن ، خاوية البطن ، لا تدرى أين تذهب ، فترمى بنفسها فى أحضان عايقـة أخـرى تستغل جسمها وجمالها إلى أن تذبل وتهرم. وهى فى هذا البؤس والشقاء لا تجـد مـن يحميها ، ومع مرور الوقت يتكون لديها اعتقاد بأن هذه هى حال العاهرة ، وأن هذه هى العيشة التى يجب أن تعيشها ، فترضى بواقعها ، وتصبح على يقيـن مـن أن حياتـها تنحصر فقط بين العايقة وطبيب الكشف ، وان القوانين العامة لا علاقة لها بشـخصها ، فما وضعت هذه القوانين لحماية أمثالها ، بل لحماية الناس الطبيعييـن، فتصبـح كلمـة العايقة دستورا لديها ، وأمرا واجب التنفيذ . أو كما يقول الدكتور فخرى "تصبح كلمـة العايقة توراتها وإنجيلها وقرآنها" ، ويعلل سبب هذا الوضع المهين للبغايـا بـأن مـن وضعوا لائحة العاهرات قد دققوا فى وضع البنود والشروط المقيدة للعاهرات ، والمانحـة للعايقات سلطات غير مقيدة عليهن ، ولم يفكروا فى وضع شرط واحد لحماية العـاهرة من سلطان العايقة أو من يستغلها ويتكسب من ورائها[3].

---

[1] محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص 113 وانظر أيضا محمود أبو العيون : المرجع السـابق ، ص 21 – 22

[2] محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 22.

[3] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 91 – 92 .

خامسا : أطفال البغايا

إذا كانت البغى محتقرة من الناس ، فإن هذا الاحتقار يزداد عندما تحمل وتصبح أمًّا، كما أن الحمل يعطلها عن العمل ، ويفقدها زبائنها ، ولذلك نراها تحاول التخلص من الجنين بشتى الطرق ، فإذا فشلت واكتمل الحمل تسعى لتخلص من الطفل ، ولذلك فليس من النادر أن نجد بغيا تلقى بطفل – حملت به سفاحا – على قارعة الطريق، أو أمام أحد المساجد، أو بجانب ساقية[1]. وفى إحدى الحالات نجد بغيا تلقى بابنها عند مقابر بولاق [2]. وأحيانا في صندوق قمامة، أو على جسر السكة الحديد [3].

وفى بعض الأحيان نجد بعض البغايا تتغلب عليهن عاطفة الأمومة فيحتفظن بأبنائهن معهن ، نجد ذلك فى حالة آمنة بنت عبد الرحيم فى التل الكبير التى كانت تعيش مع ابنتها الصغيرة فاطمة التى كان عمرها 6 سنوات ، وكانت البنت تشاهد ما تفعله أمها ، وعندما قتلت أمها على يد أحد زبائنها تعرفت الطفلة عليه وقالت أنه هو الذى دخل الحجرة مع أمها[4]. وكذلك الحال بالنسبة للبغى فاطمة شخلع التى كانت تعيش مقطورة فى كرخانة حسنة الدخاخنية بالوسعة ، حيث كانت تقيم بالكرخانة مع أولادها: زنوبة البالغ البكر ، وعبد العال وسليمان القصَّر ، ومحمود الرضيع[5]. ولكن وجود الأطفال فى الكرخانات كان أمرا نادرا على كل حال .

ولكن هذا الوضع لا يلبث أن يتغير، فمع تقنين البغاء أصبح الأطفال مصدر ثروة للقوادات، فكثير من البدرونات كان لهن تابعات سودانيات، وظيفتهن تربية الأطفال الصغار الذين يولدون للبغايا، أو الذين يجلبونهم من الأقاليم، أو أولاد السفاح الذين

---

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س75/10/7 ، مضبطة رقم : 227 ، فى 26 ربيع الآخر 1280هـ / 8 أكتوبر 1863م.

(2) ديوان مجلس الأحكام، سجل رقم: س3/10/7 ، ص152 ، مضبطة رقم : 455، في 15 جمادى الأولى 1275 هـ / 21 ديسمبر 1858م.

(3) المقطم في 9 مايو 1933 ، ص 3 .

(4) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ 20 أكتوبر 1873م .

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل5/6/2 ، ص 168 ، فى 9 صفر 1295 هـ / 12 فبراير 1878 م .

تتركهم أمهاتهم عند بعض القابلات فيبيعونهم للبدرونات لإيوائهم فى بيوت أعدت لـــهذا الغرض، فهذه البيوت هى مدارس يتعلم فيها أولئك الأطفال الفســق والفجـور ذكـورا وإناثا. [1]

وعلى أية حال فإن هذه القاعدة لها شواذ كثيرة ، فبعض بغايا القرن العشرين كـن يرفضن أن ينشأ أولادهن فى هذه البيئة العفنة ، فكن يفضلن إلقاء الأولاد على قارعـــة الطريق ، لعلهم يجدون أحد أصحاب القلوب الرحيمة لتربيتهم وإنقاذهم من هذا المصـير المظلم الذى ينتظرهم فى الكرخانات، وتجد فى الصحف كثيرا من الأخبار عن وجود طفل لقيط على قارعة الطريق ، بعضها ثبت أن أمه بغى ، وبعضها لم يعرف له أب أو أم[2].

وهناك وسيلة أخرى أسهل ، تلجأ إليها بعض البغايا للتخلص من اولادهن الذيــن حملن بهم سفاحا، ولكنها أشنع من تشغيلهم فى البغاء ، أو إلقائهم على قارعة الطريـق، هذه الوسيلة هى قتلهم ! وقد شاعت تلك الوسيلة فى فترة ترخيــص الحكومــة للبغــاء بشكل لافت للنظر ، ومن خلال تقارير الأمن العام نجد بندا سنويا ثابتا عن جرائــم قتـل الأطفال المولودين من سفاح ، ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين البغاء وقتل الأطفـــال المولودين من سفاح ، ورغم أننا لا نستطيع الزعم بان كل الأطفال المولودين من ســفاح وقتلوا هم أبناء بغايا ، إلا أن المؤكد أن نسبة كبيرة منهم كذلك ، كما أن كثيرات ممـــن حملن سفاحا لا شك تأثرن بالبغايا وأخلاقهن سواء تأثيرا مباشـــرا أو غـير مباشـر . وكذلك فإن كثيرات جدا من الفتيات اللاتى حملن سفاحا هربن من أهليــهن ولـم يجـدن مأوى سوى فى بيوت العاهرات . كما أن المتصفح لتقارير الأمن العام ســيجد ارتباطــا وثيقا بين بؤر البغاء الرسمى ، وبين التوزيع الجغرافى لجرائم قتل الأطفال المولوديـــن من سفاح .

وقد كانت هذه النوعية من الجرائم فى ازدياد مستمر ، حيث بلغت 164 جناية فــى عام 1926 ، زادت إلى 173 جناية فى العام التالى[3] . وفى عام 1938 قفز الرقم إلــى 208 جناية قتل لأطفال مولودين من سفاح . مما كان داعيا لاهتمام مدير الأمن العــام الــذى

---

[1] محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 115 .

[2] المصرى فى 16 مايو 1939 ، ص 9 ؛ المقطم فى 9 مايو 1933 ص 3 .

[3] وزارة الداخلية : تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام 1927 ، مطبعة مصر ، القاهرة ، 1928 ، ص16 .

طالب فى تقريره بالعمل على مكافحة هذا النوع من الجرائم ، ووجه بوليس الآداب إلى الاهتمام بمكافحة هذه الجرائم وإن كان قد بين أن مكافحة جريمة من هذا النوع قبل وقوعها أمر بالغ الصعوبة لأن الجريمة تتم فى الخفاء. وعلى أية حال فقد انخفض الرقم إلى 165 جناية فى العام التالى[1]، ولكنه عاد إلى الزيادة من جديد بشكل مطرد فى السنوات التالية .

والجدول التالى يوضح لنا عدد تلك النوعية من الجرائم موزعا على أقاليم مصر خلال الفترة من 1938 – 1944 [2] :

الجهة	1938 [3]			1939 [4]			1940 [5]		
	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة
مصر	159	47	30	139	27	19	141	28	20
اسكندرية	140	64	46	112	52	46	97	48	49
القنال	42	19	45	26	14	54	32	18	56
السويس	9	7	78	6	5	83	3	2	67
دمياط	10	6	60	12	9	75	12	10	83

[1] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1940 ، ص 22 .

[2] وقد اضطررنا إلى قسمته جدولين لظروف فنية .

[3] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1938 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1939 ، ص 23 .

[4] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1940 ، ص 22 .

[5] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1941 ، ص 26 .

جملة المحافظات	360	143	40	295	107	36	285	106	37
القليوبية	170	1	1	181	3	2	101	0	0
الدقهلية	128	16	13	97	8	8	105	13	12
الشرقية	156	5	3	146	2	1	122	4	3
البحيرة	130	9	7	111	10	9	105	14	13
الغربية	382	15	4	338	6	5	275	14	5
المنوفية	171	8	5	145	7	5	111	14	3
جملة الوجه البحرى	1137	54	5	1018	36	4	819	3	6
الجيزة	131	1	1	125	1	1	85	48	1
بنى سويف	146	2	1	150	1	1	125	1	1
الفيوم	184	3	2	166	5	3	148	5	3
المنيا	243	1	1	237	0	0	226	3	1
أسيوط	666	0	0	630	1	1	566	6	1
جرجا	338	0	0	303	1	0	308	1	0
قنا	153	0	0	112	2	2	126	1	1
أسوان	9	1	11	17	1	6	12	3	25
جملة الوجه القبلى	1870	11	6	1740	12	1	1596	21	1
المجموع العام	3367	208	6	3053	155	5	2700	175	6

وهذا بيان بجنايات قتل الأطفال من سفاح خلال الفترة1941 – 1944 :

الجهة	1941 [1]			1942 [2]			1943 [3]			1944 [4]		
	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عمد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة
مصر	158	48	30	153	48	31	175	43	25	202	39	19
اسكندرية	84	34	40	108	55	51	142	77	54	156	59	38
القنال	40	19	48	62	24	39	91	20	22	82	19	23
السويس	14	6	43	36	7	19	25	6	24	34	5	15
دمياط	3	2	67	8	6	75	5	3	60	5	2	40
جملة المحافظات	299	109	36	367	140	38	438	149	34	479	124	26
القليوبية	83	2	2	72	0	0	77	2	3	60	0	0
الدقهلية	111	22	20	129	17	13	117	16	14	147	14	10
الشرقية	114	7	6	108	8	7	185	5	3	178	6	3
البحيرة	114	9	8	111	6	5	140	5	4	124	4	3
الغربية	236	16	7	272	19	7	295	18	6	291	10	3
المنوفية	97	3	3	117	5	4	127	9	7	142	5	4
جملة الوجه البحرى	755	59	8	809	55	7	941	55	6	942	39	4
الجيزة	119	2	2	93	0	0	118	9	8	114	1	1
بنى سويف	114	0	0	116	0	0	126	1	1	128	1	1
الفيوم	154	0	0	143	7	5	119	2	2	124	3	2
المنيا	308	2	1	275	2	1	322	0	0	340	2	1
أسيوط	535	4	1	509	4	1	523	0	0	556	2	0
جرجا	240	1	0	241	1	0	264	1	0	269	4	1
قنا	101	3	3	100	1	1	104	2	2	95	1	1
أسوان	12	1	8	12	1	8	6	0	0	6	0	0
جملة الوجه القبلى	1583	13	1	1489	16	1	1582	15	1	1632	14	1
المجموع العام	**2637**	**181**	**7**	**2665**	**211**	**8**	**2961**	**219**	**7**	**3053**	**177**	**6**

[1] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية خلال سنتى 1941 – 1942 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1943 ، ص 36 .

[2] نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة .

[3] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1946 ، ص 27 .

[4] نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة .

ومن هذا الجدول نتبين عدة حقائق :

أولاً : أن هناك علاقة وثيقة وواضحة تماما بين التوزيع الجغرافى للبغايا – كما أوضحناه فى الفصل الثالث – والتوزيع الجغرافى لجرائم قتل الأطفال المولودين من سفاح ، حيث ترتفع النسبة بشكل لافت للنظر فى مدن القاهرة والمدن الساحلية (المحافظات) ، وهى نفسها البؤر الرئيسية للبغاء فى مصر . بينما تقل النسبة فى مديريات الوجه البحرى ، التى تقع موقعا وسطا من حيث عدد البغايا ، وتندر فى مديريات الوجه القبلى ، التى تأتى فى ذيل القائمة بالنسبة لعدد البغايا .

ثانياً : أن الإسكندرية تقدم دائما أكبر عدد للأطفال الذين تم قتلهم ، حيث إجمالى عدد الأطفال الذين تم قتلهم خلال المدة 1938 – 1944 هو 389 طفل ، بينما إجمالى عدد جنايات القتل والشروع فيه بصفة عامة خلال نفس المدة هو 839 جناية قتل، أي أن نسبة قتل الأطفال المولودين من سفاح إلى إجمالى جرائم القتل بمختلف أنواعها هى 46.36 % أى نصف إجمالى عدد جرائم القتل العام تقريبا.

ثالثاً : إن القاهرة تأتى فى المرتبة الثانية من حيث العدد والنسبة ، حيث بلغ مجموع الأطفال المولودين من سفاح الذين قتلوا خلال نفس الفترة الزمنية 280 طفل ، بينما إجمالى عدد جنايات القتل والشروع فيه بصفة عامة هو 1127 جناية. والنسبة بين الرقمين هى 24.84 % أى الربع تقريبا . ويرجع هذا التفاوت فى نسبة قتل الأطفال رغم التقارب بين المدينتين فى عدد البغايا ، إلى طبيعة القاهرة كعاصمة للبلاد تخضع لسيطرة الأمن بشكل مكثف ، ولطبيعة إسكندرية كميناء تكثر فيه الجرائم وتنعدم فيه الضمائر ، ويزدحم فيه مختلف الجنسيات .

رابعاً : إن القاهرة والإسكندرية تحوزان نصف عدد بغايا مصر كلها ، وكذلك تقع فيها نصف عدد جرائم قتل الأطفال من سفاح ، حيث أن إجمالى عدد جرائم قتل الأطفال المولودين من سفاح ، التى وقعت فيهما خلال الفترة 1938 – 1944 هو 669 جريمة ، بينما إجمالى عدد الجرائم التى وقعت من هذا النوع فى القطر المصرى كله خلال نفس المدة هو 1226 جريمة قتل لطفل مولود من سفاح ، وبذلك تكون حصة القاهرة وإسكندرية من هذا النوع بالنسبة لباقى القطر هى 54.56 % أى أكثر من النصف بقليل .

سادساً: مصادر دخل البغايا

تدلنا الوثائق على أن دخل البغايا كان كبيرا ومتنوع المصادر ، حيث مارسن أعمالا أخرى إلى جانب عملهن الرئيسى وهو البغاء ، ولذلك سوف نعرض لمصادر تكسبهن في النقاط التالية :

1 - ممارسة البغاء :

من الطبيعى أن يكون البغاء هو المصدر الأول للدخل عند البغايا ، ، فهناك بعض البغايا كن يعملن لحسابهن حيث تعيش البغى بمفردها في بيتها ،وعلى هذا الأساس سيكون كل دخلها خالصا لها ، وهذه كان عليها أن تخرج بنفسها لجلب الزبائن بطرق شتى ، أو تقف أمام المنزل لجلب الزبائن ، وفى هذه الحالة عليها أن تتحايل بشتى الطرق للعودة بزبون ، ولا يخلو الأمر من مخاطرة فقد تعرضت إحداهن للطعن "بكزلك" في بطنها أودى بحياتها نتيجة لرفض الزبون الاستجابة لها ، أو نتيجة لمحاولتها ابتزازه كما ادعى هو عند التحقيق معه[1]. أما بالنسبة للبغايا اللاتي حصلن على قدر من الشهرة ، فهذه كانت تنتظر فى بيتها ، فقد أصبح لها زبائن يترددون عليها ، ويطلبون بغى معينة بالاسم [2].

وهناك بعض البغايا كن يعملن لحساب قوادات ، وهذا النظام قد انتشر وأصبح السمة السائدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حتى أننى فشلت فى العثور على بيت واحد من الوثائق أو الدوريات المختلفة ، تعمل فيه بغى واحدة لحسابها الخاص ، مما يشير إلى انقراض هذا النوع من البغاء فى ظل البغاء الرسمى .

وكان من عادة البغايا أن يجلسن أمام الكرخانة ، فإذا مر عليهن شخص حاولن جذبه بشتى الطرق للدخول إلى الكرخانة ، فيستخدمن الإغراء والتهتك كسلاح فعال [3]،

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 2/10/7 ، ص 19 ، مضبطة رقم : 32 ، في 8 صفر 1275 هـ / 19 سبتمبر 1858م .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل4/18/4 ، ص23 ، مضبطة رقم : 228 ، 13 ربيع أول 1295هـ / 17مارس 1878م .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 132 ، مضبطة رقم : 177 ، فى 11 صفر 1295 هـ / 14 فبراير 1878م .

فإذا فشلن تقوم إحداهن مثلا فتطلب منه أن "يلف لها سيجارة" [1]، وفى حالة أخرى نجد بغى تخطف شاله وتهرع إلى داخل الكرخانة ليسرع خلفها[2].

ولكن العادة أن البغى لا تلجأ لهذه الوسائل إلا أبدى الزبون امتناعا أو خجلاً ، بينما كان أغلب الزبائن يستجيبون لمجرد نظرة أو حركة خليعة للفت نظر الزبون وإغرائه على الدخول .

وفى بعض الحالات كانت القوادة هى التى تخرج لجلب الزبائن ، ثم تعرض عليهم الفتيات وهن في كامل لبسهن وحليهن وزينتهن ، ويتم الاتفاق معها على أجر معين للمبيت ليلة كاملة مع البغى[3] . وإذا كان النظام المتبع في الحالة السابقة هو المبيت ليلة كاملة ، فإن هناك حالات أخرى كانت تتم فيها مجرد زيارة لا تتعدى ربع ساعة أو نحو ذلك [4].ورغم أن وثائق القرن التاسع عشر لا توضح كيفية اقتسام الإيراد بين البغى والقواد ، إلا أن مصادر القرن العشرين تشير إلى أن القوادة كانت تستأثر بنصيب الأسد من الإيراد . ويشير الدكتور فخرى إلى أن نسبة ما تحصل عليه البغى يتراوح بين 20 إلى 50 % من الإيراد ، وتحصل صاحبة الدار على بقية المبلغ ، هذا بالنسبة للمواخير الراقية ، أما المواخير التى تنتشر فى الاحياء الفقيرة ، فتأخذ صاحبة الدار كل ما تجمعه العاهرة من مال ، مقابل ما تقدمه لها من مأكل وملبس ومسكن . ولكن أي مأكل وأى مسكن ؟ أشياء تشمئز منها الأنفس [5].

هذا بالإضافة إلى أن بعض الكرخانات كانت تفتح أبوابها لكل عاشقين يبحثان عن مكان يختليان فيه ، ولكل شاب ينجح في اصطياد ضحية من الشارع [6] ، وهؤلاء كانوا يسمون "السرامحة" ، ولعل ذلك كان يتم فى مقابل مبلغ يدفعه الرواد .

---

[1] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل2/6/2 ، ص69 ، مضبطة رقم : 153 ، فى 6 ذى القعدة 1294 هـ/ 12 نوفمبر 1877م .

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص179 ، مضبطة رقم : 233 ، فى 22 صفر 1295 هـ/ 25 فبراير 1878م . .

[3] لمزيد من الوصف التفصيلي لهذا المنزل وطريقة العمل به /راجع ديوان مجلس الأحكام، سجل رقم : س71/10/7 ، مضبطة رقم : 18 ، في 19 رمضان 1290هـ /10 نوفمبر 1873م .

[4] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: ل4/18/4 ، ص23 ، مضبطة رقم :228 ، فى 13 ربيع الأول 1295هـ/ 17 مارس 1878م ، وانظر أيضا ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س10/7/ 60 ، مضبطة رقم: 8 ، فى 2 رمضان 1290هـ / 24 أكتوبر 1873م .

[5] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 90 – 91 .

[6] ديوان مجلس الأحكامسجل رقم : س50/10/7 ، مضبطة رقم: 444 ، فى 28جمادى الأولى ،1287هـ/26 أغسطس1870م .

أما عن مقدار المبلغ الذي تحصل عليه البغى من زبائنها ، فلم تصرح به سوى وثائق قليلة خلال القرن التاسع عشر ، فنجد مثلا أن بغيا فى عام 1873م ، حصلت على مبلغ 22 قرشا من أحد الأروام ، نظير اختلائه بها فترة لا تزيد عن ربع ساعة كما صرحت هى بذلك . [1] كما حصلت بغى أخرى فى عام 1878م ، على مبلغ فرنك واحد من أحد الفرنسيين مقابل الاختلاء بها دقائق معدودة [2]. كما دفع شخصان مبلغ ثلاثة ريالات ونصف مقابل المبيت مع فتاتين ليلة كاملة [3].

وتشير كثير من الوثائق التى ترجع إلى عام 1295 هـ / 1878م ، إلى أنه كان من المعتاد أن يتم الاتفاق على المبلغ قبل الدخول ، وعادة ما كان المبلغ ثلاثة قروش تعريفة ، أى قرش ونصف[4]. وفى القرن العشرين أصبح الوضع مختلفا ، فيشير الدكتور عبد الوهاب بكر أن البغايا المصريات فى منطقة الوسعة كن يبعن المتعة بخمسة قروش [5] ، ويسهل حساب دخلها في الشهر إذا عرفنا أن متوسط عدد زبائنها في اليوم الواحد يتراوح بين 8 – 16 رجلا حسب تقرير اللجنة التى شكلت لإلغاء البغاء [6]، ويشير الدكتور فخرى إلى أن متوسط زبائن البغى هو 8 رجال فى الليلة ، ولكنه يؤكد أن إحدى العايقات أبلغته أن لديها ثلاث فتيات لا يقل عدد زوارهن عن 12 رجلا فى الليلة الواحدة [7].

ويشير أحد المصادر فى ثلاثينيات القرن العشرين إلى أن متوسط دخل البغي في الشهر قد يصل إلى ثلاثين جنيها ، وربما يصل إلى ستين أو أكثر ولكنها مع ذلك لا تستفيد من كسبها إلا ما يسد جوعها [8]. ويؤكد آخر أن دخلها كان يصل إلى ثمانين جنيها [9]. وهو مبلغ ضخم قياسا على مرتب الموظف الحكومى فى ذلك الوقت الذى كان يتراوح بين ثلاثة وخمسة جنيهات .

---

[1] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم:س7/10/60، مضبطة رقم:8 ،فى2رمضان1290هـ/24 أكتوبر 1873م

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: ل4/18/4 ،ص23 ،مضبطة رقم:222 ، 13 ربيع الأول 1295هـ/17 مارس1878 م .

[3] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم:س7/10/71 ، مضبطة رقم:18، 19رمضان 1290هـ/10نوفمبر 1873م.

[4] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل2/6/2 ، ص69 ، مضبطة رقم: 153 ، فى 6 ذى القعدة 1294 هـ / 12 نوفمبر 1877م .

[5] د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 155 .

[6] محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 13 .

[7] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 94 – 95.

[8] محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 22 .

[9] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 91 – 92 .

2 - سرقة الزبائن :

من النادر أن يخرج رواد الكرخانات ومعهم نقود ، فلابـد مـن سـلب نقودهـم بإرادتهم أو بدونها ، وتزخر سجلات مجلس الأحكام ومحاضر التحقيق فـى الضبطيـات بأعداد كثيرة من هذه القضايا التى زودتنا حقيقة بكم كبير من المعلومـات عـن البغـاء خاصة فى أواخر القرن التاسع عشر .

فعندما دخل أحد الفرنسيين إلى كرخانة أم السعد باللبان بإسكندرية، وبعد أن اتفق مع إحدى البغايا على دفع ريال لها ، أخرج كيس نقوده لدفع المبلغ ، وكانت هذه فرصـة مناسبة ، فقامت زميلتها بخطف الكيس ، واختفت في إحدى جهات المنزل ، أما هو فبعد أن قضى غرضه مع البغى ؛ ذهب إلى الضبطية وقدم شكوى بما حدث ، ومع ذلـك فلـم يستطع الحصول على أمواله [1].

وإذا كان هذا الفرنسى قد ترك ماله وسافر ، فلا شك أن الوضع يختلف إذا كـان الزبون يهوديا ، فعندما دخل يوسف سليمان اليـهودى إلـى كرخانـة مريـم القبطيـة بالوسعة، واجتمع مع إحدى مقاطيرها المدعوة حبيبة التركمانية ، وبعد أن انتـهى مـن حاجته تحسس جيبه فلم يجد كيس نقوده وبه 12 بنتو وخمسة فضة نحـاس ، فأسـرع خلف حبيبة التى أخذت الكيس وسلمته لعايقتها مريم ، فأمسك بمريم والكيس فى يدهـا ولكن حبيبة عضت يده ، فعندها صاح بأعلى صوته ، وحضر عساكر الداورية وقبضـوا عليهما ، وبالتحقيق أنكرت المرأتان أنهما أخذتا منه شيئا ، وادعت حبيبه أنه جاء إليـها "بحالة السكر وطلب منها فعل الأمر المغاير " فرفضت ، فادعى عليها بما ادعى به ، ولم يستطع اليهودى تقديم بينة تؤيد قوله ، وأفرج عن المرأتين ، ولكنه لم ييـأس ، وأخـذ يدور ويتجسس فى منطقة الكرخانة حتى سمع امرأتين تتحدثان بشان النقود المسـروقة فأبلغ عنهما ، واعترفت إحداهما واسمها ماشاء الله بأنها من مقاطير مريـم القبطيـة ، وأن مريم أخذت النقود وسلمتها لابنتها زوزة ، التى خرجت من المـنزل قبـل حضـور عساكر الدورية ، وبسؤال مريم وحبيبة قالتا أن ما شاء الله هذه كانت مقطـورة عنـد مريم ، وأنها مديونة لها فى 3 بينتو ، ولما أرادت الخروج من عند مريم ، فقـد طلبـت

---

[1] دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم:ل4/18/4 ، ص 23 ، مضبطة رقم:228 ، 13 ربيع الأول 1295هـ / 17 مارس 1878م

مريم منها تسديد الدين ، فتركت متاعها عندها رهنا وخرجت ، وأنها فعلت ذلك لتنتقم منها ، ورأى مأمور الضبطية إدانة حبيبة ومريم رغم عدم كفاية الأدلة، ولكنه مع ذلك رأى أن يوسف هو المفرط فى ماله[1].

وإذا كانت المسألة قد مرَّت بسهولة في الحالات السابقة ، ونجحت البغايا فى الفوز بالأموال ، فإنها لم تكن بهذه السهولة في كل مرة ، فعندما مدت إحداهن يدها في جيب أحد زبائنها ، وأخذت منه خمسة جنيهات ، كان نصيبها "كزلك" – أي سكينة – في بطنها [2] . وحتى في القرن العشرين كانت نفس المشكلة ، حيث قتل بحار فنلندى إحدى المومسات بالإسكندرية مدعيا أنها سرقت نقوده بعد أن قضى حاجته معها [3]. والجدول التالى يوضح بعض الحالات التى تعرض فيها الزبائن للسرقة والمبالغ المسروقة ، حيث نلاحظ أنها مبالغ كبيرة ، وجميعها لم ترد إلى أصحابها لأن دعواهم لم تثبت ، مما يعنى أن سرقة الزبائن كانت موردا هاما للبغايا ، والعياق :

المدعى	المقطورة المدعى عليها	العايقة	المبلغ المسروق
يوسف سليمان اليهودى	حبيبة التركمانية	مريم بنت جرجس	12بنتو ، 5 فضة
أحمد الزيادى الكشنى	زنوبة بنت حسن	غير مذكور اسمها	3 جنيه أفرنكى ، 2 ريال شينكو ، 20 قرش صاغ
جيرار الفرنساوى	شفيقة بنت شعبان	أم السعد بنت حسن	64 فرنك
جرجس الصايغ	حميدة وعديلة ومغاربية وشوق	عايشة	ساعة ذهب ، كتينة ذهب، خاتمين ألماس ، 5 جنيهات
محمد الحبشى	زينب ونفيسة	زهرة	120 جنيه
الحاج إبراهيم شبانة	بخيتة وهنا	مسعودة بنت جابر	24 جنيه أفرنكى و 2320 قرش صاغ

---

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل3/6/2 ، ص3 ، مضبطة رقم: 5 ، فى 27 ذى الحجة 1294 هـ / 2 يناير 1878م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 2/10/7 ، ص 19 ، مضبطة رقم: 32 ، في 8 صفر 1275 هـ / 19 سبتمبر 1858م .

(3) المصرى في 24 يناير 1937 ، ص 2 . ، وفى 25 يناير ، ص 7 .

والملاحظ أن معظم حالات السرقة كانت تتم بواسطة "المقاطير" ، ولكــن المبــالغ المسروقة كانت تذهب إلى جيوب "العياق" ، وكانت العايقة تنكــر معرفتــها بــالمدعى ، وغالبا تدعى أنها كانت خارج البيت ، والغريب أن المقاطير يحــاولون مســاندتها فيمــا تدعيه ، ولكن عندما تحاصرهم التحقيقات كن يعترفن عليها ، وهنا تضطر العايقة إلـــى القول بأنها "ولو أنها لم تأخذ المبلغ .. لكــن لا مــانع أن تدفعــه منعــا للإهانــة مــن الضبطية"[1]. كما يلاحظ أيضا أن حالات ثبوت السرقة كانت لا تتــم أبــدا إلا بــاعتراف شخص من داخل الكرخانة ، أو مقاطير وعايقات من الجيران ، على عداء مع صاحبــة الكرخانة التى حدثت فيها السرقة ، وبغير ذلك فلن يحصل المدعى على أمواله أبدا [2].

3 - لعب القمار :

كذلك كانت كرخانات البغايا تمثل بؤرا للعب القمار ، حيث كانت البغــى تحــرص على جذب كل أنواع الزبائن ، كما أنها كانت تشارك في اللعب أحيانا[3]. وإذا كانت لائحة بيوت العاهرات قد نصت على عدم لعب القمار فى الكرخانات ومصــادرة أدوات اللعــب والمبالغ المضبوطة ، فإن هذا بالطبع لا يعنى انتهاء القمار من الكرخانات .

4 - تجارة الرقيق :

وقد رأينا أن كثيرا من البغايا والقوادات كن يمتلكن الجوارى السود ، وكما ســبق القول بأن البغايا لم يكن لديهن مانع للمتاجرة بأعراضهن ، فإنه لا مانع لديهن أيضا مــن المتاجرة بهن ؛ حيث نجد إحداهن تبيع وتشترى الجواري بغرض التجارة[4] ، كما نجــد إحدى العايقات وتدعى وردة اليهودية ، تذهب إلى الســوق وتشــترى جاريــة صغــيرة "غشيمة" ، وتقوم بتربيتها بمنزلها[5]، ولا ندرى على أي خُلق تمت تلك التربيــة . كمــا

---

[1] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل3/6/2، ص101 ، مضبطة رقم:135 ، فى 4 صفــر 1295هـــ / 7 فــبراير 1878م.

[2] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 179 ، مضبطة رقم : 233 ، فى 22 صفر 1295 هــــ / 25 فبراير 1878م .

[3] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س20/10/7 ص107 ، مضبطة رقم:695 ، فى 28 شوال 1280هـ / 6 إبريــل 1864م.

[4] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم:س51/10/7 ، مضبطة رقم:26،فى5 رجب 1287هـ/5 أكتوبر 1870م .

[5] دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص37 ، مضبطة رقم : 59 ، فى 1 محرم 1295 هــ / 26 ينــاير 1877م .

نجد حالات لجوارى مملوكات لعايقات ، وتقوم سيدتهن بعتقهن ، ولكنـــهن يبقيـن فـى الكرخانة يمارسن البغاء ، كما فى حالة سعيدة السودة معتوقة مريم القبطية [1].ويبيـــن الملحق رقم (3) حالة الجوارى فى داخل الكرخانات ، حيث نجد معظمـــهن يعملـن فـى الخدمة والقليل يعملن فى البغاء ، والأغلبية رقيق والأقلية معاتيق .

5 - الرقص والغناء والتمثيل :

كان العمل الظاهرى لكل الغوازى وبعض البغايا السرِيَّـات هو الرقــص ، ومنـه يتحصلون على دخل معقول ، ولكن الرقص كان وسيلة جيدة للانتشار ، كما يشير ليـن إلى أن الغوازى -مع أن حرفتهن الأساسية الدعارة- كن يُؤَجَّرْن للرقــص فـي حريـم الأغنياء لا لتسلية النساء بالرقص فحسب ، بل لتعليمهن الفنون الشهوانية[2] ، كمـا أن بعض الغوازى يحترفن الغناء مثل العوالم [3] .

كما أن نسبة كبيرة من بغايا القرن العشرين – كما سبق أن أوضحنا – كن يعملـن فى الملاهى كمغنيات أو راقصات ، وكذلك كثير منهن كن ممثلات فى الفرق المســـرحية الجوالة ، وكذلك ممثلات درجة ثانية [4].

6 - تجارة المواشى :

يشير إدوارد وليم لين إلى أن بعض الغوازى يشتغلن بتجارة المواشى إلى جـانب حرفتهن الأصلية [5] .

7 - بيع الخمور والمخدرات :

الخمر والبغاء وجهان لعملة واحدة ، ولذلك كان إغلاق الخمارات أحـد الوسـائل التى اتبعها الحكام لمكافحة البغاء ، ففى العصر العثمانى صدرت أوامر عديـدة لإغـلاق

---

[1] نفس السجل السابق ، ص 3 ، مضبطة رقم : 5 ، فى 27 ذى الحجة 1294 هـ / 2 يناير 1878م .
[2] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 261 .
[3] نفس المرجع ، ص 328 .
[4] محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى القاهرة .. مرجع سابق ، ص 87 .
[5] نفس المرجع والصفحة .

الميخانات "الخمارات" [1] ، كذلك اتبع محمد على نفس الأسلوب ، فقد أصدر أمرا فى 14 ربيع الأول 1254هـ / 7يونيو 1838م ، بإغلاق 102 محلا مُعدا لشرب المسكرات وبيعها ، وعدم الترخيص بفتح هذه المحلات بأزقة المسلمين ، وفيما بعد يكون الترخيص بفتح مثل هذه المحلات " فى محلات وحارات العيسوية والموسوية " [2] ولا شك أن هذه الأوامر كانت ضربة قاضية للبغاء. ولكن فى عهد سعيد نجد هذه المحلات تعود للظهور من جديد ، وتسمى "قهوة فى الظاهر ، ولكنها معدة لبيع الخمور والحشيش فى الداخل ، كما نجد صاحبة القهوة فى بعض الحالات بغى محترفة ، وزوجها قواد يساعدها فى عملها[3] . والمخدرات من أهم العوامل المساعدة لحرفة البغاء كما أن نسبة كبيرة من زبائن البغاء هم فى نفس الوقت من مدمنى المخدرات ، ولذلك يندر أن نجد دار بغى تخلو من الخمور أو الحشيش ، لتقدم إلى الزبائن ، أو تباع لهم كتجارة[4]. كما كانت إحداهن تبيع البوظة كستار لعملها في البغاء ، حيث يتجمع الزبائن لشرب البوظة ومع انقضاء السهرة ينسحب البعض وينوى آخرون المبيت [5] .

ويذكر الدكتور فخرى أن المخدرات كانت تباع فى بيوت البغاء بأسعار خيالية ، وأن الرجال الذين يزورون تلك البيوت كانوا يرغمون "ذوقياً" على تعاطى الخمور والمخدرات ، وحتى إذا لم يبادر بطلب شئ منها ، فإن البغى سرعان ما تطلب على حسابه ، ويؤكد أن أحد الزبائن أخبره أنه اشترى جرام كوكايين بجنيهين ، وأخبره آخر بأنه دفع ثلاثين قرشاً ثمنا لسيجارة حشيش[6].

8 - إيواء المجرمين واللصوص :

هذا بالإضافة إلى أن كرخانات البغايا كانت مأوى للمجرمين واللصوص والهاربين من القانون ، حيث تشير الوثائق إلى أن رجال الضبطية كانوا عندما يبحثون عن شخص هارب فإن تلك الكرخانات كانت أول ما يبحثون فيه وغالبا ما كانوا يعثرون على

---

[1] محكمة دمياط الشرعية ، سجل رقم 51 ، ص 55 ، مادة رقم 143 ، فى 1022 هـ / 1613م .
[2] محفظة 4 ملخصات أوامر ، كراس 32 ، أمر الى الديوان الخديوى ، فى 14 ربيع الأول 1254هـ / 7 يونيو 1838م .
[3] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم:س20/10/7، ص8، مضبطة رقم:589 ، فى 9 شوال 1280هـ /18 مارس 1864م .
[4] محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص 46 .
[5] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س20/10/7 ، ص8، مضبطة رقم: 589، فى 9شوال 1280هـ / 18 مارس 1864م .
[6] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 93.

بغيتهم [1] . وكثير من اللصوص بعد القبض عليهم وبسؤالهم عن المسروقات التي سرقوها يتبين للضبطية أن جزءا كبيرا منها - أو كلها - قد تم إنفاقه على النسوة الفواحش[2]. مما يشير إلى أن ذلك كان مصدرا هاما لدخلهن.

ومن دراسة نيازى حتاتة عن مصادر دخل البغايا خلال أواخر أربعينيات القرن العشرين، وجد أن 206 امرأة كانت الدعارة هى مصدر دخلهن الوحيد من بين 600 بغى ، أما الباقيات فكان لهن مصدر آخر وبيانهن كالتالى [3]:

مصدر الدخل	العدد
الدعارة فقط	206
إنفاق الزوج	81
إنفاق الأقارب	91
نفقات شرعية	26
مال ثابت	3
سرقة وتجارة ممنوعة	2
إنفاق العشيق	31
خدمة المنازل	44
فنانات ملاهى وكباريهات	20
بائعات متجولات	25
حائكات ملابس	14
عاملات	23
موظفات	8
ممرضات	5
ممثلات	8
ممثلات ثانويات (كومبارس)	10
أعمال تجارية وصناعية	3
الجملة	600

---

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/20 ،ص 108 ، مضبطة رقم: 697 ، فى 28 شوال 1280هـ/6إبريل 1864م.

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/1 ، ص1 ، مضبطة رقم: 4 ، فى 10 ذى القعدة 1274 هـ / 25 يونيو 1857م.

(3) محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى القاهرة .. مرجع سابق ، ص 87 .

سابعاً : ثروات البغايا

من المفروض أن البغايا هن من النساء الفقيرات اللاتى أعوزهن الفقر ، فلجأن إلى هذه الحرفة ، وقد ادعت البغايا اللاتى نفاهن محمد على إلى إسنا الفقر ، وقررن أنهن لا يملكن قوت يومهن ، مما أجبر الحكومة على صرف جراية يومية لهن [1]. ومع ذلك ، ومن خلال هذه الأنشطة الاقتصادية التى عددناها نجد أن بغايا القرن التاسع عشر قد كوَنَّ ثروات ضخمة ، نستشف ذلك من خلال الوثائق : فآمنة بنت عبد الرحيم الخياط كانت تمتلك منزلا تقيم فيه مع طفلتها ، وكانت تمتلك الكثير من المصوغات التى كانت السبب فى قتلها على يد أحد زبائنها ، ولكن لحسن الحظ أن القاتل لم يستطع العثور على مكان المصوغات فاكتفى بسرقة برقع فضة، وبالتفتيش وجدت المصوغات فى علبة صفيح خلف زير المياة ، وتشمل : زوج من الأساور الذهب ، وحلق من الذهب ، وغازيتين ، وقلادة بها 12 محمودية ، وفرج الله وكردان به غازيتين و 34 ربع غازى مصرى [2].كما بلغ إجمالى ما سُرق من خدوجة بنت حسن سمسم 3624 قرش من المصوغات ، بالإضافة إلى خاتم ألماس قيمته 300 قرش [3].

وحتى الغوازى الرُحَل سكان الخيام ، كانت ثرواتهن كبيرة ؛ وبعضهن يحتفظن بأثاث قيم، ونصف دستة من الجوارى السود ، وجملان أو ثلاثة ، وايضا عدة خيول ، وقد تمتلك الأسرة الواحدة من البرامكة نصف دستة من الحمير ، أما مجوهرات هذه الأسرة وفساتينها فتشمل فساتين حريرية مزخرفة بخيوط الذهب ، وكثيرا من السلاسل التى تعلق حول الرقبة والصدر ، كما تتكون من الجنيهات الذهبية الإيطالية وأساور ذهبية ثقيلة تساوى فى بعض الأحيان من مائتين إلى ثلاثمائة جنيه استرلينى [4].

ويكفى للتدليل على ضخامة ثرواتهن ، أنه قد سرق من هوارية الغازية مصوغات كانت موضوعة فى علبة صفيح بخيمتها فى مولد البدوى بطنطا ، وقد بلغ ثمن هذه

---

[1] انظر الفصل الخامس : البغايا والسلطة .

[2] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873م .

[3] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س1/10/7 ، ص47 ، مضبطة رقم :105 ، فى 20 ذى الحجة 1274هـ/31 يوليو 1858م .

[4] بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 – 150 .

المصوغات عند تقديرها بمعرفة آل الخبرة ، مبلغ 5729 قرش و15 فضة [1]، وهو مبلغ ضخم بمقياس ذلك الزمان.

ولم تكن هذه المصوغات تغرى على السرقة فقط ، فقد كان الأمر يصل إلى القتل أحيانا، فقد اشترك اثنان من رواد إحدى الكرخانات فى قتل اثنتين من الفواحش من أجل سرقة مصاغهن [2].

جدير بالذكر أن هذه المصوغات الكثيرة لم تكن تغرى الزبائن فقط على السرقة أو القتل؛ بل كانت تغرى أيضا الخدم والأتباع ، فقد سرق فرغلى تابع صلوحة بنت سيد أحمد من أسيوط مبلغ 6 بينتو ، و3 مجر و2 جنيه أفرنكى ، و130 قرش صاغ ، ولبة ذهب قيمتها أربع مجرات ، وطربوش مركب عليه قرص وزنه 18 مجر ، وخاتم بفص فيروز ، و117 خيرية[3].

ولا شك أن هذا التنوع فى العملات يظهر لنا أن البغى كانت بمثابة بنك متحرك ، فبالإضافة إلى طبيعة العصر وتنوع العملات ، فإن زبائنها كانوا من طبقات متعددة وجنسيات مختلفة ، فتجد معها البينتو والمجر والخيريات العثمانية ، والمحموديات العثمانية ، والقروش المصرية ، و الجنيهات الأفرنكية وغير ذلك .

وخلال القرن العشرين نجد أن الحال لا يختلف كثيرا ، فنجد على صفحات الجرائد أخبار عن قتل الزبائن للمومسات ، ومن بينها نجد فى صفحة الحوادث بالأهرام سنة 1923 محاولة خليل مرسى خنق إحدى المومسات ، التى أخذها إلى ناحية دير الطين ، فى إحدى الطرق المهجورة وحاول قتلها بعد أن أخذ مصوغاتها وأموالها ، وقد بلغت هذه الأموال 23 جنيه و 800 مليم ، بالإضافة إلى أربعة خواتم ألماس ثمنها 64 جنيهات ، وأربعة أزواج من الأساور ثمنها 110 جنيهات[4].

---

[1] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س3/10/7 ، ص169 ، مضبطة رقم : 483 ، فى 22 جمادى الأولى 1275 هـ / 28 ديسمبر 1858م .

[2] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س71/10/7 ، مضبطة رقم : 18، فى 19 رمضان 1290 هـ/10 نوفمبر 1873 م.

[3] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س3/10/7 ، ص34 ، مضبطة رقم : 323 ، فى 14 ربيع الآخر 1275هـ / 21 نوفمبر 1858م.

[4] الأهرام ، فى 6 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "خناقو النساء" ، وانظر قضية أخرى فى أهرام 1 نوفمبر ، ص 5 بعنوان "قضية خانق النساء" لأحد الرجال الذى تعود على قتل النساء بعد تجريدهن من مصاغهن ، ونجد من بين قائمة ضحاياه بعض المومسات .

ثامناً : الزبائن

يمثل الزبون الضلع الثالث فى هـذه الحرفـة ، بعـد المقطـورة ، والعايقـة أو البدرونة، وترتيبه هنا لا يشير إلى قلة أهميته، فبغيره لا تقوم حرفة البغاء ، كما أنـه لا يكون المطرب مطرباً بغير جمهور. والزبون هو طالب المتعة الذى يأتى إلى بيت البغـاء، سواء برغبته ، أو بإرشاد قواد . وقد تنوعت الأسباب التى دفعت الزبائن للحضور إلـى الكرخانات ، وكذلك تنوعت طبقاتهم وحالاتهم الاقتصادية، وأعمارهم ومن خلال الجـدول فى الملحق رقم 2 نتبين الآتى.

أن بينهم العامل والعاطل والموظف والمـهنى والضـابط والجنـدى والمـتزوج والأعزب، واللص والمجرم، ومن خلال الوثائق وجدنا أن الزبائن خلال النصـف الثـانى من القرن التاسع عشر كانوا من فئات مختلفة ، ومن خـلال الحـالات العديـدة التـى جمعناها من الوثائق يمكن تصنيفهم كالتالى :

- حرفيين : (حلاق ، فطايرى ، برملجى ، فاعل ، فران ، ترزى ، نجـار ، صـائغ ، عربجى تراب ، حمَّامى).
- موظفين : (وكيل تلغراف القلعة ، وكيل عهدة ، ناظر زراعة ، شيخ طائفة المراكبية بإسكندرية) .
- تجار : (دخاخنى ، تاجر طرابيش ، تاجر أقطان ، صاحب لوكاندة ، مقاول ، خُضرى أخضر، تاجر غلال ، سمسار ، خامورجى ، تاجر كهنة ، تاجر أورق ودفاتر).
- عسكريين : (باشبوزق ، اسبران بالطوبجية ، نفر ، أونباشى ، ، عسكرى بوليـس، بحار، ضابط بحرى ، مستخدم بالبحرية) .
- لصوص وعاطلين ومجرمين بمختلف أنواعهم .
- أجانب (تركى رعية ، رومى رعية ، عبيد سـودانيين وأحبـاش ، أرمـن رعيـة ، فرنسيين ، يونانيين ، فنلنديين) .

ويشير عبد الله النديم فى "الأستاذ" إلى أن كثير من زبائن البغايا كانوا من أبنـاء

الطبقات العليا ، الذين درجوا على تقليد الغرب فى كل شىء [1]. ولعل ظهور أبناء الطبقات العليا فى دور البغاء يرجع إلى إلغاء الرق منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتحديدا منذ عام 1877م ، وصعوبة تمتع الأغنياء بما كان مباحا قبل سنوات قليلة ، من التسرى بالجوارى بأى ، وبدون قيود إلا القيود الشرعية التى تفرضها الشريعة الإسلامية [2].

وخلال القرن العشرين كان رواد بيوت الدعارة من نفس تلك العناصر التى أشرنا إليها بخصوص القرن التاسع عشر ، يضاف إليهم عمال المصانع ، وطلبة المدارس والموظفين من درجات متفاوتة ، حتى رجال البوليس والنيابة [3] كان لهم تردد على تلك البيوت كزبائن .

ومن خلال عدد حالات المرضى الذين عولجوا من أمراض مختلفة بين رجال البوليس سنة 1928 ، نجد عدد كبيرا منهم قد عولج من أمراض سرية ، مما يعنى أن رجال البوليس بأنواعهم : ضباط وعساكر وخفر وسريين ، كانوا عنصرا رئيسيا بين زبائن بيوت الدعارة ، يتضح ذلك من الجدول التالى [4]:

المرض	رجال البوليس الذين عولجوا فى قصر العينى	رجال البوليس الذين عولجوا فى مستشفى البوليس	رجال البوليس الذين عولجوا فى الشفاخانة	رجال البوليس الذين كشف عليهم فى العيادة الخارجية	الجملة
زهرى	986	1362	40	1	2389
سيلان	70	47	13	14	144
قروح	34	693	78	116	921
جملة	1090	2102	131	131	3454

---

(1) الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، العدد الصادر فى 13 ديسمبر 1892 م مقال بعنوان "حنيفة ولطيفة" ، ص 132- 140 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول إلغاء الرق ، وحقوق التسرى راجع للمؤلف : الرقيق فى مصر ... مرجع سابق ، الفصل الخامس عن الحياة الاجتماعية للرقيق ، والفصل الثامن عن الحركة المناهضة للرق .

(3) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 45 .

(4) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1928 ... مصدر سابق، ص 58 – 61 .

كما مثّل الجنود الإنجليز عنصرا أساسيا بين رواد الكرخانات خلال فترة التصريح بالبغاء 1882 – 1949 ، وقد ظهر ذلك بوضوح خلال فترتى الحربين العالميتين : ففى الحرب الأولى كانت بيوت العاهرات مرتعا لجنود الإمبراطورية البريطانية ، خاصة الأستراليين والهنود [1]. وفى الحرب الثانية انفتح الباب لهم على مصراعيه ، ويشير مأمور قسم الأزبكية فى تقريره عن عام 1940 ، إلى أنه قد تم تخصيص منطقة عاهرات للجيش البريطانى فى شارع وجه البركة ، وبها عشرة بيوت بما فيها من عاهرات ، وتدار بواسطة 29 بدرونة . ولكن جنود الجيش البريطانى لم يكتفوا بما خصص لهم ، فقد أشار ذلك التقرير إلى أن "عددا عظيما من جنود الدولة الحليفة يتجولون بدائرة القسم ، حيث توجد الملاهى وبيوت الدعارة " . وقد كان اختلاط هؤلاء الجنود بالبغايا سببا لانتشار المراض السرية بينهم ، فتعددت شكاوى الجنود من العاهرات المريضات ، وكان قسم الأزبكية يحقق فى تلك الشكاوى ، ويقوم بإرسال البغى التى اشتكى الجنود منها إلى الكشف ليتاكد من إصابتها بالأمراض السرية ، وخلال عام 1940 فقط تقدم 623 جندى بشكاوى من هذا النوع ، وبتحقيقها ظهر وجود 164 مومسا مريضة بأمراض سرية لم يظهرها الكشف الدورى العادى [2].

وكثير من الزبائن كانوا يصابون بالأمراض التى تنتقل إليهم من البغايا، ويعودون إلى بيوتهم لينشرونها بين زوجاتهم، فتصاب الزوجة بمرض سرى لا ذنب لها فيه، وعندما يصاب الرجل بمرض من الأمراض السرية فإنه يستطيع الذهاب إلى الطبيب، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمرأة التى قد ينتهى الأمر بالنسبة لها الى الموت، دون أن تجد من يهتم بها، ويمنعها حياؤها من الذهاب الى الطبيب، ومن خلال إحصاء أجراه الطبيب بورتقاليس على زبائنه من الرجال من مدمنة البغاء، اتضح أن عددا كبيرا منهم قد فقدوا زوجة أو أكثر من زوجة[3].

وكثير من الزبائن كانوا يصابون بالأمراض التى تنتقل إليهم من البغايا، ويعودون

---

[1] د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199 – 201 ؛ محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ... مرجع سابق ، ص 167 – 170 .

[2] تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية عام 1940 ، مصدر سابق ، ص 22 – 23 .

[3] بورتقاليس بك : المرجع السابق ، ص 12 .

إلى بيوتهم لينشرونها بين زوجاتهم، فتصاب الزوجة بمرض سرى لا ذنب لها فيه، وعندما يصاب الرجل بمرض من الأمراض السرية فإنه يستطيع الذهاب إلى الطبيب، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمرأة التى قد ينتهى الأمر بالنسبة لها إلى الموت، دون أن تجد من يهتم بها، ويمنعها حياؤها من الذهاب إلى الطبيب، ومن خلال إحصاء أجراه الطبيب بورتقاليس على زبائنه من الرجال من مدمنة البغاء، اتضح أن عددا كبيرا منهم قد فقدوا زوجة أو أكثر من زوجة[1].

ومن هذا الحصر للزبائن نجد أن رواد الكرخانات كانوا من طبقات عديدة ، وأعمار متفاوتة ، وقد نتج ذلك عن انحدار المقياس الخلقى لدى كثير من الناس ، كما نتج عن ذلك تعود كثير من الشبان على التردد على بيوت الدعارة ، مستغنين بذلك عن سنة الزواج ، فكانت النتيجة أن ظهرت أزمة الزواج التى شغلت الرأى العام خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، وقد تناول كثير من الكتاب هذه الأزمة بالشرح والتحليل وخلصوا إلى أن الشاب يجد فى البغاء مرتعا خصبا لشهواته الجامحة ، فلا يرغب فى الزواج ، لأن فيه قيدا ثقيلا عليه من حقوق الزوجية المختلفة ، فكانت النتيجة أن فقدت السيدات الشريفات الراغبات فى الزواج لعدد وافر من الشباب . وقد اوضح أولئك الكتاب والمفكرون أن أهم وسائل حل أزمة الزواج هو إبطال البغاء الرسمى ومكافحة البغاء السرى [2].

وإلى جانب عزوف الكثير من الشبان عن الزواج ، وظهور أزمة الزواج طفت على السطح مشكلة أخرى مرتبطة بذات الموضوع ، وهى ظاهرة انتشرت جرائم الفسق وهتك العرض . فلهذا النوع من الجرائم صلة وثيقة بالبغاء ، فالتصريح بالبغاء جعل كثير من الشبان يعرضون عن الزواج ويتخيلون أن هتك أعراض الفتيات والاعتداء عليهن يستوى مع معاشرة البغايا ، فقد أصبح الفارق بين الأمرين ضئيلا جدا ، حيث انحدرت الأخلاق لدى كثير من الشبان ، وانعدم المقياس الخلقى والدينى لديهم . وقد

---

[1] نفس المرجع السابق ، ونفس الصفحة .

[2] محمد فريد جنيدى : أزمة الزواج فى مصر ، أسبابها ونتائجها وعلاجها ، مطبعة حجازى ، القاهرة ، 1933 ؛ محمد عطية الجداوى : مشاكل العصر الحديث فى مصر والأمم الشرقية ، مطبعة الصاوى ، القاهرة ، د.ت ؛ مجلة المعرفة ، عدد أول يونيو 1931 ، ص.ص 302 – 304 ، 344 – 351 .

بلغت هذه النوعية من الجرائم ذروتها فى عام 1939 حيث بلغت 376 جناية ، بزيادة 35 جناية عن العام السابق ، ولذلك لم يجد مدير الأمن العام ما يكتبه فى تقريره عن ذلك العام سوى أن يهيب بمن يستبيحون الأعراض ويستهترون بكرامة العائلات أن يكبحوا جماح نفوسهم " فقد كفى البلاد ما بليت به من إحجام كثير من شبانها عن الزواج ، وانصرافهم إلى التسكع فى الطرقات ، وإغواء الفتيات على الفسق والفجور ، واستهانتهم بنظام الدولة وشعائرها الدينية وتقاليدها القومية ، فمن تهتك لاختلاط يثيران العواطف الدينية ، إلى ارتياد النوادى والحانات إلى تدنيس كرامة المرأة فى الطرق والبيوتات" . وقد صرح مدير الأمن العام بأن العلاج هو الاهتمام بالتعليم الدينى والتهذيب النفسانى والإكثار من بوليس الآداب الذى لا تنكر فائدته فى السهر على الأخلاق ورعاية الآداب العامة ومنع العبث بالأعراض [1]. وقد فات مدير الأمن العام أن يربط بين التصريح بالبغاء وبين انتشار هذا النوع من الجرائم . بينما نستطيع أن نوضح ذلك من خلال الجدول التالى :

الجهة	1939	1940 [2]	1941	1942 [3]	1943 [4]	1944 [5]
مصر	146	130	98	88	82	113
اسكندرية	57	40	46	60	29	65
القنال	22	15	14	20	13	13
السويس	2	11	7	5	16	9
دمياط	2	2	2	3	–	1
مجموع المحافظات	229	198	167	176	140	201
القليوبية	8	4	6	7	2	4
الدقهلية	25	15	20	15	17	13
الشرقية	15	15	14	10	15	12

[1] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، 1940 ، ص 50 .

[2] مصدر سنتى : 39 – 1940 هو وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، ص 76 .

[3] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 – 1942 ،ص 92 .

[4] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، ص 80 .

[5] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، ص 73 .

الغربية	34	24	33	24	21	23
المنوفية	7	7	5	11	11	7
وجه بحرى	99	77	88	72	76	72
الجيزة	8	7	3	7	9	11
بنى سويف	4	3	3	5	5	7
الفيوم	4	12	5	4	9	8
المنيا	5	5	7	5	6	5
أسيوط	9	8	4	12	7	5
جرجا	3	4	5	4	3	3
قنا	9	9	6	8	4	4
أسوان	6	9	5	5	2	8
وجه قبلى	48	57	38	50	45	51
المجموع العام	376	332	293	298	261	324

ومن هذا الجدول ، نتبين العلاقة الوثيقة بين جغرافية البغاء فى مصر – كما سبق أن أوضحناها – والتوزيع الجغرافى لجرائم التحريض على الفسق وهتك العوض ، حيث ترتفع نسبة جرائم الفسق وهتك العرض فى القاهرة وإسكندرية ، وهما أكبر بؤرتين للبغاء فى مصر ، بينما تنخفض فى بقية المديريات والمحافظات ، إذا استثنينا مديريتى الغربية والدقهلية فى الوجه البحرى ، حيث ترتفع نسبة جرائم الفسق وهتك العرض بهما ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة عدد البغايا بهن كما سبق أن أوضحنا فى الفصل الثالث . وهذا يعنى أن التصريح بالبغاء كان له مردود سلبى على انحدار مستوى الأخلاق فى مصر ، وارتفاع معدل الجريمة بصفة عامة ، وجرائم الآداب بصفة خاصة .

مجموع المخالفات
القليوبية
المنوفية
الشرقية

(1) وزارة الداخلية : تقرير [illegible]

الفصل الخامس ... البغايا و السلطة

أولاً : موقف حكومة محمد على من البغاء

ثانياً : البغايا و السلطة فى فترة التحريم (**1834 - 1882**)

ثالثاً : اعتراف الحكومة بالبغاء (البغاء الرسمى)

رابعاً : دور مصلحة الصحة فى مراقبة البغاء الرسمى

خامساً : دور البوليس فى مراقبة البغاء الرسمى

سادساً : السلطة و البغاء السرى

رأينا كيف كان البغاء في مصر منظما منذ العصر المملوكى، وكيف كانت الدولة تعترف بالبغايا وتجبى منهن الضرائب والعوائد أحيانا، ولكن علاقتهن بالسلطة خلال العصر المملوكى والعثمانى كانت متوترة ، فتارة يحصُلن على الاعتراف بوجودهن، وتارة تطاردهن السلطات ، وتمنعهن من ممارسة حرفتهن.

وفى مطلع القرن التاسع عشر، كانت البغايا خاضعات لإشراف الشرطة ، وكان الوالى (رئيس شرطة القاهرة) يتشدد في معاملتهن والقبض عليهن ، وجمع الفردة منهن. فيذكر إدوارد وليم لين أن "الوالى" كانت لديه قائمة بعدد المومسات ، وكان يفرض عليهن الضريبة ، وكل المومسات كانت تحت ولايته ، وكان يشرف أيضا على سيرة النساء على العموم ، ويضيف من تتهم بفاحشة واحدة إلى قائمة المومسات ، ويفرض عليها الضريبة ، إلا إذا فضلت أن تتحاشى هذا العار برشوة ذات اعتبار ، وكان النظام المتبع هو أن يلتزم شخص بجباية الضرائب من المومسات العازبات والمتزوجات على السواء ، وإن كانت المتزوجات اللاتى يعملن فى هذه الحرفة سرا كن يفضلن دفع الرشوة على دفع الضريبة والتسجيل فى سجل الملتزم أو الوالى [1].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن العلاقة بين البغى والسلطة – ممثلة فى الوالى أو الملتزم – كانت عدائية على الدوام ، ليس فقط فى عصر محمد على بل خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى بعد اعتراف الحكومة بالبغاء ، فقد ظل البوليس يطارد البغايا السريات ، ورجال الصحة يطاردون البغايا الرسميات . ونستطيع من خلال العناصر التالية أن نبين ملامح تلك العلاقة خلال فترة الدراسة.

أولاً: موقف حكومة محمد على من البغاء

لا تشير الوثائق إلى العوامل التى دفعت محمد على – فى بداية حكمه – إلى الإبقاء على البغاء وتحصيل الضرائب من البغايا ، كما أن تلك الوثائق أيضا لا توضح الأسباب التى جعلته يتراجع ويلغى الضرائب المفروضة على البغاء ، ويعاقب البغايا .

---

[1] إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 111 .

فنحن نفاجأ – بدون مقدمات– بقرار صادر من مجلس الملكية فى 18 محرم 1250هـ/ 28 مايو 1834م ينص على إلغاء الضريبة المفروضة على البغايا وغيرهن من المنتسبين إلى الخردة كبائعى الفول والسقائين ، مع زيادة 10 % على الفردة العامة .

ومن نص القرار ، نكتشف أن المجلس قد اجتمع بناء على تعليمات من محمد على ، بتكليف المجلس بالنظر فى مسألة "الحريمات الفواحش" ، وإغلاق محلاتهم داخل المحروسة وخارجها ، وبعد التداول قرر المجلس التنبيه على نظار الأقسام بجمع مشايخ الحارات والأثمان، وأمرهم بتحرير قائمة ببيان أسماء بيوت النسا الفواحش بيتاً بيتاً واسماً اسما ، ثم استدعاء هذه الأسماء بمعرفة الناظر "لتخويفهم وتتويبهم بمعرفته" ، ثم يقوم بعد ذلك بجمعهن فى حارة يشتهر أهلها بالصلاح ، ويأخذ منهن مفاتيح بيوتهن القديمة ويحتفظ بها عنده [1].

ولم يكتف المجلس بذلك ، بل قرر استمرار مراقبة أولئك النسوة بمعرفة مشايخ الحارات، فإذا لاحظوا دخول أحد عند امرأة من "النساء الذين كانوا فواحش" فيتم ضبطهم ، ويضرب الرجل 300 كرباج ، والمرأة 50 ، وبعد ذلك تعود كما كانت تحت المراقبة ، فإذا تكررت المخالفة تضاعف لها العقوبة "الطاق اثنين" . ولكى يهتم مشايخ الحارات بالمراقبة ؛ فقد قرر المجلس جلد المهمل منهم أو المتواطئ 300 كرباج ، وتضاعف العقوبة فى المرة الثانية ، وفى المرة الثالثة يرسل إلى اللومان مدة سنة ويرفت من الشياخة [2].

وقد كلف المجلس إسماعيل بك "ضابط المحروسة" بالإشراف على تنفيذ هذا القرار ، وأثناء تنفيذه لاحظ إسماعيل بك أن "المخدمين" بدءوا يقومون بدور القوادين، وذلك عن طريق أخذ أولئك البغايا وإرسالهن كخادمات "إلى النصارى العزاب فيأخذونهن إلى بيوت واقعة فى أماكن قليلة السكان بقصد الخدمة ثم يأتون معهن الفاحشة " وأوضح أن عمولة المخدم فى هذه الحالة تصل إلى 100 قرش، ولذلك أرسل إسماعيل

---

[1] محفظة 139 أبحاث ، ملف طرق.ترجمة وثيقة مستخرجة من ديوان الخديو ، دفتر رقم: 796 ، ص 56 ، وثيقة رقم : 72 ، فى 18 محرم 1250هـ / 28 مايو 1834م قرار رقم 24 "ترتيب متضمن منع الحريمات الفواحش من داخل المحروسة وخارجها " .

[2] نفس المصدر السابق ، ونفس الوثيقة.

بك إلى مجلس الملكية يلتمس النظر فى هذا الأمر . فاجتمع المجلس وقرر تشكيل لجنة من "الخازن الخديوى" ومأمور أشغال المحروسة ، ووكيل مأمور الديوان الخديوى وضابط المحروسة للنظر فى هذا الأمر وصياغة قرار لمنع النساء المسلمات من خدمة الطوائف الذمية ، وأخذ رأى نظار أقسام المحروسة الأربعة ومشايخ الأثمان والحارات إذا لزم الأمر [1].

وبناء على اقتراحات من هذه اللجنة صدر قرار مجلس الملكية فى غرة ربيع أول 1250هـ/ 16 يونيو 1834م بتكليف النظار الأربع بالتصريح للتائبات من البغايا بالزواج ممن يرغبن "فى حدود الشرع الشريف وعدم إهانتهن وإزعاجهن طالما كن محافظات على أعراضهن وشرفهن" ، وعلى أن يكون استخدام الخادمات من "مكاتب تخديم مضبوطة" ، مع تكليف ضابط المحروسة أيضا بالإشراف على هذه التدابير [2].

ووصل الأمر إلى حد تدخل محمد على نفسه فأصدر أمرا في 3 ربيع أول 1250هـ/ 10 يوليو 1834م "بمنع المُخَدِّمين من بيع النساء المسلمات الحسان المستخدمات بصفة خادمات عند عزاب من طوائف الأرمن والأروام واليهود ، ومنع خدمتهن لهم ، وتزويجهن بمن يُرْغَب في زواجه من الرجال المسلمين ، نظرا لأنه قد ثبت لديه أن كل شخص عازب من الطوائف المذكورة يدفع مائة قرش للمُخَدِّم، فيستخدم منه امرأة مسلمة جميلة على أنها ستكون خادمة له، ثم يرتكب الفحش والزنا معها" ، كما أمر بوضع مراقبة شديدة على ذلك.[3]

ومع ذلك فالواضح أن هذه التدابير لم تكن كافية لمنع البغايا من ممارسة حرفتهن واكتساب رزقهن ، فالحكومة عندما اتخذت هذه القرارات لم تدبر أمر معيشة أولئك البغايا اللاتى كن أشبه بالمحبوسات فى بيوت مغلقة تحت الرقابة الدائمة لمشايخ الحارات . ولذلك فمن الطبيعى ألا تحترم البغايا هذه القرارات وتتحايل عليها بشتى

---

[1] محفظة 139 أبحاث ، ملف طرق ، وثيقة مستخرجة من ديوان الخديو تركى ، دفتر رقم: 796 ، ص 76 ، وثيقة رقم : 64 ، قرار مجلس الملكية فى 8 صفر 1250هـ / 16 يونيو 1834م .

[2] محفظة 139 أبحاث ، ملف طرق ، وثيقة مستخرجة من ديوان الخديو ، دفتر رقم :796 ، ص 122 ، وثيقة رقم: 104 ، فى غرة ربيع الآخر 1250هـ / 7 أغسطس 1834م .

[3] سمير عمر إبراهيم : مجتمع القاهرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير من آداب عين شمس ، 1984 ، ص 187

الطرق ، ولأن العقوبة كانت سيفا مسلطا على رقاب مشايخ الحارات ؛ فالواضح أنهم قد ضبطوا كثير من المخالفات ، مما جعل مجلس الملكية يعيد النظر فى هذه القرارات . فالواضح أن مشايخ الحارات قد ضبطوا عدداً كبيراً من البغايا خالفن القرارات السابقة ، ولذلك وجد المجلس أن عقوبة الجلد غير رادعة ، ولذلك قرر فى عام 1836م ، نفيهن إلى "إسنا" لمدة زمنية محددة ، لم تبينها الوثيقة ، كما لم تبين تلك الوثيقة عدد من تم نفيهن من البغايا ، أو ما إذا كان المجلس قد قرر نفى كل بغايا القاهرة أم المخالفات للتعليمات فقط . على أية حال ، فإن القرار كان ينص على أن يلزمن بالإقامة فى محلات معينة لا يبرحنها ، وأن يقمن تحت رقابة خفراء دائمين (1).

وبعد أن وصلت البغايا إلى إسنا بقليل ؛ أرسل ناظر قسم إسنا إلى المجلس يستفهم عما يفعله مع أولئك النسوة ، خاصة وأنهن فقراء لا يملكن القوت الضرورى ، ولذلك فهو يريد الإفادة عن الجهة التى ستتكلف بمصاريف مئونتهن ، وأجرة سكنهن ، وكذلك أجرة الخفراء الذين خصصوا لهن . وبعد أن تشاور المجلس فى الأمر قرر فى 10 ربيع أول 1252هـ / 25 يونيو 1836م ، أن تقوم الحكومة بصرف 30 فضة مصروفاً يوميا لكل امرأة منهن ، "صدقة من حضرة الخديوى" ، كما قرر خصم أجرة الخفر والسكن على حساب الميرى أيضا . ثم نبه المجلس فى رسالته إلى ناظر قسم إسنا بضرورة أن يستكملن مدة النفى ، ثم بعد ذلك يستتابوا وتعطى لهن رخصة للزواج أو الذهاب حيث شئن ، بشرط أن من تضبط مرة ثانية وهى سوف تنفى فى المرة القادمة إلى دنقلة بالسودان.

ولم تكن هذه القرارات ، أو تلك التهديدات لتقضى على البغاء القضاء التام، فكما سبق القول أن البغاء موجود فى كل زمان ، وفى كل مجتمع ، وإذا كانت الحكومة قد ألغت البغاء الرسمى فإن ذلك أدى إلى ظهور نوع جديد من البغاء، هو ما يعرف بالبغاء السري، الذي يمارس بعيدا عن أعين الحكومة، وهذا ما يشير إليه كلوت بك، الذي يؤكد على وجود عدد عظيم من البغايا يزاولن حرفتهن الساقطة سراً(2).

---

(1) ديوان مجلس الأحكام ، دفتر مجموع أمور جنائية ، بدون رقم ، ص 213 ، خلاصة من مجلس الملكية فى 10 ربيع أول 1252هـ / 25 يونيو 1836م .

(2) كلوت بك : المرجع السابق ، ص 627 .

ثانياً : البغايا والسلطة فى فترة التحريم (1834 - 1882)

على أية حال، فإن هذه القرارات كانت سببا في اختفاء الشكل الرسمى لتلك الحرفة ، أو على الأقل كانت سببا فى عودة البغايا إلى جحورهن، وممارسة حرفتهن فى الظلام ، فلا نكاد نلحظ لهن وجود في وثائق ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة القضاء التام عليهن، فالبغاء السرى قد استمر، رغم أنه لا توجد شواهد على وجوده، حيث يعود ليظهر على السطح من جديد في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات بصورة غير رسمية أحيانا، وشبه رسمية أحيانا أخرى، وفى عصر إسماعيل، أصبح الأمر يبدو وكأنه قد ترخص للبغايا بالعمل رسميا ، والشواهد كلها تؤكد ذلك، ولولا عدم وجود قانون بالترخيص بالبغاء لأكدنا ذلك نحن أيضا، وعلى أية حال فقد ظهرت هذه القوانين فى عهد توفيق، وكان الدافع للتصريح بالبغاء فى هذه المرة هو الاعتبارات الصحية، وانتشار الأمراض الصحية، ومع ذلك فإن الأمر لم يستقر بشكل نهائى إلا فى ظل الاحتلال البريطانى.

ونجد في سجلات "ديوان مجلس الأحكام"، عشرات الحالات لبغايا يمارسن حرفتهن تحت سمع وبصر الشرطة، فلا تعاقبهن إلا إذا حدث ما يخل بالأمن ، كقيام البغى بسرقة الزبائن، أو غير ذلك. وكذلك لم تكن هناك عقوبات تفرض على الرجال الذين يتصلون بهن، إلا إذا ارتبطت بجريمة أخرى حيث تشدد العقوبة في هذه الحالة[1] ولا نزعم أن ذلك راجع لاعتراف الحكومة بالبغاء ، فلم نعثر على أية قوانين أو لوائح تنظم عملهن في تلك الفترة.

ومع ذلك ، فالوثائق لم تشر أبدا إلى محاكمة بغى بتهمة البغاء، بل إنني فحصت أكثر من مائة سجل من سجلات مجلس الأحكام، ولم أجد فيها ما يشير إلى سجن أو جلد امرأة بتهمة البغاء ، أو حتى الزنا ، وكذلك الحال بالنسبة للرجال ، اللهم إلا إذا كانت

---

[1] ديوان مجلس الأحكام سجل رقم: س7/10/1 ، ص1 ، مضبطة رقم: 4 ، فى 10 القعدة 1274 هـ / 25 يونيو 1857م ؛ وانظر كذلك سجل رقم : س7/10/20 ، ص 21 ، مضبطة رقم :607 ، فى 13 شوال 1280هـ / 22 مارس 1864م ؛ وانظر أيضا سجلات المعية السنية عربى ، سجل رقم: س1/1/13 ، ص15 ، وثيقة رقم: 3 ، أمر كريم إلي الدايرة السنية ، في 5 صفر سنة 1275 هـ / 15 سبتمبر 1858م .

التهمة الموجهة له هي الاغتصاب ، ففى هذه الحالة كان يحكم عليه بالسجن فترة متوسطها ثلاثة شهور ، أو بدفع غرامة تعادل مهر المثل للفتاة التى اغتصبها . وحتى في الجيش كان الضباط والجنود الشواذ الذين يتم ضبطهم ، يعاقبون بتهمة ممارسة اللواط، أما ممارسة الزنا مع البغايا فلم تكن جريمة، وحتى الذين ضبطوا متلبسين بالزنا مع نسوة بغايا حوكموا بتهمة الخروج من المعسكر بدون إذن[1] أو ترك محل الخدمة، أو غير ذلك من التهم التى ليس من بينها الزنا.[2]

ولكن عندما ترتكب الجرائم فى داخل الكرخانات ، فى هذه الحالة فقط كانت الشرطة تتحرك ، وتحركها هنا لا يكون ذاتيا ، بل بتعليمات من السلطة القضائية ممثلة فى مجلس الأحكام ، ففى إحدى القضايا التى حدثت فيها جريمة قتل بغى بناحية الهويس بالتل الكبير ، أشار غفر الناحية إلى عدم مسئوليتهم لأن المعتاد انه لا يمنع أحد من دخول منازل البغايا "النساء البغاة" ، ولذلك كان قرار مجلس الأحكام التنبيه على المديرية "بمنع الأمور المغايرة من تلك الجهة منعا لحصول أمر مثل هذا مرة أخرى"[3] ، وقد كان الأولى أن يصدر المجلس قرارا بمنع "الأمور المغايرة " من كل البلاد لمنع هذه الجرائم ، ولكنها على ما يبدو عقوبة خاصة بتلك الناحية فقط . ولكن المعتاد – كما نلمحه من خلال الوثائق – أنه إذا حصل ما يخل بالأمن داخل الكرخانة كان أقصى إجراء تتخذه الشرطة، ضد العايقة صاحبة البيت الذي تمت فيه السرقة ، هو أن تأخذ تعهدا عليها بأن "المحل الذي تقيم فيه لم يجلب فيه مقاطير ولا لصوص وتكون مستقيمة الأحوال"[4].

هذا الموقف المائع من الشرطة ، نلمحه فى تعليق "مأمور ضبطية مصر" على مضبطة التحقيق فى إحدى القضايا التى حدثت فيها سرقة الزبائن داخل كرخانة بواسطة العايقة ومقطوراتها فى فبراير 1878م ، فقد أشار المأمور إلى أن من سلطته إغلاق

---

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س3/10/7 ، ص 67 ، مضبطة رقم: 351 ، في 23 ربيع الآخر 1275 هـ / 30 نوفمبر 1858م .

(2) نفس المصدر ، سجل رقم: س2/10/7 ، ص 127 ، مضبطة رقم: 183 ، في 9 ربيع أول 1275 هـ / 17 أكتوبر 1858م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم س60/10/7 ، مضبطة رقم 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873م .

(4) دفتر قيد النتائج الصادرة بضبطية إسكندرية رقم: ل4/18/4 ،ص23،مضبطة رقم: 228، فى 3 اربيع الأول 1295هـ/17مارس 1878م.

أمثال تلك المحال "بمقتضى الضبط والربط" ، ومع ذلك فهو لم يفعل ، وتعلل بأنه يطالب مجلس الأحكام عند صدور حكمه فى هذه المضبطة ، أن يصدر قرار بإغلاق أمثال تلك المحال فى حالة إخلالها بالضبط والربط "ليكون أوقع وأتم باستمرار الإجرى على مقتضاه فى الحال والاستقبال[1].

ولم نعثر على نص ذلك القرار الذى أصدره مجلس الأحكام ، إذا كان قد أصدره فعلا ، ولكن الواضح أن هناك قرارات قد صدرت بالفعل من الديوان بخصوص البغايا ، وقد تمثلت هذه القرارات فى نقل البغايا من مناطق إلى مناطق أخرى ، نلمح ذلك من إشارة جاءت على لسان شيخ حارة عشش العيادية ببولاق ، وذلك عند التحقيق معه فى قضية قتل بغى انتقلت للسكن فى منطقته فى مايو 1878م ، فقال عنها "وكانت ساكنة بالبلد الجديدة ، وعزّلت منها مع باقى الحريمات المماثلة لها حسب أمر الديوان" [2]. ومن خلال هذه المعلومات المتناثرة نجد أن هناك اعتراف غير رسمى من الحكومة بالبغاء ، لا ينقصه لكى يكون كما كان عليه الوضع قبل 1834 إلا أن تفرض الضرائب على البغايا .

وفى حالة حدوث مخالفات فى الكرخانة كانت البغى تقدم للمحاكمة ، وكانت العقوبة عادة هى الغرامة ، فقد حوكمت بغى بتهمة "أنه كان حاصل بمحلها شوشرة.. ولما أراد الجاويش.. نزولها للتوجه للقرة قول .. بصقت عليه" وكانت نهاية العقوبة غرامة 110قرش وعادت لاستئناف نشاطها.[3]

وإذا كانت الصورة السابقة تبين تسلط البغايا على رجال الشرطة واستهزائهن بهم ، فإن هذه ليست هى الوضع السائد، فكثير من رجال الشرطة كانوا يتحكمون فى البغايا، ويأخذون منهن الرشاوى والإتاوات، والأمثلة كثيرة على ذلك[4]. كما حوكم أحد

---

(1) دفتر قيد القرارات بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 119 ، مضبطة رقم 163 ، فى 8 صفر 1295 هـ / 11 فبراير 1878م .

(2) دفتر قيد النتائج الصادرة بضبطية مصر رقم ل6/6/2 ، ص 169 ، مضبطة رقم : 578 ، فى 17 جمادى الأولى 1295 هـ / 20 مايو 1878م .

(3) دفتر قيد النتائج الصادرة من ضبطية إسكندرية رقم: ل3/18/4 ،ص43، مضبطة رقم :143،فى 24 ذى الحجة 1294هـ/ 30ديسمبر 1877م.

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: ل4/18/4، ص23، مضبطة رقم:228 ، فى 13ربيع أول 1295هـ/17مارس 1878م.

قواصة الضبطية في طنطا بتهمة أنه ".. جعل نفسه مأمور بالتجسس على محلات النسا الفواحش اللاتى هن بطندتا ويأخذ منهن دراهما من دون أن يؤمر بذلك" ، وحكم عليه بالعزل من الخدمات الميرية.[1]

وفى عام 1880 صدر "قانون إجراءات واختصاصات مأمورى ضبطيات الأثمان"، وقد حدد هذا القانون مهام وسلطات الضبطيات والمأموريات في أقسام وأثمان البلاد، ومن نصوص هذا القانون نجد أن الداخلية قد رخصت لمأمورى ضبطيات الأثمان فى القبض على المتسولين والقراداتية والنساء اللاتى تحترفن الزار ، ومنعهم من ممارسة هذه الحرف، وكذلك منع النساء الخدماتية بالموالد والأدباتية الذين يهينون العيان إذا لم يدفعوا لهم، وغير ذلك من أمور الضبط والربط . ولم يغفل هذا القانون البغايا فقد تشدد في معاملتهن ، وحرص على التضييق عليهن، ولكنه استمر على موقفه المانع من البغاء ، فلا هو يصرح به ويقننه ، ولا هو يلغيه كلية ، يتضح ذلك مثلا من المواد التالية :

المادة الثامنة : ونصها "انه ممنوع سكن حريمات بغاة فى وسط محلات الأحرار مثل اتخاذهم أماكن وإقامتهم بها بصفة أحرار مع كون إجرآتهن بضد ذلك فهؤلاء يصير التنبيه بمعرفة مأمورى ضبطيات الأثمان على مشايخ الأثمان والحارات بمنعهن وعدم وجودهن بوسط محلات الأحرار والمراقبة لذلك بمعرفة مأمورى ضبطيات الأثمان ومن يتوقف من تلك الحريمات يرسل للضبطية لإجراء ما يلزم".

المادة الثالثة عشرة : "انه يوجد ببعض شوارع المحروسة مثل شارع كلوت وشارع محمد على وغيرها من الشوارع العمومية بعض حريمات موسوية وعيسوية جاعلات لهن دكاكين للإقامة بها ويتردد عليهن حريمات وأولاد خاليين عذار غير مستقيمين الأحوال ورجال لفعل الأمور الغير المرضية فهؤلاء يلزم عزالهن من تلك الدكاكين بمعرفة مأمورى ضبطيات الأثمان إن كانوا من رعايا الحكومة لمنع

---

[1] ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س7/10/20 ،ص19، مضبطة رقم: 605 ، فى 13 شوال 1280هـ / 22 مارس 1864م.

ما هم متخذينه من المفاسد المخلة بنظام الضبط والربط ومن يوجد منهم من رعايا الدول المتحابة يصير إخبار الضبطية عنه لتجرى ما يلزم بشأنه".

المادة التاسعة عشرة : "يوجد كثير من الحريمات البغاة مارة بطرق وشوارع المحروسة بحالات غير مرضية خارجة عن حد الأدب وشنيعة المنظر للعموم وهذا مخالف لنظام الضبط والربط فمثل هؤلاء يتأكد عليهن بأن يكون مسيرهن بالطرق والشوارع بغاية الدب والتستر ومن تقع منهن مخالفة التنبيهات تضبط وترسل للضبطية لإجراء ما يلزم معها".

المادة الحادية والستين : "الحريمات الباغيات غير مرخص لهن بأن يمرون بالطرق التى بها مساكنهن مكشوفات الوجوه وغير مستورات بالإيزار بل ولا فى جلوسهن على أبواب وشبابيك منازلهن فيلزم منعهن من ذلك"[1].

ويبدو لنا من هذا القانون أن الحكومة وقد يأست من القضاء على البغاء قضاءً تاماً ؛ اضطرت إلى عقد هدنة مع البغايا ، فتركتهن يمارسن حرفتهن ، وأغمضت عينيها عن نشاطهن، بشرط عدم السكن فى مناطق العائلات ، وعدم إثارة مشاكل من أى نوع ، سواء مع الأهالى أو مع الشرطة ذاتها ، وقد تشدد هذا القانون فى منع التجاوزات التى يمكن أن ترتكبها البغايا .

ثالثاً : اعتراف الحكومة بالبغاء (البغاء الرسمى)

واستمر الوضع على هذا الحال إلى أواخر عام 1882، حيث فتحت صفحة جديدة فى تاريخ البغاء بصفة عامة ، وفى تاريخ علاقة البغايا بالسلطة بصفة خاصة، فقد تم تقنين هذه الحرفة ووضع الضوابط التي تنظمها ، كالكشف الطبى الدورى على البغايا ومتابعتهن، وإصدار ترخيصات للبغايا بالعمل ، ومنح القوادين حق ترخيص بيوت للبغاء وغير ذلك .

---

[1] فيليب جلاد :قاموس الإدارة والقضاء،مطبعة بنى لاغوداكى،إسكندرية ،1895،جـ3،ص 215 – 221.

تبدأ هذه الصفحة الجديدة فى 18 ذى الحجة 1299هـ /31 أكتوبر 1882م، عندما أصدرت الداخلية "منشوراً عاماً"[1] يشتمل على تسعة بنود تنظم علاقة البغايا بالسلطة ممثلة فى الداخلية والصحة .

ويقضى هذا المنشور بإنشاء "مكتبى تفتيش على النساء العاهرات" فى القاهرة والإسكندرية ، يكونان تابعان لإدارة الصحة . وينص على ضرورة أن تسجل كل عاهرة اسمها فى دفتر مخصوص يحفظ "بمكتب التفتيش على النساء العاهرات" ، على أن يسلمها المكتب تذكرة لتسجل بها الكشوفات الطبية التى ستجرى عليها مرة كل أسبوع ، وفى حالة اكتشاف طبيب المكتب أن البغى مصابة بمرض الزهرى فسوف تحجز فى الاسبتالية للعلاج مجانا ، ولا تبرح الاسبتالية إلا بعد الشفاء التام.

والواضح أن هناك ثمة علاقة بين تاريخ صدور هذا المنشور، ودخول 13 ألف جندى إنجليزي إلى القاهرة قبل شهر ونصف من هذا التاريخ . فالمسألة ليست مكافحة مرض ، أو الحفاظ على "صحة الشبان والعائلات" كما جاء فى المنشور بل هناك عوامل أخرى . وتفسير ما حدث هو أن جنود الاحتلال قد وجدوا في بغايا القاهرة متنفسا قويا لرغباتهم ، ولما لم يستطع قادتهم منعهم من الاتصال بالبغايا ؛ أخذوا الإجراء الأسهل ، وهو إجبار الداخلية المصرية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان الحالة الصحية لهؤلاء البغايا ، فاضطرت الداخلية لإصدار هذا المنشور، ويتشابه هذا الموقف إلى حد بعيد مع ما حدث فى عهد الحملة الفرنسية، عندما عجز بونابرت عن منع جنوده من الاتصال بالبغايا ، فاتخذ الإجراء الأسهل وهو قتل البغايا!

وبداية من هذا التاريخ يكون البغاء قد حصل على اعتراف رسمى من الدولة ، وأصبح من حق أية بغى أن تمارس حرفتها بدون معارضة من السلطة ، طالما قد سجلت اسمها فى مكتب التفتيش على العاهرات ، وطالما تقدم نفسها للكشف الطبى كل

---

[1] هذا المنشور ذكر فيليب جلاد أن تاريخه هو 11 نوفمبر 1882م ، فيليب جلاد : المرجع السابق ، جـ3 ، ص 245 ، وفى مجلد القرارات والمنشورات الصادرة سنة 1882 ذكر أن هذا المنشور تاريخه 29 الحجة الموافق 11 نوفمبر ، ص 233 . بينما قد سجل هذا المنشور فى سجل قيد المنشورات الواردة بمحافظة العريش فى التاريخ المذكور بالمتن ، وهو التاريخ الأصوب ، خاصة وأن نص المنشور مدون كاملا ، بينما ما دون منه فى المصدرين السابقين هو مجرد ملخص لمضمونه فقط .

أسبوع ، وأصبح البغاء من هذا النوع يسمى "البغاء الرسمى " وأصبحت علاقة الحكومة بالبغايا الرسميات مجرد لوائح وتنظيمات سوف نتتبعها فيما يلى . ولكن اعتراف الحكومة بالبغاء وتقنينه لا يعنى أن كل البغايا سجلن أسماءهن ، وخضعن للكشف الطبى، فقد استمر البغاء الرسمى ، وهذا النوع كانت الحكومة تحاربه وتعمل على القضاء عليه بأية وسيلة ، ولذلك سوف نتتبع موقف الحكومة من كل نوع بعد انتهائنا من استعراض اللوائح والمنشورات التى صدرت خلال فترة الدراسة بخصوص البغاء .

فلم يكن منشور 31 أكتوبر 1882م هو المحاولة الوحيدة للتنظيم من جانب السلطة، فقد تبعتها خطوات أخرى تمثلت فى صدور العديد من اللوائح والقوانين التى تنظم طريقة العمل فى بيوت البغاء (الكرخانات) ، وتحدد سلطات رجال الشرطة والصحة على تلك البيوت .

وكانت أول هذه اللوائح هى لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات الصادرة فى أول يوليو 1885 ، فى عهد ناظر الداخلية عبد القادر باشا حلمى [1]. وقد تكونت هذه اللائحة من 23 مادة تنظم العمل في بيوت العاهرات والاشتراطات الصحية التي يجب توافرها ، ودور البوليس فى الرقابة على المخالفات ، والجزاء الذى يحدد لكل مخالفة [2].

ثم نصل أخيرا إلى اعتراف الحكومة الكامل بالبغاء، حيث أصدرت قانونا شاملا لكل صغيرة وكبيرة تخص البغاء، وهو القانون الذي عرف باسم "لائحة بيوت العاهرات" التى صدرت في 4 صفر 1314 هـ / 15 يوليو 1896م، وقد تكونت هذه اللائحة من 16 مادة تحدد الشروط اللازمة للترخيص بفتح بيوت العاهرات ، والإجراءات التى تتبع فى معاملة البغايا والقوادين وغير ذلك [3].

وقد ظلت هذه اللائحة سارية، لفترة طويلة رغم ما طرأ عليها من تعديلات، من حيث حذف بعض الفقرات، أو إضافة فقرات، أو تعديل البعض الآخر. وكانت هذه التعديلات تصدر

---

(1) نظارة الداخلية ، إدارة عموم الصحة : دكريتات ولوايح صحية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1895م، ص 54 – 56 ؛ ونظر أيضا مجلد : القرارات والمنشورات الصادرة سنة 1885 ، ص 153 – 156.

(2) أنظر نص اللائحة فى ملحق رقم (1)

(3) وزارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ، الجزء الرابع (القوانين الخصوصية) ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 18 ، ص 428 – 435.

فى شكل منشور من نظارة الداخلية ، وأهم التعديلات التى صدرت على هذه اللائحة كانت فى المنشور رقم 99 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1896 ، وقد ركز هذا المنشور على توضيح مفهوم بيوت العاهرات ، وطريقة معاملة أصحاب البيوت من الأجانب ، وسلطة المحافظ أو المدير فى تعيين أخطاط البغاء فى محافظته أو مديريته [1].

ثم منشور الداخلية الصادر فى 6 ديسمبر 1897م ، بخصوص أن لا تكون مكاتب الكشف على العاهرات مركزها فى المستشفيات أو مكاتب الصحة ، بل تكون فى ذات النقطة أو الحارة التى تقيم بها المومسات [2].

ثم منشور رقم 14 الصادر فى 19 يناير 1898م بخصوص شكل الاستمارات والأوراق الرسمية التى تقدم عند الترخيص بفتح محل دعارة ، فحدد المنشور التعديلات التى تجرى على "أورنيك نمرة 131" الخاص بفتح محل عمومى ، وتحويله نموذج جديد خاص بفتح بيت عاهرات ، كما وضح هذا المنشور الشروط التى يجب توفرها لتبادر السلطة بإغلاق بيت العاهرات[3].

ومع كثرة التعديلات التى طرأت على لائحة 15 يوليو 1896؛ قامت نظارة الداخلية بإصدار لائحة جديدة في 15 يوليو 1905[4] وهى أكثر شمولا من السابقة .

وقد تكونت "لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى 15 يوليو 1905" من 29 مادة ، ويلاحظ أنها قد جمعت بين طياتها كل اللوائح والقوانين والمنشورات السابق صدورها منذ عام 1882 ، كما عالجت كثير من الجوانب التى لم تعالجها اللوائح والمنشورات السابقة ، وقد استمر العمل بهذه اللائحة فى مصر حتى تم إلغاؤها نهائيا فى عام 1953.

وكان البوليس والصحة يشتركان في منح الترخيص لبيوت العاهرات كل فيما يخصه من الجوانب الأمنية أو الصحية ، وفيما يلى سوف نعرض لاختصاصات كل مصلحة منهما ودورها فى الرقابة على البغايا الرسميات ، والى أى مدى نجحت فى القيام بدورها .

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص 429 .
(2) نفس المصدر السابق ، ص 433 .
(3) نفس المصدر السابق ، ص 430 .
(4) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 362 – 373 .

رابعاً : دور مصلحة الصحة فى مراقبة البغاء الرسمى

لا شك أن اعتراف الحكومة بالبغاء فى عصر محمد على كان له مردود سلبى على صحة الشعب بصفة عامة ، وصحة الجنود بصفة خاصة . وكانت عادة محمد على أن يحارب الأمراض السرية بين الجنود بطريقة غريبة ، إذ كان يخصص عددا من الحكيمات للكشف على نساء الجنود ، ومتابعة ما يظهر عليهن من الإصابة بالأمراض السرية ، خاصة الزهرى "الإفرنكى" ، ولكن حدث أن تم رفت هؤلاء الحكيمات ، فانتشرت الأمراض السرية بين الجنود ، وتم رصد 20 حالة زهرى فى أسبوع واحد بين جنود البحرية ، مما جعل محمد على يصدر أمرا فى 11 ذى القعدة 1249هـ/ 22 أبريل 1834م، إلى مطوش باشا ناظر البحرية بالعودة إلى هذا النظام "وتعيين حكيمات للكشف على نساء العسكرية البحرية كما فى السابق"[1].

ولم تكن قرارات محمد على بإلغاء البغاء وطرد البغايا خارج القاهرة لتقضى على داء الزهرى "الأفرنجى" ، ومن خلال الكشوفات التى تقدمت من المراكز الطبية التى أنشاها محمد على لعلاج الأفراد فى أنحاء القاهرة ، اتضح لنا أن نسبة كبيرة منهم عولجوا من الزهرى ، والجدول التالى يوضح لنا ذلك [2]:

المرض	الدرب الأحمر وقيسون	الأزبكية وعابدين وبولاق	درب الجماميز والخليفة ومصر العتيقة	الجمالية وباب الشعرية	الجملة
رمد	443	1512	1283	188	3436
جراحات	54	343	400	73	770
جرب	25	126	45	43	239
طربة	4	85	35	18	143
أفرنجى	37	123	95	39	394
أمراض عادية	145	35	86	190	456
لدغ عقرب	97	-	43	-	139
الجملة	**805**	**2124**	**1986**	**551**	**5466**

---

(1) الأوامر والبيورلديات الصادرة من محمد على ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، جـ1 ، ص 474 .

(2) محافظ الوقائع المصرية ، محفظة رقم: 12 ، ملف صحة ، الوقائع عدد 105 ، فى 16 ربيع أول 1264 هـ / 21 فبراير 1848م .

ومع تساهل الحكومة فى أمر البغاء فى عهد إسماعيل انتشرت الأمراض السرية، وظهر ذلك واضحا عند مجئ الاحتلال ، حتى إن انتشار الأمراض السرية كانت هى السبب الرئيسى والمعلن لاعتراف الحكومة بالبغاء، كما هو واضح من منشور 31 أكتوبر 1882 السابق الإشارة إليه . ولذلك فقد كانت مسئوليات مصلحة الصحة بالنسبة للبغايا كثيرة ومتنوعة ، فهى مسئولة عن الاشتراطات الصحية لبيوت البغاء ونظافتها، كما أنها مسئولة عن المتابعة الصحية المستمرة للبيت وللبغى نفسها. ومن خلال لائحة يوليو 1885 نجد أن هذه اللائحة قد حددت سلطات الصحة ودورها من خلال المواد التالية :

نصت هذه اللائحة فى مادتها الأولى على أن يتألف "مكتب التفتيش على النسوة العاهرات" فى القاهرة والإسكندرية من حكيم أول وحكيم ثان وحكيمة وكاتب له دراية باللغة العربية ولغة أجنبية ومندوب من البوليس معه عدد كاف من "الورديانات" .

ونصت المادة الثانية على أن يقوم بمهمة هذين المكتبين فى باقى المديريات كل من حكيم الاسبتالية والحكيمة .

أما المادة الثالثة فقد أكدت على ما سبق فى منشور 1882 من ضرورة تسجيل كل البغايا فى مكتب الكشف ، ولكن هذه اللائحة زادت عن المنشور بضرورة تسجيل بيانات كاملة للبغى : الاسم والسن والعنوان والعلامات المميزة واسم العايقة – القوادة – التى تقيم بمنزلها . كما زادت فى مادتها الرابعة بأن نبهت إلى ضرورة الكشف على الرقاصات والغوازى الموجودات فى الأقاليم "اللواتى يتعاطين صناعة الفواحش خفية" ، وقد حددت المادة الخامسة ضرورة توقيع الكشف على كل عاهرة مرة كل أسبوع على الأقل ،وإن كان منطوق هذه المادة لم ينفذ بدقة كما سيتبين لنا فيما بعد . وتوضح المواد من السادسة إلى الثانية عشرة طريقة الكشف عليهن وضرورة إرسال المريضات بالزهرى إلى الاسبتالية ، كما تنص على ضرورة توقيع الكشف على العايقة شأنها فى ذلك شأن العاهرة ، ويستثنى من ذلك العايقة التى تجاوزت الخمسين من عمرها .

وفي إبريل 1887 صدر قرار من ناظر الداخلية يحدد اختصاصات إدارات الصحة حيث نجد المادة 15 من هذا القرار تنص على أن "حكما مكتبى التفتيش على النسوة

العاهرات بمصر والإسكندرية تابعون مباشـرة لـلإدارة – إدارة الصحـة العموميـة – وعليهم تنفيذ لائحة العاهرات ويخابرون دائما الإدارة عن كل مخالفة"[1].

وقد نصت لائحة 1896 على أن المخالفات التى تقع فى بيـوت العـاهرات بشـان المسائل الصحية يعاقب مرتكبوها بالغرامة من 25 قرشا إلى 50 قرشا [2].

وقد حدد منشور الداخلية الصادر فى 22 نوفمبر 1896 النماذج أو الأورنيكات التـى تستخدم فى عملية الكشف الطبى على العاهرات وهى أورنيك نمرة 11 (تذكرة العـاهرات) التى يجب على كل عاهرة أن تحملها معها كدليل علـى الكشـف ، وأونيـك نمـرة 12 (الشهادة الطبية) التى يجب أن يحملها صاحب كل بيت عاهرات ، دليلا على أنه يجـرى الكشف على عاهراته أسبوعيا ، وأورنيك نمرة 129 (دفتر العاهرات) الذى يحفـظ فـى مكتب الكشف للرجوع إليه للتأكد من حضور العاهرة وتوقيع الكشف عليها ، وعلى طبيب مكتب الكشف مراجعة هذا الدفتر ، والتأكد من أن كل عاهرة تواظب أسبوعيا على الحضور ، وعليـه إبلاغ البوليس عن كل عاهرة لا تلتزم بالحضور للكشف لتحرير محضر مخالفة لها [3].

وفى 6 ديسمبر 1897 صدر منشور من الداخلية يقضى بأن تنقـل جميـع مكـاتب الكشف على النساء العاهرات من المستشفيات أو الأجزاخانـات الحكوميـة أو مكـاتب الصحة إلى ذات الجهة المقيمة فيها معظم عاهرات المدينة ، ونص المنشـور علـى أن يتحد كل من المدير أو المحافظ مع مفتش الصحة لتنفيذ ذلك ، وانتخاب المكـان اللائـق ليكون مكتب للكشف على العاهرات . ونص هذا المنشور أيضا على احتساب أجرة هـذا المحل من ميزانية مصلحة الصحة، أو من العايقـات والمومسـات أنفسـهن إذا أمكـن ذلك[4]. ولكن الواضح أن هذا المنشور لم يطبق فى يوم من الأيام ، ولعل ذلك راجع إلـى عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذه ، وكذلك رفض العاهرات والعايقات الدفع .

ولم يختلف الحال فى لائحة 1905 ، فيمـا يخـص الصحـة ومسـئولياتها تجـاه العاهرات وبيوتهن ، بل إنها تفادت عيوب اللوائح الأخرى فجاءت أشمل واكثر تفصيلا،

---

[1] نفسه ، ص 167 – وما بعدها .

[2] أنظر نص اللائحة ملحق رقم (4) مادة 15 .

[3] وزارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ... مصدر سابق ، ص 432 – 433.

[4] نفس المصدر السابق ، ص 433.

بالنسبة لاختصاصات الصحة . فالمواد من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة من هـــذه اللائحة تعالج مسألة الرعاية الطبية ومكافحة الأمراض الزهرية الناشـــئة عـــن البغـــاء، حيث تنص هذه المواد على أن " كل مومس موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تتقـــدم لإجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشـــف". و أن "كل مومسة يتحقق إصابتها بمرض زهرى يجب عليها الامتناع عن الإقامـــة فـــي بيت من بيوت العاهرات. وأن المومسات اللاتى مـــن رعايـــا الحكومـــة يرســـلن إلـــى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعد التأكد من شفائهن ، وأما الأجنبيـــات فتبلـــغ عنـــهن القنصليات التابعات لها. وأن صاحبة بيت العاهرات تخضع لنفس هذه الشـــروط ولكنـــها تعفى من الكشف الطبي إذا كانت قد تجاوزت الخمسين من عمرها.

وقد خصصت مصلحة الصحة فى القاهرة ثلاثة مكاتب للكشف الطبى على البغايـــا، حيث تتقدم البغى ومعها التذكرة إلى طبيب المكتب للكشف عليها والإفادة فى تذكرتها بما يفيد أنها أجرت الكشف وأنها سليمة ، ثم يسجل نفس هذه الملاحظات فى سجل المكتب[1].

وكانت العلاقة بين البغى وطبيب الكشف عدائية، فهى تنظر إليه على أنه يحاربـــها في رزقها، وكثيرا ما كانت تتحايل لإخفاء مرضها، فيذكر الطبيب بورتقـــاليس – الـــذى تخصص فى علاج أمراض النساء والأمراض السرية ، وكانت له عيادة فى القاهرة فـــى مطلع القرن العشرين– أنهن كن يتحايلن بوضع بعض المُطهرات والمراهم في أمـــاكن مختلفة من أجسامهن[2] ، كما كانت البغايا تضع المحاليل المطهرة فى محل الإصابة قبـــل توجهها للطبيب مباشرة ، وتكون النتيجة أن تتسلم الشهادة على أنها سليمة وهى ليست كذلك ، مما كان عاملا مهما فى انتشار الأمراض السرية بين أفـــراد الشـــعب [3].وكـــان للحلاقين دور هام فى هذه المسألة بما لديهم من خبرة طبية ، وفـــى عـــام 1934 قبـــض البوليس فى الإسكندرية على حلاق تخصص فى إخفاء الأمراض السرية الفتاكـــة التـــى تصاب بها البغايا بطرق غريبة [4].

---

[1] د.فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 46 .

[2] بورتقاليس بك : المرجع السابق، ص. ص 26، 33 .

[3] محمد فريد جنيدى : العفاف ، مشكلاتنا الجنسية ، بحث طبى اجتماعى ، مكتبة مصر ، 1945 ، ص 45 .

[4] محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 52 .

ويؤكد بورتقاليس أن الكشف الدقيق يحتاج إلى حوالى نصف ساعة على الأقل، ليتأكد الطبيب أن البغى خالية من الأمراض، ولكن ما يحدث أنه في خلال تلك النصف ساعة يقوم الطبيب بالكشف على عشرات المومسات. ولذلك كان بعض الأعيان من راغبى البغاء يستدعونه ليكشف على المرأة قبل الاجتماع بها، حيث يؤكد ذلك الطبيب انه كانت تصله ورقة من مجهول بأن امرأة في مكان كذا يتوجه للكشف عليها ، ويقول انه كان يكتب في تقريره "أنها الآن سليمة من كل مرض معد وأن الورقة ليست فعالة سوى لمدة 24 ساعة" . ثم يوضح لنا سبب ذلك قائلا إن الفحص أشبه بفحص سمكة طرية في السوق لا يشار بأكلها بعد 24 ساعة. وينتهز بورتقاليس الفرصة لترويج بضاعته فيعلن أن لديه في عيادته دواء واقيا من الأمراض السرية وأنه ينبغى على عشاق بنات الهوى أن يمروا عليه قبل الذهاب لبنات الهوى ليداويهم بهذا الدواء الذي أعلنه في مؤتمر طبى بباريس سنة 1900.[1]

وفى عام 1921 ، حاول الطبيب فخرى ميخائيل تقييم الدور الذى تلعبه مكاتب الكشف على العاهرات فأوضح لنا من خلال زيارات متكررة لتلك المكاتب أن القاهرة كان بها ثلاثة مكاتب للكشف الطبى على العاهرات هى :

مكتب درب النوبى وهو مخصص لعاهرات حى باب الشعرية وحى الأزبكية ، وكان يعمل أربع مرات فى الأسبوع ، ومسجل به فى عام 1921 عدد 1381 عاهرة شطب منهن خلال العام 390 لأسباب مختلفة ، فيكون الباقى 991 عاهرة ، وقد قام هذا المكتب بعدد مرات كشف بلغت 29208 كشفا خلال ذلك العام ، وبذلك يكون متوسط عدد الكشوفات فى اليوم الواحد هو 143 كشف فى اليوم الواحد ، يقوم بها طبيب واحد يحضر إلى المكتب فى التاسعة صباحا ، وينصرف فى العاشرة والنصف أو الحادية عشرة ، مع ملاحظة أن الطبيب خلال الفترة يقوم بملء البيانات ، وتسديد الخانات وتوقيع الاستمارات ، وغير ذلك من الإعمال الروتينية [2].

---

[1] بورتقاليس بك : المرجع السابق، ص. ص 26، 33.

[2] د.فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 46 – 47 .

أما المكتب الثانى فهو مكتب العباسية ، ومقيد به 136 عاهرة ، شطب منـــهن 20 عاهرة لأسباب مختلفة ، فيكون الباقى 116 عاهرة ، وقد حقق هذا المكتب مرات كشـــف بلغ عددها خلال عام 1921 ، 3412 كشفا بمعدل 65 كشفا فى اليوم الواحد ، حيث أنهيعمل يوما واحدا فى الأسبوع ، ويذكر الدكتور فخرى – شاهد العيان – أن طبيب هذا المكتـب لم يكن يمكث به أكثر من 40 دقيقة على أكثر الأحوال ، يخصم منها الوقت الذى يمضيـه هذا الطبيب فى تعقيم يديه قبل مغادرة المكتب [1].

وأما المكتب الثالث فهو مكتب السيدة زينب ، وعدد العاهرات المسجلات بـــه 137 عاهرة، شطب منهن 34 عاهرة ، والباقى 103 عاهرة ، وعدد مرات الكشف 2863 مـوة ، بمعدل يومى 55 كشف ، والحال لا يختلف فى هذا المكتب عن مكتب العباسية[2].

ويمكننا تحويل الأرقام التى ذكرناها وغيرها من الأرقام التى استقيناها من تقارير الصحة إلى جدول يوضح لنا حجم العمل الذى قامت به تلك المكاتب خلال الفترة من سنة 1921 إلى سنة 1928م [3]:

القسم	السنة	عدد المسجلات	عدد مرات الكشف الطبى	متوسط مرات الكشف اليومى للمكتب	متوسط مرات الكشف السنوى للبغى
الأزبكية وباب الشعرية	1921	1381	29208	143	21
العباسية		136	3412	65	25
السيدة زينب		137	2863	55	20
مجموع القاهرة		1654	37173	263	22.45
الأزبكية وباب الشعرية	1922	1340	30730	151	22.9
العباسية		140	3943	76	28.2
السيدة زينب		140	3011	58	21.5
مجموع القاهرة		1620	37684	285	23.3
الأزبكية وباب الشعرية	1923	1097	28165	138	25.6

[1] د.فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 47 – 48 .
[2] د.فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 47 – 48 .
[3] يراجع حول الأرقام الواردة بهذا الجدول : تقارير مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيـش صحة مدينة القاهرة للسنوات من 1923 إلى 1928 ، مصادر سبقت الإشارة إليها ، وتصميم الجداول ووضـــع النسب بتصرف من الباحث .

العباسية		107	2782	54	26
السيدة زينب		150	2953	57	19.7
مجموع القاهرة		1354	33891	249	25
الأزبكية وباب الشعرية	1924	1089	21075	103	19.4
العباسية		93	2308	44	24.8
السيدة زينب		124	2424	47	19.5
مجموع القاهرة		1306	25807	194	22.3
الأزبكية وباب الشعرية	1925	878	20356	100	23.2
العباسية		65	1456	28	22.4
السيدة زينب		76	1703	33	22.4
مجموع القاهرة		1019	23515	161	23.1
الأزبكية وباب الشعرية	1926	839	23748	116	28.3
السيدة زينب		81	1754	34	21.6
مجموع القاهرة		920	25502	150	27.7
الأزبكية وباب الشعرية	1927	442	13195	65	29.8
السيدة زينب		368	9613	185	26.1
مجموع القاهرة		810	22808	285	28.1
باب الشعرية	1928	441	11579	57	26.3
الأزبكية		286	7938	153	27.0
مجموع القاهرة		727	19517	210	26.8

من هذه الحقائق التى يقدمها الجدول السابق نتبين أن الضمان الصحى الذى يقدمه البغاء الرسمى كان وهما كبيرا ، فالبغى فى المتوسط تجرى حوالى 25 كشفا فى العام ، أي بمعدل كشف واحد كل خمسة عشر يوما ، وهو ضعف المدة التى حددتها اللائحة وهى مرة كل أسبوع . وعلى ذلك فالنتيجة الطبيعية لذلك هى ارتفاع نسبة البغايا المريضات بالزهرى وغيره من الأمراض ، وبالتالى ارتفاع تلك النسبة بين زبائن البغايا، ومن ثم بين أفراد الشعب . ويوضح الجدول التالى عدد الحالات المصابة بالأمراض بين البغايا فى مدينة القاهرة خلال سنوات مختلفة ، وكذلك عدد الحالات التى تم حجزها بالمستشفى للعلاج [1]:

---

[1] أرقام هذا الجدول مستخرجة من التقارير السنوية لمصلحة الصحة العمومية خلال السنوات من 1923 إلى 1928م ، مصادر سبق ذكرها وتصميم الجدول بتصرف .

السنة	البغايا المسجلات	عدد الكشوف	الحالات المصابة	الحالات التى حجزت بالمستشفى
1922	1620	37689	2089	-
1923	1354	33891	1892	791
1924	1306	25807	1552	647
1925	1019	23515	1664	607
1926	920	25502	1597	597
1927	810	22808	1449	504
1928	727	19517	976	470

ومن هذا الجدول يتبين لنا أن عدد الحالات المصابة كان يفوق عدد البغايا أنفسهن ، مما يعنى أن هناك بعض البغايا كان تقرير الطبيب يشير إلى إصابتهن بالأمراض ، ومع ذلك لا يرسلن إلى المستشفى ، ولذلك تعود إليه فى المرة الثانية وهى مصابة ويثبت فى تقريره إصابتها . وفى بعض الأحيان كان طبيب الكشف يحيل البغى إلى المستشفى ولكن طبيب المستشفى لا يقبلها بحجة أن مرضها غير خطير أو أولى . كما يلاحظ أن عدد البغايا اللاتى تم حجزهن فى المستشفى فعلا يبلغ فى المتوسط ثلثى إجمالى عدد البغايا الرسميات ولا شك أن لذلك مغزى كبير وهو أن النتيجة المرجوة من الاعتراف بالبغاء لم تتحقق [1].

وفى حالة ثبوت أن البغى مريضة بأحد الأمراض الزهرية - رغم ما تبذله من مجهود لإخفاء مرضها - كان طبيب مكتب الكشف يقوم بإحالتها إلى المستشفى للعلاج .

وقد خصصت مصلحة الصحة مستشفى في القاهرة - الحوض المرصود - وأخر في الإسكندرية - القبارى - لعلاج البغايا ، كما خصصت مستشفى فى شبرا لعلاج البغايا من الأجنبيات ، ولكن هذا المستشفى الأخير قد أغلق فى ديسمبر عام 1922 ، ولم تعد البغايا الأجنبيات يحجزن بالمستشفى . أما فى بقية المديريات كان مستشفى المديرية هو المسئول عن متابعة ذلك ، حيث تحجز العاهرات ليعالجن مع من يتم حجزهم من عامة الشعب للعلاج من جميع الأمراض[2].

---

(1) د.فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 56 – 58 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 12 ، 58 .

وفى القاهرة كان مستشفى الحوض المرصود هو المكلف باستقبال البغايا المريضات، وكان بهذا المستشفى ثلاثة أطباء فقط وعدد قليل من الأسرة لعلاج مئات البغايا، ولذلك لم تكن البغي تحجز في المستشفى إلا إذا كانت حالتها سيئة ووصل المرض إلى مرحلة متقدمة لا تخطئها عين الطبيب المستعجل، وهناك في المستشفى كن يعاملن معاملة مهينة ، ويذكر أحد الكتاب أنه سمع بأذنه إحدى الممرضات تنادى على مريضة من البغايا قائلة لها : "يا شرموطة"[1] .

وعلى ذلك ، فإن طبيب مكتب الكشف عندما يقرر إرسال بغى إلى المستشفى تراها تبكى وتنتحب كأن مصيبة حلت بها ، ولا يرجع ذلك إلى أنها اكتشفت أنها مصابة بالزهرى أو غيره، فهى تعلم ذلك قبل أن تذهب إلى الطبيب ، ولكن لأنها تفضل الموت على الذهاب إلى المستشفى لما قاسته فيها من مرات سابقة [2].

وعلى أية حال ، فإن العاهرة ما تكاد تدخل المستشفى حتى تخرج منها ربما فى نفس اليوم بحجة عدم وجود أماكن بالمستشفى ، وربما بعد يومين أو ثلاثة بحجة تماثلها للشفاء ، مع أن علاج هذه الأمراض كان يحتاج إلى مدة زمنية كبيرة ، وقد سجل الدكتور خيرى على لسان طبيب المستشفى قوله : "إننى يدهشنى من أطباء الكشف أنهم لا يفهمون أو هم لا يريدون أن يفهموا أننا إذا قبلنا بهذا العدد الذى يرسلونه من العاهرات كمريضات فإننا نعمل هذا المستشفى(تكية) للعاهرات".ثم أوضح هذا الطبيب أنهم لا يعالجون العاهرات فى المستشفى حتى الشفاء التام ، بل حتى تختفى الأعراض الظاهرة ، ثم يطلقون سراحها [3].

ومع ذلك فإن مستشفى العاهرات بالحوض المرصود لم تكن "تكية" كما يتخيل هذا الطبيب ، فقد كانت أقل مستشفيات مصر ميزانية ، ويكفى للتدليل على ذلك أن مقدار ما يصرف على العاهرة المحجوزة بها يوميا كان يتراوح بين 47 مليما سنة 1918 ، ثم زاد سنة 1919 إلى 50 مليما ، ووصل إلى 78 مليما فى عام 1920 ، ولم يكن هذا مبلغا كبيرا إذا عرفنا أن متوسط ما ينفق على المريض فى مستشفى السويس مثلا هو 606 مليما . وأما الميزانية العامة للمستشفى فكانت فى تناقص ، حيث تناقصت من 5334 جنيها فى

---

[1] محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص 52 .
[2] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 56 .
[3] د.فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 47.

عام 1919 إلى 4948 جنيها فى عام 1920 ، رغم أن ميزانية مصلحة الصحة قد زادت من 674626 جنيها فى عام 1919 ، إلى 720425 جنيها فى عام 1920 [1].

ورغم ارتفاع نسبة المرضى بين البغايا فإن كثيرا من الشباب كان يغرهم ذلك الضمان الطبى الحكومى ، فيعتقدون أن البغى الرسمية خالية من الأمراض ، ولم يكن ذلك بين الشباب الجاهل أو غير المتعلم فقط ، بل والمتعلمين أيضا ، ويضرب لنا الدكتور فخرى مثلا بأحد وكلاء النائب العمومى جاءه ليستشيره طبيا وقال له "من أربعين يوما زرت (واحدة من دول) لأجرب نفسى لأننى عاوز أتجوز بعد 3 شهور ... وبعد يومين شعرت بحرقان عند البول ..." ولما كشف عليه الطبيب وجد أنه مصاب بالزهرى ، ولما عاتبه على الذهاب إلى عاهرة ، قال له "وهل يوجد خطر من زيارة واحدة بتكشف؟!!" ، فإذا كان هذا هو الحال مع أحد وكلاء النائب العمومى فما بالك بعامة الشعب [2].

وكانت النتيجة أن مصلحة الصحة اقتنعت فى عام 1926 بفشل نظام الكشف على العاهرات ، وعدم تحقيقه الفائدة المرجوة وأوصت بإلغائه ، ولكن الحكومة لم تأخذ بهذه التوصية على أية حال [3].

خامساً : دور البوليس فى مراقبة البغاء الرسمى

إذا كان دور الصحة يقتصر على الوقاية من انتشار الأمراض الصحية ، ومراقبة الحالة الصحية للبغايا ، فإن دور البوليس كان مكملا لهذا الدور ، فطلب الترخيص بفتح بيت للعاهرات كان يقدم إلى البوليس طبقا لكل اللوائح التى صدرت ، كما كان البوليس هو المسئول عن القبض على المخالفين لنصوص اللوائح ، وتوقيع الجزاء المناسب بحسب حالة المخالفة ، ولم يكن الجزاء الذى يوقع على البغايا رادعا ، ففى منشور سنة 1882 كانت العقوبة لكل بغى لا تقدم نفسها للكشف الطبى هى الغرامة من 20 إلى 100 قرشاً أو الحبس من يومين إلى خمسة أيام .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 60 – 61 .
[2] د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 45.
[3] الأهرام فى 20 يونيو 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "محاربة البغاء" .

أما لائحة يوليو 1885 فتحدد المادتين الرابعة عشـرة والخامسـة عشـرة منـها الجزاءات التى تترتب على المخالفات ، وهى لا تختلف كثيرا على ما فى منشـور سـنة 1882 . وتوضح المواد من السادسة عشرة إلى الثالثة والعشرين طريقة تقديـم طلبـات لفتح كرخانات ، ومسئولية صاحب الكرخانة فى التبليغ عن عدد العاهرات اللاتى بطرفـه وأسمائهن وأعمارهن وجنسياتهن، كما تحدد مسئولية البوليس وحكما مكاتب التفتيـش على العاهرات [1].

ولما كانت البغى تسجل في سجلات الصحة ، فعندما تتأخر إحداهن فى الحضـور للكشف ؛ كانت الصحة تقدم طلبا للبوليس لإحضارها وتوقيع الغرامة عليها ، ولم يكـن ينجيها من العقاب إلا أن تعلن توبتها ، ومع ذلك فإن المادة الثالثة عشر من اللائحة قـد نصت على ضرورة تقديم ضامنين يشهدا بتوبتها ، ويضمنا عدم عودتـها ، ويبـدو أن مسألة التوبة هذه قد أثارت بعض المشاكل ، أو كانت ثغرة نفذت منـها بعـض البغايـا الراغبات فى الهرب من الكشف ، فصـدر منشـور مـن الداخليـة فـى 9 ذى الحجـة 1302هـ/19 سبتمبر 1885م ، ثم تلاه منشور آخر فى صفر 1303/ نوفمبر 1885م يؤكدان على ضرورة أن تقدم البغى ضامنين مع تقديم طلب إلـى المديريـة برغبتـها التوبـة والزواج ، وتقوم المديرية بإشعار مكتب التفتيش بشطب اسمها[2].ويشـير جـلاد إلـى صدور منشور ثالث صدر من الداخلية في ديسمبر 1885 ، نص على أن العايقات يعـاملن معاملة العاهرات فى مسألة التوبة [3].

ولم تشترط لائحة 1885 على المديرين والمحافظين أن يعينـوا أخطاطـا بعينـها كأحياء للعاهرات ، ولذلك انتشرت العاهرات فى كل الأخطاط ، وآذت بذلـك العـائلات ، والأحرار ، وتوالت شكاوى الأهالى على الداخلية متضررين من "إقامة النسا الفواحـش بمحلات كاينة بين مساكن العائلات والأحرار" ، وكذلك شكاوى من سيرهن فى الشـوارع متهتكات بلا احتشام ، ولذلك أصدرت الداخلية منشورا لجميع المديريات والمحافظـات ، فى 12 أكتوبر 1893م ، يقضى بتخصيص موقع منفرد بكل مديرية لإقامة البغايا فيه بعيدا

---

(1) أنظر نص اللائحة فى الملحق رقم (1) .

(2) القرارات والمنشورات الصادرة فى سنة 1885 ، المطبعة الأميرية ببولاق 1886م ، ص 252 .

(3) فيليب جلاد، المرجع السابق ، جـ 3 ، ص 246 .

عن سائر البيوت ، كما يقضى أيضا بمنعهن من الخروج إلى الشوارع بحالة مخالفة للأدب [1].

وقد تداركت الداخلية هذا النقص فى لائحة 1885 ، فأصدرت لائحة 1896 التى اشترطت تحديد أخطاط للعاهرات ، كما حددت علاقة البوليس بالبغايا من خلال المواد التالية : تنص المادة الأولى على أنه "يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة أو كان اجتماعهن فيه وقتيا"، وتؤكد المادة الثانية على أنه "لا يمكن فتح بيوت العاهرات إلا في الأخطاط التي يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير، ولا يكون لك منها سوى باب واحد فقط "وتنبه اللائحة على المحافظين والمديرين بأنه" يجب التدقيق في انتخاب الأخطاط التى تعين لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات". وتلزم اللائحة مدير كل بيت أن يقدم كشفا بأسماء العاهرات والخدم الموجودين في البيت موضحا به السن والجنسية، ولا بد أن يكون السن فوق 18 سنة سواء للعاهرات أو الخدم أو مدير الدار نفسه. وتنص المادة 14على أن "كل مومس تكون موجودة في بيت العاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها وهذه التذكرة يجب تجديدها سنويا".

ولما كانت أهم عقبة تعترض بيوت البغاء الرسمى هى شكوى "أرباب العائلات" من وجود بيت البغاء وسط "منازل الأحرار" ؛ فإن القرارات الصادرة من المديرين بخصوص مناطق البغاء، كانت تحدد المنطقة المرخص بفتح بيوت البغاء فيها تحديدا دقيقا، وعلى سبيل المثال، فقد نص قرار مدير الغربية في 13 يونيو 1924 بشأن تحديد الأماكن التى يجوز فتح بيوت العاهرات بها في بندر كفر الشيخ، على أنه "لا يسوغ فتح بيوت العاهرات ببندر كفر الشيخ إلا في قطعة الأرض الكائنة على مسافة 25 مترا من السكة الزراعية، وعلى مسافة 60 مترا من مساكن كفر الشيخ ، وهذه القطعة تُحَد شمالا بشارع سكن روينة، وجنوبا وغربا بأراضى زراعية ملك الأوقاف الملكية، وشرقا بمصر خصوصى ملك الأوقاف المذكورة " وينص القرار على أنه لا يسرى إلا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.[2]

---

[1] محافظة العريش ، سجل رقم : 111 وارد مستديم ، ص 21 ، وثيقة رقم : 90 ، منشور من الداخلية بتاريخ 2 ربيع أول 1311 هـ / 12 أكتوبر 1893م .

[2] الوقائع المصرية ، عدد 14 ، في 7 فبراير 1924 ، ص 2 .

وكثيرا ما تتدخل السلطات لتعديل جدول الأماكن المخصصة لبيوت العاهرات لدواعى الأمن أو بناء على شكوى أرباب العائلات أو غير ذلك من الأسباب. ولم تكن عملية تعديل الجدول تتم بسهولة فكان من حق البغايا المتضررات اللجوء إلى المحكمة ، فمثلا عندما قرر المجلس المحلى فى أبى تيج نقل العاهرات من الشارع العمومى حفاظا على الآداب العامة ؛ لجأت إحداهن إلى المحكمة ، فحكمت بفتح تلك البيوت مرة ثانية ، ولكن المجلس لم ييأس وبعد مضى فترة وجيزة ، أصدر قرارا آخر في سبتمبر 1926، بنقل بيوت العاهرات من الشارع العمومى ، ويعلق مراسل "الأهرام" على هذا القرار قائلا : "وأملنا فى عهد الحكومة الدستورية عدم التصريح لهن مرة أخرى بالبغاء فى هذا الشارع لأنه من أهم الشوارع[1].

كما أصدر محافظ القاهرة قرارا في 7 ديسمبر 1925 بحذف "الجهة المعروفة بعزبة نمرة1 بقسم الوايلى المحددة من الشمال بشارع المستنصر، ومن الغرب بخط سكة حديد المطرية ومن الشرق بشارع عزبة عبد النبى ومن الجنوب بشارع القائد" من جدول الأخطاط التى يجوز أن يفتح بها بيوت العاهرات[2] . كما صدر قرار آخر في 23 سبتمبر 1926 بحذف الجهة الواقعة تجاه جامع الطيبى بقسم السيدة زينب وجهة تل زينهم من جدول الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات[3] واستمر الوضع هكذا بين حذف وإضافة إلى أن تم إلغاء البغاء نهائيا في عام 1949.

ولكن هذه القوانين كانت تطبق بدقة على البغايا المصريات، بينما كان من الصعب تطبيقها على البغايا الأوربيات، فكثير من الأجانب لم يهتموا بترخيص بيوت البغاء التى يمتلكونها، ولم يستطع البوليس أن يفعل شيئا تجاههم ، حيث يعترف اللواء راسل باشا Russell حكمدار بوليس العاصمة بصعوبة تنفيذ اللائحة على البغايا الأوربيات فيقول " أوقفتنا الامتيازات الأجنبية عاجزين تماما وبلا أجل مسمى عن التعامل مع المواخير غير المرخصة التى كان يديرها الأجانب، وقد تحدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل البكباشى جارتير Guartier رئيس المباحث الجنائية وتحدانى لأشهر عديدة عن طريق

[1] الأهرام في 23 سبتمبر 1926 ، ص 4 .
[2] الوقائع المصرية ، عدد 125 ، في 24 ديسمبر 1925 ، ص 2 .
[3] الوقائع المصرية ، عدد 99 ، في 18 أكتوبر 1926 ، ص 2 .

التغيير في جنسية البادرونة... وعندما كنا نصل إلى المنزل مع قواص القنصل الفرنسي لطلب السماح لنا بالدخول من البادرونة الفرنسية، فإن الشراعة الصغيرة للباب الأمامى تفتح ويعلن صوت قشرى أجش مبحوح أن مدام إيفون قد باعت المحل لمدام جنتيلى الإيطالية التبعة ، التى بدون ممثلها القنصلى لا نستطيع أن ندخل، وفى الأسبوع التالى نصل مع القواص القنصلى الإيطالى لنقابل بتغيير آخر في جنسية البادرونا. ومع تزايد حدة غضب البكباشى جارتير، جمع في ليلة سبعة قواصين قنصليين أمام الباب السريع الغلق، وتم هزيمة المديرات الزائفات واحدة بعد الأخرى، وأمكن الدخول إلى المنزل وتطبيق القانون".[1]

واستمر البغاء العلنى يلقى اهتمام وتشجيع الحكومة ؛ رغم اعتراض كثير من المصلحين ورجال الدين والصحفيين، ولكن مع تزايد حملات الهجوم على هذا النظام في مطلع الثلاثينيات، تراجعت الحكومة وقررت وزارة إسماعيل صدقى باشا في 12إبريل 1932 ، تشكيل لجنة تحت رئاسة الدكتور محمد شاهين باشا – وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية – لبحث موضوع البغاء الرسمى[2]. وفى أول اجتماع لها- 8 يونيو – قررت اللجنة الاتصال بمختلف هيئات الشعب لاستطلاع رأيهم، وذلك عن طريق مجموعة أسئلة متنوعة كبطاقة استبيان وزعت على العديد من أعيان الشعب والمستنيرين والعلماء وأفراد الهيئات المختلفة من كل الطبقات من وطنيين وأجانب، فجاءت نسبة الراغبين في إبطاله 71.45 % ، ثم قررت اللجنة بعد دراسة كافة جوانب المشكلة إلغاء البغاء الرسمى نهائيا.[3]

وجاء في حيثيات القرار أن الخوف من انتشار البغاء السرى ليس مبررا لاستمرار البغاء العلنى، حيث دلت الإحصاءات على أن البغى يزورها في المتوسط 8 – 16 شخص في اليوم، أما البغى السرية فيزورها شخصين في المتوسط يوميا، وبذلك تكون فرصة نشرها للأمراض السرية قليلة، هذا علاوة على أن البغاء السرى ليس محاطا بضمان الكشف الطبى الموهوم بل على العكس يلازمه على الدوام عامل الخوف من الإصابة بالمرض.[4]

---

[1] د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 159.
[2] محمد فريد جنيدى: البغاء ... مرجع سابق ، ص 65.
[3] محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمى، مرجع سابق ، ص.ص 7 ، 30.
[4] نفس المرجع ، ص.ص 13 ، 30.

ومع ذلك فإن قرار اللجنة لم يُحترم ، واستمر البغاء الرسمى في مصر رغم المعارضة الشعبية، وتشكلت لجنة أخرى في وزارة محمد محمود باشا ، عام 1939، وقررت أيضا إلغاء البغاء[1] ولكن هذا القرار كان مصيره الإهمال شأن سابقه، واحتاج الأمر لعشر سنين أخرى، وظل البغاء قائما راسخ الدعائم حتى عام 1949، عندما أصدر إبراهيم عبد الهادى باشا ، الأمر العسكرى رقم 76 لسنة 1949، الخاص بإغلاق بيوت العاهرات ، ثم صدر القانون رقم 68 لسنة 1951، الخاص بمكافحة الدعارة. كما أضيفت المادة رقم 269 مكرر إلى قانون العقوبات، بخصوص معاقبة العاهرات[2].

سادساً : السلطة والبغاء السرى

كان الهدف الرئيسى من تقنين البغاء ووضع اللوائح له هو السيطرة على البغايا ومنع البغاء السرى . وعلى أية حال فإنه على الرغم من تقنين البغاء بهذه اللوائح الشاملة ؛ فإن سيطرة الحكومة عليه لم تكن كاملة، لأن عدد البغايا المسجلات في سجلات الصحة والداخلية، لم يكن هو عدد كل البغايا ، فهناك على الأقل ضعف هذا العدد يمارسن البغاء بعيدا عن سيطرة الحكومة، وهذا أدى إلى ظهور ما يعرف بمشكلة البغاء السرى. وقد كان من رأى الحكومة أن مكافحة البغاء السرى لن تتأتى إلا بتنظيم البغاء العلنى، ولذلك كانت اللوائح والقوانين تتوالى بشأن تنظيم البغاء العلنى وتذليل العقبات التي تعترضه.

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) انفتح الباب على مصراعيه لممارسة البغاء ،وتضاعف عدد البغايا مرات عديدة، من المصريات والأجنبيات، بعد أن أصبحت مصر مركزا لتجمع جيوش الإمبراطورية البريطانية، فانتشرت البيوت السرية

(1) مجلة الكاشف ، عدد 204 ، في 3 يوليو 1939 ، ص 3 .
(2) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : البغاء ، مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، القاهرة ، 1961 ، ص "م" .وأنظر الفصل التالى حول تفاصيل الحركة المناهضة للبغاء .

في القاهرة والإسكندرية وحواضر المديريات، وامتلأت شـــواطئ النيــل فــي القــاهرة والجيزة بالذهبيات – العائمات – المعدة للفحش والمتاجرة بالأعراض، وامتلأت منطقــة الأزبكية وشارع وجه البركة بأسراب البغايا المتـــهتكات، يشــاغلن المــارة ويعرضــن بضاعتهن بكل السبل[1]. وتوافدت على مصر المئات بل الآلاف من البغايا الأوربيات مــن مختلف الجنسيات، وتشكلت عصابات للمتاجرة في الرقيق الأبيض، وخطف القاصرات من أوربا وتركيا، وبيعهن في مصر لقوادين محترفين، يتاجرون بأعراضهن بلا رقيب ولا حسيب.[2]

واضطرت قوات الاحتلال البريطانى إلى اعتقال إبراهيم الغربى ، الذى كان بمثابـة ملك متوج على عالم البغاء ، كما قامت الشرطة بطرد البغايا من شارع وجه البركـــة ، وداهمت العديد من العائمات وقبضت على من فيها ، وكان من بينها عائمـــة إســماعيل صدقى وزير الأوقاف ، التى دخلها البوليس فى مايو 1915 ، ووجدوه فى حالـــة مريبـة مع سيدة تدعى عائشة إبراهيم التى انتحرت بالسم فى قسم الشرطة[3]

ويوضح الجدول التالى عدد البغايا فى مدينة القاهرة وحدهـــا، مــن المصريــات والأجنبيات خلال الفترة من 1926 إلى 1936 وكذلك عدد النســوة اللاتــى تـم ضبطــهن يحرضن المارة على الفسق، وعدد المنازل السرية غير المرخصة[4].

السنة	عدد العاهرات المقيدات بالسجلات في 31 ديسمبر			نساء من جنسيات مختلفة ضبطن في الشوارع يحرضن المارة على الفسق	منازل سرية ضبطت
	أوربيات	مصريات	المجموع		
1926	325	859	1184	1884	102
1927	199	610	809	2046	119
1928	219	620	839	2875	189
1929	228	628	856	1723	267
1930	212	653	865	1685	214

---

[1] د.لطيفة محمد سالم: المرجع السابق ، ص 199 – 200.

[2] محمد سيد كيلانى: السلطان حسين كامل فترة مظلمة من تاريخ مصر، الدار القومية للطباعة ، 1963 ، ص 172.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 169 – 170 .

[4] حول هذه الأرقام راجع : وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 .. مصدر ســـابق ، ص 102 ؛ وتقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936... مصدر سابق ، ص 102 ؛ ود. عبد الوهاب بكـــر : المرجـــع السابق ، ص 160 – 161 . وراجع أيضا – الشيخ محمود أبو العيون : مشكلة البغـــاء الرســمي ، مرجـــع سابق ، ص 13 .

205	1586	404	338	66	1931
286	2603	890	726	164	1932
339	3183	885	745	140	1933
359	2933	982	847	135	1934
211	3040	801	704	97	1935
363	3740	811	721	90	1936

ومن هذا الجدول نلاحظ أنه بينما كان عدد "البغايا الرسميات" – أى المسجلات – يتناقص، كان عدد البيوت السرية يتزايد ، وكذلك عدد النساء المحرضات على الفسق وهذا يعنى أن تقنين البغاء لم يقض على البغاء السري. ونستطيع أن نفسر ذلك بأن قبضة البوليس لم تكن مشددة على بيوت البغاء السرى، حيث سوف يتضح لنا أن البوليس كان مقيدا بقيود عديدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوانين العقابية المفروضة على البغاء السرى لم تكن رادعة، فلم تكن تتعدى غرامة بسيطة ، وإجبار صاحب المنزل على الترخيص للمنزل أو غلقه ، وفى حالة قيام البوليس بغلقه فإنه لا يلبس أن يفتحه من جديد ، وتتعقد المسألة فى وجه البوليس إذا كان صاحب البيت من الأجانب.

ولذلك نجد أن كثيراً من رجال الشرطة كانوا يعرفون بيوت البغاء السرى ويتجاهلونها، ولا يتخذون إجراءات ضدها، مما جعلهم فى موضع اتهام من الصحافة[1]، وقد حدا ذلك بأحد القراء إلى القيام بجولة واسعة فى أحياء القاهرة، وأعد قائمة بعدد البيوت السرية فى كل شوارع وحوارى القاهرة تقريبا[2].

ولما كان من المعتاد أن البغايا السريات اللاتى تضبطهن الشرطة يرسلن إلى مكاتب الكشف على العاهرات للتأكد من خلوهن من الأمراض الزهرية من عدمه ؛ فقد أمكننا إعداد قائمة بعدد البغايا غير المسجلات اللاتى أرسلن إلى المستشفى بمعرفة البوليس ، وذلك من خلال تقارير الصحة لسنوات مختلفة[3].

---

(1) الأهرام ، فى أول ديسمبر 1923 ، ص 1 .

(2) الأهرام ، فى 17 ديسمبر 1923 ، ص 1 – 2 ، مقال بعنوان "بعد 16 ساعة" وهو الحلقة العاشرة من سلسلة مقالات مذابح الأعراض .

(3) مصلحة الصحة العمومية : التقارير السنوية لمصلحة الصحة العمومية ، تقارير سنوات 1923 إلى 1928 ، مصادر سابقة ، صفحات مختلفة .

السنة	مصريات		أجنبيات		جملة	
	المرسلات	المصابات	المرسلات	المصابات	المرسلات	المصابات
1921	906	؟	؟	؟	906	؟
1922	651	؟	؟	؟	؟	؟
1923	840	178	9	7	849	185
1924	735	218	10	4	745	222
1925	884	150	7	-	891	150
1926	1152	357	2	2	1154	359
1927	723	175	؟	؟	723	175
1928	696	302	؟	؟	696	302

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن عدد البغايا السريات اللاتى يتم ضبطهن بمعرفة البوليس، كان يفوق عدد البغايا الرسميات غالبا ، مع ملاحظة أن تقدير عدد البغايا السريات أمر مستحيل، وإن كانت هناك محاولات تقريبية ، كتلك التى قام بها الدكتور فخرى على أساس أن عدد البغايا المضبوطات يتراوح عادة بين 5 إلى 10 % من العدد الكلى للبغايا السريات . كما يتضح من الجدول أيضا ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض بين البغايا السريات . يتضح أيضا أن البغايا الأوربيات السريات كن فى مأمن من قبضة البوليس ، ولذلك فإن عدد المرسلات إلى مكتب الكشف بمعرفة البوليس كان ضئيلا جدا قياسا على المصريات ، ويرجع ذلك إلى صعوبة اقتحام البوليس للبيت السرى الذى تمتلكه بدرونة أجنبية . ولذلك كانت تقارير الصحة تتجاهل ذكر أعدادهن فى كثير من السنوات كما هو واضح من الجدول .

ومن خلال تتبعنا لنسبة الإصابة بالأمراض السرية بين البغايا الرسميات والسريات ، نستنتج أن الأمراض السرية كانت منتشرة بين أفراد الشعب بشكل مخيف ، ومع ذلك فلا يظهر لذلك أثر من خلال التقارير السنوية لمصلحة الصحة ، ويقدم لنا الدكتور فخرى كشفا بعدد مرضى الأمراض الزهرية الذين عولجوا فى مستشفيات الحكومة خلال الفترة من 1914 – 1920، ما عدا سنة 1915 التى لم يقدم لها أرقاما[1]:

[1] د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ، ص 76.

السنة	الزهرى	السيلان	الأمراض الجلدية	المجموع
1914	2299	2139	754	5192
1916	2943	2412	1018	6373
1917	2613	4406	1073	8092
1918	2894	6251	1349	10494
1919	2662	7149	1710	11521
1920	3205	7809	2225	13239

ومن خلال هذا الجدول نتبين أن عدد المصابين بالأمراض السرية من أفراد الشعب كان يتزايد بمعدل كبير .

وقد تنبهت الحكومة إلى خطورة ذلك ، فأنشأت بداية من عام 1925 عيادات خاصة لعلاج الأمراض السرية بين عامة الناس ، وقد نجحت التجربة ، بسبب الدعاية الكبيرة التى قامت بها إدارة الصحة لتشجيع الناس على التوجه إلى تلك العيادات ، فبدأ الناس يتوافدون عليها رويدا رويدا ، واضطرت إدارة الصحة إلى زيادة عدد تلك العيادات من عيادتين فى عام 1925 ، إلى ستة فى عام 1927 ، ثم ست عشرة عيادة فى علم 1932[1]، ثم وصل عددها أخيرا إلى 39 عيادة للأمراض السرية فى عام 1949 [2]. ومن خلال الجدول التالى نرصد حجم الدور الذى قامت به تلك العيادات لنتعرف على مدى انتشار الأمراض السرية بين أفراد الشعب خلال فترة التصريح بالبغاء[3]:

العيادة	ت افتتاحها	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
السيدة زينب	1925	2830	3259	3592	4615	5124	4622	5783	6294
بورسعيد	1925	3273	944	1345	2711	1942	1730	2209	2754
طنطا	1927	-	1285	1323	1337	2282	1659	2475	3412
المنصورة	1927	-	863	1895	1853	2435	3961	4327	6252
أسيوط	1927	-	1237	1519	2394	2953	2452	3771	4450

---

[1] تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالقطر المصرى ، بقلم الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية ، المطابع الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1933 ، ص 2 .

[2] وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى لعام 1949 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1954 ، ص 137 .

[3] تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالقطر المصرى ، بقلم الدكتور محمد شاهين باشا ، مصدر سابق ، ص8-9 . أما سنة 1933 فمصدرها : مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن عام 1933 ، مطبعة بولاق الأميرية ، 1935 ، ص 86 .

جرجا	1927	–	642	1087	1233	1103	1465	1333	5039
الزقازيق	1928	–	–	563	807	1013	678	681	1823
الفيوم	1928	–	–	1311	1250	2101	2439	3625	4463
السويس	1925	–	–	677	1059	1272	762	1328	1674
السبتية	1928	–	–	894	2370	3210	3416	6291	7633
بنى سويف	1929	–	–	–	474	480	625	1124	1260
سوهاج	1929	–	–	–	1649	2123	1810	2161	2798
دمنهور	1929	–	–	–	367	802	784	1398	2582
شبين الكوم	1929	–	–	–	533	660	749	1525	2032
الجمالية	1932	–	–	–	–	–	–	5473	8272
المنيا	1932	–	–	–	–	–	–	715	4417
المجموع	–	**6103**	**8230**	**14206**	**22652**	**27500**	**27152**	**44219**	**65155**

ومن خلال هذا الجدول نتبين وجود علاقة وثيقة بين بؤر البغاء وأماكن انتشار الأمراض السرية ، حيث نجد أن العيادات الأكثر نشاطا هى عيادات القاهرة وبورسعيد وطنطا والمنصورة وأسيوط ، وهى مراكز رئيسية للبغاء بصفة عامة . كما نتبين أن عدد الذين يقبلون على هذه العيادات قد تضاعف بشكل غير عادى من 6103 عام 1926 إلى 65155 عام 1932 ، مما يعنى أن معدل انتشار الأمراض السرية كان فى ارتفاع مستمر مع الوضع فى الاعتبار أن الذين تقدموا للعلاج لا يمثلون نسبة كبيرة من إجمالى الذين أصابتهم تلك الأمراض .

ولو قفزنا عدة سنوات سنجد أن تلك الأعداد ما زالت تتضاعف حيث وصل عدد الذين تقدموا للعلاج فى عام 1949 وحده ما يربو على نصف مليون شخص ، والجدول التالى يكمل لنا الصورة التى سبق أن رسمنا جزءا منها[1]:

[1] وزارة الصحة العمومية : التقارير السنوية لسنوات : 1939 ، ص 112– 113 ، وسنة 1947 ، ص134– 135 ، وسنة 1948 ، ص 112 – 113 ، وسنة 1949 ، ص 128 – 129 .

العيادة	1939	1947	1948	1949
السيدة زينب	14582	29069	31197	20529
بورسعيد	6457	14878	13506	10639
طنطا	8344	25882	27101	26996
المنصورة	2368	16031	13677	13243
أسيوط	9191	17400	19644	20112
جرجا	7383	10374	11163	11015
الزقازيق	9358	2706	3341	6839
الفيوم	6586	18125	14402	12310
السويس	2610	13867	17905	18522
السبتية	20339	–	–	–
بنى سويف	4256	9469	9818	10383
سوهاج	6134	12590	11775	15858
دمنهور	5898	14158	13168	8305
شبين الكوم	9051	15162	11361	9465
الجمالية بالقاهرة	13019	35925	26790	24799
المنيا	6182	15185	12418	12051
المحلة الكبرى	2889	12989	9578	16896
قنا	4241	10116	9275	10886
نجع حمادى	2530	16040	13100	13146
بنها	2215	4622	3085	3577
شبرا	–	24505	20091	20268
العباسية	–	16400	11064	10902
مصر القديمة	–	4416	6443	6569
الخليفة	–	13551	8943	7372
مصر الجديدة	–	98	7728	6490

مجموعة بورسعيد	-	9133	9054	7300
الاسماعيلية	-	7829	11516	10962
دمياط	-	20717	14331	9362
منوف	-	10371	10345	9610
كفر الزيات	-	2996	9383	8923
فاقوس	-	3054	1187	13372
ميت غمر	-	8957	8457	10695
كفر الدوار	-	3640	1720	1984
الجيزة	-	7114	11086	11612
سنورس	-	8333	8123	8144
ديروط	-	10172	7782	6363
طهطا	-	9348	8069	12308
الأقصر	-	14293	12165	14503
أسوان	-	8804	10397	11107
سمالوط	-	-	5930	3132
المجموع العام	**143660**	**378319**	**466827**	**461344**

ولا يمكننا الزعم بان انتشار هذه الأمراض راجع فقط إلى فشل البغاء الرسمى فى تأمين السلامة الصحية للعاهرات ، وإنما يرجع ذلك أيضا إلى انتشار البغاء السرى الذى انتشر بشكل كبير خلال تلك الفترة ، ويرجع انتشار البغاء السرى إلى عدة عوامل منها: أن قبضة البوليس لم تكن قوية بدرجة كافية لمراقبة البغايا السريات ، وكذلك القصور التشريعى فى مواجهة البغاء السرى ، فلم تكن أقصى عقوبة يمكن أن توقع على البغايا السريات ، كافية بأى حال لردعها .

كما أن معظم العاهرات الرسميات فى مصر ينتمين إلى الطبقة الفقيرة ، والنتيجة الطبيعية لذلك هى أنه لابد من وجود بغاء غير رسمى بين الطبقات المتوسطة والغنية ،

لسد حاجة الرجال من هاتين الطبقتين ، خاصة وأن الوضع الاجتماعى للطرفين لا يسمح بالتواجد فى تلك البؤر الحقيرة [1].

ومن العوامل التى ساعدت على انتشار البغاء السرى أيضا الرغبة العارمة بين المصريات فى تقليد الأجنبيات فى أزيائهن ، وانتشار المودات الرخيصة بينهن ، وانتشار التمثيل الهزلى فى عواصم المديريات ، ومعظم هذه "المراسح" هى فى حقيقتها مفسدة للأخلاق قاتلة للفضيلة [2] . كما أن معظم راقصات شارع عماد الدين كان لهن فى سوق الدعارة السرية منزلة خاصة ، حتى إن إحدى الصحف أهابت بالحكومة أن تجرى كشفا صحيا عليهن شأنهن فى ذلك شأن البغايا الرسميات [3].

كما يرجع انتشار البغاء السرى فى أنحاء القاهرة إلى قيام السلطة بإغلاق قسم كبير من محال البغاء الرسمى فى شارع وجه البركة ، مما أدى إلى انتقال البغايا من العمل الرسمى إلى العمل السرى وبالتالى انتشارهن فى كل أحياء القاهرة.

وكثيرا ما كانت الصحف تطالعنا بأخبار هجمات يقوم بها البوليس على بيوت البغاء السرى ، فتخبرنا "المقطم" فى 20 مايو 1933م ، أن مأمور قسم باب الشعرية استصدر أمرا من النيابة بمداهمة أربعة منازل ، وقد نجح فى ضبط عدد من النسوة والرجال فى تلك البيوت ، كما تشير إلى أن بوليس قسم الأزبكية قد فعل الشئ نفسه فى نفس الليلة وضبط عددا من النسوة والرجال ، وتوضح الصحيفة أن الإجراء المتبع فى حالة ضبط بيوت الدعارة السرية هو إحالة النساء للكشف الطبى ، وتحرير محاضر للرجال [4] . والجدول التالى المستخرج من الأخبار التى نشرتها جريدة المصرى فقط خلال شهرى مايو ويونيو فقط من عام 1939 يوضح لنا إلى أى مدى كان البغاء السرى منتشرا ، وكانت أخبار مداهمة البيوت السرية أمرا عاديا وتقليديا فى الصحف :

---

[1] د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ص 27 – 28 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 28 – 30

[3] محمد عطية الجداوى : مشاكل العصر الحديث فى مصر والأمم الشرقية ، مطبعة الصاوى ، القاهرة ، د.ت ، ص 143.

[4] المقطم فى 20 مايو 1933 ، ص 6 ، خبر بعنوان "مكافحة البغاء السرى" .

اسم الضابط المنفذ للهجوم	المكان	عدد البيوت	عدد البغايا	عدد القوادين
يوزباشى أحمد أفندى الطاهر	إسكندرية	؟	10	3 [1]
يوزباشى على حسن الجيار	أسيوط	1	3	1 [2]
ملازم أول عبد الحميد أفندى	القاهرة	1	؟	؟ [3]
ملازم ثان على صلاح الدين	أسيوط	بعض البيوت	بعض النساء	؟ [4]
ملازم أول صديق فريد أفندى	القاهرة	؟	؟	40 [5]
؟	طنطا	1	1	1 [6]
؟	إسكندرية	6	27	6 [7]
؟	إسكندرية	1	3	1 [8]
ملازم أول عبد الحميد فؤاد	القاهرة	1	1	1 [9]
؟	القاهرة	1	1	1 [10]
؟	القاهرة	1	2	1 [11]
ملازم أول عبد الغنى سعد	القاهرة	1	1	1 [12]
الكونستابل إبراهيم الخريزى	بورسعيد	1	3	1 [13]
؟	إسكندرية	؟	14	8 [14]

وتشير مجلة اللطائف المصورة إلى كثير من حيل الضباط لمهاجمة البيوت السرية، ومفاجأة صاحباتها قبل أن ينتبهن، فمثلا يتنكرون فى زى مدنى متظاهرين بأنهم زبائن من راغبى المتعة، ومع ذلك فإن البغايا لم يكن غافلات عن تلك الحيل، وكثيرا ما تكون لهن عيون فى الشوارع لرصد أية حركة غريبة، وهؤلاء يسيرون فى الشوارع فى هيئة ماسحى أحذية، أو بائعى عصى، ولذلك فإنه كان يحدث فى بعض

---

(1) المصرى فى 14 يونيو 1939 ، ص 9 .
(2) المصرى فى 14 مايو 1939 ، ص 9 .
(3) المصرى فى 15 مايو 1939 ، ص 9 .
(4) المصرى فى 9 يونيو 1939 ، ص 9 .
(5) المصرى فى 9 مايو 1939 ، ص 9 .
(6) المصرى فى 13 مايو 1939 ، ص 9
(7) المصرى فى 29 مايو 1939 ، ص 8 .
(8) المصرى فى 29 مايو 1939 ، ص 8 .
(9) المصرى فى 11 مايو 1939 ، ص 8 .
(10) المصرى فى 4 مايو 1939 ، ص 9 .
(11) المصرى فى 14 مايو 1939 ، ص 9.
(12) المصرى فى 28 مايو 1939 ، ص 9 .
(13) المصرى فى 22 مايو 1939 ، ص 9 .
(14) المصرى فى 27 مايو 1939 ، ص 8 .

الأحيان أن أن تخرج قوة من الشرطة لمهاجمة أحد البيوت بعد مراقبة طويلة، ثم تفاجأ بعدم وجود أحد بالمنزل، وكان لبعض القوادات عيون بداخل أقسام الشرطة نفسها، ومنهن "سلطانة" التى كانت من أشهر صاحبات البيوت السرية، وكان لها منزلان فى شارع وجه البركة وشارع الخليج المصرى ، وكانت معروفة من جميع رجال البوليس، وفى المقابل كانت تنافسها فى امتلاك البيوت السرية من الأجنبيات "مدام برتا" و"مدام روزان" [1].

ومع انتشار جرائم إفساد الأخلاق ، والتحريض على الفسق ، والتكسب من وراء استخدام النساء في الدعارة ، وإدارة المنازل السرية ، وغيرها من الجرائم المرتبطة بالبغاء ؛ كان لابد من مراجعة العقوبات المفروضة على تلك الجرائم ، فقد طالبت اللجنة المشكلة لبحث مسألة البغاء فى عام 1939 بتشديد العقوبات على تلك الجرائم لأن العقوبات بسيطة لا تتعدى غرامة ، أقصاها مائة قرش ، أو الحبس لمدة أقصاها أسبوع. وقد ضمنت اللجنة تقريرها بيانا بعدد جرائم التحريض على الفسق خلال شهر مارس 1939 والتى بلغت 481 جريمة ، تم الحكم في 30 منها بالحبس أسبوع ، و 23 بالغرامة 100 قرش ، و 172 بالغرامة 50 قرش ، و 17 بالغرامة 30 قرش ، و 114 بالغرامة 20 قرش ، و30 بالغرامة 15 قرش وقضية واحدة بالبراءة . وأوضحت أن هذه العقوبات بسيطة جدا إزاء الجرم الشنيع الذى يرتكب ، وطالبت برفع الحد الأقصى لهذه الجرائم إلى السجن لمدة 15 سنة ، كما طالبت بفرض عقوبة الجلد على مرتكبى هذه الجرائم ، وأشارت إلى أن هذه العقوبة تطبق في إنجلترا على المحرضين على الفسق أو المغتصبين للقاصرات ، كما أنها معروفة في مصر حيث تطبق في الجيش ، والبلطجى الذى يعيش من كسب البغايا هو أولى بالجلد من العسكري الذى خالف بعض التعليمات [2].

[1] اللطائف المصورة، فى10 يونيو 1935، ص 9-11 ، مقال بعنوان "انتشار بيوت الدعارة السرية فى أحياء العاصمة" .

[2] جريدة الكاشف فى 3 يوليو 1939، ص 3 ، مقال بعنوان "حول إلغاء البغاء" .

بوليس الآداب :

ولما تفشت الدعارة السرية والعلنية ، طالبت الصحف بإنشاء شرطة للآداب وذلك منذ وقت مبكر يرجع إلى عشرينيات القرن العشرين ، ولكن الميزانية لم تسمح فى تلك الفترة ، فعهدت الحكومة إلى رجال الشرطة العاديين بمراقبة الآداب ، ولم يحسن هؤلاء القيام بعملهم ، فكانوا يقبضون على حرائر النساء معتقدين أنهن من الساقطات ، وقبض على الزوج وزوجته والشقيق وشقيقته والخطيب وخطيبته[1]. واستمر هذا الأمر إلى مطلع الثلاثينيات حيث أنشئ "مكتب الآداب" الذى كان له فروع فى أقسام الشرطة، وكان بهذا المكتب مفتشات من النساء، وتشير جريدة المقطم إلى قيام مفتشة مكتب الآداب بقسم الأزبكية بجولة فى شوارع القسم فى يناير عام 1934م، واعتقلت 18 امرأة بتهمة التسكع فى الشوارع وتحريض المارة على الفجور، وبعد التحقيق معهن أرسلتهن إلى الكشف الطبى، حيث ظهر إصابة 12 منهن بأمراض سرية معدية[2].

وقد كان مكتب الآداب فى قسم الأزبكية هو أكبر وأهم هذه المكاتب ، وذلك لطبيعة القسم ، وكان هذا المكتب يتكون من ضابط برتبة ملازم أول ، ومعه هيد كونستابل أوربى ، وسيدتين أوربيتين بدرجة كونستابل ، وكاتب وجنديين وثلاثة مخبرين [3]. وكان مقر هذا المكتب فى ديوان القسم ، ثم افتتحت نقطة بوليس بحارة الخازندار بشارع وجه البركة فى 12 نوفمبر 1940 ، خاصة لمنطقة العاهرات ، فانتقل المكتب إلى تلك النقطة . ويوضح الجدول التالى حجم أعمال هذا المكتب خلال عام 1940 [4]:

البيان	أوربيون	وطنيون	مجموع
النساء المقيدات	12	313	325
النساء اللاتى شطبن خلال 1940	–	11	11
النساء اللاتى نقلن من فرجة (ج)	–	27	27
بدرونات معفيات من الكشف لكبر سنهن	–	18	18
بدرونات معفيات وشطبن	–	4	4

(1) الوطن فى 14 أغسطس 1916 ، ص 3 .

(2) المقطم فى 11 يناير 1934م ، ص 4 . خبر بعنوان " اعتقال 18 امرأة " .

(3) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

(4) نفس المصدر السابق ، ص 21 .

المصابات بأمراض سرية من المقيدات	-	179	179
بغايا سريات مضبوطات	-	4083	4083
المضبوطات وظهر إصابتهن بأمراض سرية	-	1175	1175
الجرسونات المقيدات باللستات فى البارات	-	273	273
جرسونات ضبطن وأرسلن للكشف	-	459	459
جرسونات مضبوطات وظهر إصابتهن بأمراض سرية	-	97	97
عدد منازل الدعارة المرخصة			37
عدد المنازل التى أغلقت خلال العام			12
عدد المنازل الخالية الواقعة فى منطقة العاهرات			42

واستمر العمل بنظام مكاتب الآداب هذا إلى عام 1939 ، الذى شهد زيادة واضحة فى جرائم هتك العرض والتحريض على الفسق وزيادة عدد القوادين والبلطجية ، فقامت الحكومة فى ذلك العام بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، بمرسوم ملكى فى 20 أغسطس 1939 ، بهدف الاشتغال بالنظام العام لحماية الآداب ، وتوجيهه توجيها صالحا منتجا ، على أن يكون هناك تعاون بين وزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية فى هذا الخصوص ، وعلى أن تبقى مكاتب الآداب تابعة للداخلية . ثم رؤى ضمانا لحسن سير العمل وتوحيدا للإجراءات فى جميع مكاتب الآداب ؛ إنشاء مكتب رئيسى لحماية الآداب يكون تابعا لإدارة الجنايات بالداخلية . وتكون هذا المكتب بالفعل طبقا لقرار وزير الداخلية رقم 11 فى 30 مايو 1940 . ثم صدر القرار رقم 13 بتاريخ 13 يونيو 1940 ليحدد اختصاصات هذا المكتب على الوجه التالى :

- مراقبة البيوت والمحال التى تدار للدعارة غير العلنية واتخاذ الاجراءات القانونية نحوها ، وتطبيق نصوص قانون العقوبات ولائحة العاهرات عليها .
- ضبط المحرضين على الفسق رجالا ونساء ، وتطبيق القانون عليهم .
- حماية القصَّر ذكورا وإناثا الذين يضبطون فى محال الدعارة ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والملاجئ لإيوائهم .
- منع تجارة الرقيق الأبيض تطبيقا للأمر العالى الصادر فى 21 يناير 1896 .

- ضبط الصور والكتب وغيرها من المطبوعات المخلة بالآداب .
- ضبط البلطجية الذين يعيشون من كسب البغايا ، وكذا القوادين وتطبيق القانون عليهم .
- مراقبة محال القمار والمراهنات ، ومكاتب التخديم ، والصالات والبارات والبنسيونات والفنادق.
- حماية الطفولة المشردة ، وتطبيق قانون التسول والحداث والقوانين الخاصة بالتسول وجمع أعقاب السجائر وفضلات التمباك [1].

وطبقا لهذا القرار أنشئ مكتبين فرعيين للآداب فى القاهرة والإسكندرية ، بينما كُلف رجال المباحث فى المديريات بالقيام بأعمال مكتب حماية الآداب علاوة على أعمالهم العادية ، وكان مدير الأمن العام يطالب فى تقاريره دائما بإنشاء مكاتب من هذا النوع فى المديريات والمحافظات ، نظرا لنجاح هذا المكتب فى مكافحة الدعارة السرية وما يرتبط بها من بلطجة وقوادة ، وغير ذلك . والجدول التالى يبين لنا مدى الدور الذى لعبته مكاتب حماية الآداب فى المحافظات والمديريات خلال الفترة من 1941 – 1944 :

البيان		1941 [2]	1942 [3]	1943 [4]	1944 [5]
المنازل السرية	عدد القضايا	321	192	155	180
	عدد النساء المضبوطات	1147	945	316	319
نساء يحرضن على الفسق		2320	2083	2709	5515
المضبوطات المصابات بالأمراض السرية		1301	1330	1390	2111
ذكور يحرضون على الفسق		123	33	62	72
قصّر صار حمايتهم	ذكور	65	8	3	29
	إناث	150	117	169	500

[1] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة، 1941 ، ص 116 – 117 .

[2] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 – 1942 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1943 ، ص 154-155

[3] نفس لمصدر السابق ، ص 156 – 157 .

[4] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة، 1945 ، ص 152 – 153 .

[5] وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة، 1946 ، ص 108 – 109.

قضايا الصور المخلة بالآداب	40	59	45	75
البلطجية	183	61	111	209
القوادون	510	256	228	696
قضايا مكاتب التخديم	54	17	15	20
قضايا الفنادق والبنسيونات	155	868	301	160
قضايا السينما والملاهى	12	20	10	2
قضايا البارات	77	79	47	39

وينبغى أن ننوه إلى أن أكثر من ثلثى هذه الأرقام الواردة بالجدول خاصة بمدينتى القاهرة والإسكندرية ، تليها مدن القنال (بور سعيد والإسماعيلية) ثم بقية المديريات والمحافظات ، وذلك كما هو واضح بتفصيلات الجداول الواردة فى تلك التقارير التى اختصرناها فى هذه الجدول الشامل .

كما نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة البغايا السريات قياسا على عدد البغايا الرسميات ، وقياسا على عدد المضبوطات منهن ، وكذلك ارتفاع نسبة المصابات بالأمراض السرية بين البغايا المضبوطات إلى النصف تقريبا .

وخلاصة القول أن البغاء في مصر كان حرفةً من لا حرفة لها، وأن علاقة البغايا برجال الحكومة – ممثلة فى الشرطة وإدارة الصحة ، أو وزارة الصحة فيما بعد – كانت علاقة متوترة، تشوبها العداء وعدم الثقة ، وكان رجال البوليس يعاملون البغايا باحتقار وازدراء ، ويكفى للتدليل على ذلك ما ذكره أحد شهود العيان عند مكتب الكشف حيث يقول : "لاحظت عند مرورى بالسيارة أن يوم الكشف على العاهرات يوم عصيب ، نعم هو يوم الحساب ، رأيت العاهرات مصطفة على جانبى الطريق ، ورأيت عسكرى البوليس يسيطر على الطريق ... وشعرت أن هذا العسكرى هو الحاكم بأمر الله فى هذه البقعة ، يأمر هذه ويستبد بتلك ، ويهدد هذه ويتوعد تلك .." [1]. لقد كان رجال البوليس يعاملونهن كأنهن مخلوقات كتب عليها الشقاء والتعاسة .

---

[1] د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ص 52 – 53 .

ولم يكن الحال يختلف عند رجال الصحة ، ليس فقط فى المعاملة ولكن أيضا فـــى العلاج فلم يكونوا يبذلون أي مجهود فى علاج الأمراض السرية بين البغايا أو حتى بيـــن عامة الناس ، وكان الكشف الطبى الذى يجرى على البغايا وهم كبير لم يحقـــق الـــهدف المرجو منه ، ولذلك كانت البغايا تعتقد أن الكشف ليس إلا وسيلة لتحكم رجال الســـلطة فيهن ، ولذلك كن يسعين إلى التخلص والتهرب منه بأية وسيلة.

ولا يمكننا الزعم بان انتشار هذه الأمراض راجع فقط إلى فشل البغاء الرسمى فى تأمين السلامة الصحية للعاهرات ، وإنما يرجع ذلك أيضا إلى انتشار البغاء السرى الـذى انتشر بشكل كبير خلال تلك الفترة ، ويرجع انتشار البغاء السرى إلى عدة عوامل منـــها: أن قبضة البوليس لم تكن قوية بدرجة كافية لمراقبة البغايا السريات ، وكذلك القصـــور التشريعى فى مواجهة البغاء السرى ، فلم تكن أقصى عقوبة يمكن أن توقع على البغايـــا السريات ، كافية بأى حال لردعها .

الفصل السادس

الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمي في مصر

أولاً : مناهضة البغاء فى ظل السيطرة البريطانية

(1882 1922)

ثانياً : حركة الشيخ أبو العيون

ثالثاً : رأى وزراء حكومة عدلى يكن

رابعاً : موقف المجالس البلدية فى الأقاليم

خامساً : موقف حزب الأحرار الدستوريين

سادساً : رد الفعل الشعبى

سابعاً : لجنة 1932

ثامناً : إلغاء البغاء الرسمى

أولاً : الحركة المناهضة للبغاء في ظل السيطرة البريطانية

كانت جذور هذه الحرفة ممتدة ومتشعبة في مدن وأقاليم مصر ، حتى أن كل محاولات سلاطين المماليك ، وكذلك ولاة العصر العثمانى للقضاء عليها ذهبت سدى . وحتى محمد على، الذي وجه لهذه الحرفة ضربات قاصمة ، لم يستطع أن يمحوها من الوجود ، فلم تلبث أن عادت رويدا رويدا ، حتى حصلت على الاعتراف الرسمي من الحكومة .

ولكن هذا الاعتراف كان بداية لحركة نشطة لمقاومة البغاء في مصر ، قادها رجال مصلحون وصحفيون ورجال دين .

كان أول هؤلاء ، عبد الله النديم الذى حمل على البغاء الرسمى حملة شعواء فى جريدة "الأستاذ" ، موضحا أن ذلك لا يوافق تقاليد أهل الشرق ولا ديانتهم ، وهاجم قانون الكشف على البغايا بمعرفة أطباء الحكومة ، وإعطائهن شهادات بأنهن صالحات للزنا ، فهتكوا حرمة القرآن والإنجيل والتوراة . كما اتهم رجال الحكومة بأنهم على علم ببيوت البغاء السرية ، وأنهم يتسترون عليهم[1].

ثم اتهم الأوربيين بأنهم السبب فى إدخال هذه المفاسد بدعوى الحرية ، وهو وإن كان من أنصار الحرية إلا انه يرى أن هناك حرية ينفر منها البهيم "وهى حرية أغراض النساء ، فإنها لا توافق عوائد أهل الشرق ولا أديانهم ، فقد اتفق المسلمون والنصارى والمجوس على الغيرة على النساء وصيانتهن ، وأجمعوا على تحريم الزنا وقبحه ، فإطلاق الحرية فى هذا الباب مذمومة لا تحمد الحكومة عليها ، وأقبح من إطلاقها الكشف على البغايا بمعرفة أطباء الحكومة ليصلحن للزنا ، وما سمعنا بمثل هذا فى الجاهلية الأولى فإنه توسع محذور وانتهاك لحرمات تجب على الحكومة المحافظة عليها "[2].

وهو رغم أنه يحمل الحكومة شطرا كبيرا من المسئولية إلا أنه يصر على أن الغرب هو المصدر الرئيسى لهذه المفاسد ، موضحا أن بلاد الشرق قبل اتصالها

---

[1] أنظر الدراسة التى أعدها الدكتور عبد المنعم الجميعى عن عبد الله النديم فى مقدمة كتاب : الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ج 1 ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ص 13 – 14.

[2] الأستاذ ، جـ 2 ، عدد يوم الثلاثاء 16 مايو 1893 ، ص 912 .

بالغرب، وخضوع بعضها لسلطاته كانت على حالة مختلفة تماما من حيث الآداب العامة، مبينا أن الأديان الثلاثة تحرم الزنا ، ورغم انه يعترف بوجود البغاء فى مصر قبل الاحتلال البريطانى ؛ إلا أنه يذكر أن ذلك كان على استحياء ، وأن المرأة التى لعب الهوى بعقلها وتحترف هذه الحرفة ، كانت تغادر بلدها وإقليمها ، وتدعى النسبة لغير أهلها سترا عليهم وخوفا من عثورها بهم . ويشير إلى أنه بعد الاتصال بالأوربيين "بالتجارة والتغلب ، أفسدوا أخلاق الرجال والنساء بما أدخلوه من مسمى مدنيتهم التى هى الرجوع إلى البهيمية حيث دخل الشرق الكثير من نسائهم ، وفتحت المحلات جهارا وتعرض للشبان والكهول فى الطرقات" ، وبعد أن يقارن بين حالة البغاء فى مصر ، وفى تونس تحت الحماية الفرنسية يوضح أن الحالة فى مصر لم تصل إلى الدرك الأدنى كما فى تونس ، وينقل عن جريدة "الزهرة التونسية" قولها عن الحكومة الفرنسية : "وليس لها من مأثرة حميدة تذكر أو صنع جميل يشكر سوى تكاثر الفواحش والفساد والإضرار بالعباد ، فمنذ تغيرت الهيئة البلدية السابقة ، عظم مصاب المومسات الأوربيات وتفاقم خطب انتشارهن بين الحرائر فى معظم الشوارع ... وكثرت أسواق الفجور ... وكيف يرجى الإصلاح من إدارة مهملة مستبدة معتدية على القوانين لا دأب لها إلا استخلاص الفرنكين ونصف معلوم الاختبار الطبى من ساكنات الحوانيت " ثم ينبه النديم إلى أن مصر ليست تحت حماية الإنجليز ، مثل تونس التى هى تحت حماية فرنسا. وبعد ذلك يتساءل "ماذا يمنعنا من المحافظة على الآداب والقوانين الشرعية ، فيما يختص بالعرض وصيانته ، ونبعد الموسات والبيوت السرية عن مساكن الأحرار " ويتساءل أيضا "ومن يرى مانعا من ذلك والأوربيون عند اختلاطهم بنا لم يشترطوا علينا التخلى عن بعض أحوال ديننا والتنازل عن عوائدنا وشرف بيوتنا [1].

والحقيقة أن النديم مس نقطة مهمة فى موضوع البغاء فى مصر ، وهى أن الحكومة كانت تعمل حساب كبيرا للاحتلال البريطانى ، ومدى معارضته ، ورغم أنه لا يوجد ما يشير إلى أن سلطات الاحتلال قد قدمت توصيات بتنظيم البغاء ، أو ضرورة الكشف على العاهرات ؛ ورغم أن الحكومة لم تصرح بذلك ، إلا أن الظاهر أن الحكومة كانت تعمل حساب الاحتلال وجنود ، وكان هناك تفاهما تاما فى هذه النقطة بدون أن

---

[1] الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ج 2 ، عدد يوم الثلاثاء 11 إبريل 1893 ، ص 779 – 785 ، مقال بعنوان "العدوى الأوربية للبلاد الشرقية" .

يكون هناك كلام أو ضغوط ، وليس أدل على ذلك من أن إلغاء البغاء لم يتم إلا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية ، رغم المعارضة الشعبية الجارفة المبكرة التى سنرصدها فيما يلى .

ويوجه النديم حديثه إلى الحكومة راجيا إياها أن تتخذ من الإجراءات ما يمنع هذا العبث الذى يعود بالناس إلى البهيمية ، بمزج الأنساب بطريق العبث والإفساد ، ثم يستحث غيرة الخديوى عباس حلمى الثانى ، على الحرمات والآداب ، ويستحث كذلك رئيس الوزراء رياض باشا على اتخاذ إجراء حيال هذا البلاء [1].

وقد كان لهذه الحركة التى قادها النديم صدى فى الدوائر الحكومية ، فحاولت تهدئة الوضع فأصدرت الحكومة قرارات في يوليو 1894بإبطال الرقص في القهاوى والمحلات العمومية مراعاة للآداب العمومية ، وكان نتيجة ذلك أن امتنع الرقص من كل المحلات ما عدا محل واحد لأن الراقصة كانت متزوجة برجل جزائرى تابع لفرنسا ، فأصبحت بقية الراقصات متزوجات بمغاربة ممن لا خلاق لهم . ويعلق محمد فريد على ذلك بقوله "وبذلك عاد الرقص إلى ما كان عليه وزيادة ، بوساطة قنصل فرنسا الذى كأنه لم يوجد بمصر إلا لحماية الفسق والفجور"[2] .

وعلى المستوى الشعبى يشير محمد فريد إلى اجتماع كثير من العلماء في 28 يناير 1895 وقرروا إبطال كثير من البدع الفاسدة ، ومن بينها منع النساء المسلمات من الرقص في القهاوى والغناء في المحلات العمومية ، وعدم السير في الشوارع بصورة مغايرة للآداب [3] . ولكن لا ندرى إن كانت هذه القرارات قد وجدت فعلا من ينفذها أم لا

وإذا كانت هذه القرارات ، سواء الحكومية أو الأهلية ، لم تمس البغاء بشكل مباشر إلا أنها كانت تمس أحد الأعمدة الرئيسية للبغاء وهى الرقص والخمور ، كما أنها كنت البداية لتحفيز الهمم لمكافحة البغاء نفسه . وفى مطلع القرن العشرين يظهر الطبيب اليونانى بورتقاليس بك الذى كان متخصصا فى علاج الأمراض الزهرية ، ويتبنى الدعوة لإبطال البغاء الرسمى ، وفى سبيل ذلك ألف كتابا بين فيه خطورة البغاء الرسمى ، وأثره على انتشار الأمراض السرية ، ولكن الكتاب لم يلق من الاهتمام ما هو

---

[1] الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ج 2 ، عدد يوم الثلاثاء 11 إبريل 1893 ، ص 779 – 785 ، مقال بعنوان "العدوى الأوربية للبلاد الشرقية" .

[2] محمد فريد : المرجع السابق ، ص 210 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 228 .

جدير به ، ولم تعلق عليه الصحف ، مما حدا بالأستاذ داود بركات – الصحفى بجريدة الأهرام – إلى العمل على ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، ونشره على نفقته فى سنة 1907 ، وقد ذكر فى مقدمة الترجمة أن هدفه من عملية الترجمة هو تنبيه الناس إلى ما يحيط بهم من أخطار ، كما دعا الكتاب والعلماء والأطباء إلى الوقوف فى وجه البغاء الذى طمّ وعم [1].

وقد بدأت الحركة المناهضة للبغاء يسمع لها صوتا فى الأقاليم ، وكانت مديرية المنوفية هى البادئة ، فقام مدير المنوفية بتقديم طلب إلى الداخلية في عام 1908 ، مطالبا بإلغاء نقطة البغاء بمدينة شبين الكوم لقلة عدد المومسات بها الذى كان لا يتجاوز العشرة ، وقد وافقت الداخلية على ذلك الطلب ، وكانت النتيجة انتشار بيوت البغاء السري في المدينة ، وبعد ثلاث سنوات لاحظ مدير المديرية أن الأمراض السرية قد انتشرت بالمدينة ، وأن عدد الذين تم علاجهم من مرض الزهري بمستشفى شبين هو 773 شخص خلال الفترة من 1909 – 1912 وهذا غير من عالجوا أنفسهم لدى أطباء في الخارج أو من لم يهتموا بالعلاج بالمرة ، ورفع بعض الأهالى أصواتهم إلى المدير مطالبين بعودة نقطة البغاء من جديد ، فرفع المدير تقريرا مفصلا إلى الداخلية يطالب فيه بعودة البغاء إلى المدينة . وكانت تلك التجربة هي الحجة التى احتجت بها الداخلية في مواقف مشابهة فيما بعد [2] . فكانت النتيجة أن خفتت أصوات المطالبين بإلغاء البغاء .ولكن هذه الأرقام التى تبدو كبيرة لا نستطيع الحكم عليها إلا إذا عرفنا عدد الذين عالجتهم مستشفى شبين خلال فترة وجود البغاء الرسمى حتى تصبح المقارنة على أساس سليم .

وعلى أثر انتشار تجارة الرقيق الأبيض ، ورواج سوق البغاء فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ؛ قام بعض الشعراء والكتاب بنظم القصائد وتدبيج المقالات التى تدور حول استنكار هذه التجارة وتدعو إلى محاربة الرذيلة ونصرة الفضيلة ، فقال شحاتة عطا الله عبيد تحت عنوان "بنت الهوى" [3]:

---

[1] بورتقاليس بك : المرجع السابق ، من مقدمة المترجم ، ص 7 – 8 .
[2] الأهرام في 10 سبتمبر 1926 ، من تقرير مدير الأمن العام حول مسألة البغاء ، ص 5 .
[3] محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ... مرجع سابق ، ص 298 – 299 .

وقفت على طنف بجسم عار ... هلا ترى من فعلها من عار

لا لا فقد نزع الفجور حياءها ... فغدت تسابق غيرها وتجارى

ورأت بياض الجسم سلعة تاجر ... فبدت لتعرضه على النظار

آلجسم بات عرضة طالب ... ولماء وجه فى الخلاعة جارى

ثانياً : حركة الشيخ أبو العيون

وفى أعقاب ثورة 1919 شهدت البلاد ثورة جديدة ، اجتماعية فى طابعها ، قادها مصلح اجتماعى ورجل دين وقور هو الشيخ محمود أبو العيون[1] ، الذى أعلن حربا

[1] ولد الشيخ محمود أبو العيون فى عام 1882 فى عزبة الشيخ أبى العيون مركز ديروط التابعة مديرية أسيوط من اسرة شريفة تنتسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، ورأسها هو السيد إبراهيم أبو العيون الشريف المغربى الذى نزح إلى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر . وقد درس الشيخ أبو العيون فى الأزهر ونال درجة العالمية سنة 1908 ، وعين مدرسا بالأزهر ، ولما اندلعت ثورة 1919 كان الشيخ هو خطيب الثورة المفوه ، وارتبط اسمه بأسماء الذين اعتلوا منبر الأزهر يحرضون على الثورة مثل القاياتى والزنكلونى والقمص سرجيوس . وكانت النتيجة اعتقاله فى 12 مايو 1919 بتهمة المشاركة فى تشكيل جمعية سرية برئاسة عبد الحليم البيلى المحامى تعرف باسم "جمعية اليد السوداء" كان هدفها تهديد وقتل كل مصرى يعود إلى عمله اثناء الاضرابات ، وتم ترحيله إلى رفح مع بعض المعتقلين من أمثال محمد بك أبو شادى والشيخ محمد اللبان والقمص سرجيوس ، وأقاموا هناك فى معسكر الأسرى الألمان والأتراك لمدة ثلاثة شهور ، ثم أفرج عنهم فى سبتمبر 1919 عند مجئ لجنة ملنر ، ولكن ابا العيون كان فى طليعة المحرضين على مقاطعة اللجنة ، فاعتقل مرة ثانية وأعيد إلى رفح ، وظل هناك حتى أول فبراير 1920 حيث مرض الشيخ بعينية وكاد يفقد بصره ، فأعيد إلى القاهرة وأجريت له عملية جراحية فى عينية ، ولكنه ظل معتقلا حتى 13 نوفمبر 1920 ، حيث استكتبه الإنجليز تعهدا بعدم الاشتراك فى المظاهرات أو التحريض على الثورة ، وأفرجوا عنه .

ولكن الشيخ لم يستطع السكوت فألف كتابا أسماه "الصحيفة السوداء " بين فيه أيادى الإنجليز السوداء على مصر ، وما أصاب البلاد من المضار والمهالك من ورائهم . وبعد أن هدأت الثورة بصدور تصريح 28 فبراير 1922 لم يجد الشيخ بغيته فى الصراع الحزبى الذى نشأ فى أعقاب دستور 1923 ، فاتجه إلى الإصلاح الاجتماعى ، فقاد حركة اجتماعية ناجحة ضد البغاء ، ثم اتجه إلى محاربة الخمور والحفلات الماجنة ، وكان له دور ناجح فى مكافحة موجة التعرى على الشواطئ المصرية عندما عين شيخا لمعهد الإسكندرية الأزهرى سنة 1938 ، حتى جعل الحكومة تخصص شواطئ للنساء . وقد عين الشيخ بعد ذلك سكرتيرا للأزهر ، وظل فى هذا المنصب حتى توفى فى 20 نوفمبر 1951 . لمزيد من التفاصيل حول ترجمة الشيخ أبى العيون وأعماله أنظر ترجمة له فى الكتب التالية : د. محمد رجب البيومى : النهضة الإسلامية فى سير أعلامها المعاصرين ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة 1980 ، ج 1 ، ص 270 – 285 ، ومحمود تيمور : ملامح وغصون ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، 1950 ، ص 127 – 140 ، وأنور الجندى : أعلام وأصحاب أقلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص .. وانظر ترجمة له فى مجلة الأزهر كتبها ابنه السفير جمال الدين محمود أبو العيون فى العددين جمادى الأولى 1407هـ ص 632 – 640 ، مقال بعنوان "أبى الشيخ محمود أبو العيون " ، وبقية المقال فى عدد جمادى الآخرة 1407 هـ ، ص . ص 778 – 784 ، 833 .

شعواء على البغاء بدأت رحاها تدور على صفحات الجرائد منذ أواخر عام 1923 ، ولم تضع هذه الحرب أوزارها إلا بانتهاء البغاء الرسمى سنة 1949.

ويذكر محمود تيمور أن السبب فى إعلان أبى العيون الحرب على البغاء ، هو أنه قرأ فى بعض الصحف ، بعد هدوء ثورة 1919 ، عن قس أوربى قام بمناهضة البغاء فى بلده ، فانتفض الشيخ انتفاضة صارخة ، إذ هاله أن يسبقه قس إلى محاربة منكر لا يعترف به دين ، وجمع عزيمته للقيام بدور القس الأوربى[1]. ويؤكد هذا الرأى أيضا السفير جمال الدين محمود أبو العيون فى ترجمته لأبيه بمجلة الأزهر [2].

ولكن الدكتور محمد رجب البيومى يرى أن أبا العيون لم يكن فى حاجة إلى أن ينبهه قسّ أوربى إلى واجب دينى يؤمن به عن يقين ، فقد كان الشيخ منذ نشأته يذكر لائحة 1896 ، التى أباحت البغاء فى عهد كرومر ، ويراها سُبة شنعاء ، وفضيحة يندى لها الجبين ، ثم اشتعلت ثورته الغاضبة حين قرأ بعض ما ذكرته اللجنة الدولية التابعة لعصبة الأمم المتحدة فى تقريرها الخاص بتجارة الرقيق ، وقد جاء فيه "وقد أصبحت مصر ميدانا محبوبا ومركزا هاما من المراكز الدولية التى يفد إليها حماة البغايا يجلبوهن من سائر الأقطار ، ويمكثن فى مصر ريثما يؤهلن ، ثم تبقى بها من تمارس البغاء إذا رضيت بالإقامة فى مصر ، فإذا زاد العدد ذهبت البقية إلى مختلف الجهات" . ولا أدل على تصوير نفسية أبى العيون من قوله تعقيبا على ذلك :"استر وجهك يا صاح فحسبك من شر سماعه ، فلعمرى لا يسمع ذلك القول كريم إلا استغشى ثوبه وغطى وجهه وتمنى لو انفرجت الأرض تحت قدميه فابتلعته ، أو مادت به فأهلكته ، وارحمتاه، لقد فقدنا كثيرا من معانى الحياة أحوج ما نكون إليها فى مركزنا المضطرب ، والتى لا غنى لأمة ناهضة عنها : فقدنا استقلالنا السياسى أو هو على الأكثر فى الميزان ، فقدنا استقلالنا الاقتصادى ، فقدنا استقلالنا الخلقى ، وحتى الشرف فى المزاد !! فماذا بقى لنا؟ " [3].

ورغم وجاهة الأسباب التى يقدمها كل منهم ، إلا أننا لا نستطيع الأخذ بأى منها كسبب مباشر لتلك الحرب التى أعلنها أبو العيون على البغاء ؛ ويرجع ذلك لسببين :

(1) محمود تيمور : المرجع السابق ، ص 132 .
(2) مجلة الأزهر ، عدد جمادى الأولى 1407 هـ ، ص 638 .
(3) د. محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 271 – 273 .

الأول أن أبا العيون نفسه قد صرح بأنه أعلن الحرب على البغاء بعد أن قرأ فى الصحف عن فضيحة إبراهيم الغربى التى ظهرت في أوائل عام 1923 ، فكان لها ضجة هائلة ، ونعى الناس الشرف المُضاع والكرامة المفقودة والأعراض المذبوحة ، فيقول "ولقد جزعت حين قرأت ذلك فى الصحف أى جزع وطارت نفسى شعاعا فكتبت أول مقالة فى صحيفة الأهرام تحت عنوان مذابح الأعراض كان لها وقع شديد فى نفوس ذوى الغيرة والأباء ، وتلقيت رسائل شكر وإعجاب بهذه المقالة ، فأردفتها بأخريات كشفت فيها عن أسرار تلك القضية التاريخية ، وأزحت الستار عن فضائح اقشعرت لها نفوس القراء"[1].

والسبب الثانى هو أننا لو أخذنا بتسلسل الأحداث لوجدنا كلام أبى العيون صحيحا مع اختلاف بسيط ، فمطالعة صحف تلك الفترة توضح لنا أن قضية إبراهيم الغربى قد شغلت مساحة كبيرة من اهتمام الرأى العام ، وتناولتها الصحف خلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر 1923 ، ولا شك أن لهذه القضية أثر كبير فى تحريك تلك الثورة على البغاء، ولكن أبا العيون قد أعلن ثورته على البغاء فى 20 نوفمبر 1923 ، وذلك بنشر المقال الأول من سلسة مقالاته التى حملت اسم "مذابح الأعراض" . ومع ذلك فإن المتصفح لجريدة الأهرام سيجد أنه قد نشرت فى الأهرام يوم 19 نوفمبر رسالة من قارئة بعنوان "من أجل قبلة" ، والرسالة موجهة إلى الأستاذ فكرى أباظة ، وتقول القارئة – واسمها فوقية كامل من شبرا – أن الأهرام قد نشر منذ أيام خبرا عن أحد تجار نيويورك اختلس قبلة من امرأة ؛ فحكم عليه بغرامة قدرها 5000 دولار، بينما أظهر التحقيق فى قضية إبراهيم الغربى انه انتهك حرمة 400 فتاة دون سن البلوغ، ومع ذلك فلم يتحرك أحد من قادة الأفكار فى مصر ، لكى يصفوا للأمة الدواء الناجع ، ويضعوا الطريقة المثلى لاستئصال شأفة هذا الداء ، ثم تنهى رسالتها موجهة الحديث للأستاذ فكرى أباظة قائلة: "إنى أستحلفك بالله أن تدلى إلينا برأيك بصراحتك المعهودة ، كما عودتنا إياها فإنما الأمم الأخلاق "[2] .

ولكن دعوة القارئة فوقية كامل لم تجد أذنا صاغية لدى فكرى أباظة ، الذى كان له موقفا مخالفا تماما كما سوف نرى ، بينما وجدت هذه الدعوة استجابة فورية من الشيخ أبى العيون ، الذى كتب أولى مقالاته عن البغاء فى اليوم التالى ، ومع ذلك فهو

---

[1] محمود أبو العيون : البغاء الرسمى مرجع سابق ، ص 28 .
[2] الأهرام فى 19 نوفمبر 1923 ، ص 3 ، مقال بعنوان "من أجل قبلة" .

لم يوضح إن كان ذلك استجابة لدعوة هذه القارئة ، أم أنه كان يجهز لهذه الحملة من قبل نشر رسالتها.

كانت المقالة الأولى قد نشرها فى الأهرام بتاريخ 20 نوفمبر 1923 ، بعنوان "مذابح الأعراض على مرأى من الحكومة ومسمع" هاجم فيها الحكومة هجوما شديدا وحملها مسئولية تلك السوق – سوق الفجور – التى تقام ثم تنفض على مرأى ومسمع من الحكومة [1]. ثم كتب المقالة الثانية بعد أسبوع من الأولى ، وفيها استمر فى مهاجمة الحكومة متخذا من حادثة الغربى ذريعة له ، فقد كانت القضية وقتها لا تزال رهن التحقيق ، ولكنه استنكر ذلك التعتيم من الحكومة على ما وصل إليه التحقيق ، وقارن بين حادثة الجندى الإنجليزى الذى سرق ، حيث تصدر الحكومة كل يوم تصريحا تبين فيه آخر ما وصل إليه التحقيق ، بينما تتكتم أخبار قضية الغربى [2]. ولم يأت الرد من الحكومة ، بل جاءه من شيخ هرم أرسل إلى الأهرام يشجع أبا العيون فى مسعاه ، ويزوده بمعلومات شاهدها بعينه عن إبراهيم الغربى وإمبراطوريته ، ثم يعلن تأييده للشيخ أبى العيون ويطالبه باستمرار الكتابة فى هذا الموضوع "حتى تنفتح له الآذان الصماء من ذوى الحل والعقد [3]. وتوالت عليه رسائل التأييد والإعجاب مما شجعه على كتابة مقالات أخرى فى سلسلة "مذابح الأعراض" ، ونلاحظ أن نبرة خطابة قد أصبحت أكثر حده ، فيتهم الحكومة بأنها كانت على علم بما يفعله الغربى وأعوانه ، وأن رجال البوليس كانوا على علم بكل صغيرة وكبيرة من هذه الجرائم ، ثم يقول للحكومة إذا كنت تجهلين أمر تلك الجرائم فاسألى رئيس الشرطة الذى يعرف تلك المواخير بيتا بيتا ، ثم يعلن أنها ليست مسألة جهل بل تجاهل بدليل أن الحكومة تجاهلت شكاوى العديد من الناس الذين شاء حظهم أن تسكن بجوارهم بغى ويذكر مجموعة من الرسائل التى أرسلها إليه بعض القراء يعلنون أنهم اشتكوا للحكومة مرارا من وجود بيوت بغاء سرية فى أحيائهم ولم يتحرك أحد [4].

وتتوالى مقالات مذابح الأعراض ، وتتوالى الرسائل على الأهرام تؤيد الشيخ وتطالب الحكومة باتخاذ قرار بإلغاء البغاء ، ويعلن الأهرام أنه سوف يوالى نشر هذه

---

(1) الأهرام في 20 نوفمبر 1923 ، ص 1 .

(2) الأهرام في 27 نوفمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض هل من مجيب" .

(3) الأهرام في 28 نوفمبر 1923 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 3 – كتاب من شيخ هرم" .

(4) الأهرام فى أول ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 4 – إنك إذن لا تعرفين" .

المقالات تباعا[1]، ويقوم فعلا فى نفس العدد بنشر مقال لقارئ أرسل يصف بيوت البغاء وما فيها من جرائم ترتكب فى حق البغايا ، ويطالب بتوقيع الكشف الطبى على الرجال الذين يزورون الكرخانات ، ويتبنى الشيخ أبو العيون هذا الرأى قائلا إننا لو ضمنا أن البغى خالية من الأمراض بالكشف عليها فلا نعدم أن يزورها رجل مريض فينتشر المرض من خلالها خلال المدة بين الكشفين التى تصل إلى عشرين يوما فى بعض الأحيان [2].

وفى الأسبوع التالى ينشر الأهرام رسالة لقارئ أراد أن يضع الحكومة أمام الأمر الواقع، فإذا كانت الحكومة تدعى انها تجهل أماكن بيوت البغاء السرية ، فقد قام هذا القارئ بجولة فى أحياء القاهرة وتحرى بنفسه وبعض زملائه عن تلك البيوت وأعد قائمة بأماكنها وحدد أسماء الشوارع والحارات التى توجد بها تلك البيوت . ويعلق أبو العيون على تلك القائمة بقوله وكيف تخفى تلك البيوت عليهم ولا تخفى عليهم حُلى حرم مأمور كفر الزيات التى سرقت منها فى محطة مصر ، فأعادها البوليس بعد 16 ساعة[3].وتوالى الأهرام نشر رسائل القراء الذين يؤيدون الشيخ أبى العيون فى مطالبه[4].

ولم تكن الاستجابة على مستوى القراء والمثقفين فقط ، بل استجاب فريق من الأطباء لهذه الحملة التى تقودها الأهرام ، فيقوم أحد أطباء الأمراض التناسلية بكتابة تقرير عن البغاء، بهدف رفعه إلى الملك فؤاد وحكومته ، لإطلاعهم على مساوئ وعيوب نظام البغاء الرسمى موضحا أن البغاء الرسمى لا يمنع انتشار الأمراض السرية كما هو معتقد [5]. وقد اطلع أبو العيون على هذا التقرير أثناء طباعته ، واستفاد منه فى نشر بعض ما ورد به من إحصائيات فى الأهرام ، وأشار إلى أن التقرير سيطبع خلال أسبوعين [6] . وقد طبع الكتاب فعلا خلال شهر يناير 1924 ، وقد لصق المؤلف

---

(1) الأهرام فى 15 ديسمبر 1923 ، ص 5 مقال بعنوان "مذابح الأعراض " .
(2) الأهرام فى 15 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 9 – المراحيض العمومية".
(3) الأهرام فى 17 ديسمبر 1932 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 10 – بعد 16 ساعة" .
(4) د. محمد رجب البيومى : النهضة الإسلامية فى سير أعلامها المعاصرين ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة 1980 ، ج 1 ، ص 271 – 273 .
(5) د. فخرى ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالقطر المصرى وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربته ، المطبعة العصرية 1924 .
(6) الأهرام فى 22 ديسمبر 1923 ، ص1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 11 – 820200 مصاب" .

ورقة فى صدر الكتاب أشار فيها إلى أنه قد بعث فعلا بنسخ من التقرير إلى : الملك والأمراء والعلماء ورؤساء الأديان والوزراء والمحافظين والمديرين والحكمداريين والقضاة ورؤساء نقابات المحامين الأهلية والشرعية والمختلطة ، ونقابة الأطباء ونظار المدارس العالية والثانوية والجرائد والمجلات .

ونتيجة لهذه الثورة التى أشعلها أبو العيون تحركت الحكومة فى محاولة لتهدئة الأمور، بعد طال سكوتها أكثر من شهرين وقفت خلالها موقف المتفرج . وجاء التحرك فى 27 ديسمبر 1923 ، من جانب النائب العمومى محمد باشا إبراهيم الذى حاول تهدئة الرأى العام من خلال نشر تقرير مفصل عن قضية إبراهيم الغربى التى اشتهرت باسم "الرقيق الأبيض" ، ووعد بإنهاء التحقيق قبل نهاية شهر ديسمبر [1]. ولكن هذا التصريح ما كان ليشفى غليل الشيخ الذى كان هدفه اجتثاث البغاء من جذوره ، لذلك استمر الشيخ فى حملته .

مع انعقاد أول برلمان مصرى فى مطلع عام 1924 ، أرسل أبو العيون برقية إلى رئيس مجلسى النواب والشيوخ ، يقترح عليهما العمل على إلغاء البغاء الرسمى ، وطبع كتابا وزعه على أعضاء البرلمان جميعا ، ويذكر أبو العيون أن هذا الموضوع قد أخذ دورا مهما فى جلسات البرلمان [2].وعلى أية حال فلم يظهر لهذه المناقشات نتيجة، وطال انتظار الشيخ طوال عامى 1924 ، 1925 ، ولم يصدر البرلمان أية قوانين أو لوائح بخصوص البغاء.

فيعود أبو العيون إلى الكتابة من جديد ، ويعلن ثورته الثانية التى أشرس وأعنف من الأولى ، وذلك لأن الحرب فى هذه المرة لم تكن موجهة ضد الحكومة فقط بل ضد كثير من أنصار البغاء الذين هاجموا الشيخ هجوما عنيفا حتى تحول الأمر إلى معركة حامية على صفحات الجرائد .

على أية حال فقد نشر الشيخ مقاله الأول فى 12 أبريل 1926 ، هاجم فيه البغاء الرسمى[3] ، ثم أردفه بمقال آخر فى اليوم التالى معلقا على رأى قسم اللوائح والرخص

---

[1] الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 13 – حديث لمعالى النائب العمومى عن قضية الرقيق الأبيض" .

[2] محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمى . مرجع سابق ، ص 29 .

[3] الأهرام فى 12 أبريل 1926 ، ص1 ، مقال بعنوان "البغاء الرسمى" .

بوزارة الداخلية ، الذى أعلن أنه لا يرى مسوغا لبقاء البغاء الرسمى بالقطر المصـــوى ، ويشير بإلغاء لائحة العاهرات واتخاذ النظم والاحتياطات التى تتخذها البلدان التى ألغـــت البغاء الرسمى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، والنرويج وغيرها ، وقد اســـتند قسم اللوائح والرخص فى رأيه ذلك إلى عدم جـدوى البغـاء الرســمى لقلـة الأطبـاء الأخصائيين وعدم وجود مستشفيات ، وقلة الأموال التى تعتمدهـا الحكومـة لمقاومـة الأمراض السرية ، وأن دين الدولة يحرم البغاء ، وان الامتيازات الأجنبية تعتبر عقبـة فى سبيل تنفيذ لائحة العاهرات . وقد هلل الشيخأبو العيون لهذا الاقتراح الذى قدمه قسم اللوائح والرخص بوزارة الداخلية ، ولكن الأهرام يعلق على مقال الشيخ بـأن الأجـدر بالبحث الآن ليس هو إلغاء البغاء ، بل تعديل لائحة العاهرات لتلافـى مـا فيـها مـن عيوب[1] . ولكن الشيخ لا يتبنى رأى الأهرام ، بل يدعو إلى إلغاء البغاء كلية ويكتب فى الأهرام معددا مساوئ البغاء الرسمى وهى المساوئ التى ذكرها تقريـر قسـم اللوائـح والرخص وهى أن البغاء الرسمى : مفسد للأخلاق ، مسبب للأمراض ، موجد لجريمـة الاسترقاق ، مروج لتجارة الرقيق الأبيض ، ثم يضيف الشيخ إليها : أنه مخالف للدين[2].

ولما لم تستجب الحكومة لاقتراح قسم اللوائح والرخص ، يكتب الشيخ فى الاهرام تحت عنوان "بماذا نعلل موقف الحكومة" يبدى تعجبه الشديد من موقف الحكومـة ازاء البغاء الرسمى، ويقدم أربعة أسباب هى وحدها كافية من وجهة نظره لاتخاذ هذا القـرار الذى تحجم الحكومة عنه وهذه الأسباب هى :

1 – أن الدستور ينص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام والإسلام يجـرم الزنـا وتشريعه وتنظيمه .

2 – أن قسم اللوائح والرخص بوزارة الداخلية بحث الأمر من جميع نواحيه وانتهى إلـى أنه من المتعذر تنفيذ قوانين وأنظمة البغاء .

3 – أن مصلحة الصحة العمومية وقد هالها ما رأت من صرعـى الأمـراض الجلديـة والتناسلية أعلنت انها توافق على إلغاء البغاء .

4 – أن الامتيازات الأجنبية لا تقف حجر عثرة فى سبيل الإلغاء كما يعتقـد البعـض ،

---

[1] الأهرام فى 13 أبريل 1926 ، ص1 ، مقال بعنوان "تعديل لائحة العاهرات" .
[2] الأهرام فى 20 أبريل 1926 ، ص1 ، مقال بعنوان "كرامة الأمة فى خطر" .

فأمر الإلغاء لا يمس أي حق من الحقوق المكتسبة للأجانب ، لأن لائحة بيوت العاهرات صدرت بقرار من وزير الداخلية فهى من عمل الإدارة ، والإدارة كما ملكت المنح تملك المنع [1].

وفى محاولة لحثه على التحرك ، قام أبو العيون بزيارة شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية لشئون الصحة فى مكتبه ، فصرح له قائلا :"إن من أكبر العار على مصر كدولة إسلامية لها كرامة وتاريخ أن يكون العهر فيها رسميا " ثم أوضح له أن البغاء الرسمى نظام فاشل ، لأن الأمم الراقية بإمكانياتها الكبيرة لم تستطع مراقبة الأمراض التناسلية من خلاله ، ونحن ليس لدينا سوى مستوصفين للأمراض التناسلية ، ووعد ببناء أربعة مستشفيات جديدة فى هذا العام 1926 ، ثم سلم شاهين باشا إلى أبى العيون نسخة من التقرير الذى أرسله إلى الداخلية يعلن فيه أنه يوافق على اقتراح قسم اللوائح والرخص "خصوصا وأن الكشف الطبى الرسمى لا يضمن سلامة العاهرات من الأمراض ما بين فترات الكشف وبالتالى لا يضمن عدم انتشار الأمراض الزهرية" وتاريخ التقرير هو 11 رمضان 1344هـ / 25 مارس 1926[2].

ثم انتهز فرصة تولى وزارة جديدة للحكم برئاسة عدلى يكن باشا ، فأرسل إليه برقية فى 14 يونيو 1926 ، يسأله "بحرمة الدين والوطن" أن يعمل على إلغاء البغاء الرسمى أسوة بالدول المتمدينة كأمريكا وإنجلترا وألمانيا . ثم أتبع الشيخ هذه البرقية بتقرير مفصل ، رفعه إلى رئيس الوزراء ، بيّن فيه الأسباب التى تدعوه إلى المطالبة بإلغاء البغاء الرسمى [3].

بيد أن رئيس الوزراء تجاهله - على ما يبدو – ولكن الشيخ لم ييأس وقوى عزمه على استكمال حملته ، فيقرر أنه إذا كان لا يستطيع إجبار الحكومة الجديدة على إلغاء البغاء ، فإنه يستطيع إحراج الوزراء منفردين ، واستصدار تصريحات منهم تدين البغاء ثم نشر تلك التصريحات فى الأهرام لتكون شاهدا عليهم [4].

---

[1] الأهرام فى 27 أبريل 1926 ، ص1 ، مقال بعنوان "الزنا الرسمى: بماذا نعلل موقف الحكومة" .

[2] الأهرام فى 12 مايو1926 ، ص1 ، مقال بعنوان "هذه أقوالكم فأين أفعالكم " .

[3] الأهرام في 20 يونيو 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "محاربة البغاء" وقد نشر فى هذا المقال نص التقرير الذى رفعه إلى رئيس الوزراء .

[4] محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 29 .

ثالثاً : رأى وزراء حكومة عدلى يكن فى مسألة البغاء الرسمى

بدأ أبو العيون بأخذ رأى وزير الزراعة فتح الله بركات باشا الذى قال " أنا رجل من المحافظين على التقاليد الدينية ... ولذلك فإنى أنفر النفور كله من البغاء ومن اسمه أتكره بمقتضى المنطق والدين معا ... وأعدك بأنى سأبحث الأمر لا على أنه نافع أو ضار ... بل البحث في أنه هل هناك قوانين تقف أمام الإلغاء فنحتاج لتذليلها أو أن هناك عوامل سياسية تمنع من تنفيذ هذه الرغبة الشريفة فنأخذ في معالجتها " ، فرد عليه أبو العيون بقوله "إن لائحة العاهرات صدرت بقرار من وزارة الداخلية ، فهى ليست بقانون بل قرار ، ولا يحتاج إلغاؤها إلا لقرار وزارى مثله" ، فيرد فتح الله بركات قائلا : سأعد نفسى سعيدا موفقا إذا كنت من العاملين على إزالة هذا المنكر الفظيع" [1].

ثم أخذ رأى وزير الأوقاف نجيب الغرابلى باشا ، الذى وعده بالعمل على خدمة المصلحة العامة " بالمحافظة على الأعراض وصحة الشعب وثروة أفراده ورفع مستوى الأخلاق " . وكذلك أعلن وزير المالية مرقص حنا باشا أن " البغاء شر كله ، أصله وتشريعه ، وأية أمة لها قسط من المدنية الصحيحة تحارب ذلك الداء الوبيل ، وتطارده بصنوف الأسلحة الماضية " ، ويعلن أن ما يعطل إلغاء البغاء هو البحث فيما ستكون عليه حال البلاد بعد الإلغاء ، من الوجهة الاجتماعية والخلقية والصحية[2] .

وجاء الدور على محمد محمود باشا وزير المواصلات ، الذى بادره الشيخ محمود أبو العيون قائلا له " إنكم من بيت كريم لا يزال أهله محافظين على الأخلاق القويمة ... فهل ترضى معاليكم وأنتم في وزارة دستورية عن تلك الحياة العاهرة " فيرد الوزير قائلا : " حياة البغاء تؤذن بالانحلال ثم الانقراض ، وصحة البلاد من أهم ما تحافظ عليه الدولة ... وليس بالمنكور أن البغاء قضى أو كاد على تلك الصحة الغالية ونحن على أتم ما يكون من الاستعداد للعمل على محوه وتطهير البلاد من آثامه " . أما وزير الأشغال عثمان محرم بك فقد أعلن أنه سيحارب البغاء بطريقته الخاصة قائلا " إننى سأجرف تلك المنازل القذرة حول البطركخانة بعمل شارع كبير تقطنه الأسر

(1) الأهرام في 18 أغسطس 1926 ، ص 1 .
(2) الأهرام في 21 أغسطس 1926 ، ص 1 .

الشريفة ... وسأوسع شارع الخليج إلى أربعين مترا لتطهير ذلك الشارع من السمعة التى اشتهر بها ... وكذلك سأزيل كل المنازل المجاورة للجامع الأزهر الشريف فيصبح حرمه واسعا تغرس فيه الأشجار الجميلة ... وقد وضعت لكل ذلك مشروعا كبيرا قدمته للبرلمان وسنأخذ في العمل بعد الموافقة " [1]

وصرح على الشمسى بك بأنه " ليس جديرا بأمه متمدينة كمصر أن تشرع الزنا وتنظمه وتعترف به وإننى سأعمل جهدى على محاربته " وكان اللقاء في أثناء اجتماع احدى اللجان بالوزارة فانتهز الشيخ أبو العيون هذه الفرصة وقال لأعضاء اللجنة " أنتم شهود على معالى الوزير " فضحكوا وضحك الوزير الذى رد قائلا " بل أنا شاهد على نفسى " ، أما أحمد محمد خشبة بك وزير الحربية والبحرية فقد صرح بأن البغاء " مرض شؤم يجب أن نخلص البلاد من شره وسأشترك مع زملائى في وضع الخطة الحازمة للقضاء عليه" [2]

أما وزير العدل ذكى أبو السعود باشا فقد صرح بأنه " ما كان لحكومة رشيدة أن تضع في الوقت الحاضر تنظيما للبغاء ، أما والتنظيم قديم فليست تجد مبررا لبقائه ، فهو تنظيم مقضى عليه من الوجهة الدينية والأدبية ، بل ومن الوجهة الصحية أيضا " . وعندما يطالبه أبو العيون بالعمل ، يرد بأن الأمر يحتاج إلى بحث ما يترتب على إلغاء البغاء لمنع انتشار الفوضى الخلقية والصحية ، مما يحتمل ترتبها على إلغاء نظام فاسد متغلغل في البلاد زمانا طويلا [3].

واستمرت المعركة على صفحات الجرائد ،وأرسل بعض أنصار البغاء إلى الأهرام يعلن أن إلغاء البغاء سيؤدى إلى انتشار البغايا في كل مكان ، ويبين أنه يجب مكافحة البغاء عن طريق مساعدة النساء الفقيرات ، حتى لا يجدن في البغاء مصدرا وحيدا لرزقهن ، وكذلك عن طريق الاهتمام بالتعليم ، ورفع المستوى العلمى ، لمكافحة الانحطاط في الأخلاق [4]. ورغم وجاهة هذه الحلول التى قدمها الرجل إلا أن أبا العيون

---

[1] الأهرام ، في 26 أغسطس 1926 ، ص 1

[2] الأهرام في 29 أغسطس 1926 ، ص 1 .

[3] الأهرام في 4 سبتمبر 1926 ، ص 1 . وقد قام الشيخ محمود أبو العيون بعد ذلك بتجميع أقوال هؤلاء الوزراء ، وأعاد نشرها فى كتاب بعنوان : صفحة ذهبية آراء وزراء الدولة فى البغاء ، ونشرة بمطبعة المعارف بمصر ، القاهرة ، 1928 .

[4] الأهرام في 4 سبتمبر 1926 ، ص 2 ، مقال لمنير أ . بعنوان " البغاء الرسمي " .

اندفع فى حملته ، معتقدا أن الإصلاح الحقيقى هو إلغاء البغاء ، ويحاول تدعيم موقفه بأخذ رأى بعض أعيان الأمة وعلى رأسهم الأمير عمر طوسون الذى صرح بأن " واجب الحكومات يقضى عليها بمنع المحرمات ومكافحة كل ما يشين سمعة الأمة ويمس شرفها "[1].

رابعاً : موقف المجالس البلدية فى الأقاليم

ووصل صدى هذه التصريحات المتعدد إلى أروقة المجالس المحلية في المديريات، فبدأت تناقش المسألة ، وكان مجلس محلى بنها أول من قرر إلغاء البغاء في عام 1925، وكانت المفاجأة أن الداخلية رفضت التصديق على هذا القرار [2]. ولكن ذلك لم يمنع بقية المجالس المحلية من اتخاذ قرارات مشابهة ، وصلت قمتها فى شهرى أغسطس وسبتمبر 1926م ، وكان أولها مجلس ميت غمر ، ثم فى أواخر أغسطس 1926 قرر مجلس محلى السنبلاوين إلغاء البغاء من البندر ، وفى نفس التاريخ قرر مجلس طهطا إلغاء البغاء ، وتلاهم مجلس فاقوس ، كذلك أرسل مراسل الأهرام في دسوق ، يعلن أن محمود بك الحنطور عضو مجلس دسوق قد تقدم بطلب إلى المجلس ، يقترح فيه إلغاء البغاء الرسمي في دسوق ، ويقرر المراسل بأن الأمل عظيم في أن يوافق المجلس على هذا الاقتراح [3] . وتلا ذلك قيام مجلس دمياط بإلغاء البغاء من المدينة في أول سبتمبر 1926 [4]، وكذلك قرر مجلس ملوى إلغاء نقطة البغاء الموجودة هناك في مدخل المدينة [5] وفى 5 سبتمبر اجتمعت اللجنة المستديمة للمجلس المحلى لمدينة الجيزة برئاسة محمد بك صادق خلوصى وقررت إلغاء نقطة المومسات بالمدينة [6] .

بيد أن موجة الإلغاء هذه تحطمت على صخرة وزارة الداخلية التى تقرر عدم التصديق على هذه القرارات ؛ لمخالفتها شروط لائحة العاهرات ، وبررت الوزارة ذلك

---

[1] الأهرام في 19 سبتمبر 1926 ، ص 1 .
[2] الأهرام في 10 سبتمبر 1926 ، من تقرير مدير الأمن العام حول مسألة البغاء ، ص 5 .
[3] الأهرام في 1 سبتمبر 1926 ، ص 3 .
[4] الأهرام في 5 سبتمبر 1926 ، ص 4 .
[5])السياسة(فى 6 سبتمبر 1926 ، ص 4 خبر بعنوان "مسألة إلغاء البغاء وإدارة الأمن العام" .
[6] الأهرام في 8 سبتمبر 1926 ، ص 4 .

الرفض بقولها " إن إلغائها يترتب عليه عدم تطبيق لائحة البغاء ، ولا يجوز للبوليس في هذه الحالة أن يتخذ إجراءات قانونية ضد العاهرات اللاتى قد يسكن بجوار منازل الأحرار " كما أشارت الدوائر الرسمية إلى تجربة مدينة شبين الكوم التى حدثت في عام 1908 والتى نتج عنها انتشار الأمراض الزهرية [1] .

ومع استمرار الحملة على البغاء الرسمى ؛ أظهر محمود باشا فهمى القيسى – مدير الأمن العام – اهتمامه بمسألة البغاء في أوربا ، والأنظمة المتبعة في شأنها ، وعهد إلى محمد شعير بك الذى انتدب لحضور مؤتمر البوليس في برلين بالعناية ببحث المسألة بحثا وافيا[2]. كما اضطر مدير الأمن العام إلى الكتابة للأهرام مبررا هذه القرارات بعد أن فوجئ برد الفعل الشعبى ، فيقول فى تقرير مطول أرسله إلى أبى العيون : إن النتيجة المحزنة المؤلمة التى وصل إليها الحال فى مدينة شبين الكوم بعد إلغاء نقطة البغاء بها ، لم تشجعنا على قبول طلب إلغاء نقطة بنها الذى عرض علينا فى سنة 1925 ، ولا على قبول طلب إلغائها فى ميت غمر، ثم على قرار مجلس ملوى أخيرا " [3].

ولم يمنع موقف الداخلية مجلس أسوان من نظر المسألة ، وخشى أعضاءه من اتخاذ قرار الإلغاء ثم ترفضه الداخلية ؛ فلجأوا إلى حيلة طريفة لن تعترض عليها الداخلية وهى تقوم على إصدار قرار من ثلاثة بنود تنص على :

1 – عدم التصريح برخص جديدة لبيوت العاهرات .

2 – عدم تجديد رخصة أي منزل ألغى سواء كان الإلغاء بسبب النقل أو الوفاة أو لأسباب قانونية .

3 – الرخص الحالية تبقى كما هى تحت حكم الشرطين السابقين حتى بذلك تتلاشى البيوت المذكورة شيئا فشيئا [4].

وإذا كان مجلس أسوان قد سلك حلا وسطا فإن مجلس منفلوط قد أبى إلا أن يلغى البغاء من بندر منفلوط نهائيا ، بعد قرار مجلس أسوان بحوالى أسبوع ، ويشيد أبو العيون بهذا القرار[5].

---

[1] السياسة فى 6 سبتمبر 1926 ، ص 4 ، والأهرام في 8 سبتمبر 1926 ، ص 4 .
[2] الأهرام في 8 سبتمبر 1926 ، ص 4 .وكذلك العدد الصادر في 10 سبتمبر 1926 ، ص 5 .
[3] الأهرام في 10 سبتمبر 1926 ، من تقرير مدير الأمن العام حول مسألة البغاء ، ص 5 .
[4] الأهرام فى 12 أكتوبر 1926 ، ص 1 ، خبر بعنوان "إلغاء البغاء بمدينة أسوان" .
[5] الأهرام في 22 سبتمبر 1926 ص4.

خامساً : موقف حزب الأحرار الدستوريين

في ذلك الوقت، كان أبو العيون هو نجم الحلبة الأول بلا منافس، وهذا أمر قد ضايق الأحزاب كثيرا، إذ وجدت أبا العيون قد سحب البساط من تحت أقدامها، وكان أشدها تضايقا حزب الأحرار الدستوريين، فشنت صحيفته "السياسة" - ورئيس تحريرها المسئول هو محمد حسين هيكل - حملة شعواء على الشيخ أبي العيون . وقد بدأت "السياسة" تفصح عن رأيها في مسألة البغاء الرسمي 7 سبتمبر 1926 موضحة أن لائحة العاهرات تعطي البوليس حق مراقبة محال الدعارة مراقبة إدارية وصحية ، فإذا ألغيت نقطة من نقط البغاء شلت يد البوليس بالنسبة للمحال التي ترتكب فيها الفحشاء وتكون النتيجة الطبيعية هي انتشار الأمراض السرية ، ولذلك يرى محرر السياسة أن إدارة الأمن العام قد أحسنت صنعا إذ قررت وقف تنفيذ قرارات المجالس المحلية[1].

ويبدو أن "السياسة" كانت تتوقع أن تتوقف حملة الشيخ أبي العيون عند اصطدامها بهذه العقبة ، ولكن الشيخ استمر في حملته غير عابئ ، مما أغضب "السياسة" كثيرا ، وبدأت في 9 سبتمبر 1926 ، في الهجوم على الشيخ أبي العيون هجوما غير مباشر ، بدون أن تصرح باسمه ، وإن كان الواضح أن الشيخ هو المقصود بالهجوم . فقال المحرر في افتتاحية العدد : "كثيرون من شيوخ الدين يحشرون أنفسهم في موضوعات ليس لعلمهم الديني إلى تمحيصها من سبيل ... ورجال الدين إذا بحثوا في موضوع لم يرضهم أن يشاطرهم البحث إنسان ، يحتكرون العلم كله ، والدين كله ، فكل معارض لهم جاهل ، وكل مناقش لهم كافر" وبعد ذلك يبين محرر "السياسة" أن الشيخ يريد أن يكون إلغاء البغاء مقدمة للإصلاح الاجتماعي ، بينما نحن نرى أن إلغاء البغاء يجب أن يكون نتيجة لهذا الإصلاح لا سببا له ، فلا يصح أن نقول أن المريض يجب أن يشفى أولا ثم بعد ذلك يأخذ الدواء . ويختتم المحرر حديثه قائلا : إن الإسلام حرم الزنا ، ولكنه لم يترك الناس فريسة للطبيعة البشرية ، بل وضع لهم الزواج مثنى وثلاث ورباع أو ما ملكت الأيمان ، ولكن الوضع الآن مختلف فمن العسير على الرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة ، والقوانين حرمت الرق ، وهكذا ضعفت وسائل المقاومة لأسباب البغاء ، وأصبح البغاء شر لابد منه[2] .

---

[1] السياسة في 7 سبتمبر 1926 ، ص4 ، مقال بعنوان "حول إلغاء البغاء" .
[2] السياسة في 9 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "إلغاء البغاء الرسمي مسألة اجتماعية خطيرة يجب الحذر في معالجتها".

ويرد الشيخ قائلا : إن رجال الحكومة قد قالوا كلمتهم ، وهي وزارة دستورية منتخبة ، وان جميع الوزراء قد أعلنوا رغبتهم وعزمهم العمل على إلغاء البغاء . ثم يقول : إن مصير المومسات تعرفه الحكومة التى أرضت الله ورسوله بالموافقة على ذلك ، والحكومة لا تعجز عن تقرير المصير ، "أما أنا فواجبى كعالم دينى وغيور على كرامة البلاد أن أصيح وأن أملأ الأقطار صياحا إن تشريع البغاء وتنظيمه وحمايته في بلاد إسلامية متمدينة كمصر يتنافى مع دينها ويحط من سمعتها ويضر بصحة أهلها ويقضى على مستقبلها"[1].

وتدخل البغايا أنفسهن في المعركة وترسل بغى إلى الأهرام تعلن أن حرب الشيخ أبو العيون على البغاء ليست إلا نوع من التمادى في الخيال والتوغل في الأوهام ، وتعلن البغي أنها – وقد ألقت بها إلى هوة البغاء ظروف خاصة – ترجو من الشيخ أن يفكر قليلا في مستقبل النسوة اللواتى يمتهن تلك المهنة وماذا يكون من أمرهن إذا ما نفذ ذلك المشروع ، وتطالبه " بالتأمل في الأسباب التى ألجأتهن إلى الانضمام إلى تلك الزمرة البائسة " [2] .

ويستفز خطاب تلك البغى وهجوم "السياسة" أحد القراء ، فيرسل مقالا تنشره "الأهرام" ردا على " السياسة " وعلى "العاهرة " يقول فيه " ليست عاهرة تلك التى تقف موقف الكتاب بلغة لم تعهد في المومسات ... أعاهرة من أجل لقمة تلك التى لها قدرة على الكتابة والتفكير والانتقاد بينما آلاف مؤلفة من المصريين يتمنون لو يفكون الخط ليتمكنوا من تحصيل عيشهم ؟ كلا ليست هذه عاهرة ، ولكنه عاهر لا يحيا إلا بالعهارة كالجرثومة القذرة لا تعيش إلا في القذارة " ، وهو يستنتج أن كاتب هذا المقال ليس عاهرة وإنما هو أحد أنصار الإبقاء على البغاء وقد وقعه بإمضاء عاهرة ، في تلميح إلى أحد أتباع "السياسة" . وفى نهاية مقاله يقترح عدة اقتراحات حلا للمشكلة منها : جباية الزكاة وصرفها في الأعمال الخيرية كمنع التسول والتشرد ، فرض ضريبة على العزاب ، إبطال الخمور وإلغاء الخمارات ، محاربة المخدرات ، منع المهاجرين غير

---

[1] الأهرام فى 10 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "صفحة ذهبية : آراء وزراء الدولة فى مسألة البغاء نظرة فيها" .

[2] الأهرام في 11 سبتمبر 1926 ، ص 3 . مقال بإمضاء "عاهرة " تحت عنوان " لماذا سقطت " .

القادرين على الكسب من دخول مصر ومنع كل ذى صحيفة غير نقية ، تعميم التعليم الإجبارى مجانيا ، مطالبة الأغنياء وأولى الرأى بالقيام بواجباتهم نحو هذه القضية[1].

وفى الأسبوع التالى خصص محرر "السياسة" المقال الافتتاحى – فى مساحة شملت نصف الصفحة الأولى – للرد على مزاعم الشيخ بأن مصر ليست أقل من الدول الأوربية التى ألغت البغاء ، فأوضح المحرر أن هناك فروقا كبيرة بين مصر والدول الأوربية فى العادات والأخلاق ، وفى النظافة وغير ذلك ، وتمنى لو أن الذين يريدون أن يعقدوا مقارنة بين مصر وأى بلد أن يختاروا بلدا تشابهها فى ظروفها وفى العادات والأخلاق ، ولذلك فقد عقد مقارنة بين مصر وإنجلترا قائلا إنهم فى إنجلترا لا يصرحون بالبغاء الرسمى لأنه موجود ومنتشر بشكل كبير فليس هناك حرج على أي فتى أو فتاة أن يتخذ بعضهم بعضا خليلا ، والمتنزهات العامة هناك مجامع للعشاق الذين لا يقفون فى غرامهم عند حد . ثم تساءل عن سبب عدم انتشار الأمراض السرية فى إنجلترا رغم انتشار البغاء بهذا الشكل ، مع عدم الكشف على البغايا أو حتى العشاق ، وأوضح أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن هناك فارقا كبيرا بين مصر وإنجلترا فى عناية الإنسان بصحته لأن نسبة المتعلمين هناك أكبر من مصر ، فإذا ما أصيب رجل أو امرأة بأحد الأمراض السرية أسرع إلى الطبيب دون أن يستحى من ذلك ، أما هنا فى مصر إذا أصيبت امرأة أو رجل بأحد الأمراض السرية ظل يغالط نفسه بأنه ليس مصاب ، فإذا تأكد من الإصابة ماطل فى العلاج لعله يشفى من تلقاء نفسه ، فإذا اشتدت به الحال لجأ إلى الطبيب مترددا خجلا ، وما بين إصابته وذهابه يكون قد نشر الإصابة بين عدد كبير من الأصحاء ، وإذا وصف له الطبيب العلاج وبدأت حالته تتحسن لا يستكمل العلاج .

ثم يضرب المحرر فارقا آخر بين مصر وإنجلترا يقول أنه سمعه من أحد الأطباء الذين مارسوا الطب فى إنجلترا وهو أن رجل ذهب إليه فكشف الطبيب عليه فوجده مريض بالسيلان، فتعجب الرجل وقال إنه لم يأت بأمر يؤدى إلى مثل هذه الإصابة ، ثم أردف قائلا لعل المرض انتقل إليه من زوجته ، ثم أتم حديثه ببرود قائلا سوف آتى بها إليك فى الغد لتعالجها ، ويعلق المحرر بأن الرجل لم يفكر فى مصدر عدوى زوجته بل فكر فقط فى علاجها ثم تساءل هل لمثل هذه الأخلاق وجود فى مصر حتى نلغى البغاء

[1] الأهرام في 19 سبتمبر 1926 ، ص 3 .

الرسمى . ثم أضاف فارقا آخر وهو أن بعض النساء اللاتى يصبن بمرض سرى يغضبن على الذى تسبب فى إصابتهن ثم يعمدن إلى الانتقام ولكن كيف ، عن طريق نقل الداء إلى اكبر عدد يصلن إليه من الرجال . ثم تساءل فهل مع هذه النفسية المجرمة يطالب الأستاذ أبو العيون أو غيره بإلغاء البغاء الرسمى [1].

ولكن هذا المقال الذى نشرته "السياسة" استفز أحد الأطباء للرد على ما فيه من مغالطات ، فكتب إليهم قائلا على الرغم من وجود فوارق فى التعليم والنظافة وغير ذلك، إلا أن هذا لا يعنى أن إنجلترا خالية من الأمراض السرية ، ثم ذكر إحصائيات عن مصادر بريطانية ملخصها أن 10 % من سكان بريطانيا مصابون بالزهرى ، وان 20 % من السكان مصابون بالسيلان ، وبمعنى آخر فإن 30 % من سكان بريطانيا مصابون بالأمراض السرية . ويعلق المحرر على ذلك متسائلا هذا هو الحال فى بريطانيا فماذا تكون الحال فى مصر لو ألغينا البغاء الرسمى رغم عدم عنايتنا بالنظافة والصحة ؟ [2].
ولكن ربما يكون من الأفضل أن يكون التساؤل : إذا كانت الأمراض السرية منتشرة فى إنجلترا لماذا لم تعترف بالبغاء الرسمى ؟!

ورغم أن الشيخ أبو العيون لم يرد على "السياسة" ، إلا أن "السياسة" قد فتحت النار على الشيخ فجأة وبدون سابق إنذار ، فاستمرار الشيخ فى نشر أحاديثه مع الوزراء ، ثم حديثه مع الأمير عمر طوسون وتجاهله "السياسة" ورأيها جعلها توجه هجوما صريحا على الشيخ ، وتصرح باسمه فى هذا الهجوم فتقول فى افتتاحيتها إنه "إنسان يعرف منه الرياء فى القول والنفاق فى الغيرة على الدين" ، وتعلن أن الشيخ يعلم مقدما أن حملته غير مثمرة ، وأن ليس من حكومة رشيدة يمكنها أن ترفع الرقابة الصحية عن هؤلاء التعيسات ، كما تتهمه بأنه "لم يقصد باللف على مكاتب الوزراء ... إلا شيئا واحدا هو الإعلان عن نفسه فقد تعود أبو العيون منذ خمس سنين أن يخلق فى كل سنة موضوعا يثير حوله ضجة على صفحات الجرائد ويتخذه ذريعة للتقرب من الوزراء والعظماء ... أما الغيرة على الدين والبكاء على الفضيلة فكلمات جوفاء لم يقصد بها الشيخ لأكثر من خداع الجمهور وجره وراءه مصفقا مهللا" ، ولا يكتفى

---

[1] جريدة السياسة ، فى 15 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "إلغاء البغاء الرسمى : الفارق بين مصر والبلاد الأوربية".
[2] السياسة فى 19 سبتمبر 1926 ، ص 2 ، مقال بعنوان "حول مسألة البغاء" بقلم د. على عطية نجم .

المحرر بالهجوم على الشيخ من هذه الزاوية بل يهاجمه من زاوية أخرى قائلا له "أنت مفتش في المعاهد الدينية لك وظيفة رسمية تأخذ عليها من الحكومة أجرا ، وليس من وظيفتك أن تقطع نهارك - وقت عملك - في اللف على الوزارات ودور العظماء ، مهملا عملك الحكومي..."[1].

وهنا يضطر الشيخ إلى الرد على الهجوم بمثله ، قائلا عن محرري السياسة أنهم "رأوا المسألة وضعت في المكانة اللائقة بها على غير ما كانوا يحسبون ... وان فرصة الإغارة على الآداب والأخلاق كادت تفوتهم فجعلوا يهاجمون المسألة من جميع نواحيها ويقولون : إن البغاء شر لا بد منه ، ثم رمونا بـهنات ليست من الآداب في شيء فجاملناهم في القول والخطاب فتمادوا في الحمق ..أولئك هم أنصار صحيفة السياسة وزعماؤها المفلوكون. تعمد أولئك النوكى أن نقف منهم موقف المنابذة والمهاترة ، فيخرجونا عن موقفنا في ذلك الجهاد المحمود ... ولكن فليعلموا أننا نربأ بأنفسنا عن مجاراتهم في اللغو والهذر " ثم يعلن الشيخ أن مهمته قد انتهت ، وأنه لن يبحث بعد الآن في أن البغاء شر كله أو شر لا بد من إزالته ، موضحا أن الحكومة برجالها قد وعدوه بالعمل على اجتثاث شجرة البغاء الخبيثة ، كما أن مدير المن العام قد أخبره بأنه سيؤلف لجنة في القريب العاجل لتنظر في المسألة باطنها وظاهرها [2]. ومع ذلك فقد انتظر الشيخ طويلا حتى ظهرت هذه اللجنة إلى الوجود .

ورغم أن الشيخ قد أعلن عن وقف حملته ، إلا أن "السياسة" لم يعجبها رد الشيخ، فقامت بإشعال نار الحرب ، ولم تكتف بالقول أن عمله هذا ليس خالصا لوجه الله بل هو رياء ونفاق ، وليس من أجل الفضيلة أو الدين ، بل أعلن محررها أمام هجوم الشيخ عليه ، أنه مضطر إلى هتك الستر الذي يسعى الشيخ إلى إخفائه وهو أنه مجرد "إصبع مأجورة" تعمل لحساب مؤجريها ، "إنما هو عبد أجير يؤمر بالسكوت فيسكت ، ثم يؤمر بالكلام فينطق ، ولقد خرس أياما على أثر الصفعة التي أصابته من مقالنا الماضي ثم أمر أن يعود ويتكلم فعاد وتكلم" ثم يحكي محرر "السياسة" الأهداف الخفية - في زعمه - وراء حملة أبي العيون على البغاء فيقول : في العام الماضي قامت في بعض الرؤوس فكرة عقد مؤتمر للخلافة في مصر وسخرّ أصحاب هذه الفكرة

---

[1] السياسة في 27 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مسألة البغاء الرسمي" .
[2] الأهرام في 3 أكتوبر 1926 ، ص 4 ، مقال بعنوان "مسألة إلغاء البغاء " .

رجال الدين فى تحقيقها ، فنظمت الدعوة وصرفت فى سبيلها آلاف عديدة من الأموال ، ولكن حدث أن بعض زعماء المسلمين من الهنود الذين مروا بمصر ، أبدوا فيما أبدوا من اعتراض ، أن مصر لا يجوز أن تعقد فيها خلافة لأن حكومتها تبيح البغاء ... وانتهى المؤتمر وفشلت مهمته وتلاشت فكرة الخلافة من الرؤوس ولكن المأجورين الذين زاروا حلاوة الكسب من وراء الدعوة لمؤتمر الخلافة ... توهموا أن فكرة الخلافة قد نبتت من جديد فرأوا أن يزيحوا ما تخيلوا وجوده من عقبات " .

ثم اتهمت "السياسة" الشيخ بأنه كان مدرسا فى الأزهر براتب 14 جنيه ، فرقاه حسن نشأت باشا إلى مفتش فى الأزهر براتب 25 جنيه ، وهو لم يفعل ذلك طلبا لبركة الشيخ "بل اشتراه بهذه المنة وسخره فيما يرمى إليه من أغراض" . ثم يبالغ محرر السياسة فى الهجوم بالسباب والشتائم ، فيصف الرجل بأنه " الشيخ الباغى البذئ ... الأحمق ... الشيخ الدجال ..." [1].

ورغم أن الشيخ لم يرد على هذا الهجوم ؛ إلا أن ذلك لا يعنى أنه كان كذلك فعلا، فالحقيقة أن الشيخ قد بدأ حملته على البغاء قبل أن تظهر فكرة مؤتمر الخلافة ، كما أن فشل المؤتمر كان حاسما بحيث لم يترك فرصة لإعادة الكرّة كما تزعم "السياسة" ، ثم إن ترقية الشيخ من الممكن أن تكون نتيجة طبيعية لمدة خدمته أو شئ من هذا القبيل ، وليس من الصواب أن نفسر كل ترقية على أنها رشوة .

وتتسع دائرة الهجوم على الشيخ فى كثير من الصحف التى تدور فى فلك "السياسة" ، وتحولت كثير من الصحف اليومية والأسبوعية إلى مهاجمته ، واتهموه بالادعاء وحب الظهور، بل وصل الأمر إلى حد قيام بعض المجلات برسم صور كاريكاتورية لأبى العيون مع بعض البغايا فى مواقف خليعة . ولو كان حركة المعارضة لأبى العيون قد شنها كتاب أو صحفيون من المنافقين للحكومة أو الاحتلال ، أو حتى للقوادين والبغايا لهان الأمر ، ولكنهم كانوا من أعلام الأدب والصحافة والفكر فى ذلك الوقت [2] .

---

[1] السياسة فى 4 أكتوبر 1926 ، ص 1 ، مقال يغطى مساحة نصف الصفحة الأولى بعنوان "إصبع مأجورة لا للفضيلة ولا للدين" .

[2] د. محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص 274 - 275 .

سادسا : رد الفعل الشعبى

كان للقرارات التى اتخذتها المجالس البلدية رد فعل شعبى واسع فأرسل كثـيرون من أهالى دمنهور إلى الأهرام في 9 سـبتمبر 1926 يطـالبون بعـدم رفـض قـرارات المجالس المحلية الخاصة بإلغاء نقط البغاء ، وكذلك اجتمع أهالى مدينـة الإسـماعيلية ووقعوا على شكوى يطـالبون فيـها وزارة الداخليـة بإلغـاء البغـاء الرسـمي مـن الإسماعيلية[1].كما كان اجتماع مجلس أسوان لدراسة مسألة البغاء قد تـم بنـاء علـى تقرير قدمه أهالى المدينة إلى المجلس [2].

وقد أرسل عمد ومشايخ وأهالى ناحية ميت رهينة بمركز العياط يعلنون تـأييدهم للشيخ أبى العيون فى رسالة نصها : نؤيد فضيلة الأستاذ محمود أبو العيون فى مطلبـه العادل ومقصده الشريف ، ونلتمس من حكومتنا الموقرة الإسراع بإجابة هـذا الطلـب ، وهو إلغاء البغاء حفظا للإنسانية وخدمة للدين ، وصونا للعفاف والشرف [3].

كما أدلى الأطباء بدلوهم فى المسألة ، وأرسل الدكتور فؤاد شوكت إلـى المقطـم رسالة يدعو فيها إلى تأليف لجنة من رجال الحكم والأطباء والدين والأعيان وغـيرهم ، لبحث مسألة البغاء الرسمى وقد تبنى أبو العيون هذا الاقتراح[4].

وكعادة المصريين عندما يأخذون الأمر على طريق المزاح ، فقد أرسل أحد القراء بيتين من الشعر يداعب بهما الشيخ يقول فيهما :

صوت الرشاد "أبا العيون" إن العيون هى الفتون

من لى بمن صرع البغاء يجير من سحر العيون[5]

وقد كان هذا الرأى الشعبى فى حاجة إلى التكاتف والتجميـع ، ولذلـك ظـهرت الجمعيات الأهلية المناهضة لتجارة الرقيق الأبيض ، وتشير الأهرام فـى يونيـو 1926 ،

---

[1] الأهرام في 9 سبتمبر 1926 ، ص 5 .
[2] الأهرام فى 12 أكتوبر 1926 ، ص 1 ، خبر بعنوان "إلغاء البغاء بمدينة أسوان" .
[3] الأهرام فى 3 أكتوبر 1926 ، ص 2 .
[4] الأهرام فى 26 سبتمبر 1926 ، ص 1 .
[5] الأهرام في 1 سبتمبر 1926 ، ص 3 .

إلى أن مصر كان بها جمعيتين لمحاربة تلك التجارة ، إحداهما قديمة ومقرها بإسكندرية، والأخرى حديثة فى القاهرة ، ولكن حركة هاتين الجمعيتين لم تكن محسوسة حتى عام 1926 ، ومع الضجة التى أحدثها الشيخ أبو العيون ؛ سرت الحماسة إلى الجمعيتين ، فوحدتا جهودهما وعقدتا اجتماعا مشتركا فى الإسكندرية وقد أسفر هذا الاجتماع عن تشكيل لجنة من 15 عضوا لتقوم بالعمل على :

- مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات القانونية للاشتراك فى المعاهدة الدولية التى عقدت سنة 1906 لمحاربة تجارة الرقيق الأبيض ، ووضع قانون لهذا الغرض يطبق فى مصر .
- مفاوضة قناصل الدول فى أمر الفتيات اللاتى ينتمين إلى دولهم ، وغنشاء ملجأ خاص لأمثالهن [1].

ولكن هذا الرأى الشعبى الجارف لم يعدم أن يظهر من بين صفوفه من يناصر البغاء ، فقد أرسل أحد الشباب إلى الأهرام يهاجم الشيخ ويقول : إذا ألغى البغاء الرسمى ، فكيف نلبى نداء الطبيعة ونحن ما بين الرابعة عشرة سنة والثلاثين ، وكيف يتهيأ لنا أن نتزوج وأهلونا ينفقون علينا وهم عاجزون عن النفقة على أنفسهم " ثم يتحدث عن عصر الإباحية واستقلال المرأة وحقها فى اختيار أحسن الرجال الذين يحومون حولها ، ويشير إلى أن الأمر لا يختلف كثيرا عن زواج المتعة والتسرى بالجوارى . وقد وجد الشيخ أن المشكلة لدى أمثال هؤلاء الشباب تتمثل فى عدم الوعى الدينى ، أو الفهم الخاطئ للدين ، وقد كانت هذه الرسالة سببا فى حملة أخرى قادها الشيخ على وزارة المعارف التى لا تدرس الدين فى مدارسها كمادة أساسية مثل الرسم والخط [2]، ولكنه على أية حال لم يوفق فى هذه المعركة ، كما هو معروف واستمر الحال بالنسبة لتدريس الدين كما هو عليه إلى اليوم.

ولو كانت المشكلة كلها فى مثل هذا الشاب لهان الأمر ، ولكن المشكلة أن أنصار البغاء كانوا من كبار المثقفين والكتاب ، بل وأصحاب الأقلام وقادة الفكر ، وكما تكفل أبو العيون بالرد على مثل هذا الشاب ، فقد تكفل أيضا بالرد ، على كثير من الكتاب وأصحاب الأقلام الذين هاجموه أو عارضوه ، ومنهم على سبيل المثال :

---

[1] الأهرام فى 5 يونيو 1926 ، ص 4 ، خبر بعنوان "مقاومة الرقيق الأبيض ، تجديد المساعى فى الإسكندرية والقاهرة "
[2] الأهرام في 26 سبتمبر 1926 ، ص 1 .

الأستاذ الصحفى والأديب ونائب البرلمان فكرى أباظة ، الذى ندد بالشيخ أبى العيون وصرح بأن "إلغاء البغاء جريمة" فيرد الشيخ قائلا "إنك تغرى الحكومة على أن تقف منا موقف الخصومة بعد أن أجمع وزراؤها العظماء الدستوريون على رأينا ، والأخذ فى العمل على تحقيق نظريتنا ، تغر بهم وتقول لهم إن إلغاء البغاء جريمة ، جريمة فى نظر الأستاذ العظيم فكرى أباظة ، وا ضيعة الدين والشرف ، أيقول ذلك وهو من أسرة طيبة طاهرة تغار على الأحساب والأنساب ... وكيف للأستاذ الصديق أن يدفع دفعا فرعيا بعدم الاختصاص ، ونحن من أهل الاختصاص ، من ذا الذى يرشد الناس إلى الإقلاع عن الضلالة والهوى واقتراف الذنوب سوى علماء الدين " ثم يشير أبو العيون إلى اقتراح الدكتور فؤاد شوكت الخاص بتأليف لجنة لبحث مسألة البغاء الرسمى ، ويعلن مساندته لهذا الاقتراح ، ويشير إلى أنه قد تحدث مع مدير إدارة الأمن العام فى هذا الشأن ، وقد صرح مدير الأمن العام بأنه على وشك تشكيل اللجنة فعلا[1].

وإذا كان هذا رأى فكرى أباظة ؛ فالحق أنه لم يكن رأى العائلة الأباظية التى كان لأحد أقطابها رأى آخر ، فقد أرسل إبراهيم دسوقى أباظة إلى أبى العيون يؤيده فى مسعاه ويعلن أنه "من العار أن يبقى البغاء رسميا فى مصر ... وخليق بالعلماء العاملين أمثالكم أن يقاوموا المنكرات ويحاربوا الدعارة ... ولا يهولنك ما تصادفه فى طريقك من عقبات ومصاعب فذلك شأن المصلحين المرشدين الداعين للهدى فى كل أمة" [2] .

والعقاد العظيم يندفع لمهاجمة الشيخ فى "البلاغ" ، وكذلك تهاجم مجلة "روز اليوسف" الرجل ، وسلامة موسى يهاجم فكرة إلغاء البغاء بتمحلات زائفة . وكل ما قيل يدور فى فلك جريدة السياسة ويمط فى عباراتها ، إذ هى صاحبة المعول الكبير[3].

ولكن هذه الهجمات وتلك المعارضة الكبيرة ، ما كانت لتثنى الشيخ عن عزمه ، فأعلن صيحته الشهيرة التى افتتح بها كتابه "صفحة ذهبية" الذى أصدره فى عام 1928 وقال فيها "يمينا لا تنقبض تلك اليد بعد أن بسطناها ولو صافحتها السيوف البواتر ، لقد التزمنا أن ندافع عن أعراض هذه الأمة المسكينة ، وأن نزود عن عفافها ذيادا حقا

---

[1] الأهرام فى 26 سبتمبر 1926 ، ص 1 .

[2] الاهرام فى 12 أكتوبر 1926 ، ص 1 .

[3] محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص 274 - 275

مستهدفين فى ذلك لكل خطر حتى جدع الأنف ودق العنق"[1].ويحكى السفير جمال الدين نجل الشيخ محمود أبو العيون ، أنه قابل يوما أحد أصدقاء والده فصافحه الرجل قائلا : "يمينا لا تنقبض تلك اليد بعد أن بسطناها ولو صافحتها السيوف البواتر ..." ويقول له الرجل أن هذه العبارة حفظناها عن والدك المرحوم الشيخ محمود أبو العيون ، وكنا كثيرا ما نرددها فى أحاديثنا [2].

سابعاً : لجنة بحث مسألة البغاء سنة 1932

ومع مرور الوقت لم يظهر للجنة المقترحة خبر ، وتستمر الموجة عالية رغم تجاهل الحكومة ، ولكن إلى متى ستظل الحكومة تصم آذانها عن هذا الصوت المرتفع وقد حامت الشبهات حول رجالها ، وأساء الناس فهم موقفهم الغامض هذا على الرغم من الوعود التى قطعوها على أنفسهم والتصريحات التى ملئوا بها صفحات الجرائد . ولا نرى أى صدى لهذه الحركة المناهضة للبغاء إلا في عام 1932 ، حيث قام عدد من مديرى المديريات بإلغاء البغاء في مديرياتهم[3]، ويجتمع مجلس الوزراء وقد وجد أنه قد أصبح في موقف حرج ، ويقرر في 12 إبريل 1932 ، تشكيل لجنة لبحث موضوع البغاء الرسمي ، وتشكلت هذه اللجنة برئاسة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية – وأول وزير صحة مصرى فيما بعد – وبدأت اللجنة عملها في 8 يونيو 1932 [4] ، حيث قررت اللجنة الاتصال بمختلف هيئات الشعب لاستطلاع رأيهم ، وذلك عن طريق مجموعة أسئلة متنوعة ، كبطاقة استبيان ، وزعت على العديد من أعيان الشعب والمستنيرين والعلماء ، وأفراد الهيئات المختلفة ، من كل الطبقات ، من وطنيين وأجانب . وعندما أرسلت اللجنة تستطلع رأى الشيخ محمود أبو العيون، قرر الرد عليهم من خلال كتاب ألفه في هذا الموضوع تحت عنوان " مشكلة البغاء الرسمي " وقد صدر هذا الكتاب في عام 1933 عن دار الهلال ، بعد أيام قليلة من قرار اللجنة إلغاء البغاء.

---

[1] محمود أبو العيون : صفحة ذهبية آراء وزراء الدولة فى البغاء ، مطبعة المعارف بمصر ، القاهرة ، 1928 ، ص 3-4 .
[2] مجلة الأزهر ، عدد جمادى الآخرة 1407 هـ ، ص 783 .
[3] محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 29 .
[4] محمد فريد جنيدى : البغاء ...مرجع سابق ، ص 65 .

وقد شهد ذلك العام صدور عدة كتب تهاجم البغاء الرسمي ، منها كتاب للدكتور فخرى، الذى زوده بالإحصائيات والمعلومات الطبية المهمة ، ثم كتاب آخر لمؤلف شاب، اهتم بالموضوعات الاجتماعية ، وصدرت له كتب عديدة في مجال علاج مشكلات الزواج، والبغاء ، والطلاق ، والبطالة وغير ذلك ، رغم أنه من خريجي كلية التجارة ، هذا المؤلف هو محمد فريد جنيدى وعنوان كتابه هو "البغاء بحث علمى عملى" ، وبالإضافة إلى ما في هذا الكتاب من معلومات قيمة عن البغاء ، وما به من إحصاءات وبيانات ، فقد تجرأ هذا الشاب وصرح بأنه قام بزيارة العديد من البغايا في بيوتهن ، باحثا لا طالب متعة ، واستمع إليهن وعرف حكاياتهن، وروى لنا كثير من تلك القصص التى لا تختلف كثيرا عما صورناه فى فصول سابقة، وكذلك عما صورته السينما فى منتصف القرن العشرين .

كما حاولت مجلة "المصور" التأثير على اللجنة قبل أن تصدر قرارها بنشر مقال فى أربع صفحات تحت عنوان "طهروا قلب العاصمة من البغاء" وتعلن المجلة أنه لا يعنيها أن تقرر اللجنة إلغاء البغاء أو الإبقاء عليه ، ولكن الذى يعنيها هو عدم جواز ترك منطقة الأزبكية بؤرة للبغاء الرسمي وهى المنطقة التى تمثل قلب العاصمة ويكثر بها السياح ، ولا يليق بكرامة مصر أن تكون منطقة البغاء أول ما يراه السائح ، خاصة وأن مؤتمر السياحة الدولى سيعقد فى القاهرة فى فبراير 1933 [1].

واستمرت اللجنة فى جمع البيانات ، واستطلاع الآراء وعقد الاجتماعات ، بينما كانت المجالس المحلية تصدر القرارات بإلغاء البغاء الرسمي بها ، فقد اجتمع مجلس محلى أسيوط يوم 6 مايو 1933، وقرر إلغاء البغاء [2]، كما كان لهذه القرارات صدى فى المنصورة ، حيث تذكر "المقطم" أن فريقا من أهل المدينة قد رفعوا تلغرافا إلى نسيم باشا المشير ، يطلبون منه إلغاء البغاء الرسمي من المنصورة [3] .

والحقيقة أن "المقطم" كانت من الصحف التى تبنت الدعوة لإلغاء البغاء ، مساندة الأهرام فى ذلك ، وفتحت نافذة لأصحاب الأقلام لعرض اقتراحاتهم ،وكان أهم هذه المقترحات هو ما قدمه الدكتور أحمد أحمد شفيق الذى وضح فى مقالته أنه بعمل طبيب

---

[1] المصور فى 5 أغسطس 1932 ، ص 18 – 22 ، مقال بعنوان "طهروا قلب العاصمة من البغاء" .
[2] المقطم فى 9 مايو 1933 ، ص 6 ، خبر بعنوان "إلغاء البغاء الرسمي فى أسيوط" .
[3] المقطم فى 11 مايو 1933 ، ص 6 ، خبر بعنوان "البغاء الرسمي وطلب إلغاؤه فى المنصورة".

فى مكتب التفتيش على العاهرات ، وأن قربه من هذه الفئة قد كشف له كثير من الحقائق من بينها أن هؤلاء النسوة يتسلط عليهن عدد من الرجال لا عمل لهم سوى أخذ ما تكسبه البغايا ، ولذلك فهن فقيرات دائما حتى أن بعضهن يضطررن للعمل وهن في سن الشيخوخة ، ولذلك يقترح إنشاء جمعية نسائية يكون هدفها إنشاء ملجأ يعمل فيه أولئك النسوة أشغالاً يدوية ، ويدعو الناس للتبرع لهذا المشروع [1]. وتتبنى "المقطم" هذا الاقتراح وتدعو له قبل أن يصدر قرار اللجنة بالإلغاء ، "بدلا من إنزال اليافطة عن باب المخزن مع بقاء المخزن على حاله ببضائعه وزبائنه" [2].

فى ذلك الوقت كانت اللجنة قد انتهت من عملها ، فجاءت نسبة الراغبين في إبطاله 71.45 % ، ثم قررت اللجنة بعد دراسة كافة جوانب المشكلة ، إلغاء البغاء الرسمى نهائيا [3] . وجاء في حيثيات القرار أن الخوف من انتشار البغاء السرى ليس مبررا لاستمرار البغاء العلني، حيث دلت الإحصاءات على أن البغى يزورها في المتوسط 8 – 16 شخص في اليوم ، أما البغى السرية فيزورها شخصين في المتوسط يوميا ، وبذلك تكون فرصة نشرها للأمراض السرية قليلة ، هذا علاوة على أن البغاء السرى ليس محاطا بضمان الكشف الطبى الموهوم بل على العكس يلازمه على الدوام عامل الخوف من الإصابة بالمرض[4] . ومع ذلك فإن قرار اللجنة لم ينفذ ، ولم تعره الحكومة أدنى اهتمام ولا نعرف سببا لذلك فلم تهتم الحكومة بتبرير إهمالها لقرارات اللجنة.

وتكشف جريدة "اللطائف المصورة" عن فضيحة جديدة وهى أن كثيرا من دور البغاء أصلها أوقافا خيرية إسلامية تابعة لوزارة الأوقاف المصرية ، وكذلك أوقافا خيرية مسيحية تابعة للبطركخانة القبطية ، بل وأيضا أوقافا تابعة لحاخام اليهودى . وتشير الجريدة إلى أنه قد صدر مؤخرا قرار لوزير الأوقاف بإخلاء المنازل المؤجرة للبغايا وأن لا تؤجر في المستقبل لتكون ملاذ فجور وفسق ولو بقيت خالية . وتأمل الجريدة أن لا يكون مصير هذا القرار رف المهملات كسابق القرارات . وينتهز المحرر الفرصة ليطلب من رؤساء الأديان الثلاثة أن يصدروا فتوى شرعية بتحريم البغاء .

---

[1] المقطم في 24 يونيو 1933 ، ص 1 ، مقال بعنوان "البغاء الرسمى إلغاؤه والاحتياط له" .
[2] المقطم في 25 يونيو 1933 ، ص 2 .
[3] محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص.ص 7 - 30 .
[4] نفس المرجع ، ص.ص 13 - 30 .

فهي كافية للقضاء على البغاء وإحراج الحكومة التى تتبناه [1] ، ولكن هذه الفتوى لم تصدر على أية حال ، فلم يكن رؤساء الديان إلا موظفين فى سلك الحكومة .

ويدخل أساتذة علم الاجتماع إلى ميدان الصحافة ، ويكتبون رأيهم فيعلن البروفيسور هو كارت – أستاذ الاجتماع بالجامعة المصرية – أن التصريح بالبغاء يعد ضربا من المهازل ، لأنه لا يحقق الهدف الذى وضع من أجله فلا هو قضى على البغاء السري ولا الأمراض الزهرية ويضرب مثلا بأوربا قائلا إن فرنسا التى تصرح بالبغاء تنتشر فيها الأمراض السرية أكثر من إنجلترا التى تحرمه ، ويخلص من ذلك إلى أن " منع الأمراض التناسلية لا يكون من ناحية الترخيص الرسمي بل من ناحية أخرى هي الرقى العام للشعب وحسن فهمه ووزنه للأمور"[2]. كما يكتب أحد الأجانب الذى يبدو أنه يونانى – اسمه أفرام كوستى أفراميدس – معلنا أن البغاء شر لابد منه ، وهو موجود فى كل زمان ومكان ، ولكن البغاء الرسمى عار على الأمة ، معلنا أن الترخيص بالبغاء هو بمثابة اعتراف من ولاة الأمور باستحسانهم له ، ولذلك فهو يطالب بإلغاء البغاء الرسمى وتشديد الرقابة على البغاء السرى فى نفس الوقت [3].

ومع ذلك فما زال للبغاء أنصاره ، ويكتب أحدهم مرددا الشعار القديم الذى سبق وأعلنته "السياسة" بأن البغاء العلنى المكشوف " شر لا بد منه" طالما أن الحال هو الحال والناس هم هؤلاء الناس والنظام الاجتماعى هو الذى تراه أمامك من حانات للخمر وملاعب الميسر ومراتع التمثيل والسينما والمراقص ، وقد أفلتت الفتاة مما كانت منه في حصن منيع من عواصم الحياء والاحتشام . ثم يطالب بإعلان الحرب على البغاء السري الذى هو في نظره الأحق بالمحاربة[4].

وفى خلال شهر فبراير 1937م ، انعقد فى إندونيسيا مؤتمر دولى لمكافحة تجارة الرقيق الأبيض ، وقرر المؤتمر الذى استمر عشرة أيام ، أن الترخيص بالبغاء هو السبب الرئيسى فى انتشار تجارة الرقيق الأبيض فى العالم ، ولذلك كانت محاربة البغاء من أهم قرارات المؤتمر .

---

[1] اللطائف المصورة في 15 إبريل 1935 ، ص ص 5 ، 8 . مقال بعنوان " مشكلة منازل البغاء في القاهرة بين وزير الأوقاف وشيخ الأزهر والبطريرك والحاخام والحكومة "

[2] المقطم في 23 مايو 1935 ، ص 4 ، مقال بعنوان " البغاء الرسمي ورأى أستاذ علم الاجتماع بالجامعة المصرية" .

[3] المقطم في 8 يونيو 1935 ، ص 10 ، مقال لأفرام كوستى افراميدس بعنوان " البغاء شر لابد منه ولكن البغاء الرسمى عار على الأمة " .

[4] المقطم في 27 أغسطس 1935 ، ص 10 ، مقال لأحمد أبو الخضر منسى بعنوان " البغاء المكشوف لا يمكن إلغاؤه "

وتستمر الحملة ، ويكتب محرر مجلة الكاشف في ديسمبر 1937 ، مقالا مفصلا ، شغل صفحتين كاملتين ، يندد فيه بالبغاء ويناقش فيه كل القضايا المتعلقة بهذا الموضوع ، فيبدأ ببحث أسباب التصريح بالبغاء، وهى منع انتشار الأمراض السرية ومنع البغاء السري ، ثم يوضح فشل العلاج لأن الأمراض لم تمتنع وكذلك البغاء السري لم يختف ، ثم يعرض لمساوئ نظام تسجيل العاهرات وما نتج عنه من انتشار تجارة الرقيق الأبيض ، ثم يعرض لأسباب انتشار البغاء ومنها الفقر ووجود بعض القوادين الذين يحترفون تربية اللقطاء لاستغلالهن في البغاء ، ثم يناقش وسائل محاربة البغاء الرسمي كنشر التعليم وإنشاء الملاجئ وغير ذلك[1].

وفى 26 مارس 1938 أصدر وزير الصحة قرارا بعدم قبول مومسات جديدات ، وعدم الترخيص بفتح بيوت جديدة غير الموجودة فعلا [2]. وفى عام 1939 تشكلت لجنة جديدة لبحث موضوع البغاء ، وكانت هذه اللجنة برئاسة وزير الصحة ، الدكتور حامد محمود باشا ، وعضوية بعض من كبار رجال الدولة ، وعدد من السيدات ، وقد استعانت هذه اللجنة بالتقرير الذى أعدته اللجنة السابقة ، وبدأت في دراسة الأمر . وفى نفس قررت وزارة الصحة عدم صرف رخص جديدة للبغايا ، لحين انتهاء اللجنة من عملها . وعقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت إلى النتائج التالية :

1 - إن البغاء الرسمي غير مرغوب فيه ويجب إلغاؤه في أقرب فرصة.

2 - إن البغاء السري منتشر في الوقت الحاضر على الرغم من وجود البغاء الرسمي.

3 - إن من المرغوب فيه محاربة البغاء السري والاستناد في ذلك إلى قوانين رادعة

4 - إن خشية انتشار البغاء السري يجب ألا تكون عقبة أمام إلغاء البغاء الرسمي .

وقد رأت اللجنة ضرورة تشديد العقوبة على جرائم : إفساد الأخلاق ، والتحريض على الفسق ، والتكسب من وراء استخدام النساء في الدعارة ، وإدارة المنازل السرية ، وطالبت برفع حد عقوبتها القصى من الحبس أسبوعا إلى السجن لمدة 15 سنة ، كما طالبت بفرض عقوبة الجلد على مرتكبى هذه الجرائم ، وأشارت إلى أن هذه العقوبة

---

[1] مجلة الكاشف ، عدد 124 ، في 20ديسمبر 1937 ، ص 2 – 3 ، مقال تحت عنوان " وصمة القرن العشرين".
[2] تقرير عن حالة الأمن العام فى قسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

تطبق في إنجلترا على المحرضين على الفسق أو المغتصبين للقاصرات ، كما أنها معروفة في مصر حيث تطبق في الجيش ، والبلطجى الذى يعيش من كسب البغايا هو أولى بالجلد من العسكري الذى خالف بعض التعليمات .

وقد بحثت اللجنة موضوع هام وشائك ، كان عقبة أمام كل من تصدى لهذه القضية من قبل ، وهو مصير البغايا بعد إلغاء البغاء ، وقررت اللجنة إنشاء أربعة ملاجئ أو مشاغل في القاهرة وإسكندرية وطنطا وأسيوط ، لإيواء أولئك النسوة وتعليمهن صناعات نافعة . وأشار التقرير إلى أن عدد البغايا المسجلات اللاتى تتراوح أعمارهن بين 20 – 40 سنة هو 1851 بغى، فهؤلاء يوضعن في المشاغل ليتعلمن الأشغال اليدوية ، ولا يسمح لهن بالخروج أو الزواج إلا بعد عام كامل ، وبعد مرور العام فمن يثبت للمشرفين أنه قد تم برؤها نفسيا وجسمانيا يصرح لها بالزواج . أما النسوة اللواتى تجاوزن سن الأربعين فعددهن حوالي 400، وقد رأت اللجنة أن يستخدمن في تمريض وخدمة المسنات اللاتى زاد سنهن عن الستين سنة واللاتى سيحجزن في الملاجئ لإيوائهن ، وقد صاغت اللجنة هذه المقترحات فى مشروع قانون قدمته للجهات المختصة لدراسته وعرضه على البرلمان [1] . ولا ندرى إن كان هذا المشروع قد عرض على البرلمان أم لا ، والواضح أنه لم يعرض . ويشير مأمور قسم الأزبكية فى تقريره عن عام 1940 إلى أنه يبدو أن الحكومة قد اكتفت بقرار وزير الصحة الخاص بعدم قيد عاهرات جديدات [2].

ثامناً : إلغاء البغاء الرسمى

واستمر البغاء الرسمى في مصر حتى عام 1949 ، عندما أصدر إبراهيم عبد الهادى باشا – رئيس وزراء مصر والحاكم العسكرى فى ذلك فى ظل قانون الطوارئ –

---

[1] مجلة الكاشف ، عدد 204 ، في 3 يوليو 1939 ، ص 3 .
[2] تقرير عن حالة الأمن العام فى قسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

الأمر العسكرى رقم 76 لسنة 1949 ، والذى ينص [1]على إغلاق بيوت العاهرات، وعـدم الترخيص بفتح بيوت جديدة للعاهرات ، وفرض عقوبات على كل من يخالف نص القرار بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات[2]. هكذا بدون تمهيد ولا إعـداد ، ولا دراسـة لما سوف يكون عليه حال البغايا بعد الإلغاء .

وفى سنة 1950 صدر القانون رقم 50 لسنة 1950 برفع الأحكام العرفية من جميـع أنحاء المملكة المصرية ، فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر ، ولذلك كان لابد مـن صدور قانون جديد يحل محل الأمر العسكرى الذى ألغى البغاء الرسمى .

وعلى ذلك فقد أصدرت وزارة مصطفى النحاس باشا ، القـانون رقـم 68 لسـنة 1951، الخاص بمكافحة الدعارة ، وقد تكون هذا القانون من خمسـة عشـر مـادة [3] ، تحرم الدعارة بكافة أشكالها ، وتضع العقوبات على البغايا والقوادين ولكنها فى مجملـها عقوبات لا تزيد عن الحبس 3 شهور أو الغرامة 300 جنيه . ولكن العقوبة كانت مشـددة بالنسبة لحالات تحريض الغلمان والفتيات القاصرات على الفسق ، وكذلك تجارة الرقيـق الأبيض ، حيث وصلت العقوبة فى حدها الأقصى إلى السجن خمس سنوات ، وقد نصـت المادة الرابعة عشرة من هذا القانون على إلغاء المـواد 270 ، 271 ، 272 مـن قـانون العقوبات ، وهى المواد التى كانت خاصة بالعاهرات من قبل ، كما نصت هذه المادة على إلغاء لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى 16 نوفمبر 1905 ، والأمر العسـكرى رقـم 76 لسنة 1949 بشأن إغلاق بيوت العاهرات . [4]

وفى سنة 1953 ، أضيفت المادة رقم 10 مكرر إلى هذا القانون لتحديد إجـراءات ضبط وقائع الدعارة ، ثم أضيفت المادة رقم 269 مكرر إلى قانون العقوبات ، بمقتضـى القانون رقم 568 لسنة 1955 بمعاقبة المحرضين على الفسق بالحبس مدة لا تزيد علـى

[1] أنظر نص الأمر فى الملحق رقم (5) .

[2] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 141 .

[3] أنظر نص القانون فى الملحق رقم (6) .

[4] محمد موسى (المحامى): مكافحة الدعارة ، شرح القانون رقم 68 لسنة 1951 بشأن مكافحة الدعارة ، مطبعـة استاندرد ، القاهرة ، 1951، من المقدمة ص ى – م ، وصفحات أخرى مختلفة ، تناول فيها شرح القانون .

سبعة أيام [1] . وهو نفس القانون الذى ما زال ساريا إلى اليوم . جدير بالذكر أن المـادة 273 من قانون العقوبات المصرى الحالى لا تجيز معاقبة الزانية إلا بناء على دعوى مـن زوجها [2].

ولا يوجد ما يشير إلى الظروف التي تم إلغاء البغاء بسببها ، وهل كان ذلك بنـاء على مطلب جماهيرى ، أم هو قرار سياسى أو غير ذلك من الدوافع . ولكن الواضـح أن هناك علاقة قوية بين تاريخ إلغاء البغاء وتاريخ إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر رغم ما يشير إليه البعض من أن الأمر العسكرى القاضى بإغلاق بيوت العاهرات قـد صـدر لتدعيم موقف عبد الهادى باشا فى صراعه مع جماعة الإخوان المسلمين ، الذين أعلنـوا حربا شعواء على الحكومة التى تبيح البغاء ولا تحظر الربا ، ولا تمنع شرب الخمـر ولا تحارب الميسر على حد قول الشيخ حسن البنا المرشد العام للجماعة[3].

وعلى أية حال فقد أصبح هناك قانون لأول مرة في مصر يعتبر البغاء جريمـة وتحاكم البغى بمقتضاه، وهو مازال ساريا إلى اليوم في مصر .

---

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 145 – 146 .

[2] قانون العقوبات ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1966 ، ص 162 .

[3] فريد عبد الخالق : الإخوان المسلمون فى ميزان الحق ، دار الصحوة للنشـر ، القـاهرة ، 1987، ص 196 – 198 .

الخاتمة

وخلاصة الأمر أن البغاء ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية ، ولكن هذه الظاهرة فى حقيقتها مرض اجتماعى ينتشر فى عصور كالوباء ، وينحسر فى عصور أخرى ، ويتميز بوجود أسباب وأعراض ونتائج ، ولكن علاجه ليس مستحيلا إذا ما خلصت النوايا وتضافرت العوامل والعلاجات ، فقد كان الرق فى مصر منتشرا بشكل أوحى إلى الكثيرين أنه من المستحيل القضاء عليه ، ولكنه أصبح فى خلال عقدين أثراً بعد عين .

وكذلك كان للبغاء في مصر صولات وجولات ، وتاريخ عريق ، نعمت البغايا خلاله بقدر من الحرية ، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تمثل حقلا خصبا لانتشار تلك الحرفة ، وكانت البغايا من جنسيات ونوعيات مختلفة ، وقد ساعدت عوامل عديدة على هذا التنوع ، كما ساعدت على تركز بؤر البغاء فى أماكن دون غيرها.

ولم تكن حرفة البغاء هي المصدر الوحيد لدخل البغايا خلال القرن التاسع عشر ، وإن كان الواضح أن البغاء خلال القرن العشرين هو المصدر الأساسى لدخلهن ، وكانت القاعدة أن الرقص هو العمل الظاهرى لمعظم البغايا السريات وبعض الرسميات .

كما أن علاقة البغايا بالسلطة كانت متذبذبة بين صفاء وعداء ، ولكن البغايا الأجنبيات هن الوحيدات اللاتى تمتعن بقدر أكبر من الحرية في جميع الأوقات .

ولم يكن اعتراف الحكومة بالبغاء يمثل رأيا شعبيا ، بل علـــى العكــس فرضــت الحكومة رأيها على الشعب ، واستمرت تعترف به وتؤيده لأسباب غير معلنـــة ، وإن كان الواضح أن ذلك التأييد مرتبط بشكل وثيق بالاحتلال والامتيازات.

كما أن البغاء رغم وجوده فى مصر على مر العصور إلا انه لـــم يخضــع للتقنين ، ولم تصدر له لوائح تنظمه إلا فى فترتين اثنتين كانت مصـــر خلالـــهما ترزح تحت وطأة الاحتلال الأجنبى ، الفترة الأولى هى الاحتلال الفرنســـى 1798 – 1801 ، والثانية هى الاحتلال البريطانى من 1882 حتى إلغائه فى عام 1949.

ورغم أن أنصار البغاء قد تذرعوا بالحجج المختلفة ، التى أهمها الخـــوف من انتشار الأمراض ، وأن الأمر يحتاج إلى احتياطات كبيرة واستعدادات كثـــيرة تفوق إمكانيات الدولة المصرية ، إلا أن البغاء انتهى على غير المتوقـــع بـــدون إعداد ولا تجهيز ، ولا احتياطات طبية أو رقابـــة علـــى البغايـــا الســـريات ، أو الرسميات اللاتى تحولن إلى سريات بعد إلغاء البغاء ، وهنا والحق يقال أن الشيخ أبا العيون كان محقا حينما قال نلغى البغاء أولا ثم نبحث ما يتبع مع البغايا ثانيا ، فقد ألغته حكومته عبد الهادى باشا ولم تكلف نفسها مشقة بحث مصير البغايـــا ، ومع ذلك لم تنتشر الأمراض السرية .

الملاحق

ملحق رقم (1) [1]

لائحة مكتب الكشف على النسوة العاهرات

صادرة بقرار من نظارة الداخلية فى أول يوليو سنة 1885م

ناظر الداخلية :

بناء على ما عرضه علينا مدير مصالح الصحة العمومية ، وموافقة مجلس النظار قرر ما يأتى:

المادة الأولى : يؤلف مكتب التفتيش على النسوة العاهرات بمصر وسكندرية من : حكيم أو حكيم ثانى، وحكيمة، وكاتب يكون له دراية باللغة العربية ولغة أفرنكية، ومن مندوب من البوليس ومعه عدد كافة من الورديات.

المادة الثانية : تأدية أشغال مكتب الكشف على النسوة العاهرات فى المديريات والأساكل البحرية، يكون بمعرفة حكيم الاسبتالية وبمساعدة الحكيمة.

المادة الثالثة : كل امرأة عاهرة – سواء كانت من الأهالى أو من الأجانب – موجودة بالأماكن المعلومة، أو بأماكن خصوصية ، ينبغى أن تقيد اسمها بواسطة البوليس فى مكتب الكشف ، الذى يعطى لها شهريا تذكرة ، واضحا بها الكشوفات الطبية التى صار إجراؤها عليها ، والملحوظات اللازمة . وهذه التذكرة تكون بنمر متسلسلة يوضح بها : اسم وتبعية وسن ومحل سكن هذه العاهرة ، مع وصف علاماتها ، واسم العايقة التى تكون مقيمة معها بالمنزل.

المادة الرابعة : الرقاصات من الأهالى ، الموجودات بوجهى قبلى وبحرى ، اللواتى يتعاطين صناعة الفواحش خفية ، يجرى الكشف عليهنّ كالنسوة العاهرات.

المادة الخامسة : الكشوفات يصير إجراؤها يوميا ، من الساعة ثمانية أفرنكى صباحا ، لغاية الساعة واحدة بعد الظهر من زمن الصيف ، ومن الساعة عشرة أفرنكى صباحا لغاية الساعة اثنين بعد الظهر فى زمن الشتاء . وعلى كل امرأة عاهرة أن تحضر للكشف فى الأسبوع مرة على الأقل.

المادة السادسة : النساء العاهرات التى توجد مصابة بالداء الزهرى ، أو سيالانات معدية ؛ ترسل حالا للإسبتالية ، ولا يبرحن منها إلا بعد الشفاء ، وبيدهن شهادة تدل على شفاتهن.

المادة السابعة : العاهرات التى توجد مصابة بالداء الزهرى ، أو بسيالانات معدية وبعثت إلى الاسبتالية، يجب على الحكيم إجراء الكشف عليهن فى يوم إرسالهن.

المادة الثامنة : الشهادة التى تعطى للنساء العاهرات ، عند خروجهن من الاسبتاليات بمصر وسكندرية ؛ يجب أن تكون مؤرخة وممضاة من الحكيم ، واضحا بها شفاؤهن ، والمدة التى مكثتها فى الاسبتالية.

المادة التاسعة : يجب على النسوة العاهرات ، عند خروجهن من إسبتاليات مصر والإسكندرية، أن يتوجهنّ حالا إلى مكتب التفتيش للكشف عليهن ، ويتحرر لهن تذكرة جديدة . وأما فى المديريات والمحافظات الغير الموجودة بها مكتب تفتيش خصوصى لأجل الكشف على النسوة العاهرات ؛ فعند خروجهن من الاسبتالية ، يصير الكشف عليهن بمعرفة حكيم الاسبتالية ، بوجود الحكيمباشى الذى يمضى التذكرة بنفسه.

المادة العاشرة : كل امرأة عاهرة مصابة بمرض عادى ، يجب عليها فى يوم ميعاد كشفها إرسال شهادة من حكيم معلوم إلى مكتب الكشف ، واضحا بها أن حالتها تمنعها عن الحضور للمكتب للكشف عليها ، ويصير تجديد هذه الشهادة كل ثمانية أيام ، لحين تمام شفائها.

---

[1] القرارات والمنشورات الصادرة سنة 1885 ، ص 153 – 157 ؛ إدارة عموم الصحة : دكريتات ولوائح صحية، المطبعة الأميرية ببولاق ، 1895 ، ص 54 – 56 . مع ملاحظة وجود اختلافات بسيطة بين النصين فى الصياغة .

المادة الحادية عشرة : لا يسوغ لحكماء مكتب الكشف معالجة النسوة العاهرات المصابـــات بــأمراض عادية أو زهرية بمنازلهن.

المادة الثانية عشرة : العايقات ، يكشف عليهن كالنساء العاهرات ، ويستثنى منهن اللواتى يبلغن مـــن العمر خمسين سنة.

المادة الثالثة عشرة : يجب على كل امرأة عاهرة ترغب التزوج أو التوبة ، أن تقدم ضامنين ، وتعرض لإدارة مصالح الصحة العمومية ، لأجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة العاهرات.

المادة الرابعة عشرة : جميع النساء العاهرات اللواتى يتمنعـن عن الحضور للكشف ، واللواتى لم يوجد بيدهن شهادة تدل على الكشف عليهن فى كل أسبوع ؛ يترتب عليهن الجزاء أول دفعة خمســين قرشا ، وثانى دفعة مائة قرش ، أو تحبس من يومين إلى ستة أيام ، وينبغى أن توجد عندهــن التذكرة ، وعند الطلب يكن ملزومات بإبرازها وإلا ترتب عليهن الجزاء المذكور آنفا.

المادة الخامسة عشرة : النساء اللواتى يوجد عندهن تذاكر كشف خاصة بغيرهن ، يترتب عليهن الجزاء الموضح فى المادة السالفة.

المادة السادسة عشرة : كل من رغب من الأورباويين ، أو من العرب ، فتح كرخانة؛ يجب عليـــه أولا أخذ رخصة بذلك من الإدارة المحلية ، وهذه الرخصة تكون دائما قابلة للإبطال ، ويعطى مـــدة ثلاثة شهور للأشخاص الذين لهم كرخانات الآن ، لأجل حصولهم على هذه الرخصة.

المادة السابعة عشرة : الكرخانات التى بعد مضى ثلاثة شهور لا تستحصل على الرخصـــة الموضحـة والتى تفتح بدون رخصة .. قفلها.

المادة الثامنة عشرة : يجب على أصحاب منازل الفواحش ، أن يبلغــوا بـالضبط الضبطيـة ومكتـب التفتيش، عن عدد النسوة العاهرات اللواتى بطرفهم ، وأسمائهن وأعمارهن وتبعياتهن ، وعـن كل بنت عاهرة تخرج أو تستجد أو تتوفى فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، ويكون بطرفهم دفتر خصوصى ، يجرى تقديمه لمندوبى الكشف عند كل طلب.

المادة التاسعة عشرة : يجب على المندوبين المذكورين إجراء الكشف على كل امرأة عاهرة مرة علـى الأقل فى كل أسبوع ، وكل امرأة لا يجرى الكشف عليها ؛ تدفع غرامة مائة قرش ، وللمصلحـــة أن تـأمر بقفل الكرخانة وقتيا أو دائما ، بدون أن يكون لصاحبها أدنى حق فى أى تعويض كان فى مقابلة ذلك.

المادة العشرون : على البوليس إخبار مكتب التفتيش بالأماكن المعلومة ، وعدد النساء الموجودة فيها ، والمساعدة منه فى إجراء الكشوفات الطبية عليهن ، ثم على المكتب إخبار البوليس عن أسـماء النسوة العاهرات اللاتى يتأخرن عن الكشف ، وعمن يتضح منهن بحالة مخالفة.

المادة الحادية والعشرون : يجب على مكتب التفتيش إعمال دفتر خصوصى ، يبين به أســماء جميـع النسوة العاهرات ، وسنهـ ، ومحل سكنهن وما أشبه ذلك ، مع ذكر كافة التغييرات التى تحصل. ويعمل أيضا جميع ما يلزم من الدفاتر الأخر.

المادة الثانية و العشرون : حكيم المكتب يكون مسئولا عن إدارة أشغال مكتب التفتيش ، وعن النقديـة المتحصلة ، التى يجب عليه توريدها فى صباح ثانى يوم ، بموجب كشف يقدم لإدارة مصـــالح الصحة العمومية ، وذلك عن مصر . وأما باقى المديريات والمحافظات فيقدم بها.

المادة الثالثة و العشرون : على المحافظين ، والمديرين ، وإدارة مصالح الصحة العمومية ، ومأمورى البوليس ، تنفيذ هذه اللائحة كل منهم فيما يخصه.

تحريرا فى سنة 1885

ملحق رقم (2) [2]

منشور من نظارة الداخلية بشأن من يتبن من العاهرات ويبتغين الزواج

حيث أنه بعد أن صار النشر من هنا ، بتاريخ 9 ذى سنة 302 للجهات ، عما تجريه فـى حـق النسوة العاهرات ، اللاتى يرغبن التوبة والتزوج ، من لزوم تقديم ضامنين ، والعرض منـــهن كتابـة لبوليس جهة إقامتهن عن ذلك ، كى يطلب هو من المديرية أو المحافظة ، إشعار إدارة الصحة بـالأمر ليتصرح منها لمكتب الكشف بشطب اسم طالبة التوبة ، اتباعا لمنطوق المادة 13 من لائحة العاهرات .

قد ترآى بالداخلية ، تسهيلا لمن يردن التوبة منهن ، أنه من الآن فصاعد ، عندما يتحقـق لأى جهة من المديريات أو المحافظات ، ثبوت توبة إحدى العاهرات ، وأنها قدمت ضـامنين علـى حسب اللائحة ؛ يصير إعلان مكتب الصحة بجهتها عنها حالا، لأجل عدم طلبها فى المدة التى تمضى من تاريخ الإعلان إلى صدور التصريح من إدارة الصحة العمومية بشطب اسمها . وقد حصلت الموافقة على ذلـك من تلك الإدارة . فبناء عليه لزم النشر للجهات عما ذكر وهذا لحضرتكم للعمل بمقتضاه.

تحريراً فى صفر سنة 1303هـ / نوفمبر 1885م

ملحق رقم (3) [3]

منشور من الداخلية بمنع الفواحش من السكن وسط الأحرار

كثيرا ما تشكى للداخلية أهالى بعض المدن والبنادر والبلدان ، من إقامة النسا الفواحش بمحلات كاينة بين مساكن العائلات والأحرار ، لما فى ذلك من مغايرة الأدب ، وإقلاق راحة الأهالى والســكان . هذا وقد شوهد أن بعض المومسات تعودن المسير فى الطرق والشوارع متـهتكات ، بـلا توقـير ولا احتشام ، وحيث أن كلا هذين الأمرين مخل بالآداب العمومية ، فضلا عما استوجبه من كثرة الضـــرر والشكوى ، ومن الاقتضا تلافى ذلك ، احتراما للآداب ، ورعاية لمستلزمات نظام الراحة العامة ؛ ففـى التفات المحافظة لما يوجد من قبيل ذلك بجهات ذاك الطرف ، والمبادرة بإجرى ما يلزم إداريـا لمنـع الفواحش عن السكنة بين الأحرار ، وتخصيص موقع منفرد لإقامتهن فيه ، بعيدا عن ساير المســاكن ، مع التأكيد بمنعهم عن الخروج فى الطرق العمومية ، بحالة مخالفة للآداب . وقد نشر لكافة الجهات فى تاريخه،،،

ملحق رقم (4) [4]

لائحة بيوت العاهرات القرار الصادر من نظارة الداخلية

(فى 4 صفر سنة 1314 – 15 يوليه سنة 1896)

والتعديلات والتعليمات اللاحقة عليها

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطـة بتـاريخ 9 يونية سنة 1896 .

---

(2) القرارات والمنشورات الصادرة فى سنة 1885 ، ص 233 .

(3) سجلات محافظة العريش ، سجل وارد مستديم رقم 111 ، ص21 ، وثيقة رقم 90 ، مدونة بتاريخ 2 ربيـع الأول 1311 هـ / 12 أكتوبر 1893م ، وتاريخ المنشور فى 2 أكتوبر 1893م.

(4) نظارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ، الجزء الرابع القوانين الخصوصية ، الباب الثالث اللوائح العمومية فى مـواد المخالفات ، ص 430 - 435.

مادة 1 : كل محل يجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفاحشة يعد بيتا للعاهرات ، ولجهات الإدارة أن تقرر ما إذا كان ينبغى اعتبار البيت من ضمن بيوت العاهرات ، إنما إذا كان أصحاب البيت أو المشتركون فى إدارته تابعين لدولة أجنبية ؛ فلا يجوز تقرير ما ذكر إلا بعد موافقة القناصل التابعين إليهم . ويصير إعلان أصحاب البيوت إداريا بذلك ، وبالرأى المعطى من القنسلاتو بالموافقة ، مع تكليفهم بقفل البيت أو بقيد أسمائهم عند الاقتضا فى ظرف خمسة عشر يوما .

تعليمات : أولا – المقصود بهذه المادة ، المحلات الجارى ارتكاب الفاحشة فيها علانية أى المشهورة بأنها معدة لهذا الأمر وبأنها مأوى للنساء الفواحش وليس البيوت المعبر عنها بسرية التى يتردد عليها بعض النساء خفية .

وحيث أن أغلب هذه البيوت يؤول أمرها للظهور بحالتها الحقيقية ، وتصبح موضوعا للشكوى السكان المجاورين لها ؛ فينبغى على جهة الإدارة فى مثل هذه الحالة، أن تجمع كل ما يلزم من الاستعلامات عن حقيقية حالة مثل هذه البيوت لتثبت من أنها معدة حقيقة لإقامة نساء مخصصات أنفسهن للفاحشة ، ومتى ظهر لها ذلك جليا فى حق بيت منها بتحقيق يجريه المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مباشرته ؛ يعتبر ذلك البيت بيت عاهرات ، ويسرى عليه مفعول هذه اللائحة بمقتضى قرار من المحافظ أو المدير ، يحرر طبقا للاستمارة المخصصة لذلك، ويعلن لصاحب الشأن مباشرة .

ثانيا : إذا كان أرباب تلك المحلات من التبعة الأجنبيين يتعين على جهة الإدارة مخابرة القونسلاتو عنهم ، وتقديم ما يلزم لإقناعها بأن المحل معد للفاحشة ، والاتفاق معها للحصول على قرار باعتبار ذلك المحل أو أى محل آخر من المحلات التى اشتهر أمرها بالفاحشة من بيوت العاهرات ، وإذا كان البيت متعلقا بأكثر من واحد ، وتعددت التبعية وجب مخابرة قونسلاتو كل دولة من المنتمى إليها .(منشور نظارة الداخلية نمرة 99 الرقيم 22 نوفمبر سنة 1896)

مادة 2 : لا يجوز فتح بيوت للعاهرات إلا فى الأخطاط التى تعين لذلك خاصة بأمر يصدر من المحافظ أو المدير .
ويجب أن يكون بكل منها باب عمومى واحد فقط ولا يجوز مواصلة بينها وبين مساكن أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية .
ويجب قفل بيوت العاهرات التى توجد فى غير الأخطاط المذكورة فى ظرف المدة التى يعينها المحافظ أو المدير ولا يجوز أن تكون هذه المدة أقل من شهر يكون الحكم بالقفل عند الاقتضاء بمعرفة القاضى الذى يحكم فى المخالفة .

تعليمات : تنفيذ هذه اللائحة بمعرفة المحافظين أو المديرين لا يكون إلا بعد إخطار نظارة الداخلية وذلك بعرض اقراحاتهم عليها فيما يختص بالمدن والجهات التى يلزم تنفيذها ولكن متى تقرر العمل بها يجب دقة الالتفات إلى انتخاب الأخطاط منعا لتشكيات أرباب العائلات .

وتعيين الأخطاط يكون بمقتضى قرار مخصوص يعلق على باب المحافظة أو المديرية .
وللمحافظ أو المدير التنبيه بإغلاق بيوت العاهرات التى توجد خارجا عن النقط المقررة وإذا مضى ميعاد التنبيه ولم يذعن صاحب أو أصحاب البيت لإغلاقه يحرر بذلك محضر مخالفة ويقدم لجهة القضاء . (منشور نمرة 99)

مادة 3 : يجب على كل من أراد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك كتابة قبل الشروع بخمسة عشر يوما فإذا أدارا البيت أكثر من شخص واحد وجب على كل من المشتركين أن يوقع على الإخطار ويكون مسئولا كذلك فى حالة وقوع مخالفة .
ويكون الإخطار المذكور على ورقة تمغة من فية 30 مليما ويرفق بشهادة سوابق ويبين موقع البيت وعدد الغرف التى يشتمل عليها .

تعليمات : لا تعطى رخص عن بيوت العاهرات ، بل متى تقدم الإخطار عن البيوت المستجدة بالصفة المبينة بهذه المادة ، وتحقق عدم وجود أى مانع من الموانع المنصوص عليها فى المادة

السادسة ، تعطى لمقدم الإخطار شهادة قيد على الاورنيك نمرة 131 (وهو الإعلان بوصول إخطار عن فتح محل عمومى) بعد أن يشطب منه (محل عمومى) ويكتب به (بيت عاهرات) وتستبدل منه مواد لائحة المحلات العمومية بمواد لائحة بيوت العاهرات .

وتقيد بيوت العاهرات جميعها فى دفتر يخصص لها من أورنيك نمرة 129 المستعمل لقيد المحلات العمومية ، مع إجراء التعديل المنصوص عليه بالفقرة السابقة . (منشور نظارة الداخلية نمرة 14 الرقيم 19 يناير سنة 1898)

مادة 4 : يجوز فتح البيت فى اليوم السادس عشر من يوم الاخطار إلا إذا أعلنت الحكومة المحلية إداريا فى بحر هذه المدة عن معارضتها فى ذلك ، بحيث تكون هذه المعارضة مبنية على أحكام المادتين الثانية والسادسة من هذه اللائحة .

تعليمات : ينبغى الاعتناء فى استيفاء التحريات اللازمة عن المحل المقدم عنه الطلب فى ظرف الخمسة عشر يوما ، حتى يمكن استعمال الحق الممنوح للحكومة فى منع فتحه متى كانت البيت فى غير الأخطاط المعينة ، أو وجد فى صاحب الطلب الموانع المنوه عنها فى المادة السادسة .

وإعلان المعارضة يكون على حسب الاستمارة المخصصة لذلك قبل مضى الخمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب (منشور نمرة 99) .

مادة 5 : يجب على أصحاب بيوت العاهرات التى توجد وقت صدور هذه اللائحة فى الأخطاط التى تعين بالصفة المذكورة فى المادة الثانية ، أن يخطروا عنها المحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثين يوما تمضى من يوم صدور هذه اللائحة ، فإذا مضت المدة المذكورة بدون أن يخطر عن البيوت الموجودة فيصير قفلها بأمر يصدر من الجهة القضائية التى تحكم فى المخالفة . ويكون الأمر كذلك فيما يختص بالبيوت التى تفتح فيما بعد بدون أن يخطر عنها مقدما .

تعليمات : إغلاق البيوت المنصوص عليها فى المادة يكون بناء على محضر مخالفة يحرر بمعرفة الإدارة ويقدم لجهة بإفادة يطلب فيها من النيابة استصدار الحكم بالإغلاق (منشور نمرة 99) .

وكل إخطار يقدم عن بيت عاهرات من البيوت الموجودة بهذه الصفة وقت تنفيذ اللائحة كنص هذه المادة تعطى عنه شهادة (مثل الشهادة المنصوص عليها تحت المادة الثالثة) ويتوضح فيها أن البيت موجود وقت تنفيذ اللائحة والشهادات (المذكورة هنا وتحت المادة الثالثة) يكون إعطاؤها مجانا بلا ثمن (منشور نمرة14).

مادة 6 : الأشخاص الآتى ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات .

أولا : القصر غير بالغى الرشد والمحجوز عليهم

ثانيا: المحكوم عليهم بسبب ارتكاب جناية عادية (غير سياسية)

ثالثا : المحكوم عليهم لارتكاب سرقة ، أو إخفاء أشياء مسروقة ، أو نصب ، أو نشل ، أو خيانة بعد ائتمان ، أو إخفاء أشقياء ، أو مجاهرة بهتك حرمة الآداب ، أو تحريض قاصر على الفسق . وذلك إذا كان قد مضى على الحكم الصادر عليهم أقل من خمس سنين ، أو يكون قد صدر عليهم فى خلال الخمس سنين التالية لصدور الحكم ، حكم بالحبس فى مواد الجنح .

مادة 7 : إذا صدرت الأحكام المذكورة فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على أحد أصحاب بيوت العاهرات المقيدة يترتب عليها حتما منعه من الاستمرار على تشغيل محله فى المدة الموضح عنها فى الفقرة الثالثة من المادة السابقة اعتبارا من يوم صيرورة الأحكام المذكورة نهائية .

مادة 8 : يجب على من يفتح بيتا للعاهرات أن يقدم للمحافظة أو المديرية فى ظرف أربع وعشرين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفا ببيان أسماء وألقاب وسن وتبعية العاهرات والخادمين وسائر الأشخاص التابعين للبيت أو الذين لهم تداخل ما فيه .

ويتعهد كتابة بأن يخطر البوليس فى ظرف 24 ساعة عن جميع التغييرات ، وأن يحافظ على صحة العاهرات ، وأن يجرى عليهن الكشف الطبى .

ويجب على جميع المومسات اللاتى يوجدن فى بيوت العاهرات ، أو اللاتى يدخلن فيها فيما بعد، أن يكن حائزات لتذكرة بحسب الاورنيك بهذه اللائحة ، ويكـون الاستحصال علـى التذكـرة المذكورة من البوليس ويجب تجديدها كل سنة .

تعليمات : الكشف المنوه فى هذه المادة يرفق مع الإخطار المنوه عنه فى المادة الثالثة ويؤخذ التعـهد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة على نفس الإخطار المذكور ، ويصير وضـع هذا وذاك فى دوسيه مخصوص يوضع فيه أيضا كل كشف يقدم عن كل تغيير يحدث فى النسـاء الموجودات فى المحل ، وكذلك الشهادات الطبية الاسبوعية وتقيد جميع بيوت العاهرات فى دفتر يعد لذلك (اورنيك نمرة 129 منشور نمرة 99) .

والتذكرة المنصوص عليها بهذه المادة (وهى تذكرة العاهرات أورنيك نمرة 11) تحفـظ بـأقلام الضبط ويكون صرفها مجانا بلا ثمن .

ولا يتصرح للمومسات بإجازات للانتقال من دائرة المدينة أو الجهة المقيمات فيها إلـى جهـة أخرى للإقامة فيها مؤقتا أو قطعيا إلا بعد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب للتحقق من سـلامتهن من الأمراض المعدية أو عدمها (منشور نمرة 14) .

مادة 9 : أما فيما يختص بالبيوت السابق وجودها على هذه اللائحة فيجب استيفاء الاجرآت المذكورة فى المادة السابقة بشأنها فى ظرف 48 ساعة تمضى من وقت الإخطار المنوه عنه فى المادة الخامسة .

مادة 10 : المومسات اللاتى يوجدن ببيوت العاهرات يجب الكشف عليهن مرة فى كل أسبوع ، وعلـى أصحاب بيوت العاهرات أن يقدموا فى كل أسبوع للبوليس شهادة دالة على أنه صـار الكشـف على جميع النساء الموجودات فى البيت . ويستحصل على هذه الشهادة من مكتب الكشـف إذا وجد مكتب فى المدينة فإن لم يوجدن فى طبيب مقرر لذلك .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملحوظات التى تترائى له منه على التذكرة المنصوص عليـها فى المادة الثامنة التى تبرزها له كل مومسة .

ويجب كذلك اجراء الكشف على صاحبات بيوت العاهرات ودرجهن فى شهادة الطبيـب ولكـن يجوز أن يستثنى منهن من يزيد سنهن عن خمسين سنة

تعليمات : الشهادة المنوه عنها فى الفقرة الأولى من هذه المادة تحرر على الاورنيك الخـاص بذلـك ويصير التوقيع عليها من الطبيب المعين للكشف فى كل الأحوال ، وعلى الطبيب أن يذكر فـى التذكرة الخاصة بكل امرأة حالة الصحة وحالة المرض الزهرى (منشور نمـرة 99) وشـهادة الكشف الأسبوعى المنصوص عليها بهذه المادة (وهى الشهادة الطبية أورنيك نمرة12) ؛ تحفظ أيضا بأقلام الضبط ، ويسلم لمكتب الكشف أو للطبيب المنوط بذلك كل ما يلزم تحرير من هـذه الاورنيك أولا فأولا .

ويجب على مأمورى الضبط أن يتحققوا بأنفسهم من إجراء الكشف الطبى على المومسات فـى المواعيد المقررة ولهم أن يستعينوا على ذلك بمراجعة دفاتر الكشف حينا بعد آخر بدون انتظـار الإخطار من الطبيب عمن يتأخرن عن الكشف ومع ذلك للطبيب المعين للكشف أن يخبر البوليس عن النساء اللاتى يتأخرن عن إجرائه (منشور نمرة 14) .

وبناء على ما عرضته مصلحة الصحة العمومية قد تقرر أن جميع مكاتب الكشف الموجودة الآن فى القطر والتى تستجد فيه فيما بعد لا يكون مركزها فى مستشفيات أو أجزاخانات الحكومـة أو فى مكاتب الصحة ولا بجانب أحد هذه الأماكن ، بل تكون فى ذات الجهة المقيـم بـها معظـم مومسات المدينة أو البلدة فعلى المديريات والمحافظات الاتحاد مع مفتشى الصحة لاتخاذ الطرق اللازمة فى جميع الجهات الجارى الكشف على مومساتها الآن فى المستشفيات أو الاجزاخانـات الأميرية أو فى المكاتب الصحية لانتخاب محل موافق لذلك ، فى ذات النقطة أو الحارة التى تقيم بها المومسات ، وفى المدن الموجود بها قومسيونات محلية يمكن احتساب أجرة هذا المحل إما من الاعتماد المخصص للأعمال الصحية فى ميزانية هذه القومسيونات ، أو تؤخذ من العائقـات

أو المومسات أنفسهن المعين لهن مكاتب للكشف .والغرض المقصود هـو أن تكـون الأجـرة المذكورة من طرف العائقات أو المومسات متى أمكن ذلك وعليه ينبغى من ميزانيـة مصلحـة الصحة نظير إيجارات لمكاتب الكشف (منشور نظارة الداخلية الصادر فى 9 ديسمبر سنة 1897)

مادة 11 : المومسات وصاحبات بيوت العاهرات اللاتى يتضح للطبيب أنهن مصابات بأمراض زهريـة ، يرسلن إلى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعد تمام شفائهن .

فإذا لم يوجد فى المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات إلى مستشفى أقرب مدينـة وعلـى البوليس إجراء نقلهن

ومن تكن من المصابات من المومسات وصاحبات بيوت العاهرات تابعة لدولة أجنبية تخرج مـن بيت العاهرات ويخطر عنها القونسلاتو التابعة لها .

تعليمات : النساء الوطنيات أو التابعات للحكومة المحلية يرسلن للاسبتالية مع شهادة الحكيـم، وأمـا النساء الأجنبيات فترسل الشهادة المختصة بهن إلى المحافظة أو المديرية لإرسالها على الفـور للقنسلاتو التابعة لها . وعلى البوليس مراقبة عدم بقاء النساء المريضات فى المحلات المعـدة للفاحشة ومتى وجدن فيها بدون أن يثبت شفاؤهن بعد ذلك يحرر محضر مخالفة فـى حقـهن كنص المادة 15 من هذه اللائحة (منشور نمرة 99)

مادة 12 : لا يجوز للمومسات المقيمات ببيوت العاهرات أن يوجدن بأبواب المنازل ولا بالنوافذ

مادة 13 : لا يجوز كذلك لعب القمار فى بيوت العاهرات ومن يخالف ذلك يعاقب بمقتضى أحكام المادتين السابعة عشر والعشرين من لائحة المحلات العمومية الصادرة فى 21 نوفمبر سنة 1891

مادة 14 : يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا فى بيوت العاهرات لضبط المخالفات التى تقع بشـأن هذه اللائحة

ويجوز للضباط والعساكر الدخول فيها ليلا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أى أمر آخـر يخـل بالأمن العام ، أو لأجل ضبط من يكون من الجانين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عنـد الاستغاثة بهم.

ولا يجوز للبوليس فى غير الأحوال المنصوص عليها فى اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالأجانب أن يضبط أى شخص أجنبى يوجد عادة أو عرضا فى بيت من بيوت العاهرات.

تعليمات : جميع محاضر المخالفات التى تقع بشأن نصوص هذه اللائحـة يجـب أن يكـون تحريرهـا بمباشرة مأمورى الضبط وبمعرفتهم بالطريقة المعتادة (منشور نمرة 14)

مادة 15 : كل من فتح بيتا للعاهرات بدون الإخطار المتنوه عنه فى المادة الثالثة يحكم عليه بغرامة من خمسين إلى مائة قرش – وبالحبس من ثلاثة أيام إلى أسبوع ، وذلك لا يمنع من قفـل البيـت بأمر من الجهة القضائية .

ويحكم بهذه العقوبة أيضا على المقيمات ببيوت العاهرات من المومسات اللاتى يداومـن علـى المكث فى تلك البيوت أو يقمن فى بيوت أخرى للعاهرات بعد تحقق إصابتهن بأمراض زهريـة بواسطة الكشف.

ويجوز دواما الحكم بأقصى العقوبة فى حالة العود لارتكاب المخالفة.

ويكون الحكم فى سائر المخالفات التى تقع بشأن أحكام هذه اللائحة بالغرامة مـن 25 إلـى 50 قرشا ، ويجوز للقاضى عند الحكم بالعقوبة أن يأمر بقفل بيت العاهرات الذى يديره المتهم .

مادة 16 : يبتدى العمل بهذه اللائحة فى الجهات التى يرى لزوم لتنفيذها فيها بقرار يصدر من المحـافظ أو المدير بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ملحق رقم (5) [5]

الأمر العسكرى رقم (76) لسنة 1949

الخاص بإغلاق بيوت العاهرات

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى 13 مايو سنة 1948 بإعلان الأحكام العرفية، وعلى اللائحة الصادرة فى 16 نوفمبر سنة 1905 بشأن بيوت العاهرات، وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى 30 ديسمبر سنة 1948، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

نقرر ما هو آت

مادة 1 : تغلق بيوت العاهرات فى جميع العاهرات فى أنحاء بيوت المملكة المصرية بعد شهرين من تاريخ نشر هذا الأمر، ولا يجوز من هذا التاريخ فتح بيوت جديدة للعاهرات.

ويعتبر فى تطبيق هذا الأمر بيتاً للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة.

مادة 2 : كل من فتح أو أدار بيتاً للعاهرات أو ساهم أو عاون فى إدارته بالمخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس مع الشغل من سنة إلى ثلاث سنوات.

وإذا كان مرتكب الجريمة زوجاً لمن تتعاطى الفحشاء فى بيت للعاهرات أو من أصولها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز أربع سنوات وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أيه عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات.

ولا يجوز لأى سبب من الأسباب أن تنزل العقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى هذه المادة.

وفى حالة العود بعد سبق الحكم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا الأمر يجب ألا تقل العقوبة على العائد على مثلى الحد الأدنى المقرر للجريمة ولا يجوز فى جميع الأحوال الحكم بإيقاف التنفيذ.

مادة 3 : استثناء من أحكام قانون تحقيق الجنايات، يخول المحافظون والمديرون ومفتش المكتب الرئيسى لحماية الآداب ومأمور والمراكز والأقسام والبنادر أو من ينتدبونهم من رجال الضبطية القضائية دخول وتفتيش كل بيت تكون قد دلت التحريات على أنه يدار للعاهرات.

وللمحافظ أو المدير أن يصدر بعد اطلاعه على محضر ضبط الواقعة أمراً إدارياً بإغلاق البيت.

مادة 4 : يعاقب بالحبس كل شخص من رجال الضبطية القضائية دخل بسوء نية وبحجة إثبات مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا الامر، بيتاً يعلم أنه لا يدر للعاهرات، وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية.

مادة 5 : كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط فى بيت من بيوت العاهرات التى تدار بالمخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز مائة جنية.

---

[5] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 141 – 142 .

ملحق رقم (6) [6]

القانون رقم (68) لسنة 1951
الخاص بمكافحة الدعارة

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة 1 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من 100 إلى 300 جنية كل من حرض شخصاً ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة.

فإذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة كانت العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 100 جنيه ولا تتجاوز 500 جنية.

مادة 2 : يعاقب بالعقوبة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة السابقة :

(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغوى شخصاً ذكراً كان أو انثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو التهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه.

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكراً كان أو أنثى بغير رغبة فى محل للفجور أو الدعارة.

مادة 3 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من 100 جنيه إلى 500 جنيه كل من حرض ذكراً لم تبلغ سنة الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة المملكة المصرية أو سهل له ذلك أو استخدام أو اصطحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به.

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية.

مادة 4 : فى الأحوال المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة أو إذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم.

مادة 5 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من 100 إلى 500 جنيه كل من أدخل المملكة المصرية شخصاً أو سهل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة.

مادة 6 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر :

---

[6] محمد موسى (المحامى) : مكافحة الدعارة ، شرح القانون رقم 68 لسنة 1951 بشأن مكافحة الدعارة ، مطبعة استاندرد ، القاهرة ، 1951 ، ص ى – ن .

(أ) كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإنفاق عليها.

(ب) كل من استغل بأية وسيلة كانت بغاء شخص أو فجوره.

وتكون العقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما فى المادة الرابعة من هذا القانون.

مادة 7 : يعاقب على الشروع فى الجرائم المبينة فى المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة.

مادة 8 : كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت فى إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 100 جنية ولا تزيد على 300 جنيه وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أخرى أشد ينص عليها القانون. ويحكم بإغلاق المحل وبمصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه. ويعتبر محلا للدعارة أو الفجور كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً.

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات.

مادة 9 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن 25 جنيها ولا تزيد على 300 جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين :

1 – كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك.

2 – كل من يملك أو يدير منزلا مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلا مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو لسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة.

3 – كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة.

وعند ضبط الشخص فى الحالة الأخيرة يجوز إرساله للكشف الطبى فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز فى أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه.

ويجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء عقوبته فى مؤسسة تخصص لهذا الغرض إلى أن تأمر جهة الإدارة بإخراجه ويكون ذلك واجباً فى حالة العود. ولا يجوز بقاؤه فى الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات. وفى الأحوال المنصوص عليها فى البندين 1 و 2 يحكم بإغلاق المحل. مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وينفذ القانون دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ ويجوز الحكم بمصادرة الأثاث والأمتعة الموجودة فى المحل كلها أو بعضها حسب الأحوال.

مادة 10 : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على 200 جنيه كل مستغل أو مدير لمحل عمومى أو أى محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلاهم فى ترويج محله.

وتكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن أربع سنوات والغرامة من 2000 جنيه إلى 400 جنيه إذا كان المتهم من الأشخاص المذكورين فى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة. ويحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويكون الإغلاق نهائياً فى حالة العود.

مادة 11 : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل شخص يشتغل أو يقيم عادة فى محـــل للفجـــور أو الدعارة مع علمه بذلك.

مادة 12 : يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على 100 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مـــن أعلـــن بإحدى الطرق المبينة فى المادة 171 من قانون العقوبات دعوة تتضمـــن إغـــراء بـــالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك بإحدى الطرق المتقدمة وتطبق فى هذه الحالة بأحكام المواد من 195 إلى 200 من قانون العقوبات.

مادة 13 : يستتبع الحكم بالإدانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضـــع المحكـــوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك مـــدة الإخـــلال بالأحكـــام الخاصـــة بالمتشردين.

مادة 14 : تلغى المواد 270-271-272 من قانون العقوبات وكذلك تلغى لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى 16 نوفمبر سنة 1905 والأمر العسكرى رقم 76 لسنة 1949 بشأن إغلاق بيوت العـــاهرات الذى استمر العمل به بمقتضى القانون رقم 50 لسنة 1950 برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر وبعدم قبول الطعن فى التدابير التـــى أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وبإحالة الجرائم العسكرية إلـــى المحـــاكم العادية وبأحكام أخرى.

مادة 15 : على وزراء الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيمـــا يخصـــه، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى 20 رجب سنة 1370 هـ / 26 أبريل 1951 م

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة

أ – سجلات ديوان مجلس الأحكام :

- دفتر مجموع أمور جنائية ، سجل بدون رقم .
- المكاتبات الصادرة من مجلس الأحكام إلى الدواوين والأقاليم :

س7/1/1 - س7/1/ 2 - س7/4/30 - س7/4/31

- المضابط الصادرة من مجلس الأحكام :

س7/ 10 / 1 - س7/ 10 / 2 - س7/ 10 / 3 - س7/ 10/ 19 - س7/ 10 / 20
س7/ 10 / 50 - س7/ 10 / 51 - س7/ 10 / 60 - س7/ 10 / 71 - س7/ 10/ 75

ب – ديوان الخديو :

- صادر مكاتبات تركى : س2/30/9 - س2/40/23

جـ – مجلس جمعية محافظة مصر :

- سجل قيد المضابط الصادرة بمجلس جمعية محافظة مصر رقم : ل 1/20/ 8

د – سجلات ضبطية مصر :

- دفاتر قيد النتائج بضبطية مصر أرقام :

ل2/6/1 - ل2/6/2 - ل2/6/3 - ل2/6/4 - ل2/6/5 - ل2/6/6

هـ – سجلات ضبطية إسكندرية :

- دفاتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية أرقام :

ل4/18/3 - ل 4/18/4 - ل4/18/10

و – المعية السنية عربى :

- الأوامر الصادرة إلى الدواوين والأقاليم : سجل رقم : س1/1/13

ز – ديوان جمعية الحقانية :

- سجلات الصادر عربى : س6/1/1

ح – محافظة العريش :

- سجل وارد مستديم رقم : 111

ط – سجلات تعداد النفوس بمديرية الشرقية :

- دفتر تعداد نواحى مديرية الشرقية لعام 1264 ، رقم 9750 .

ى – محافظ الوقائع المصرية :

- محافظ أرقام : 11 ، 12

ك – محافظ المعية السنية تركى :

- محفظة رقم : 29 .

ل – محافظ ملخصات أوامر :

- محفظة رقم : 4

م – محافظ الأبحاث :

- محفظة رقم : 139.

ن – محكمة دمياط الشرعية :
- سجلات أرقام : 29 ، 30 ، 51 .

س – محكمة إسكندرية الشرعية :
- سجلات أرقام : 2 ، 35 .

ع – محكمة الباب العالى :
- سجل رقم : 15 .

ف – ديوان جمعية الحقانية :
- سجل الصادر عربى رقم : س6 / 1/1 .

ثانيا : الوثائق المنشورة

1) تقرير عن الإدارة والمالية والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام 1913 ، مرفوع من الفيكونت كتشنر ، إلى السير إدوارد جراى ، ترجمة إدارة المقطم ، مطبعة المقطم ، القاهرة ، 1914 .
2) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1938 ، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ، 1939 .
3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ، 1940 .
4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ، 1941 .
5) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية خلال سنتى 1941 – 1942 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1943 .
6) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943، المطبعة الاميرية ببولاق، القاهرة ، 1940
7) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ، 1946 ، ص 27 .
8) وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1936 .
9) وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1937 .
10) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1923 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1926 .
11) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1924 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1927 .
12) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1925 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1928 .
13) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1926 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1928 .
14) تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالقطر المصرى، بقلم الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية، المطابع الاميرية ببولاق، القاهرة 1933
15) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1927 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1929 .

16) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1928 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1931 .
17) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام عن عام 1933 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1935.
18) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام عن عام 1939 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1947 .
19) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام لسنة 1947 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1953 .
20) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام لسنة 1949 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1954 .
21) نظارة الداخلية ، إدارة عموم الصحة : دكريتات ولوايح صحية ، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة،1895م .
22) نظارة الداخلية ، إدارة عموم الصحة : تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالقطر المصرى بقلم الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1933م .
23) القرارات والمنشورات الصادرة فى سنة 1885 ، المطبعة الأميرية ببولاق 1886م .
24) وزارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ، الجزء الرابع (القوانين الخصوصية)، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ،
25) قانون العقوبات ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1966.
26) المكتب الدولى لمنع الاتجار بالنساء والأطفال : بحث فى منع الدعاره المرخص بها من الحكومة، مطبعة الثغر، 1931.
27) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940، مرفوع من الصاغ مكاوى شرف الدين مأمور قسم الأزبكية، إلى حضرة صاحب العزة القائمقام عثمان بك محمد مصطفى مساعد الحكمدار بفرقة (أ)، مطبعة المعارف بمصر، 1941.

ثالثا : المخطوطات

1) الأوامر والبيورلديات الصادرة من محمد على ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، جـ1
2) ابن إياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى : نزهة الأمم فى العجائب والحكم ، مخطوط بجامعة القاهرة ، تحت رقم 22963 .

رابعا : المراجع

1) ابن حجر العسقلانى ، الحافظ أحمد بن على بن حجر : إنباء الغمر بأنباء العمر ، تحقيق د. حسن حبشى ، ج 1 ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1998 .
2) ابن ماجه : السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، ج 2 ، دار الحديث ، د. ت .
3) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1953 .
4) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، تحقيق د. عبد الوهاب بكر ، ودانيال كريسليوس ، الزهراء للنشر ، القاهرة ، 1992 .
5) أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العينى ، تحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجى ، القاهرة، 1978 .
6) د. أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، سلسلة تاريخ المصريين (146)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999 .

7) أحمد عيسى بك : المحكم فى أصول الكلمات العامية .
8) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون ، عاداتهم وشمائلهم ، ترجمة عدلى طاهر نور ، القاهرة ، 1974 .
9) أكاديمية البحث العلمى : تاريخ الحركة العلمية فى مصر الحديثة ، العلوم الطبية "الطب والصحة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، 1995 .
10) د. إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين (52) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992 .
11) إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، سلسلة مصر النهضة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1995.
12) أنور الجندى : أعلام وأصحاب أقلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت .
13) أوليا شلبى : رحلة أوليا شلبى إلى مصر ، نسخة مترجمة بواسطة د. محمد حرب ، تحت الطبع .
14) إلياس زاخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، جـ 2 ، القاهرة ، 1916 .
15) بورتقاليس بك : البغاء أو خطر العهارة فى القطر المصرى ، ترجمة داود بركات ، مطبعة هندية ، القاهرة ، 1907 .
16) د. البيومى إسماعيل : النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين (118) ، القاهرة ، 1998.
17) جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على ، ترجمة د. إبراهيم شعلان ، الألف كتاب الثانى "73" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1989 .
18) دى شابرول : المصريون المحدثون ، الجزء الأول من وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، دار الشايب للنشر ، ط3 ، القاهرة ، 1992 .
19) د. زينب عصمت راشد : المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتى ، بحث منشور ضمن كتاب : عبد الرحمن الجبرتى ، دراسات وبحوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 .
20) د. سليم حسن : مصر القديمة ، جـ 6 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000 .
21) سمير عمر إبراهيم : مجتمع القاهرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير من آداب عين شمس ، 1984 .
22) د. صلاح العقاد : الجبرتى والفرنسيس ، بحث منشور ضمن كتاب "عبد الرحمن الجبرتى دراسات وبحوث" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 .
23) فريد عبدالخالق : الإخوان المسلمين فى ميزان الحق ، القاهرة ، 1987 .
24) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، الأجزاء 3 ، 4 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1297 هـ .
25) عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، تحقيق عماد أحمد هلال وعبد الرازق عيسى مجزآن ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 .
26) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، دار المعارف ، ط4 القاهرة ، 1982 .
27) د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى : دراسة تحليلية لمجلة الأستاذ ، نشرت كمقدمة للكتاب الذى أصدره مركز تاريخ مصر المعاصر بعنوان "الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، جـ 1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994.

28) د. عبد المنعم الدسوقي الجميعي : عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، 1980 .
29) د. عبد الوهاب بكر : البوليس المصري 1922 – 1952 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1987 .
30) د. عبد الوهاب المسيري : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، دار الشروق القاهرة ، 1999
31) علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، جـ1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 .
32) عماد أحمد هلال شمس الدين : الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 .
33) د. فخري ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالقطر المصري وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربته ، مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك وحكومته الجليلة ، المطبعة العصرية ، 1924 .
34) فيليب جلاد : قاموس القضاء والإدارة ، مطبعة بني لاغوداكي ، جـ3 ، إسكندرية ، 1906 .
35) كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998 .
36) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمود مسعود ، مطبعة أبي الهول ، د.ت .
37) د. لطيفة محمد سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984 .
38) محمد بن أبي السرور البكري : الروضة المأنوسة في أخبار المحروسة ، تحقيق عبد الرازق عيسى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1996 .
39) د. محمد جبريل : مصر في قصص كتابها المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1972 .
40) محمد جلال كشك : ودخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، د.ت .
41) محمد سيد كيلاني : في ربوع الأزبكية ، دار العرب للبستاني ، القاهرة ، 1958 .
42) محمد سيد كيلاني : السلطان حسين كامل ، فترة مظلمة من تاريخ مصر 1914-1917 ، دار القومية العربية للطباعة ، 1963 .
43) محمد شفيق غربال : مصر عند مفرق الطرق 1798 – 1801 ، ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية الروزنامة في عهد الحملة الفرنسية ،
44) د. محمد رجب البيومي : النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين ، جـ 1 ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ، 1980 .
45) محمد عطية الجداوي : مشاكل العصر الحديث في مصر والأمم الشرقية ، مطبعة الصاوي ، القاهرة ، د.ت .
46) محمد فريد : مذكرات محمد فريد ، القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة 1891 مسيحية ، تحقيق د. رءوف عباس حامد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1975 .
47) محمد فريد جنيدي : البغاء ، بحث علمي عملي ، مطبعة النصر ، القاهرة ، 1934 .
48) محمد فريد جنيدي : أزمة الزواج في مصر أسبابها ونتائجها وعلاجها ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، 1933 .
49) محمد فريد جنيدي : العفاف مشكلاتنا الجنسية ، بحث طبي اجتماعي ، مكتبة مصر ، 1945
50) د. محمد فؤاد شكري ، وآخرون : بناء دولة "مصر محمد علي" ، السياسة الداخلية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1984 .
51) محمد موسى : مكافحة الدعارة ، شرح القانون رقم 68 لسنة 1951 بشأن مكافحة الدعارة ، مطبعة استاندرد ، القاهرة ، 1951

52) محمد نيازى حتاتة : جرائم البغاء ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، 1961 .

53) محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة ، بحث منشور فى مجلة الأمن العام ، العدد الصادر فى 6 يوليو 1959 .

54) محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمى ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1933 .

55) محمود أبو العيون : صفحة ذهبية ، آراء وزراء الدولة فى البغاء ، مطبعة المعارف بمصر ، القاهرة ، 1928

56) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : البغاء ، مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، القاهرة ، 1961

57) المقريزى ، تقى الدين أحمد بن على : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، طـ 2 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1987 .

58) د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، القاهرة ، 1994 .

خامسا : الموسوعات والمعاجم

1) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، د.ت

2) الفيروزبادى : القاموس المحيط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ت

3) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، 1995

4) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت : الموسوعة الفقهية ، جـ 24 ، طـ2، دار الصفوة ، القاهرة ، 1992.

5) Britannica Encyclopedia , Vol. 18 , Encyclopedia Britannica Inc. 1966 .

سادسا : الدوريات

- الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، جزآن ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994 .
- الأخبار سنة 1915 .
- الأهرام ، سنوات 1923 ، 1926 ،
- المصور ، سنة 1932 .
- مجلة المباحث القضائية ، سنة 1936 .
- مجلة المدنية ، سنة 1930 .
- مجلة اللطائف المصورة ، سنة 1935 .
- الكاشف ، سنة 1937 ، 1939 .
- الوقائع المصرية ، سنوات 1924 ،1925 ، 1926 .
- المصرى ، سنوات 1937 ، 1939 .
- الملحق العربى الشهرى لجريدة أريف الأرمنية ، سنة 1999.
- المقطم ، سنوات 1933 ، 1934 ، 1935 .
- الوطن ، سنة 1916 .
- الأزهر ، سنة 1407 هـ
- السياسة ، سنة 1926 .
- مجلة الفنون ، سنة 1935 .
- مجلة المعرفة ، سنة 1931 .
- مجلة الأمن العام ، سنة 1959 .
- الوقائع المصرية 1924 ، 1926 .

الفهرس

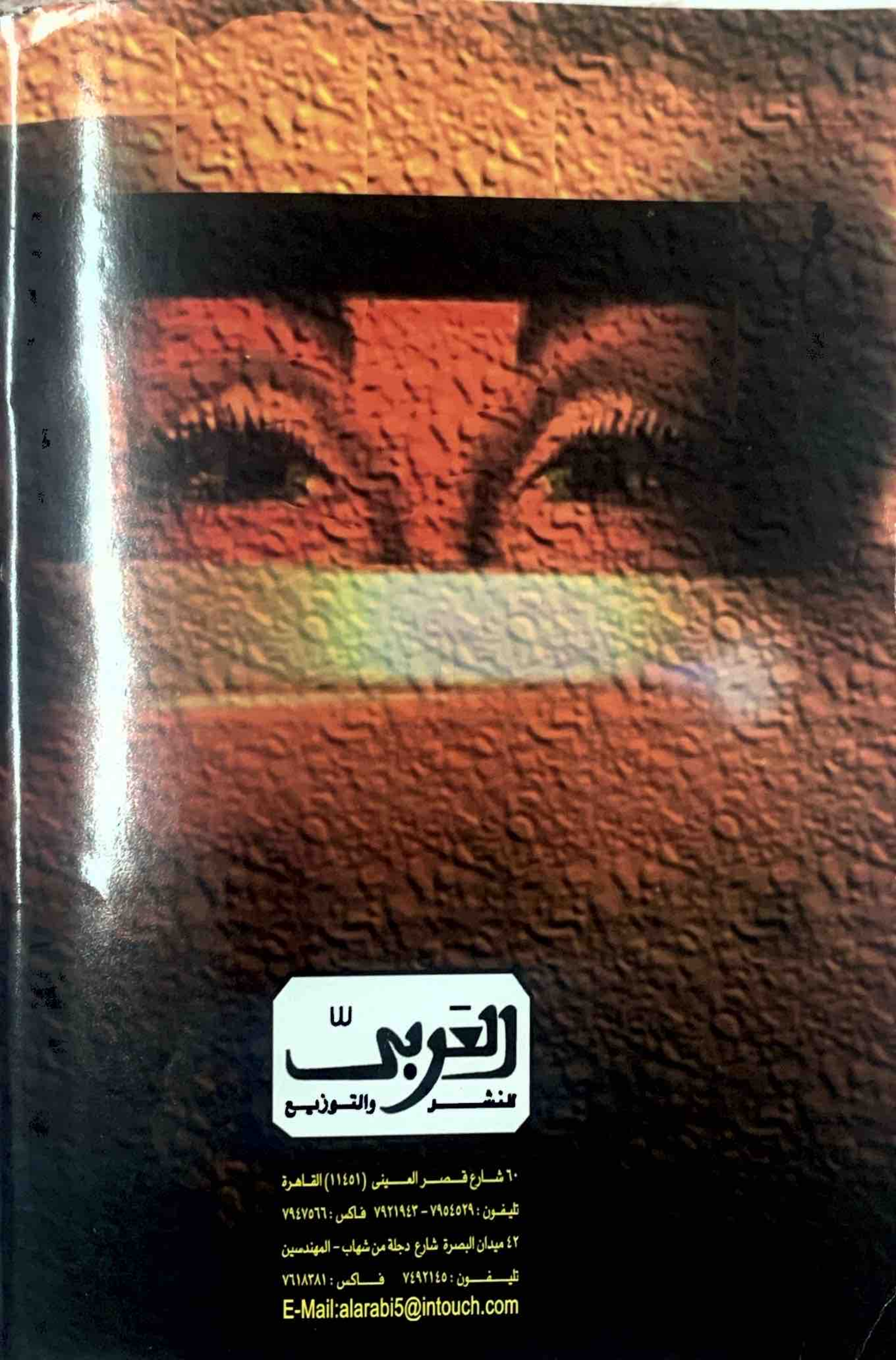
رقم الإيداع

١٥٩٦٥ / ٢٠٠٠

I.S.B.N.

977-319-027-7

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٤٨٢٦٨٥١



٦٠ شارع قصر العينى (١١٤٥١) القاهرة
تليفون: ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس: ٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة شارع دجلة من شهاب - المهندسين
تليفون: ٧٤٩٢١٤٥ فاكس: ٧٦١٨٣٨١
E-Mail:alarabi5@intouch.com